

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

نيابة العمادة لما بعد التدرج و البحث  
العلمي و العلاقات الخارجية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
والعلوم الإسلامية

## قواعد المقاعد و تطبيقاتها عند الشنقراطي

### من خلال تفسير أضواء البيان

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية - تخصص أصوله الفقه -

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوزيد عبد الحليم

إعداد الطالب:

عتيق موسى

أعضاء اللجنة المناقشة :

| الاسم و اللقب           | الدرجة العلمية       | مؤسسة العمل                     | الصفة في اللجنة |
|-------------------------|----------------------|---------------------------------|-----------------|
| أ. د . منصور كافي       | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة                     | رئيسا           |
| أ. د . عبد الحليم بوزيد | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة                     | مقررا و مشرفا   |
| أ. د . نصر سلمان        | أستاذ التعليم العالي | جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة | عضوا مناقشا     |
| أ. د . سعاد سطحي        | أستاذ التعليم العالي | جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة | عضوا مناقشا     |
| د . رمضان يخلف          | أستاذ محاضر          | جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة | عضوا مناقشا     |
| د . صليحة بن عاشور      | أستاذة محاضرة        | جامعة باتنة                     | عضوا مناقشا     |

السنة الجامعية : 1431هـ / 1432هـ — 2010 م / 2011 م

## مقدمة

باسم الله الأكرم، الذي أقسم بالقلم، وخلق الإنسان من العدم، وعلمه ما لم يعلم، الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

1- عنوان موضوع البحث : موضوع البحث موسوم بـ :

"قواعد المقاصد وتطبيقاتها عند الشنقيطي من خلال تفسير أضواء البيان".

2- التعريف بالموضوع:

تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي هو تفسير يجمع بين مدرستي أهل الأثر والرأي، وهو يعتبر من أهم التفاسير المعاصرة لأحد أعلام الأصوليين والفقهاء واللغويين المالكية؛ الذين جاء تفسيرهم للقرآن الكريم جامعا بين العلوم الثلاثة، وشارحا لكثير من قواعدها وتطبيقاتها، ومن أهم التطبيقات التي ملأت هذا التفسير، تطبيقات القواعد الأصولية، بجميع أنواعها ومن أهمها: قواعد المقاصد.

وأردت من خلال هذا البحث أن أتناول بالدراسة الوصفية التحليلية، قواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان، وجمع وتحقيق تطبيقاتها في القرآن الكريم من خلال آراء الشيخ الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان.

3- الإشكالية :

تحتاج دراسات قواعد المقاصد إلى دراسة نظرية علمية تزيدها شرحا ووضوحا، يرفع كل التباس أو غموض أو شبهات تطرح من الباحثين أو الجامعيين حول علم المقاصد وقواعده وتطبيقاتها، ويستدعي ذلك دراستها من خلال الأصلين الكتاب والسنة، واستنتاج العلاقة بين المقاصد الشرعية ونصوصها من القرآن

الكريم، والسنة النبوية، وهذا يتطلب البحث عنها في كتب التفسير بشكل عام والتفاسير التي تناولت المسائل الأصولية والفقهية بشكل خاص، مما دفعنا إلى طرح الإشكالات التالية :

أ- هل يمكن أن تبحث وتدرس قواعد المقاصد انطلاقاً من كون المقاصد علماً مستقلاً عن أصول الفقه .

ب- إلى أي حد يمكن أن يستفيد المفسرون من المقاصد، لتفسير القرآن الكريم تفسيراً مقاصدياً .

ج- ما هي قواعد المقاصد الأصولية التي تناولها الشيخ الشنقيطي في تفسير أضواء البيان .

د- ما هو المنهج الذي اتبعه الشيخ الشنقيطي في دراسة القواعد المقاصدية في تفسيره أضواء البيان .

هـ- ما هي التطبيقات الفقهية التي وضعها الشيخ الشنقيطي لقواعد المقاصد .

و- دراسة قواعد المقاصد عند أحد الفقهاء والأصوليين المالكية.

#### 4 - أهمية الموضوع :

مقاصد الشريعة الإسلامية من الموضوعات التي شغلت الناس وملأت الدنيا، وكتبت فيها الكتب والدواوين، واهتم بها الباحثون قديماً وحديثاً، مما جعل درس المقاصد محور كثير من الدراسات والبحوث التي أسهمت في وضع المبادئ والأسس الأولى لعلم جديد مستقل عن أصول الفقه، هو علم المقاصد .

فأصبح موضوع المقاصد من محاور البحث الأكاديمي في الجامعات المختلفة، المتخصصة وغير المتخصصة.

ولقد قرأت بعض الأجزاء، من تفسير أضواء البيان للشيخ الشنقيطي، أثناء بحث الماجستير، فوجدته يذكر تطبيقات كثيرة من القواعد الأصولية أثناء تفسيره للآيات القرآنية، ومن أهم هذه القواعد قواعد المقاصد وتطبيقاتها .

وتكمن أهمية البحث في مثل هذه الموضوع، أنها دراسة تجمع بين علم التفسير وعلم أصول الفقه بين القواعد وتطبيقاتها، وتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

أ- معرفة كيفية تطبيق قواعد المقاصد في القرآن الكريم، من خلال نموذج تفسير أضواء البيان.

ب- جمع وتحقيق الفروع والتطبيقات العملية لقواعد المقاصد .

ج- تكمن أهمية الموضوع من إهتمام الدراسات الأكاديمية الحديثة بالمقاصد العامة والخاصة وعلاقتها بالقرآن الكريم وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي .

د- استقراء قواعد المقاصد التي جاءت في تفسير أضواء البيان وجمعها في بحث واحد شرحا وتحليلا و ترتيبا .

هـ- البحث عن منهج للتفسير المقاصدي للقرآن الكريم .

و- دراسة نموذج أحد الأصوليين والفقهاء المالكية المعاصرين .

ز- التعريف بأحد أعلام الأصول والفقه المالكية.

## 5- أسباب اختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في الموضوع قواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان للشيخ الشنقيطي، اقترح الأستاذ الكريم الدكتور عبد الحليم بوزيد وقبوله الإشراف على هذا العمل، المساعدات التي قدمت لنا من طرف الكلية ومجلسها العلمي الموقر بجامعة باتنة، أما الأسباب العلمية فنذكر منها ما يلي :

أ- دراسة قواعد المقاصد عند أحد الفقهاء والأصوليين المالكية المعاصرين.

ب- الاستفادة من منهج الشيخ الشنقيطي الأصولي في تفسير القرآن الكريم .

ج- استقراء التطبيقات الفقهية لقواعد المقاصد عند أحد علماء المالكية .

د- استقراء اجتهادات الشيخ الشنقيطي الأصولية والفقهية التي ذكرها في تفسيره في أضواء البيان

هـ- قلة الدراسات الأكاديمية الأصولية و الفقهية التي اهتمت بشخصية محمد الأمين الشنقيطي،

وتفسيره أضواء البيان صولية .

## 6- منهج البحث :

البحث في علم التفسير وعلم الأصول، خاصة قواعد المقاصد يفرض استخدام مناهج مختلفة ومتنوعة

حتى نستطيع أن نوفي البحث حقه على قدر الطاقة والجهد، ونستطيع الإمام بجوانبه المختلفة والمتنوعة .

أ- أولها المنهج الاستقرائي الذي نتبع فيه جزئيات كثيرة من أجل الوصول إلى قواعد وأحكام عامة .

ب- ثانيها المنهج الوصفي الذي نحدد بها المكونات الأساسية للقواعد المقاصدية التي ذكرها الشيخ

الشنقيطي في أضواء البيان، مع ذكر شروطها وأقسامها وأدلتها وتطبيقاتها.

ج- ثالثها المنهج التحليلي والذي نستخدمه في شرح وتحليل وتحقيق جميع موضوعات البحث في

القواعد المقاصدية التي ذكرها الشيخ الشنقيطي في تفسيره .

د- المنهج التاريخي الذي استخدمته في دراسة الجوانب التاريخية من الموضوع، في الفصل الأول والثاني

. ومن أجل الالتزام بهذا المنهج اتبعت الخطوات التالية :

أ - بيان مواضع الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقمها .

ب - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة .

ت - الرجوع إلى المصادر والمراجع مع الإشارة إليها في الهامش بجميع البيانات الأساسية

للنشر عندما أذكرها أول مرة

ث - ترجمة الأعلام المهمة في البحث، وغير المشهورة .

ج - وضع الفهارس الأساسية التي يتطلبها البحث، فهرس للموضوعات، وفهرس للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس للأعلام المترجم لهم .

#### 7- الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث القواعد المقاصدية عند الشيخ الشنقيطي قليلة ونادرة، وكل هذه الدراسات لم تبين منهج الإمام الشنقيطي في تناوله لقواعد الأصولية بشكل عام، وقواعد المقاصد بشكل خاص والذي سنتناوله بالبحث والدراسة في هذه الرسالة بعد استشارة بعض الأساتذة المحترمين . وقد تناولت الدراسات السابقة جانبي الموضوع دون الجمع بينهما، فمن الدراسات السابقة التي تناولت الجانب النظري نذكر منها :

1- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني.

2- وقواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، للدكتور عبد الرحمان الكيلاني.

3- القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، للدكتور الجيلالي المريني.

4- مقاصد الشريعة الإسلامية للدكتور، مسعود اليوبي .

أما التي تناولت الجوانب التطبيقية عند الشنقيطي في تفسيره، لم أقف على دراسة خاصة بها إلا ما جاء عرضاً في مثل :

1- مناهج المفسرين في العصر الحديث للدكتور منصور كافي،

2- محمد الأمان الشنقيطي والآراء الأصولية في أضواء البيان.

3- التفسير بالمأثور عند الإمام محمد الأمين الشنقيطي من خلال كتابه أضواء البيان.

4- العلامة الشنقيطي مفسراً، للدكتور عدنان بن محمد آل شلش .

## 8- خطة البحث :

خطة العمل في موضوع بحثنا هذا، قسمت محتوياته إلى مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، كما يلي :

### - المقدمة :

### - الفصل الأول : ترجمة الأمين الشنقيطي

تمهيد :

المبحث الأول : حياته الشخصية

المبحث الثاني : حياته العلمية

المبحث الثالث : بيئته و عصره

### - الفصل الثاني : منهج التفسير في أضواء البيان

تمهيد :

المبحث الأول : التعريف بأضواء البيان

المبحث الثاني : دوافع تأليف أضواء البيان المبحث الثالث : أهمية تفسير أضواء البيان

المبحث الرابع : مصادر أضواء البيان مصادره من كتب التفسير

المبحث الخامس : منهجه في تفسير أضواء البيان

### - الفصل الثالث : قواعد المقاصد تعريفها ومفهومها

تمهيد :

المبحث الأول : تعريف قواعد المقاصد

المبحث الثاني : تعريف المقاصد لغة واصطلاحاً

- الفصل الرابع : قواعد المقاصد خصائصها وتطورها

المبحث الأول : خصائصها

المبحث الثاني : تطور قواعد المقاصد

المبحث الثالث : تقسيم قواعد المقاصد

- الفصل الخامس : تطبيقات قواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان

تمهيد :

التعليق عند الشنقيطي

تعريف المقاصد عند الشنقيطي

أنواع المقاصد عند الشنقيطي

مصطلح الحكمة عند الشنقيطي

مسألة الإنفاق في سبيل الله .

مسألة نصب الإمام

مسألة عزل الإمام .

مسألة أكل الميتة للمضطر

مسألة الحلق قبل النحر .

مسألة الإضرار بالمطلقة في الرجعة



- مسألة الحكمة من الاعتداد في المختلعة .
- مسألة العدل بين الرجل والمرأة في الميراث .
- مسألة جمع الصلاتين الظهرين والعشاءين
- مسألة المسح على الخفين
- مسألة تعيين التيمم بالتراب
- مسألة شروط النهي عن المنكر
- مسألة علامة الرشد
- مسألة قسمة الغنائم
- مسألة الأرض المأخوذة عنوة
- مسألة الاستعانة بالكافر
- مسألة الصلاة بحسب الطاقة
- مسألة زرع العنب والزبيب
- مسألة إباحة تعدد الزوجات
- مسألة القصاص في القتل .
- مسألة قطع يد السارق
- مسألة القتل بالمثل
- مسألة انتظار بلوغ الصبي من أولياء الدم .

مسألة القسامة في القصاص ..

مسألة دليل مشروعية الوكالة .

مسألة الحكم بالنظام الوضعي

مسألة الأخذ بالأسباب

مسألة قضاء الصلاة لمن تركها عمدا .

مسألة النهي لمفيدة أو مضرة

مسألة رفع الصوت في التلبية للمرأة .

مسألة الطيب للحاج الأخصم .

9 - الخاتمة ونتائج البحث :

10 - الفهارس :

- فهرس الموضوعات

- فهرس الآيات القرآنية

- فهرس الأحاديث النبوية

- فهرس الأعلام

ولقد بذلت أقصى الجهد للقيام بهذا العمل، وخصصت له وقتا طويلا لجمع مادته العلمية، فقرأت تفسير أضواء البيان بجمع أجزائه، واستقرتته لاستخراج تطبيقات قواعد المقاصد معتمدا على طبقات مختلفة لأضواء البيان، وعلى مصادر ومراجع مختلفة ومتنوعة لإعداد هذا البحث .

ولم ينغص علي متعة العمل في تحضير رسالة الدكتوراه إلا المرض ، الذي أكرمني الله به وفاجئني أثناء إعداد هذه الرسالة، وانشغالات الإدارية بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة المسيلة .

ولا يفوتني في الأخير إلا أن أشكر مرة ثانية الأستاذ المشرف الدكتور عبد الحلیم بوزید الذي أفادنا كثيرا بنصائحه وملاحظاته القيمة، كما أشكر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، التي احتضنتنا بين أكنافها، على رأسها السيد عمید الكلية وجميع أعضاء مجلسها العلمي الموقر .

# الفصل الأول

## ترجمة

### الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

تمهيد:

لم يحظ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بترجمة وافية عن حياته الشخصية والعلمية في المصادر التاريخية وكتب التراجم لأنه من العلماء والمفسرين المعاصرين المتأخرين، ولم يتناوله الباحثون بالدراسة إلى في بعض المراجع القليلة التي اشتركت في مصدر واحد نقلت عنها ترجمته، وقد كان رحمه الله إضافة إلى ذلك يمنع الكتابة والترجمة عن شخصيته تواضعا وابتعادا عن الشهرة.

وكل ما توفر مكتوبا عن ترجمة الشيخ الشنقيطي لا يتجاوز ذكر اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، وذكر بعض مؤلفاته فكانت حاجتنا كبيرة إلى تفاصيل تبين مراحل حياته الشخصية والعلمية. وكان اعتمادي في الترجمة له على ما كتبه الشيخ عطية محمد سالم عن شيخه الشنقيطي - رحمه الله-، وكان أكثر تلامذته ملازمتا له حتى وفاته، وهذه الترجمة مطبوعة في آخر الجزء العاشر من تفسير أضواء البيان .

كما اعتمدت على الترجمة التي كتبها الشيخ عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس - إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة - وهي مطبوعة في كتاب مستقل، وفيها من الفوائد العظيمة الشيء الكبير، لأنه نقل أغلب مادته العلمية عن أبناء وتلاميذ الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي : المبحث الأول : حياته الشخصية ، المبحث الثاني

حياته العلمية ، المبحث الثالث : بيئته و عصره

# المبحث الأول

## حياته الشخصية

تناولت في هذا المبحث التعريف بشخصية العلامة محمد الأمين الشنقيطي ، من خلال العناصر التالية.

### اسمه ونسبه:

هو<sup>(1)</sup> محمد الأمين، ولقبه آبا، من الإباء، ابن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن نوح بن محمد بن سيدي أحمد بن المختار، من أولاد الطالب أوبك، وهذا من أولاد كير بن المواقي، بن يعقوب بن جاكن الأبر جدّ قبيلة الحكنيين، المعروفة بتحكانات، ويرجع نسب قبيلة الحكنيين إلى حمير، فأصلها قبيلة عربية. وفي هذا قال الشاعر الموريتاني محمد فال ولد العينين مستدلاً بفصاحتهم على عربتهم:

إنا بنو حسن دلت فصاحتنا \*\*\* أن إلى العرب الأفحاح ننتسب

إن لم تقم بينات أننا عرب \*\*\* ففي اللسان بيان أننا عرب

أنظر إلى مالنا من كل قافية \*\*\* لها تدم شذور الزبرج

وبين شاعر آخر مرجع تلك القبيلة إلى حمير بقوله:

يا قائلًا طاعنا في أننا عرب \*\*\* قد كذبت لنا لسن وألوان

وسم العروبة باد في شمائلنا \*\* وفي أوائلنا عز وإيمان

---

1 - ينظر : ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج 10، ص 274 . خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط7، بيروت، 1986م، ج6، ص45 . عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط2، 1986م، ج2، ص496 . عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 1411هـ، ص9 .

آساد حمير والأبطال من مضر \*\*\* حمر السيوف فما ذلوا ولا هانو

## مولده ونشأته:

ولد الشنقيطي رحمه الله عام " 1325هـ/1907م " وكان مسقط رأسه عند ماء يسمى \_ تنبه \_ من أعمال مديرية \_ كيفا \_ من مدينة شنقيط<sup>(1)</sup> بدولة موريتانيا الإسلامية، التي يتكون سكانها من العرب والبربر، حيث اللغة العربية هي اللغة المشتركة بينهم إلى جانبي اللغة الأمازيغية التي يتكلمها البربر. وقبيلة الجكنيين من القبائل التي تميزت بطلب العلم والفروسية والتجارة في حلهم وترحالهم، وكرم الطباع وفصاحة اللسان وفضائل الأخلاق وعنايتهم بعلوم الشريعة واللغة العربية فاشتهر منهم الشعراء والأدباء والفقهاء.

وفي هذه البيئة نشأ وترعرع الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى يتيما عند أخواله حيث يقول: " توفي والدي وأنا صغير أقرأ في جزء عم، وترك لي ثروة من الحيوان والمال، وكانت سكناي في بيت أخوالي، وأمي ابنة عم أبي، وحفظت القرآن على خالي عبد الله بن محمد المختار بن إبراهيم بن أحمد بن نوح ".

والشنقيطي نسبة إلى " شنقيط " وهو اسم يطلق على إقليم في غرب إفريقيا بالمغرب العربي، ومعنى كلمة شنقيط هو: عيون الخيل، أي التي كانت تشرب منها الخيل، وهو يمثل جمهورية موريتانيا الإسلامية، وتشكل الصحاري مساحات شاسعة من ترابها. أما سكانها فيتواجدون حول الواحات، وتتمركز أكبر كثافة لهم في الجنوب بمحاذاة السنغال، وأغلب سكان هذا الإقليم من البربر الرحالة، وقد أطلق عليهم الرومان اسم "المور"، ومن هنا سمية الدولة: "موريتانية"، أي بلاد المور. أما الشنقيطي نسبة إلى: شنقيط، فهو الاسم الذي أطلقه العرب على هذا الإقليم منذ دخول الإسلام إليه في منتصف القرن الأول الهجري، وقد فرضت فرنسا الحماية على "شنقيط" في عام 1909م، وكانت قد استعادة الاسم الروماني منذ عام 1899م للإخفاء شخصية "شنقيط" العربية.

والجدير بالذكر أن العاصمة كانت "شنقيط" ثم انتقلت إلى "نواكشوط" منذ استقلال موريتانية عام 1957م. ونشير إلى أن سكانها مسلمون سنيون يتبعون المذهب الملكي، وهم يتكلمون

1 - ينظر : أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط2، 1978م، مكتبة النهضة، القاهرة، ج5ص506. ابن خلدون العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومئة عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، ج6ص98 .

اللغة العربية الممزوجة ببعض الكلمات البربرية، وقليل منهم يتكلمون اللغة الفرنسية، وتقع بلدة "شنقيط" الحالية بين بلدي "ودان" و"أطار"، على مسيرة 118 كلم من هذه الأخيرة.

### صفاته ومناقبه:

أهم الصفات<sup>(1)</sup> التي امتاز بها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي شدة الذكاء وسرعة البديهة وحبّه لطلب العلم واهتمامه بالقرآن الكريم، قال الشيخ عطية سالم: "وكان اهتمامه بالعلم وبالعلم وحده، وكل العلوم عنده آلة ووسيلة، وعلم الكتاب وحده غاية". وقال ابنه عبد الله: "سألت أبي ما الذي يطرد وسواس الشيطان؟ فقال: التدبر في كتاب الله".

وقد جاء في مقدمة أضواء البيان قوله: "وإياك ثم إياك أن يزهّدك في كتاب الله كثرة الزاهدين فيه، ولا كثرة المحترقين لمن يعمل به ويدعوا إليه...".

ويروى عنه في حبّه لطلب العلم أنّه قال: "فأخذت شرّاح خليل وحواشيه على هذه المسألة، وجلست أراجعها حتى جاء الليل، ثم أوقدت النّار أطلع في ضوئها إلى الصبح، ولم أتم، ولم أصلي غير الفريضة". وكان ينشغل بجمع شواهد آية من القرآن فلا يشعر بدخول الضيف عليه حتى ينبهه ابنه عبد الله بقدمه. وكان لا يذكر أحدا بسوء، فلا يغتابه ولا يسمح بغيبته في مجلسه، حيث كان يقول: "إذا كان الإنسان يعلم أنّ ما يتكلم به يأتي في صحيفته فلا يأتي فيها إلا الشيء الطيب".

وكان يقول في التحذير من أعراض النّاس: "قتل الأَوْلاد وأخذ الأموال أهون من أخذ الحسنات لشايب كبير". واشتهر رحمه الله بزهده في الدنيا وتقلّله منها، حيث كان يتصدّق بجزء من راتبه على الفقراء، وطلبة العلم والأرامل، وكان يقول: "والله لو عندي قوت يومي ما أخذت راتبا من الجامعة، ولكنني مضطر لا اعرف اشتغل بيدي وأنا شايب ضعيف". وقال ابنه عبد الله: "كان يحدّثني من الدنيا كثيرا، ويقول: الكفاف منها يكفي، وإنّ الشيطان ربما سؤل للإنسان جمعها ليتصدّق بها، وهوتليس".

---

1- ينظر: ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10، 276. خير الدين الزركلي، الأعلام 1986م، مرجع سابق، ج 6، ص 45. عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مرجع سابق، ج 2، ص 496. عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص 199.

وأهدى له الأمير عبد الله بن عبد الرحمان آل سعود \_ شقيق الملك عبد العزيز \_ بيتا في الطائف، فرده ولم يقبله، فسئل عن ذلك فقال: " الذي بناه يحتاجه لنفسه، أما أنا فلم أبنه ولا احتاجه، وعندى بيت في المدينة يكفيني". ولم تكن كتبه تباع في حياته وكان يقول: " علم نتعب عليه ويباع وأنا حي ؟ لا يمكن هذا ! ولكن أنا ادفع العلم وواحد يدفع الفلوس ويوزع للناس مجانا، وأنا اعلم أنه سيصل إلى من يستحقه ولكن سيصل أيضا إلى من يستطيع الحصول عليه بالفلوس"<sup>(1)</sup>.

ومات رحمه الله ولم يخلف دينارا، وكان مستغنيا بعفته وقناعته، ومع سعة علمه وفقهه كان شديد الابتعاد عن الفتوى، ولما سئل عن ابتعاده الفتوى أجاب قائلا: " إن الإنسان في عافية ما لم يبتل، والسؤال ابتلاء، لأنك تقول عن الله ولا تدري أتصيب حكم الله أم لا ؟ فما لم يكن نص قاطع من كتاب الله أوسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وجب التحفظ فيه".

وجاءه وفد في أواخر عمره، فسألوه عن مسائل، فقال: " أجيئكم بكتاب الله، ثم جلس.. وقال: الله أعلم، "ولا تقف ما ليس لك به علم"، لا أعلم فيها عن الله ولا عن رسوله -صلى الله عليه وسلم- شيئا، وكلام الناس لا أضعه في ذمتي...". شهد له كثير من العلماء بالخير والصلاح والعلم نذكر منهم: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله الذي قال: " أعرف عن الشيخ المذكور العلم بالتفسير واللغة العربية، وأقوال أهل العلم في تفسير كتاب الله، والزهد والورع والتثبت في الأمر".

وقال عنه الشيخ الألباني رحمه الله: " من حيث جمعه لكثير من العلوم ما رأيت مثله، كان حينما يلقي المحاضرة يذكرني، بشدة حفظه واستحضاره للنصوص، وخاصة الآيات القرآنية، بشيخ

---

1 - ينظر : ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10، 277 . عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص 2001 .



الإسلام ابن تيمية<sup>(1)</sup> رحمه الله... فهو أهل لأن يتحدث في كثير من علوم الشريعة كال تفسير والفقه وعلم الأصول...<sup>(2)</sup>.

**أعماله في شنقيط:** وبعد أن تحصل على أصول ومبادئ علوم اللغة والشريعة عن مشايخ وعلماء بلده، اشتغل بالتأليف والتدريس وبالفتي كسائر العلماء في بلاده، ولكنّه اشتهر بالقضاء والفراسة فيه، وكان الشنقيطي يقضي في كلّ شيء إلا في الدماء والحدود.

**رحلته إلى المشرق:** الشيخ محمد الأمين الشنقيطي كغيره من العلماء، شدّ الرّحال إلى بيت الله الحرام، قاصدا أداء فريضة الحج، فألف كتابا في ذلك سماه "رحلة الحجّ إلى بيت الله الحرام"، قيد فيه \_ رحمه الله \_ موضع خروجه إلى الرحلة، وتاريخها، وطريقها، وكل المسائل العلمية التي طرحت عليه أثناءها، الى أن وصل \_ رحمه الله \_ إلى البقاع المقدسة<sup>(3)</sup>.

وقد انطلق رحمه الله في رحلته الى بيت الله الحرام في اليوم السابع من جمادى الآخرة، من سنة 1367هـ، برّا ركوبا على الجمال، وقد وصل إلى مدينة جدّة بالمملكة العربية السعودية في العشر الأواخر من ذي القعدة من العام نفسه، حيث استغرقت هذه الرحلة خمسة أشهر ونصف، وبعد وصوله تجددت نية بقائه بالبقاع المقدسة.

1 - أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، شيخ الإسلام، أبو العباس تقي الدين، توفي سنة 728هـ بدمشق، من مؤلفاته : منهاج السنة، درء تعارض العقل والنقل، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج1ص144 .

2 - عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص2005س

3 - وصف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي طريق رحلته إلى الحج، بدقة متناهية، وأهم المحطات التي سلكها منها ما يلي :

1- قرية "كيفاً" في موريتانيا، قرية تامكشط قرية العيون، قرية تنبدقة، أوتتبدرة، قرية النعمة : ومروره على هذه القرى كان على البعير، ثم باعها في قرية النعمة وركب السيارة .

2- بلد بمكو، قرية فاوة، ثم بلد انيامي عاصمة النيجر الفرنسية، ثم بلد كنو على حدود نيجر ونيجيريا، ثم قرية جض عن طريق القطار.

3- ثم ركب السيارة متجها إلى قرية الجينية في حدود السودان من جهة الغرب، ثم إلى الخرطوم عاصمة السودان، ثم إلى بلدة أم درمان بالسودان .

4- ثم ركب القطار إلى سواكن، وهناك ركب السفينة إلى جدة بالمملكة العربية السعودية ، وقد ورد في كتابه \_ الرحلة \_ مسائل أصولية، وفتاوى فقهية ، وطرف أدبية، ونكت علمية .

## مواقفه وآراؤه: نشأ الشيخ الشنقيطي رحمه الله على عقيدة الأشاعرة كما هو الغالب في

بلاد المغرب، وكان على علم بالحركة الوهابية التي ظهرت بأرض الحجاز والتي أصبحت تعرف بالسلفية، فلما استقر به الحال بالبلد الحرام التقى الشيخين عبد الله الزاحم، والشيخ عبد العزيز بن صالح، فعرضاً عليه كتاب المغني في فقه الإمام أحمد، وبعض كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة، فتأثر الشيخ الشنقيطي بالمذهب الحنبلي الشائع بالمملكة العربية السعودية والمذهب السلفي الوهابي. فكانت له مواقف وآراء خاصة في المسائل التالية:

### 1- مسألة صعود الإنسان إلى القمر: فقد أنكر رحمه الله صعود الإنسان إلى القمر، ففي

تفسير قوله تعالى ﴿ وحفظناها من كل شيطان رجيم ﴾<sup>(1)</sup>، يقول: "صرح الله في هذه الآية الكريمة أنه حفظ السماء من كل شيطان رجيم، وبين هذا المعنى في مواضع أخرى، كقوله: ﴿ وحفظنا من كل شيطان مارد ﴾<sup>2</sup>، يؤخذ من هذه الآيات التي ذكرنا أن كل ما يتشدد به أصحاب الأقمار الصناعية من أنهم سيصلون إلى السماء وينون على القمر، كله كذب وشقشقة لا طائل تحتها، ومن اليقين الذي لا شك فيه أنهم سيقفون عند حدهم ويرجعون خاسئين أذلاء عاجزين... ولا شك أن أصحاب الأقمار الصناعية يدخلون في اسم الشياطين دخولا أوليا لعتوهم وتمردهم، وإذا علمت ذلك، فاعلم أنه تعالى صرح بحفظ السماء من كل الشياطين كائنا من كان في عدة آيات من كتابه"<sup>(3)</sup>.

### 2- مسألة المجاز في القرآن<sup>(4)</sup>: أنكر الشيخ الشنقيطي رحمه الله وقوع المجاز في القرآن

الكريم، مخالفاً مذهب الجمهور، وقد استدلل بما يلي: قال الشيخ رحمه الله: "وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافية صادقا في نفس الأمر. فتقول: رأيت أسدا يرمي: ليس هو بأسد وإنما هو رجل شجاع. فيلزم على القول بأن في القرآن مجازا

1 - الحجر 17 .

2 - الصافات 7 .

3 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج 2 ص 256 .

4 - وهو لا يرى وقوع المجاز أيضا في اللغة العربية على التحقيق، قال رحمه الله: ( وقد بينا أنه لا ينبغي للمسلم إن في كتاب الله مجازا، والتحقيق أن اللغة العربية لا مجاز فيها، وإنما هي أساليب عربية تكلمت بجمعها العرب، ولو كلفنا من قال بالوضع للمعنى الحقيقي أولا ثم للمعنى المجازي ثانيا بالدليل على ذلك، لعجز عن ذلك عجزا لا شك فيه ) . ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ص 62 .

أن في القرآن ما يجوز نفيه. ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن، وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم العظيم<sup>(1)</sup>.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه﴾<sup>(2)</sup>، يقول نافيا المجاز: " هذه الآية الكريمة من أكبر الأدلة التي يستدل بها القائلون: بأن المجاز في القرآن؛ زاعمين أن إرادة الجدار الانقضاء لا يمكن أن تكون حقيقية، وإنما هي مجاز، وقد دلت آيات من كتاب الله على أنه لا مانع من كون إرادة الجدار حقيقية، لأن الله تعالى يعلم للجملات إرادات وأفعالا وأقوالا لا يدركها الخلق. ﴿ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾<sup>3</sup> وزعم من لا علم عنده أن هذه الأمور لا حقيقة لها، وإنما هي ضرب أمثال، زعم باطل لأن نصوص الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن معناها الواضح المتبادر إلاّ بدليل يجب الرجوع إليه. وأمثال هذه كثيرة جدا. وبذلك تعلم أنه لا مانع من إبقاء إرادة الجدار على حقيقتها لإمكان أن يكون الله علم منه إرادة الانقضاء، وإن لم يعلم خلقه تلك الإرادة، وهذا واضح جدا كما ترى. مع أنه من الأساليب العربية إطلاق الإرادة على المقاربة والميل إلى الشيء؛ كما في قول الشاعر:

يريد الرمح صدر أبي براء \*\*\* ويعدل عن دماء بني عقيل.

أي يميل إلى صدر أبي براء... " (4).

3- مسألة التصوف: فقد أنكر الشيخ الشنقيطي على الصوفية ما ادعوه من آراء

واعتقادات فاسدة، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾<sup>(5)</sup>، يقول فيمن ادعى إسقاط التكليف عنه من الصوفية: "اعلم أن ما يفسر به هذه الآية الكريمة بعض الزنادقة الكفرة المدعين للتصوف - من أن معنى اليقين: المعرفة بالله جلّ وعلا وأن الآية تدل على أن العبد إذا وصل من المعرفة من الله إلى تلك الدرجة المعبرة عنها باليقين - أنه تسقط منه العبادات والتكاليف لأن

1 - محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص 58 .

2 - الكهف، 77 .

3 - الاسراء، 44 .

4 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج 3 ص 339 .

5 - الحجر، 99 .

ذلك اليقين هو غاية الأمر بالعبادة. إن تفسير الآية بهذا كفر بالله وزندقة، وخروج عن ملة الإسلام بإجماع المسلمين. وهذا النوع لا يسمى في الاصطلاح تأويلا، بل يسمى لعبا كما قدمنا في آل عمران ومعلوم أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، هم وأصحابهم هم أعلم الناس بالله، وأعرفهم بحقوقه وصفاته وما يستحق من التعظيم، وكانوا مع ذلك أكثر الناس عبادة لله - جل وعلا- وأشدهم خوفا منه طمعا في رحمته، وقد قال - جل وعلا - : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(1)</sup>، والعلم عند الله تعالى<sup>(2)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فوجدنا عبدا من عبادنا آتينا رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما﴾<sup>(3)</sup>. يقول الشيخ الشنقيطي منكرًا على الصوفية العمل بالإلهام: " فالجواب أن المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء، لعدم العصمة، وعدم الدليل على الاستدلال به، بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به وما يزعمه بعض المتصوفة من جواز العمل بالإلهام في حق الملهم دون غيره.

وما يزعمه بعض الجبرية أيضا من الاحتجاج بالإلهام جاعلين الإلهام كالوحي المسموع مستدلّين بظاهر قوله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾، وبخبر: " اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله "<sup>(4)</sup> كله باطل لا يعول عليه. وغير المعصوم لا ثقة بخواطره؛ لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان، وقد ضمنت الهداية في اتباع الشرع، ولم تضمن في اتباع الخواطر والإلهامات... وبذلك تعلم أن ما يدّعيه كثير من الجهلة المدّعين التصوف من أن لهم ولأشياخهم طريقا باطنة توافق الحق عند الله ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع، كمخالفة ما فعله الخضر لظاهر العلم الذي عند موسى، زندقة... "<sup>(5)</sup>.

1 - فاطر 28 .

2 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص210 .

3 - الكهف 65 .

4 - أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب سورة الحجرات، سنن الترمذي، وقال : حديث حسن غريب، ج5ص298 .

5 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص322 .

**شعره:** قال رحمه الله في الشعر: " لم أره من صفات الأفاضل، وخشيت أن أشتهر به،

وتذكرت قول الشافعي فيما ينسب إليه:

ولولا أن الشعر بالعلماء يزري \*\*\* لكنت اليوم أشعر من لبيد".

وقال أيضا<sup>(1)</sup>:

فقلت لهم دعوني إن قلبي \*\*\* من العيِّ الصراح اليوم الصاحي

ولي شغل بأبكار عذارى \*\*\* كأن وجوهن ضوء الصباح

أراها في المهارق لابسات \*\*\* براقع من معانيها الصحاح

أبيت مفكرا فيها فتضحى \*\*\* لفهم القدم خافضة الجناح

ابحث حرّمها جبرا عليها \*\*\* وما كان الحرّم بمستباح

وقال أيضا:

هذا فتى من بني جاكأن قد نزل \*\*\* به الصّبا عن لسان العرب قد عدلا

رمت به همّة علياء نحوكم \*\*\* إذا شام برق علوم نوره اشتعلا

فجاء يرجوركأما من سحائبه \*\*\* تكسولسان الفتى أزهاره حللا

إذ ذاق ذرعا يجهل النحوثم أبا \*\*\* إلا يميز شكل العين من فعلا

قد أتى اليوم صبا مولعا كلفا \*\*\* بالحمد لله إلا أبغي له بدلا

ومن قدرته الكبيرة على قول الشعر، نظم كثيرا من العلوم مثل نظمه في الفقه، والأصول،

والمنطق، والأنساب.

1 - ينظر : ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10، 280 .

# المبحث الثاني حياته العلمية

ذكرت في هذا المبحث المراحل العلمية التي أثرت في حياة و تكوين شخصية محمد الأمين الشنقيطي ، من خلال العناصر التالية .

**مناهج الدراسة في شنقيط:** كان منهج الدراسة في شنقيط يقوم على التزام الطلبة بشيخ يدرسون عليه كل فنّ على حدا ولا يجوز لهم الجمع بين علمين فأكثر، فهم يدرسون علم الفقه حتى يكملونه، ثم ينتقلون إلى علم آخر، وهكذا...<sup>(1)</sup> يتوافد الطلبة على البادية حيث يقيم مشايخ العلم خياما أو مساكن مؤقتة، يقسم فيها الشيخ طلبته إلى مجموعات، كل مجموعة مجلس يدرسون فيه فنا واحدا.

يبدأ الطالب بكتابة المتن في لوح خشبي، فيكتب ما يستطيع حفظه، فإن أكمل في كل فن متنا انتقل إلى شرحه على الشيخ، ثم يقوم بمراجعته واستذكاره ومناقشة أقوال الشيخ مع زملائه من الطلبة، ومطالعة بعض الشروح والحواشي.

**طلبه للعلم:** بدأ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي حياته العلمية وهو طفل صغير في بيت أخواله، فحفظ القرآن وهو ابن عشر، وقرأ علم التجويد وتعلم رسم المصحف العثماني عن ابن خاله سيدي محمد ابن أحمد بن المختار. ودرس في علوم القرآن رجز البحر الذي يتناول الآيات المتشابهات في القرآن، ومما درسه في طفولته، بعض المختصرات الفقهية كمتن ابن عاشر، والآجرومية في النحو ونظم الغزوات... ثم رحل الشنقيطي إلى البادية لطلب العلم من مشايخ الجكنيين، فدرس عنهم النحو، والأدب، والأصول، والفقه، والبلاغة، والتفسير، والحديث<sup>(2)</sup>.

1 - ينظر : ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10 ص 279 . عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص 15.

2 - ينظر : أضواء البيان، ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10 ص 279 .

شيوخه: كانت دراسة الشيخ الشنقيطي على يد كثير من الشيوخ نذكر منهم:

- خاله عبد الله بن محمد المختار، حفظ عنه القرآن.

- ابن خاله محمد بن أحمد بن محمد المختار، قرأ عليه قراءة نافع وعمره ستة عشر

- زوجة خاله عبد الله بن محمد، اخذ عنها مبادئ النحو كالأجرومية، والأدب العربي، و متن

ابن عاشر، ونظم عمود النسب، والسيرة النبوية.

- الشيخ أحمد الأفرم بن محمد المختار، درس عليه مختصر خليل، وألفية ابن مالك.

- الشيخ العلامة أحمد بن عمر.

- الفقيه محمد النعمة بن زيدان.

- العلامة أحمد فال بن أداة

- الفقيه الكبير محمد بن مود.

وغيرهم من الشيوخ الجكنيين الذين رحل إليهم بالبادية، حيث تعد الدراسة جزء من طبيعة

البوادي<sup>(1)</sup>. وقد أضاف إلى ذلك مطالعته الواسعة في بعض العلوم الأخرى، التي نال فيها سبق، مثل

الشعر، والمنطق، وآداب المناظرة.

تلاميذه: اشتغل بالتدريسي في المملكة العربية السعودية بالمسجد النبوي، ثم بالمعهد العلمي

وكلية الشريعة واللغة بالرياض، فتخرج على يديه كثير من الطلبة، ثم انتقل إلى الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة إلى وفاته عام 1393 هـ، ولما فتح معهد القضاء العالي بالرياض كان يلقي فيه بعض

المحاضرات والدروس العلمية. ونذكر من بين هؤلاء التلاميذ ما يلي<sup>(2)</sup>:

1- الشيخ محمد بن صالح العثيمين: وهو عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية

2- الشيخ صالح بن محمد اللحيان: وهو نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى،

وعضو هيئة كبار العلماء، وهو من أوائل تلاميذ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

3- الشيخ عبد المحسن العباد: رئيس الجامعة الإسلامية سابقا.

---

1 - ينظر : ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن

بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10 ص 279 . عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس،

ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص 15

2 - ينظر : عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق،

4- الشيخ عطية محمد سالم: وهو أكثر من لازم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في البيت والمدرسة والسفر والإقامة، وأكثر من اهتم بنشر علمه وطبع محاضراته. أكمل "أضواء البيان" من أول "الحشر" إلى نهاية "الناس" وكتب ترجمت الشيخ الشنقيطي رحمه الله بعد وفاته، وكان قاضيا بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة - سابقا -.

5- الدكتور عبد العزيز القاري: وهو أستاذ مشارك بقسم الفقه بالجامعة الإسلامية، وعميد كلية القرآن سابقا، درس عليه في السنة الرابعة بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية أصول الفقه - أبواب القياس - ولازم دروسه في التفسير في شهر رمضان من عام 1381 هـ إلى عام 1393 هـ.

6- الدكتور عيد الله بن أحمد قادري: وصاحب التصانيف المفيدة في الدعوة والتربية والسياسة الشرعية وغيرها، وسمع منه محاضرات في التفسير وفي أصول الفقه وبعض المحاضرات العامة في الحديث.

وقد قام عبد الله قادري بكتابة محاضرات الشيخ رحمه الله في تفسير صورة "هود"، ثم بيضاها وطبعها بعنوان: "معارج الصعود إلى تفسير صورة هود".

7- الدكتور محمد الخضر بن الناجي بن ضيف الله الجكني: كان قد اطلع على الجزء الأول من "الأضواء" في بلاده، فكان أول لقائه بالشيخ رحمه الله في محرم عام 1385 هـ.

8- الشيخ ابن باز رحمه الله: أخذ عن الشيخ الشنقيطي "شرح سلم الأخضري" في المنطق وكان يحضر حلقاته في التفسير في الحرم.

9- الشيخ محمد الأنصاري: وهو من علماء الحديث الكبار بالجامعة الإسلامية، التقى بالشيخ الشنقيطي بعد الحج في المدينة، وسأله عن مسائل في التفسير والمنطق، ولازم دروسه في التفسير في الحرم المدني ودار العلوم.

10- الشيخ عبد الله بن الغديان: وهو عضو لجنة البحوث العلمية والإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء.

11- الشيخ احمد بن احمد الجكني الشنقيطي: درس على الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله شرح "مراقي السعود" كاملا، وأخذ عليه أمالي في ذلك.

12- الدكتور بكر بن عبد الله أبوزيد: صاحب التصانيف الكثيرة، لازم الشيخ رحمه الله عشر سنين.



13- الدكتور محمد ولد سيدي ولد الحبيب الجكني: وهو من بني عمومة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

14- ابنه الدكتور عبد الله: وهو رئيس قسم التفسير سابقا.

15- ابنه الدكتور محمد المختار: وهو عالم فاضل، فقيه.

مؤلفاته<sup>1</sup>: كانت له مؤلفات كثيرة في علوم شتى من أهمها:

1- رجز طويل في فروع المذهب المالكي: قال الشيخ عطية سالم: " وهو يختص بالعقود من البيوع والرهن، قال في أوله:

الحمد لله الذي قد ندب \*\*\* أن نميز البيع عن لبس الربا

ومن بالمؤلفين كتبنا \*\*\* تترك أطواد الجهالة هبا

تكشف عن عين الفؤاد حجبا \*\*\* إذا حجاب دون علم ضرب

2- ألفية في المنطق قال في أولها:

حمدا لمن أظهر للعقول \*\*\* حقائق المنقول والمعقول

وكشف الرين عن الأزهار \*\*\* بواضح الدليل والبرهان

وفتح الأبواب للألباب \*\*\* حتى استبان ما وراء الباب

3- نظم في الفرائض<sup>2</sup>: قال في أوله:

تركة الميت بعد لحامس \*\*\* من خمسة محصورة عن سادس

وحصرها في الخمسة استقراء \*\*\* وانبذ لحصر العقول بالعرء

أولها لحقوق بالأعيان \*\*\* تعلقت كالرهن أو كالجاني

وكركاة التمر والحبوب \*\*\* إن مات بعد زمن الوجوب

4- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز: وهي عبارة عن رسالة تقع في 62ص،

مطبوعة في الجزء العاشر من "أضواء البيان"، وموضوعها إبطال إجراء القياس في آيات الأسماء والصفات وإيفائها علي الحقيقة. وقد رتبها الشنقيطي على: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة.

1 ينظر: ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10 ص 283.

2 الفرائض: هو العلم يعرف به كيفية قسمة التركة علي مستحقيها، ويسمى علم الميراث. الجرجاني أبو الحسن، التعريفات، الدار التونسية للنشر، 1971، ص 89.

المقدمة: في ذكر الخلاف في وقوع المجاز في أصل اللغة، وأنه لا يجوز في القرآن على كلا القولين.

- الفصل الأول: في بيان أنه لا يلزم من جواز الشيء في اللغة جوازه في القرآن، وذكر له أمثلة.

- الفصل الثاني: في الجواب عن آيات زعموا أنها من المجاز، نحو ﴿فوحدها جدارا يريد أن ينقض فأقامه...﴾<sup>(1)</sup>.

- الفصل الثالث: في الأجوبة عم إشكالات تتعلق بنفي المجاز ونفي بعض الحقائق.

- الفصل الرابع: في تحقيق المقام في آيات الصفات.

- الخاتمة: في مناظرة النافين لبعض الصفات بالطرق الجدلية.

5- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: ألفه صاحبه عام 1373هـ، طبع في 350ص في أول الجزء العاشر من "الأضواء". وطبع مفردا، ثم أعيد طبعه في آخر أضواء البيان، وموضوع هذا الكتاب هو الجواب عن كل ما يوهم اضطراب أو تعارضا بين بعض آيات القرآن مع بعض.

وقد أحال الشيخ الشنقيطي على "دفع إيهام الاضطراب" في تفسير أضواء البيان عدة مرات في أجزاء متعددة، وهو كتاب نفيس حوى نكتا ومسائل علمية، قلما توجد في مؤلف آخر.

6- مذكرة أصول الفقه على "روضة الناظر": للعلامة ابن قدامة رحمه الله. ألفها الشيخ رحمه الله حينما تولى تدريس مادة أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض التي افتتحت عام 1374هـ، حيث وضع شرحا على "الروضة" تكشف غموضها، وتحل مشكلها. فأملى هذه الرسالة في السنوات الأولى من تدريسه بالرياض، وكانت هذه المذكرة متناثرة الأطراف لدى الطلاب، فقام بجمعها الشيخ عطية محمد سالم تلميذ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وطبعها عام 1391هـ.

7- آداب البحث والمناظرة: وقد طبع في جزئين صغيرين سنة 1382هـ

8- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام: طبع عام 1403هـ يقع في 250ص.

9- شرح على متن مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود.

10- شرح على سلم الأخضر في علم المنطق.

11- بيان الناسخ والمنسوخ من آي الذكر الحكيم: وهي رسالة مختصرة بين فيها

الآيات المنسوخة في القرآن شرح فيها أبيات للإمام السيوطي ذكرها في كتابه الإتقان في علوم القرآن.

12- محاضرة بعنوان: منهج التشريع الإسلامي، تقع في 25ص، طبعها مركز شؤون الدعوة.

13- محاضرة بعنوان: المصالح المرسله، تقع في 17ص طبعها الجامعة الإسلامية.

14- محاضرة في تفسير ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم

الإسلام ديناً ﴾<sup>(1)</sup>.

15- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: وهو آخر مؤلفاته رحمه الله، وقد توقف

رحمه الله عند نهاية صورة المجادلة بعد أن رسم فيه المنهج السليم في تفسير القرآن الكريم، تفسير كلام الله بعضه ببعض وتوفى ولم يتممه.

### وفاته:

توفي الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله يوم الخميس السابع عشر من ذي الحجة،

سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة " 1393هـ-1983م "، وكانت وفاته وهو يؤدي

مناسك الحج، عن عمر يناهز السادسة والتسعين، وصلى عليه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز،

في الحرم المكي بعد صلاة الظهر، ودفن بها في مقبرة المعلاة كما أقيمت عليه صلاة الغائب بالمسجد

النبوي الشريف<sup>(2)</sup>.

---

1 - المائدة 3 .

2 - ينظر : عبد الرحمان بن عبد العزيز السديس، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق،

ص178. ترجمة محمد الأمين الشنقيطي، للشيخ عطية محمد سالم، أضواء البيان في إيضاح القرآن

بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 10 ص269 . عادل نويهض، معجم المفسرين، مرجع

سابق، ج2، ص496 . عدنان بن محمد آل شلش، العلامة الشنقيطي مفسراً، مرجع سابق، ص56 .

## المبحث الثالث بيئته و عصره

أذكر في هذا المبحث لمحة تاريخية نتعرف فيها على البيئة التي كان يعيش فيها العلامة الشنقيطي، و تشمل تاريخ موريتانيا بشكل عام ، ثم حالة العصر و أهم الأحداث التي وقعت فيه و كان لها الأثر الكبير في حياة الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى .

**بيئته :** تربي محمد الأمين الشنقيطي في منطقة شنقيط و هي من أهم المدن بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بأقصى المغرب العربي ، و موريتانيا هو اسم لمملكة قديمة و لما احتل الرومان شمال إفريقيا أطلقوا هذا الاسم على كل غرب شمال إفريقيا<sup>(1)</sup> .

و جمهورية موريتانيا تقع في شمال غرب إفريقيا بالمغرب العربي الكبير ، تحدها من الشمال الصحراء الغربية ، و من الجنوب السنغال ، من الشرق الجزائر و المالي ، و من الغرب المحيط الهادي . و موريتانيا قبل الإسلام كانت موطناً للسكان الأصليين من الأفارقة السود ، و قد تعرضت للاحتلال الروماني و البنظي و الوندالي و يقال أن العرب من اليمن أو من الجزيرة العربية دخلوا إلى هذه المنطقة قبل الإسلام أثناء تنقلاتهم بإفريقيا .

أما الإسلام فقد دخل إلى موريتانيا مع الفاتحين عقبة بن نافع و موسى بن نصير الذين عملوا على نشر الإسلام في هذه المناطق و ساعدهم في ذلك قوافل التجارة التي كانت تنتقل إلى الجنوب الصحراوي ، و قد حكم موريتانيا في العهد الإسلامي كل من و الموحدون و المرابطين و بني مرين . و عرفت موريتانيا الاحتلال الغربي مطلع القرن الخامس عشر على يد البرتغاليين ثم الهولنديين ، ثم دخل الفرنسيون سنة 1899م ، و لم يستقر لهم الأمر حتى سنة 1904م ، لتبدأ الثورات الشعبية

---

1- أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي و الحضارة الإسلامية ، ط8 ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1969م ، ج6ص 500.

التي تزعمها شيوخ القبائل و العلماء ، حتى استقلال موريتانيا في 28 نوفمبر 1957م و قيل سنة 1960م<sup>(1)</sup>.

و تبلغ مساحة جمهورية موريتانيا 1030800م<sup>2</sup> يغلب عليها الطابع الصحراوي ، و عدد السكان تجاوز الملونيين نسمة أغلبهم من العرب و البربر و السود .

أما اللغة الرسمية فهي العربية ، مع استعمال اللغة الفرنسية في الإدارات الحكومية ، و الإسلام هو الدين الرسمي للدولة الذي تدين به الأغلبية من السكان ، و عملتها الأوقية ، و تملك موريتانيا اقتصادا ضعيفا يعتمد على الزراعة و تربية المواشي و الصيد الأسماك و مناجم الفوسفات و بعض المعادن مثل الحديد و النحاس ، أما نظام الحكم فيها اليوم فهو جمهوري ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية ، و قد عرفت جمهورية موريتانيا عدم استقرار سياسي بسبب الانقلابات العسكرية الكثيرة بعد الاستقلال .

#### عصره :

عاش الشيخ الشنقيطي فترة طويلة من عمره عاصر فيها أحداثا محلية و دولية كثيرة نتعرف عنها من خلال السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي تبين لنا العصر الذي عاش فيه المؤلف .

الحالة السياسية : و هي الحالة التي أثرت كثيرا على شخصية الشيخ الأمين الشنقيطي ، و تشمل الحالة السياسية الخارجية و التي شهد فيها الحرب العالمية الأولى و الثانية ، و سقوط الدولة العثمانية و احتلال اليهود لأرض فلسطين ، و دخول المستعمر بلاد المسلمين مشرقا و مغربا ، و ظهور الحركات و الثورات الشعبية الجهادية ضد المستعمر الغربي ، ثم موجة التحرر التي عرفتھا الدول العربية و الإفريقية .

1- مجلة الأمة ، العدد 67 ، 1406هـ ، ص 65 .

أما داخليا فالمحتل الفرنسي هو الحاكم للبلاد بقوة الحديد و النار ، و النزاعات القبلية هي المسيطرة على الزعامات السياسية و الاقتصادية ، مما زاد الوضع سوءا في جميع البلاد ، فدفع ذلك إلى ثورات شعبية كان نتائجها الاستقلال الوطني .

الحالة الاجتماعية : يتكون الشعب الموريتاني من القبائل العربية و البربرية و السود الأفارقة ، ويحكمه النظام القبلي القائم على السادة و العبيد و الموالي و الخدم ، و يعيش معظمهم في البوادي و الخيم ، و يدين بالمشهد المالكي و العقيدة الأشعرية ، و يتبعون الطرق الصوفية مثل القادرية و الشاذلية و التجانية .

الحالة الثقافية : تعود الحركة العلمية التي تتميز بها موريتانيا إلى عهد المرابطين الذين أسسوا الرباطات العلمية التي كانت النواة الأولى للكتاتيب التي أصبحت تعرف بالمحاضر، لتصبح فيما بعد مدارس و جامعات علمية تدرس العلوم الشرعية و علوم اللغة و الفلسفة و التاريخ بطريقة حفظ المتون و شرحها<sup>(1)</sup>، و لم تتحسن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للشيخ الشنقيطي إلا بعد انتقاله إلى الحجاز .

---

1- مجلة الأمة ، العدد 67 ، 1406هـ ص64 .

## الفصل الثاني

# منهج التفسير في أضواء البيان

تمهيد:

اختلفت مناهج تفسير القرآن الكريم باختلاف الجوانب التي اهتم بها المفسرون في عملهم مع القرآن، وتطورت بتطور العلوم العربية والإسلامية، فأصبح للتفسير علما يقوم على أسس ومناهج ومدارس متنوعة ساهمت في إثراء المكتبة العربية والإسلامية، ومن أهم أنواع التفسير، التفسير بالرأي وهو تفسير القرآن بالاجتهاد العقلي الذي يقوم على معرفة الدلالات اللغوية، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والفهم والنظر الموافق للمنطق العقلي السليم، ويقابله التفسير بالمأثور وهو التفسير القائم على الرواية والنقل من تفاسير السلف من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، والصحابة والتابعين.

والشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى من المفسرين الذين ينتمون إلى مدرسة التفسير بالمأثور، وكان اهتمامه بتفسير الجمل من القرآن بالقرآن أكثر من التفسير بغيره<sup>(1)</sup>.

وأتناول في هذا الفصل التعريف بأضواء البيان ومن خلال الباحث التالية.

---

1 - ينظر : منصور كافي، مناهج المفسرين في العصر الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص95- 106 .

# المبحث الأول

## التعريف بأضواء البيان

اسمه ومحتوياته: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، وهو يتألف من عشرة أجزاء، السبعة الأولى من تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، أما الأجزاء الثلاثة فهي من إكمال تلميذه الشيخ عطية محمد سالم، لأن الشيخ الشنقيطي رحمه الله، عاجلته المنية قبل إكماله وحالت دون ذلك، وتتألف محتوياته مما يلي:

**الجزء الأول:** أوله سورة البقرة، وآخره سورة النساء. عدد صفحاته أكثر من 540 صحيفة. صدر سنة 1386 هـ.

وقد صدره صاحبه محمد الأمين الشنقيطي بمقدمة طويلة، ضمن فيها منهجه في كتابه، ومقصده من تأليفه، وبين فضل القرآن ومنزلته، وتكلم عن نتيجة العمل به وعقوبة الإعراض عنه، وهي دعوة إلى العمل به والاستمسك به بما جاء فيه، من أجل سعادة الدنيا والآخرة. وذكر فيه من أنواع البيان ما يزيد على ثلاثين نوعاً من لغة وأصول ومنطق وأحكام وعقائد وأسباب النزول.

**الجزء الثاني:** أوله سورة المائدة، وآخره سورة يونس. عدد صفحاته أكثر من 470 صحيفة، وافى تمام الكتاب في غرة رجب من علم 1386 هـ بمطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.

**الجزء الثالث:** أوله سورة هود، وآخره سورة الإسراء. عدد صفحاته أكثر من 510 صحيفة، طبع في شهر ربيع الأول 1383 هـ-، بمطبعة المدني المؤسسة السعودية.

**الجزء الرابع:** أوله سورة الكهف، وآخره سورة الأنبياء. عدد صفحاته أكثر من 490 صحيفة، طبع هذا الجزء في غرة ذي القعدة سنة 1384 هـ.

**الجزء الخامس:** أوله سورة الحج التي استغرقت معظم أجزاء الكتاب تليها سورة المؤمنون، وعدد صفحاته أكثر من 560 صحيفة، تم الفراغ من طبعه غرة ربيع الأول سنة 1390 هـ.



**الجزء السادس:** أوله سورة النور، وآخره سورة الصافات. عدد صفحاته أكثر من 390 صحيفة، طبع في غرة محرم 1392هـ/.

**الجزء السابع:** أوله سورة ص، وآخره سورة المجادلة. عدد صفحاته أكثر من 550 صحيفة، تم طبعه في شهر شوال سنة 1396هـ، بمطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.

وهنا ينتهي ما كتبه الشيخ الشنقيطي، وقد تأخر في إخراج وطبع المجلدين الأول والثاني لأسباب خاصة بالمؤلف، ليبدأ القسم الذي أكمله تلميذه الشيخ عطية سالم ويتمثل ذلك في:

**الجزء الثامن:** أوله سورة الحشر وآخره سورة المراسلات. عدد صفحاته أكثر من 570 صحيفة، وطبع في شهر رمضان سنة 1396 هـ أو 1397 هـ.

وهو الجزء الأول من التتمة التي أنجزها الشيخ عطية محمد سالم. وقد قام بإنجاز هذه المهمة اعتماداً على المسائل الماضية التي وعد الشيخ رحمه الله في كتابه بمعالجتها في مباحث لاحقة وبقابلة بعض الإملاءات التي أملاها رحمه الله بالرياض على السور المتبقية. وعلى منهجه وطريقته، قام تلميذه الشيخ عطية سالم بإكمال التفسير.

**الجزء التاسع:** وهو الجزء الثاني من التكملة التي أنجزها الشيخ عطية سالم وأوله سورة النبأ، وآخره سورة الناس، وعدد صفحاته أكثر من 500 صحيفة.

ويلحق بهذا الجزء رسالة الشيخ في الناسخ والمنسوخ، وقد تحدثنا عنها في مؤلفاته رحمه الله. ويتبعها فهرس فقهي يجمع مباحث الفقه المنثورة في أضواء البيان مرتبة وحسب الأبواب الفقهية. وكان الفراغ منه آخر يوم من رمضان عام 1396هـ وقال الشيخ عطية سالم بأن الشيخ رحمه الله قد اطلع على أضواء البيان مطبوعاً إلى الجزء الخامس والسادس، فستحسنه بمعنى استحسن الفهرس الفقهي ولم يمانع من طبعه في الجزء الأخير من الكتاب - أي في الجزء التاسع كما أنه أنجز الجزء السابع ولم يطلع عليه ولا على بقية الأجزاء، لأن منيته رحمه الله منعت من ذلك.

وتحتوي بعض الطبقات تتمة تضم بعض مؤلفات الشيخ الشنقيطي وهي: رسالة - منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز - ورسالة - دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب - وقد ذكرهما رحمه الله كثيراً في تفسير أضواء البيان، وعددناهما في مؤلفاته رحمه الله. ويتبع ذلك ترجمة لحياته

العلمية رحمه الله، وعدد صفحاته أقل من 50 صفحة. وهي عبارة عن محاضرة ألقى في موسم ثقافي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. طبع الطبعة الأولى سنة 1417هـ بدار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ثم طبع بدار عالم الكتب، لبيروت، دون تاريخ، وعدد لا طبعة، ثم طبع طبعات أخرى متعددة.

## المبحث الثاني

### دوافع وأهمية تأليف أضواء البيان

#### دوافع تأليف أضواء البيان

ذكر الشيخ الأمين الشنقيطي في مقدمة كتابه أضواء البيان سبب تأليفه لهذا التفسير، وهو ما لمسناه من واقع المسلمين في هذا العصر من زهدهم في القرآن الكريم، وتركهم لتعلمه والاهتداء بهديه فاستشعر - رحمه الله - مسؤوليته في الدعوة إلى هذا القرآن الكريم، والتفرغ لبيان معانيه وترغيب الناس في الارتباط به، وإزالة ما قد يشكل عليه منه حيث قال: "أما بعد: فإننا لما عرفنا إعراض أكثر المتسمين باسم المسلمين اليوم عن كتاب ربهم، ونبذهم له وراء ظهورهم وعدم رغبتهم في وعده، وعدم خوفهم من وعيده، علما أن ذلك مما يعين على من أعطاه الله علما بكتابه، أن يجعل همته في خدمته من بيان معانيه، وإظهار محاسنه وإزالة الإشكال عم أشكال منه، وبيان أحكامه، والدعوة إلى العمل به، وترك كل ما يخالفه"<sup>(1)</sup>.

وبدأ الشنقيطي أضواء البيان بمقدمة، افتتحها بذكر الترغيب في القرآن الكريم، والتحذير عن الإعراض عنه، حيث وصف القرآن بأنه "كتاب الله التي تحيا بوابل علومه القلوب النيرة أعظم مما تحيا الأرض بوابل السحاب"<sup>(2)</sup>. ويبيّن أن من ابتعد عنه، فإن القرآن عنه أبعد، وتمثل بقول الشافعي:

فهذا زاهد في قرب هذا \*\*\* وهذا فيه أزهى منه فيه

وقد بين الشيخ الشنقيطي رحمه الله في مقدمته مقاصده من تأليف أضواء البيان وهي<sup>(3)</sup>:

- بيان وتفسير القرآن بالقرآن.

- بيان الأحكام الفقهية من الآيات القرآنية.

- الاهتمام بتفسير مجملات القرآن الكريم.

1 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج 1 ص 6.

2 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج 1 ص 6.

3 - ينظر: عدنان شلش، العلامة الشنقيطي مفسرا، مرجع سابق، ص 76.

- تفسير وبيان آيات الصفات كالاستواء واليد والوجه.

## أهمية تفسير أضواء البيان

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن من أهم التفاسير التي ظهرت واشتهرت في القرن الرابع عشرة، ويعتبر من التفاسير بالمأثور لأنه اعتمد كثيرا في تفسيره على القرآن والسنة والآثار. وهو أيضا من التفاسير التي تناولت بالدراسة والبحث قضايا فقهية، وأصولية، ووفقه مقارن، ومسائل عقائدية، وتحقيقات لغوية، واستقراءات قرآنية، والقراءات المختلفة المتواترة والشاذة، وتطبيقات عملية لقواعد أصولية، مثل قواعد الأمر، والنهي، وقواعد المقاصد، مما جعل منه موسوعة علمية لجمعية الدارسين والباحثين، في العلوم الشرعية واللغوية. وإن أهم ما يتميز به تفسير أضواء البيان ما يلي:

### 1- بيان وتفسير القرآن بالقرآن: فعند قوله تعالى: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا

ءآمنا وهم لا يفتنون﴾<sup>(1)</sup>.

يقول الشيخ الشنقيطي: " والمعنى: أن الناس لا يتركون دون فتنة، أي: ابتلاء واختبار، لأجل قولهم: آمنا، بل إذا قالوا، أمنا فتنوا، أي: امتحنوا واختبروا بأنواع الابتلاء، حتى يتبين بذلك الابتلاء الصادق في قوله ﴿آمناً﴾ من غير الصادق.

وهذا المعنى الذي دلّت عليه هذه الآية الكريمة، جاء مبينا في آيات أخر من الكتاب الله كقوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إنّ نصر الله قريب﴾، وقوله: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصّابرين﴾، وقوله تعالى: ﴿ولنبلوّكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصّابرين ونبلوا أخباركم﴾، وقوله تعالى: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب﴾، وقوله تعالى: ﴿وليتلي الله ما في صدوركم وليمحّص ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور﴾، وقوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة والله خبير بما تعملون﴾، إلى غير ذلك من الآيات.

وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله هنا: ﴿ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا ﴾، وقد بينة السنة الثابتة أن هذا الابتلاء المذكور في هذه الآية يتلى به المؤمنون على قدر ما عندهم من الإيمان، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: " أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل" (1) (2).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ يأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾ (3)، يقول الشيخ الشنقيطي: " هذا الغلو الذي نهوا عنه هو قول غير الحق، قول بعضهم إن عيسى ابن الله، وقول بعضهم: هو الله، وقول بعضهم هو إله مع الله سبحانه وتعالى عن ذلك كله علوا كبيرا، كما بينه قوله تعالى: ﴿ وقالت النصارى المسيح ابن الله ﴾، وقوله: ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾، وقوله: ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾. وأشار هنا إلى إبطال هذه المفتريات بقوله: ﴿ إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم ﴾، وقوله: ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ﴾، وقوله: ﴿ ما المسيح ابن مريم إلا رسولا قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام ﴾... وقال بعض العلماء: يدخل في الغلو وغير الحق المنهي عنه في هذه الآية ما قالوا من البهتان على مريم أيضا. " (4).

## 2- بيان وتفسير القرآن بالقواعد الأصولية:

ففي تفسيره قوله تعالى: ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ (5) يقول: " ومن أمثله قول بعض العلم: وإن أزواجه -صلى الله عليه وسلم- لا يدخلن في أهل بيته، في قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾، فإن قرينة السياق صحيحة في دخولهن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ قل لأزواجك إن كنتن تردن ﴾ ثم قال في نفس خطابه لهن: ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾، ثم قال بعده: ﴿ واذكرن ما يتلوا في بيوتكن ﴾. وقد أجمع جمهور علماء الأصول على أن سبب النزول قطعية الدخول، فلا يصح إخراجها بمخصص، وروي عن مالك أنها ظنية الدخول، وإليه أشار في مراقي السعود، بقوله:

1 - أخرجه البخاري، كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء، ح: 5324، ج 5 ص 2139 .

2 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج 6 ص 155 .

3 - النساء 171 .

4 - أضواء البيان، محمد الشنقيطي، ج 1 ص 322 .

5 - الأحزاب، 33 .

واجزم بإدخال ذوات السبب \*\*\* واروعن الإمام ظناً تصب

فالحق أنهن داخلات في الآية... والتحقيق إن شاء الله: أنهن داخلات في الآية، وإن كانت الآية تتناول غيرهن من أهل البيت. أما الدليل على دخولهن في الآية، فهوما ذكرناه آنفاً من أن سياق الآية صريح في أنها نازلة فيهن. والتحقيق: أن صورة أسباب النزول قطعية الدخول؛ كما هو مقرر في الأصول<sup>(1)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾<sup>(2)</sup>. قال: "فإن تعليقه تعالى لهذا الحكم الذي هو إيجاب الحجاب بكونه أظهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، قرينة واضحة على إرادة تعميم الحكم، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين إن غير أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- لا حاجة إلى أظهيرية قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن، وقد تقرر في الأصول: أن العلة تعم معلولها.

وإليه أشار في مراقبي السعود بقوله:

وقد تخصص وقد تعمم \*\*\* لأصلها لكنها لا تخرم

وبما ذكرنا، تعلم أن في هذه الآية الكريمة الدليل الواضح على أن وجوب الحجاب حكم عام في جميع النساء، لا خاص بأزواجه -صلى الله عليه وسلم-، وإن كان أصل اللفظ خاصاً بهن، لأن عموم علقته دليل على عموم الحكم فيه. ومسلك العلة الذي دلّ على أن قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، هو علة قوله تعالى: ﴿فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾، هو المسلك المعروف في الأصول بمسلك الإجماع والتنبيه...<sup>(3)</sup>.

**3- بيان وتفسير القرآن بالاستشهاد بالشعر العربي:** ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا

موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون﴾<sup>(4)</sup>. يقول: "الظاهر في معناه أن الفرقان هو الكتاب الذي

1 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج 6 ص 238.

2 - الأحزاب 53 .

3 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج 6 ص 242 .

4 - البقرة 53 .

أوتيه موسى، وإنما عطف على نفسه، تنزيلاً لتغاير الصفات منزلة تغاير الذوات، لأن ذلك الكتاب هوالتوراة موصوف بأمرين:

أحدهما: أنه مكتوب كتبه الله لنبيه موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

والثاني: لأنه فرقان: أي فارق بين الحق والباطل، فعطف الفرقان على الكتاب، مع أنه هو نفسه، نظراً لتغاير الصفتين، كقول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام \*\*\* وليث الكتيبة في المزدحم

بل ربما عطفت العرب الشيء على نفسه مع اختلاف اللفظ فقط، فاكتفوا بالمغايرة في اللفظ، كقول الشاعر:

إني لأعظم في صدري الكميّ على \*\*\* مكان فيّ من التجدير والقصر

والقصر هوالتجدير بعينه، وقول آخر:

وقددت الأديم لراهشيه \*\*\* وألفى قولها كذبا ومينا

والمين هوالكذب بعينه، وقول آخر:

ألا حبذا هند وأرض بما هند \*\*\* وهند أتى من دونها الناي والبعد

والبعد هوالناي بعينه، وقول عنتره في معلقته:

حييت من طلل تقادم عهده \*\*\* أقوى وأقفر بعد أم الهيثم

والإقفار هوالإقفاء بعينه.

والدليل من القرآن على أن الفرقان هو ما أوتيه موسى: قوله تعالى: ﴿ ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ﴾<sup>(1)</sup>...<sup>(2)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿ والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وضلالهم بالغدو والآصال ﴾<sup>(3)</sup>، حيث يقول: " وأصل السجود في لغة العرب الذل والخضوع ومنه قول زيد الخيل:

1 - الأنبياء، 48 .

2 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مصدر سابق، ج 1ص38

3 - الرعد، 15 .

بجمع تفضل البلق في حجراته \*\*\* تري الأكم فيها سجدا للحوافر.  
ومنه قول العرب: أسجد إذا طأطأ رأسه وانحنى، قال حميد بن ثور:

فلما لوين على معصم \*\*\*\* وكفّ خضيب وأسوارها

فضول أزمتها أسجدت \*\*\* سجود النصارى لأحبارها "(1)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فإن للذين ظلموا ذنوبا مثل ذنوب أصحابهم فلا يستعجلون﴾<sup>(2)</sup>، يقول: " أصل الذنوب في لغة العرب الدلو، وعادة العرب أنهم يقتسمون ماء الآبار والقلوب بالدلو، فيأخذ هذا ملء دلو، ويأخذ هذا كذلك، ومن هنا أطلقوا اسم الذنوب التي هي الدلو على النصيب، قال الراجز في اقتسام الماء بالدلو:

لنا ذنوب ولكم ذنوب \*\*\* فإننا أبيتتم فلنا القليب

إننا إذا شاربنا شرب \*\*\* له ذنوب ولنا ذنوب

ومن إطلاق الذنوب على مطلق النصيب، قول علقمة بن عبدة التميمي، وقيل عبيد:

وفي كل حي قد خبطت بنعمة \*\*\*\* فحق لشأس من نذاك ذنوب

وقول أبي ذؤيب:

لعمرك والمنايا طارقات \*\*\* لكل بني أبي منها ذنوب "(3)

1 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج 3 ص 74 .

2 - الذاريات، 59 .

3 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مصدر سابق ج 1 ص 7 .



#### 4- تفسير وبيان الأحكام الفقهية:

ومن أهم الأهداف التي قصدها الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان، بحث ودراسة كثيرا من الأحكام الفقهية، بأسلوب مباحث في الفقه المقارن، وهذا أحد غاياته من تأليف هذا التفسير، حيث قال في مقدمته: " واعلم أن من أهم المقصود من تأليفه أمران: أحدهما: بيان القرآن بالقرآن... "

والثاني: بيان الأحكام الفقهية في جميع الآيات المبينة بفتح هذا الكتاب، فإننا نبين ما فيها من أحكام، وأدلتها من السنة، وأقوال العلماء في ذلك، ونرجح ما ظهر لنا أنه الراجح بالدليل من غير تعصب لمذهب معين ولا لقول قائل معين، لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله.... " (1).

وقد التزم الشيخ رحمه الله المنهج الذي قرره في مقدمته، فعند تفسير كل آية يذكر المسائل الفقهية المتعلقة بها، فيبدأ بأقوال العلماء فيها وأدلتهم، ثم يناقش حجج كل فريق بعدها ويرجح بين مذاهبهم بأدلة القرآن، أو السنة، أو بإعمال القواعد الأصولية والحديثية ولاسيما إذا كان الحديث المبني عليه الحكم الفقهي واردا في محل النزاع، فإن الشنقيطي يتكلم على أسانده، ورجاله، وينقل أقوال العلماء فيه، تصحيحا وتضعيفا، وتوثيقا وتجريحا. ومن المسائل الفقهية التي تناولها بالبيان والتفسير: مبحث في الربا، والإمامة، والشركة، والظهار، وأركان الحج، والصلاة... الخ. وسنذكر النماذج التالية على سبيل المثال:

ففي تفسير قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (2).

يقول الشنقيطي: " صرح في هذه الآية الكريمة بأن الزوج لا يحل له الرجوع في شيء مما أعطى، إلا على سبيل الخلع، إذا خافا ألا يقيما حدود الله، فيما بينهما، فلا جناح عليهما إذن في الخلع. أي: لا جناح عليها هي في الدفع، ولا عليه هو في الأخذ... أخذ ابن عباس من هذه الآية الكريمة، أن الخلع فسخ ولا يعد طلاقا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ثم ذكر الخلع بقوله: ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾؛ لم يعتبره طلاقا ثالثا ثم ذكر الطلاق الثالث بقوله: ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد ﴾.

1 - المرجع السابق، ج1ص7

2 - البقرة، 229 .

وبهذا قال عكرمة وطاوس وهورواية عن عثمان بن عفان وابن عمر، وهوقول بن إسحاق بن راهويه، وأبي ثور وداود بن علي الظاهري كما نقله عنهم ابن كثير وغيره، وهوقول الشافعي في القديم وإحدى الروایتين عن أحمد. قال مقيده عفا الله عنه الاستدلال بهذه الآية على أن الخلع لا يعد طلاقا وليس بظاهر عندي؛ لما تقدم مرفوعا إليه -صلى الله عليه وسلم- من أن الطلقة الثالثة هي المذكورة في قوله: ﴿أوتسريح بإحسان﴾، وهو مرسل حسن...

وممن قال بأن الخلع يعد طلاقا بائنا، أبوحنيفة، والشافعي في الجديد، وقد روي نحوه عن عمر، وعلي، وابن المسعود، وابن عمر، وبه قال سعيد بن المسيّب، والحسن، وعطاء وشريح، والشعبي، وإبراهيم، وجابر بن زيد، والثوري، والأوزاعي، وأبوعثمان البتي، كما نقله عنهم ابن كثير وغيره. غير أن الحنفية عندهم أنه متى نوى المخالغ بخلعه تطليقة أوأثنين، أوأطلق فهو واحدة بائنة. وإن نوى ثلاثا فثلاث، وللشافعي قول آخر في الخلع وهو: أنه متى لم يكن بلفظ الطلاق وعري على النية فليس هوشياً بالكلية<sup>(1)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾<sup>(2)</sup>، يقول الشيخ الشنقيطي "... فيتعين في التيمم التراب الذي له غبار يعلق باليد؛ ويحتمل أن تكون لا ابتداء الغاية، أي مبدأ ذلك المسح الكائن من الصعيد الطيب، فلا يتعين ما له غبار، وبالأول قال الشافعي، وأحمد وبالثاني قال مالك، وأبوحنيفة رحمه الله تعالى جميعا...<sup>(3)</sup>، ثم ذكر مسائل فقهية في أحكام التيمم.

## 5- بيان وتفسير القرآن الكريم بذكر قواعد مصطلح الحديث:

وقد استعان الشنقيطي بعلم مصطلح الحديث، في تفسير القرآن الكريم، فبحث صحة الأحاديث وتضعيفها، وتتبع أسانيدها جرحا وتعديلا، ومن أمثلة ذلك: في تفسير قول تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾<sup>(4)</sup>، يقول الشيخ الشنقيطي: "فالجواب من أوجه:

1 - أضواء البيان، الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ج1ص141 .

2 - المائدة، 6.

3 - أضواء البيان الأمين الشنقيطي، المصدر السابق، ج1ص353 .

4 - التوبة، 34 .

الأول: أن بعض العلماء قال: إن هذا الحديث ثابت، قال الترمذي، وقد روى طرفا من هذا الحديث: وروى هذا الحديث الأعمش، وأبوا عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، ورواه سفيان الثوري، وابن عيينة، وغير واحد، عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي، وسألت محمدا، يعني البخاري، عن هذا الحديث فقال: كلاهما عندي صحيح.

فتري الترمذي، نقل على البخاري تصحيح هذا الحديث، وقال النووي في "شرح المهذب":  
وأما حديث عاصم عن علي رضي الله عنه، فرواه أبو داود وغيره بإسناد حسن أوصحیح عن علي، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": "وحديث علي هو من حديث أبي إسحاق، عن الحارث الأعور وعاصم بن ضمرة، وقد تقدم أن البخاري قال: كلاهما عنده صحيح، وقد حسنه الحافظ. اهـ محل الغرض من كلام الشوكاني.

الثاني: أنه يعتضد بما رواه الدارقطني، من حديث محمد بن عبد الله بن جحش، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ أنه أمر معاذ حين بعثه إلى اليمن، أن يأخذ من كل أربعين دينارا دينارا؛ الحديث ذكره بن حجر، "في التلخيص" وسكت عليه وبما رواه عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال "ولا في أقل عشرين مثقالا من الذهب شيء"، قال النووي: غريب.

الثالث: المناقشة بحسب الصناعة علم الحديث والأصول، فنقول: سلمنا الحارث الأعور ضعيف كما تقدم في المائة، وإن وثقه ابن معين، فيبقى عاصم بن ضمرة، الذي روى معه الحديث، فإن حديثه حجة، وقد وثقه ابن مدين.

وقال النسائي: ليس به بأس. وقال فيه ابن حجر في "التقريب": عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي؛ سدوق وتعضد روايته برواية الحارث، إن كان ضعيف. وبما ذكرنا عن محمد بن عبد الله بن جحش، وعمر بن شعيب، فبهذا تعلم أن تضعيف الحديث بضعف سنده مردود. وقد قدمنا عن الترمذي، أن البخاري قال: كلاهما صحيح. وقد قدمنا أن النووي، قال فيه: حسن أوصحیح ونقل الشوكاني عن أبي حجر أنه حسنه.

أما ما أعله به ابن المواق، من أن جرير بن حازم لم يسمعه عن أبي إسحاق، لأن بينهما الحسن بن عمارة وهومتروك، فهو مردود؛ لأن الحديث ثابت بطرق متعدّدة صحيحة إلى أبي إسحاق،

وقد قدمنا أن الترميذي قال: وذكر طرفا منه، هذا الحديث رواه الأعمش، وأبوا عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ، ورواه سفيان، والثوري، وابن عيينة، وغير واحد، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ.

فترى أن أبا عوانة، والأعمش، والسفيانين، وغيرهم، كلهم رووه عن أبي إسحاق. وبه تعلم بأن إعلال ابن المواق له بأن راويه عن أبي إسحاق الحسن بن العمارة، وهومتروك، إعلال ساقط؛ لصحة الحديث إلي أبي إسحاق، فإذا حققت ردّ تضعيفه بأن عاصم صدوق وردّ إعلال ابن المواق له. فاعلم أن إعلال ابن حزم له بأن المرفوع رواية الحارث، وهوضيف، وأن رواية عاصم بن ضمرة، موقوفة على عليّ، مردود من وجهين:

الأول: أن قدر نصاب الزكاة، وقدر الواجب فيه، كلاهما أمر توقيفي لا مجال للرأي فيه والاجتهاد، والموقوف إن كان كذلك فله حكم الرفع كما علم في علم الحديث والأصول.

الثاني: أن سند أبي داود الذي رواه به حسن، أوالصحيح، كما قاله النووي، وغيره، والرفع من زيادات العدل، وهي مقبولة. <sup>(1)</sup>.

ومن أمثلة تعقبه للعلماء في التضعيف والتصحيح ما ذكره في مبحث الغنائم، وفي الكلام على ربيع مكة واختلاف العلماء في جواز تملكها وبيعها، حيث أورد في أدلة المانع ما أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- " مكة مناخ لا تباع رباها، ولا تؤجر بيوتها" <sup>(2)</sup>. وبعدها يورد تضعيف البيهقي لإسماعيل بقوله: " وقال البيهقي في السنن الكبرى: " إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف ". ثم يذكر الشنقيطي تعقب ابن الترميذي للبيهقي في تضعيفه للحديث حيث صحح ابن الترميذي الحديث لتصحيح الحاكم له " فيقول الشنقيطي: " لا يخفى سقوط اعتراض ابن الترميذي هذا على الحافظ البيهقي... لأن تصحيح الحاكم لحديث لا يصيره صحيحا... وتساهله - رحمه الله - في التصحيح معروف عند علماء الحديث... " <sup>(3)</sup>.

1 - أضواء البيان، الشنقيطي، مرجع سابق، ج2 ص121 .

2 - رواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه , مستدرک الحاكم , أبو عبد الله النيسابوري، دار الكتاب العربي، ج 2 ص 53 .

3 - أضواء البيان، الأمين الشنقيطي، المصدر السابق، ج2 ص284 .

## 6- بيان وتفسير القرآن باستعمال القواعد اللغوية: وقد استخدم الشيخ الشنقيطي

القواعد اللغوية في تفسيره، ففي قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾<sup>(1)</sup>، يقول: "وفي القاموس: وعدة المرأة أيام أقرائها، وأيام إحدائها على الزوج، وهو تصريح منه بأن العدة نفس القروء لاشيء زائد عليها، وفي اللسان: وعدة المرأة أيام أقرائها، وعدتها أيضا أيام إحدائها على بعلمها، وإمساكها على الزينة شهورا كان أول أقرء أو وضع حمل حملته من زوجها. فهذا بيان بالغ من الصحة والوضوح والصراحة في محل النزاع، ما لا حاجتنا معه إلى كلام آخر. وتؤيده قرينة زيادة التاء في قوله: ﴿ثلاثة قروء﴾، لدلالاتها على تذكير المعدود وهو الأَطْهَار، لأنها مذكرة والحياضات مؤنثة.

وجواب بعض العلماء عن هذا بأن لفظ القراء مذكر ومسماه مؤنث وهو الحيضة وأن التاء إنما جيء بها مراعاة للفظ وهو مذكر لا للمعنى المؤنث. يقال فيه: إن اللفظ إذا كان مذكرا، ومعناه مؤنثا لا تلزم التاء في عدده، بل تجوز فيه مراعاة المعنى فيجرد العدد من التاء كقول عمر بن أبي ربيع المخزومي:

وكان مجني دون من كنت أتقى \*\*\* ثلاثة شخوص كاعبان ومعصر

فجرد لفظ الثلاث من التاء، نظرا إلى أن مسمى العدد نساء، مع أن لفظ الشخص الذي أطلقه على الأثنى مذكرا.

وقول الآخر: وإن كلابا هذه عشر أبطن \*\*\* وأنت بريء من قبائلها العشر

فمجرد العدد من التاء مع أن البطن مذكر، نظرا إلى معنى القبيلة وكذلك العكس، كقوله:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود \*\*\* لقد عال الزمان على عيالي

فإنه قد ذكر لفظ الثلاثة مع أن الأنفس مؤنثة لفظا، نظرا إلى أن المراد بها أنفس ذكور، وتجوز مراعاة اللفظ فيجرد من التاء في الأخير وتلحقه التاء في الأول ولحوقها إذن تطلق احتمال ولا يصح الحمل عليه دون قرينة تعينه، بخلاف عدد المذكر لفظا ومعنى، كالقراء بمعنى الطهر فلحوقها له لازم بلا شك، واللازم الذي لا يجوز غيره أولى بالتقديم من المحتمل الذي يجوز أن يكون غيره بدلا عنه ولم تدل عليه قرينة كما ترى.

فإن قيل ذكر بعض العلماء: أن العبرة في تذكير واحد المعدود وتأتيه إما هي باللفظ، ولا تجوز مراعاة المعنى إلا إذا دلت عليه قرينة، أو كان قصد ذلك المعنى كثيرا، والآية التي نحن بصددنا ليس فيها أحد الأمرين، قال: الأشموني في شرح قول ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قل للعشرة\*\*\* في عد ما أحادهم مذكرة

ما نصه: الثاني اعتبار التانيث في الواحد المعدود إذا كان اسما فبلفظه، تقول: ثلاثة أشخاص، قاصدا نسوة، وثلاث أعين قاصدا رجال، لأن لفظ شخص مذكر، ولفظ عين مؤنث. هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى. فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى، فل الأول كقوله: ثلاثة شخوص كاعبان ومعصر. وكقوله: وإن كلابا البيت. والثاني كقوله: ثلاثة أنفس وثلاثة ذود.

فالجواب والله تعالى أعلم أن هذا خلاف التحقيق، والذي يدل عليه استقراء اللغة العربية جواز مراعاة المعنى مطلقا، وجزم بجواز مراعاة المعنى في لفظ العدد. ابن هشام، نقله عنه السيوطي، بل جزم صاحب "التسهيل"، وشارحه الدماميني: لأن مراعاة المعنى في واحد المعدود متعينة.<sup>(1)</sup>

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتتهم العذاب من حيث لا يشعرون﴾<sup>(2)</sup>. يقول الشنقيطي: "واختلف العلماء في إعراب ﴿السيئات﴾، في هذه الآية الكريمة؛ فقال بعض العلماء: نعت لمصدر محذوف؛ أي: مكروا المكرات السيئات أي: القبيحات قبحا شديدا، كما ذكر الله عنهم في قوله: ﴿وإذا يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك﴾، وقال بعض العلماء مفعول به لـ ﴿مكروا﴾ على التضمين ﴿مكروا﴾، معنى فعلوا، هذا أقرب أوجه الإعراب عندي وقيل: مفعول به لـ: ﴿أمن﴾ أي: آمن الماكرون السيئات، أي العقوبات الشديدة التي تسوءهم عند نزولها بهم. ذكر الوجه الأول الزمخشري، والأخيرين ابن عطية، وذكر الجميع أبو حيان في البحر المحيط.

كل ما جاء في القرآن من علامة استفهام بعدها أو عطف أوفاء؛ كقوله: ﴿أفمنظرب عنكم الذكر صفحا﴾، ﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم﴾، ﴿أفلم تكن آياتي تتلى عليكم﴾، فيه وجهان

1 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج1ص98 .

2 - النحل، 45 .

معروفان عند علماء العربية. أحدهما: أن الفاء والواو كلتاها عاطفة ما بعدها عن محذوف دلّ المقام عليه؛ كقولك مثلاً: أمهلك فنضرب عنكم الذكر صفحا؟! أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم وهكذا - وإلى هذا الوجه أشار بن مالك في الخلاصة بقوله:

وحذف متبوع بدا هنا استبح \*\*\* وعطفك الفعل على الفعل يصح

ومحل الشاهد في السطر الأول دون الثاني. الوجه الثاني: أن الفاء والواو كلتاها عاطفة للجملة المصدرية بهمزة الاستفهام على ما قبلها، إلا أن همزة الاستفهام ترحلت عن محلها فتقدمت إلى الفاء والواو، وهي متأخرة عنهما في المعنى، وإنما تقدمت لفظاً عن محلها معنى، لأن الاستفهام له صدر الكلام... " (1).

### 7-البيان والتفسير بالقراءات القرآنية:

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا﴾ (2)، يقول الشيخ الشنقيطي: " وقرأ بعض السبعة ﴿شنآن﴾، بسكون النون ومعنى الشنآن على القراءتين، أي بفتح النون، وبسكونها: البغض. مصدر " شنأه " إذا أبغضه. وقيل على قراءة سكون النون يكون وصفا كالغضبان، وعلى قراءة: ﴿إن صدوكم﴾، بكسر الهمزة، فالمعنى: إن وقع منهم صدهم لكم عن المسجد الحرام، فلا يحملنكم ذلك على أن تعتدوا عليهم بما لا يحلّ لكم. وإبطال هذه القراءة: بأن الآية نزلت بعد صدّ المشركين النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه بالحديبية، وأنه لا وجه لاشتراط الصدّ بعد وقوعه - وردوه من وجهين: الأول منهما: أن قراءة: ﴿إن صدوكم﴾، بصيغة الشرط قراءة سبعة متواترة لا يمكن ردها، وبها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو من السبعة.

الثاني: أنه لا مانع من أن يكون معنى هذه القراءة: ﴿إن صدوكم﴾ مرة أخرى على سبيل الفرض والتقدير، كما تدل عليه صيغة " إن"، لأنها تدلّ على الشكّ في حصول الشرط.

فلا يحملنكم تكرر الفعل السيئ على الاعتداء عليهم بما لا يحلّ لكم، والعلم عند الله تعالى " (3).

1 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج2 ص380 .

2 - المائدة، 2 .

3 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج1ص329 .

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾<sup>(1)</sup>، يقول الشيخ الشنقيطي: " في قوله: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ ثلاث قراءات: واحدة شاذة، واثنان متواترتان.

أما الشاذة: فقراءة الرفع، وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان: فقراءة النصب، وقراءة الخفض. أما النصب: فهو قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص من السبعة، ويعقوب من الثلاثة، وأما الجرّ: فهو قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم، وفي رواية أبي بكر. أما قراءة النصب: فلا إشكال فيها، لأن الأرجل فيها معطوفة على الوجوه، وتقرير المعنى عليها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برءوسكم...

وأما على قراءة الجر: ففي الآية الكريمة إجمال، وهو أنها يفهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل كالرأس. وهو خلاف الواقع للأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء والتواعد بالنار لمن ترك ذلك، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: " ويل للأعقاب من النار" (2).

---

1 - المائدة، 6 .

2 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج1ص330 .



## المبحث الثالث مصادر أضواء البيان

اعتمد الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله على كثير من المصادر والمراجع، التي استقى منها مادته العلمية والتي تنوعت بتنوع العلوم والمسائل التي تناولها بالبحث والدراسة، يذكرها في اغلب الأحيان أو يشير إلى أصحابها.

مصادره من كتب التفسير وعلومه: اعتمد الأمين الشنقيطي على كثير من كتب التفسير وعلومه نذكر أهمها:

### 1- جامع البيان في تفسير القرآن، الإمام ابن جرير الطبري<sup>(1)</sup>:

الشيخ الشنقيطي كثير النقل عن الإمام الطبري في تفسيره ومن أمثلة ذلك: عند قوله تعالى: ﴿وَلنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم﴾<sup>(2)</sup>، حيث قال الشنقيطي: " وقال ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية الكريمة ما نصه: ونبلونكم أيها المؤمنون بالقتل وجهاد أعداء الله، حتى نعلم المجاهدين منكم، يقول حتى يعلم حزبي وأوليائي أهل الجهاد في الله منكم وأهل الصبر في قتال أعدائه، فيظهر ذلك لهم ويعرف ذوي البصائر منكم في دينه من ذوي الشك والحيرة فيه، وأهل الإيمان من أهل النفاق، ونبلوا أخباركم فنعرف الصادق منكم من الكاذب، انتهى محل الغرض منه بلفظه " <sup>(3)</sup>.

ورغم أن الشنقيطي كثيرا ما يصرح بنقله من جامع البيان، فإنه في مواطن متعددة من تفسيره يكتفي بالنقل عن الطبري دون الإشارة إليه. وقد يتعقب الشنقيطي الإمام الطبري في كثير من المواطن موافقا أو مخالفا، ومثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿والنجم إذا هوى﴾<sup>(4)</sup>، يقول الشنقيطي: "

---

1 - محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر المفسر، توفي سنة: 310هـ، من مؤلفاته: تفسير جامع البيان، وتاريخ الأمم والملوك، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج3 ص244.

2 - محمد، 31.

3 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج7 ص394.

4 - النجم، 1.

اختلف العلماء في المراد بهذا النجم الذي أقسم الله به في هذه الآية الكريمة، فقال بعضهم المراد بالنجم الذي رجمت به الشيطان، وقال بعضهم المراد الثريا، وهو مروى عن ابن عباس وغيره ولفظ النجم علم للثريا بالغلبة عند العرب... اعلم أولاً أن القول بأنه الثريا، وأنا لمراد بالنجم خصوصها، وإن اختياره ابن جرير وروى عن ابن عباس وغير واحد، ليس بوجيه عندي. والأظهر أن النجم يراد به النجوم، وإن قال ابن جرير بأنه لا يصح، والدليل على ذلك جمعه تعالى للنجوم في القسم في قوله: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾<sup>(1)</sup>، لأن الظاهر أن المراد بالنجم إذا هوى هنا، كما مراد بمواقع النجوم في الواقعة.

ثم يضيف الشنقيطي مبيناً معنى النجوم في الآية بقوله: " أظهر الأقوال عندي وأقربها للصواب في نظري أن المراد بالنجم إذا هوى هنا في هذه السورة ومواقع النجوم في الواقعة هو نجوم القرآن التي تنزل بها الملك نجماً فنحماً " <sup>(2)</sup>.

## 2-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي<sup>(3)</sup>:

يعتبر تفسير القرطبي من أهم المصادر العلمية التي اعتمدها الشيخ الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان خاصة في آيات الأحكام وما يتعلق بها من القراءات والإعراب، ومن أمثلة ذلك: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالين ﴾<sup>(4)</sup>، يقول الشنقيطي " الظاهر أن معنى قولهم: ﴿ غلبت علينا شقوتنا ﴾ أن الرسل بلّغتهم، وأنذرتهم وتلت عليهم آيات ربهم ولكن ما سبق في علم الله من شقاوتهم الأزلية، غلبت عليهم فكذبوا الرسل، ليصيروا إلى ما سبق في علم الله عز وجل من شقاوتهم، ونظير الآية على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله عن أهل النار: ﴿ قالوا بلى

1 - الواقعة، 75 .

2 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج 7 ص 462.

3 - محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرطبي المالكي المفسر، توفي سنة : 671هـ بمصر، من مؤلفاته : تفسير جامع أحكام القرآن، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج5ص322. ابن فرحون، الديباج المذهب، ص318 .

4 - المؤمنون، 106

5 - يونس، 96 .

ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين ﴿<sup>(1)</sup>﴾، إلى غير ذلك من الآيات، ويزيد ذلك إيضاحاً قوله -صلى الله عليه وسلم-: " كل ميسر لما خلق له "<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن ﴾<sup>(3)</sup>، عل أصح التفسيرين، وهذا الذي فسرنا به الآية هو الأظهر الذي دل عليه الكتاب والسنة، وبه تعلم أن قول أبي عبد الله القرطبي في تفسير هذه الآية: وأحسن ما قيل في معناه: غلبت علينا لذاتنا، وأهواؤنا، فسمى اللذات والأهواء شقوة لأنهما يؤديان إليه. كما في قوله عز وجل: ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾<sup>(4)</sup>، لأن ذلك يؤديهم إلى النار، انتهى، تكلف مخالف للتحقيق<sup>(5)</sup>.

وعند تفسير الشنقيطي لقوله تعالى: ﴿ وحنانا من لدنا وزكاة وكان تقياً ﴾<sup>(6)</sup>، يقول: " وأصح التفسيرات في قوله: ﴿ زكاة ﴾ أنه معطوف على ما قبله أي وأعطيناه زكاة أي طهارة من أدران الذنوب والمعاصي بالطاعة، والتقرب إل الله مما يرضيه، وقد قدمنا في سورة الكهف الآيات الدالة على إطلاق الزكاة في القرآن بمعنى الطهارة، فأغنى ذلك عن إعادته هنا. وقال أبو عبد الله -رحمه الله - في تفسير هذه الآية: ﴿ زكاة ﴾ الزكاة: التطهير والبركة والتنمية في وجوه الخير، أي جعلناه مباركا للناس يهديهم. وقيل المعنى: زكيناها بحسن الثناء عليه كما يزكي الشهود إنسانا. وقيل: ﴿ زكاة ﴾ صدقة على أبويه، قال ابن قتيبة " انتهى كلام القرطبي وهو خلاف التحقيق في معنى الآية، والتحقيق إنشاء الله هو ما ذكرنا، من أن المعنى: وأعطيناه زكاة أي طهارة من الذنوب والمعاصي بتوفيقنا إياه للعمل. بما يرضي الله تعالى. وقول من قال من العلماء: بأن المراد في الزكاة في الآية العمل الصالح، راجع إلى ما ذكرنا، لأن العمل الصالح هو الذي به الطهارة من الذنوب والمعاصي "<sup>(7)</sup>.

1 - الزمر، 71 .

2 - أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب: ولقد يسرنا القرآن للذكر، ج8ص215 .

3 - التغابن، 2 .

4 - النساء، 10 .

5 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج5ص563 .

6 - مريم، 13 .

7 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص175 .

### 3- كتاب أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي المالكي<sup>(1)</sup>:

نقل عنه الشنقيطي في مواضع مختلفة، ومن ذلك قوله في أحكام الاضطرار إلى أكل الميتة: " وقال ابن العربي: ومحل هذا الخلاف بين المالكية فيما إذا كانت المحمصة نادرة، وما إذا كانت دائمة فلا خلاف في جواز الشبع منها"<sup>(2)</sup>.

### 4- المحرر في الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي<sup>(3)</sup>:

كثيرا ما ينقل الأمين الشنقيطي من تفسير ابن عطية ويأخذ باختياراته ؛ لأنه مفسر مالكي من أهل المغربي، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن ﴾<sup>(4)</sup>، حيث قال الشنقيطي: " واختلف العلماء في المراد بالحق في هذه الآية، فقال بعضهم: الحق هو الله تعالى، ومعلوم أن الحق من أسمائه الحسنی، كما في قوله تعالى: ﴿ ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾<sup>(6)</sup>، وكون المراد بالحق في الآية هو: الله، عزاه القرطبي للأكثرين، ومن قال به مجاهد وابن جريج، وأبو صالح والسدي، وروي عن قتادة وغيرهم..

القول الثاني: أن المراد بالحق في الآية الحق الذي هو ضد الباطل، المذكور في قوله تعالى: ﴿ وأكثرهم للحق كارهون ﴾<sup>(7)</sup>، وهذا القول الأخير اختاره ابن عطية، وأنكر الأول "<sup>(8)</sup>.

---

1 - محمد بن عبد الله، أبوبكر ابن العربي، المالكي الإشبيلي، توفي سنة : 543هـ بفاس ، من مؤلفاته : أحكام القرآن، المحصول في علم الأصول، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج6ص230 . ابن فرحون، الديباج المذهب ص281 .

2 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص88 .

3 - عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد الغرناطي المفسر، توفي سنة : 542هـ بلورقة، من مؤلفاته : المحرر الوجيز، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج3ص282 .

4 - المؤمنون، 71 .

5 - النور، 25 .

6 - الحج، 62 .

7 - المؤمنون، 70 .

8 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج5ص547 .

وعند تفسير الشنقيطي لقوله تعالى: ﴿ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها﴾<sup>(1)</sup>، ينقل عن الإمام ابن عطية فيقول: "قال ابن عطية: الذي يظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بألا تبدي وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه، أو إصلاح شأن وهو نحو ذلك، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المغفوع عنه"<sup>(2)</sup>.

5- مفاتيح الغيب - التفسير الكبير - تفسير الرازي<sup>(3)</sup>: يأخذ الشنقيطي من تفسير الرازي في مواطن متعددة وقد يتعقبه في بعض آرائه فيوافقه تارة ويخالفه أخرى. ومن ذلك ما ذكره عنه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ولقد هممت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين﴾<sup>(4)</sup>، فيقول: "وقال الفخر الرازي في تفسير هذه وعند هذا نقول: هؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف - عليه السلام - هذه الفضيحة، إن كانوا من أتباع دين الله تعالى فليقبلوا شهادة الله على طهارته، وإن كانوا من أتباع إبليس وجنوده فليقبلوا شهادة إبليس على طهارته، ولعلمهم يقولون كنا في أول مرة تلامذة إبليس إلى أن تخرجنا عليه فزدنا في السفاهة عليه؛ كما قال الخوارزمي:

وكنت امرأ من جند إبليس فارتقى\*\*\* بي الدهر حتى صار إبليس من جندي

فلومات قبلي كنت أحسن بعده\*\*\* طرائق فسق ليس يحسنها بعدي

ثبت بهذه الدلائل، أن يوسف - عليه السلام - بريء مما يقول هؤلاء الجهال انتهى من كلام الرازي ثم يعقب عليه الشنقيطي بقوله: ولا يخفى ما فيه من قلة الأدب مع من قال تلك المقالة من الصحابة وعلماء السلف الصالح وعذر الرازي في ذلك هو اعتقاده أن ذلك لم يثبت عن أحد من السلف الصالح، وسترى في آخر هذا البحث أقول العلماء في هذه المسألة إن شاء الله"<sup>(5)</sup>.

1 - النور، 31 .

2 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج6ص132 .

3 - محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، توفي سنة 606هـ بهراة، من مؤلفاته: تفسير مفاتيح الغيب، المحصول، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام ج6ص313 .

4 - يوسف، 24 .

5 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص44 .

## 6- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري<sup>(1)</sup>:

الشيخ الشنقيطي كثير النقل عن الكشاف خاصة فيما يتعلق بالتفسير اللغوي أو إعراب بعض ألفاظ القرآن الكريم، وقد ينقل منه بعض الآثار وأسباب النزول ومن أمثلة ذلك: عند تفسير الشنقيطي لقوله تعالى: ﴿ قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين ﴾<sup>(2)</sup>، وقال الزمخشري: " إنه على قراءة قل: بصيغة الماضي فالفاعل ضمير يعود إلى الله، أو إلى من أمر بسؤالهم من اللائكة. وعلى قراءة قل: بصيغة الأمر، فالضمير راجع إلى الملك المأمور بسؤالهم أو بعض رؤساء أهل النار، هكذا قال والله أعلم " <sup>(3)</sup>.

كما ينقل الشنقيطي من الكشاف رواية في أسباب النزول تنسب إلى عثمان رضي الله عنه ثم يتعقب الزمخشري فيها ويطل هذه الرواية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أفرايت الذي تولى وأعطى قليلا وأكدى ﴾<sup>(4)</sup>، وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قال هذا رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء ﴾<sup>(5)</sup>، يقول الشنقيطي: " قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: ﴿ قال هذا رحمة من ربي ﴾ هو إشارة إلى السد، أي هذا السد نعمة من الله ورحمة على عباده، أو هذا الإقذار والتمكين من تسويته: ﴿ فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء ﴾ يعني فإذا دنا مجيء يوم القيامة، وشارف أن يأتي جعل السد دكا مذكوكا مسوى بالأرض، وكل ما انبسط من بعد ارتفاع فقد اندك، ومنه الجمل الأدك، المبسط السنام، انتهى "<sup>(6)</sup>.

1 - محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم جار الله الزمخشري، توفي سنة 538هـ بخوارزم، من مؤلفاته: أساس البلاغة، المفصل، الكشاف، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج7 ص178. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5 ص168.

2 - المؤمنون، 112.

3 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج5 ص565.

4 - النجم، 33.

5 - الكهف، 98.

6 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج4 ص499.

## 7- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي<sup>(1)</sup>:

الشنقيطي كثير النقل من تفسير أبي حيان الأندلسي في استشهاده اللغوية. فعند تفسير الشنقيطي لقوله تعالى: ﴿فَضْرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِم فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾<sup>(2)</sup>، يقول: " وقال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿فَضْرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِم﴾، عبر بالضرب ليدل على قوة المباشرة والصوصق واللزوم، ومنه: ﴿وَضْرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ﴾<sup>(3)</sup>، وضرب الجزية... " <sup>(4)</sup>.

وعند ذكر الشنقيطي للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾<sup>(5)</sup>، يقول: " وقرأ هذه الآية الكريمة جماهير القراء: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ﴾ بالإفراد والألف على قراءة حمزة للجنس ولذلك صح الجمع في قوله تعالى: ﴿لَوَاقِحَ﴾، قال أبو حيان في البحر المحيط: ومن قرأ بإفراد الريح فعلى تأويل الجنس، كما قالوا: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض " <sup>(6)</sup>.

## 7- تفسير القرآن العظيم للحافظ إسماعيل ابن كثير<sup>(7)</sup>:

ومن المفسرين الذين أكثر الشنقيطي النقل عنهم في أضواء البيان الإمام ابن كثير، ومن أمثلة ما استشهد به من أقواله ما ذكره: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَضِينَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(8)</sup>، يقول يقول في تفسير ﴿وَقَضِينَا﴾ في الآية، " أظهر الأقوال فيه أنه بمعنى أخبرناهم وأعلمناهم. ومن معاني القضاء الإخبار والإعلام ونظير ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَقَضِينَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَالَاءَ مَقْطُوعٌ مَصْبُوحِينَ﴾<sup>(9)</sup>.

1 - محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، أبو عبد الله النحوي، توفي سنة : 745 هـ، من مؤلفاته : البحر المحيط في تفسير القرآن، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام ج7ص152 .

2 - الكهف، 11 .

3 - آل عمران، 112 .

4 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص18 .

5 - الحجر، 22 .

6 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص105

7 - إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، أبو الفداء المفسر، توفي سنة 774 هـ، من مؤلفاته : تفسير القرآن، والبداية والنهاية، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج1ص320 . الداودي، طبقات المفسرين، ج1ص110 .

8 - الإسراء، 4 .

9 - الحجر، 66 .

قال معناه ابن كثير<sup>(1)</sup>.

## 8- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي الشوكاني<sup>(2)</sup>:

في تفسير قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها﴾<sup>(3)</sup>، يذكر المعنى الغوي لسياق، ثم يسوق حديثنا مرفوعا في معناه فيقول: "وروى ابن المبارك من حديث ابن سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لسرادق النار أربعة جدر كثف، كل جدار مسيرة أربعين سنة"، أخرجه أبو عيسى الترميذي وقال فيه حديث حسن صحيح غريب انتهى من القرطبي. وهذا الحديث رواه أيضا الإمام أحمد وابن جرير وأبو يعلى ابن أبي حاتم وابن حبان، وأبو الشيخ والحاكم وصححه، وابن مردويه وابن أبي الدنيا، قاله صاحب الدر المنثور وتبعه الشوكاني، وحديث يعلى ابن أمية رواه أحمد والبخاري وابن أبي حاتم والحاكم وصححه<sup>(4)</sup>.

## 9- روح المعاني لأبي فضل شهاب الدين محمود الألوسي<sup>(5)</sup>:

تفسير الألوسي من أهم التفاسير التي اعتمدها الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان، واستشهد به في أكثر من موضع، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾<sup>(6)</sup>، يقول: " وذكر غير واحد أنه مسخهم خنازير وهذا القول مروى عن الحسن وقتادة ومجاهد، والباقر، نقله الألوسي في تفسيره قال: واختاره غير واحد<sup>(7)</sup>."

1 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص301 .

2 - محمد بن علي الشوكاني، الصنعاني، الفقيه المحدث، توفي سنة 1250هـ، من مؤلفاته: تفسير فتح القدير، ونيا الأوطار، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج6ص298 .

3 - الكهف، 29 .

4 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج43ص73 .

5 - محمود بن عبد الله الحسيني، أبو الثناء شهاب الدين، المفسر البغدادي، توفي سنة 1270هـ، من مؤلفاته: روح المعاني في التفسير . ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج7ص176 .

6 - المائدة، 78 .

7 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص91 .



تلك هي أهم كتب التفسير التي اعتمدها الشنقيطي في أضواء البيان ؛ وهي كتب أئمة التفسير في القديم والحديث ؛ إلا أنه نوع طريقته في الإفادة منها بين النقل الحرفي والاختصار والاقْتباس مع عدم التصريح بالمصدر المأخوذ منه.

## 10- مقدمة في أصول التفسير لأحمد بن عبد الحليم بن تيممة الحراني:

اعتمد الشيخ الشنقيطي، على رسالة ابن تيممة في علوم القرآن وذلك ما صرح بقوله: "أصح الأقوال عند الأصوليين - كما حرره أبو العباس بن تيمية - رحمه الله - في رسالته في علوم القرآن، وعزاه لأجلاء المذاهب الأربعة هو جواز حمل المشترك على معنيه أو معانيه " (1).

## 11- الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي (2):

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾ (3)، قال الشنقيطي: " فلا شك أن القرآن فيه بيان كل شيء والسنة كلها تدخل في آية واحدة منه، وهي قوله تعالى: ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (4) ... وقال السيوطي في - الإكليل في استنباط التنزيل - قال الله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾ وقال: ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم: " ستكون فتن، قيل وما المخرج منها؟ قال: كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم". أخرج الترمذي وغيره... وما في القرآن جميع أسمائه تعالى الحسنى كما ورد في الحديث، وفيه من أسمائه مطلقا ألف اسم، وفيه من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم جملة، وفيه شعب الإيمان البضع والسبعون، وفيه شرائع الإسلام الثلاثمائة وخمسة عشر، وفيه أنواع الكبار وكثير من الصغائر، وفيه تصديق كل حديث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، هذه جملة القول في ذلك. انتهى من كلام السيوطي " (5).

## 12- كتاب دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي:

- 1 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج6ص56 .
- 2 - عبد الرحمان بن أبي بكر الشافعي، جلال الدين السيوطي، توفي سنة 911 هـ، من مؤلفاته: الإتيقان في علوم القرآن، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج3ص301 .
- 3 - النحل، 89 .
- 4 - الحشر، 7 .
- 5 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص252 .

نقل منه المؤلف في عدة مواضع من تفسيره، لدفع ما يوهم تعارض بعض الآيات القرآنية أوالجمع بينها، ومثال ذلك، ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون﴾<sup>(1)</sup>، حيث قال: " ونظير هذه الآية قوله تعالى في سورة الشورى ﴿ومن كان يريد حرث الدنيا نوته منها وماله في الآخرة من نصيب﴾<sup>(2)</sup>، ولكنه تعالى بين في سورة بني إسرائيل تعليق ذلك على مشيئته جل وعلا بقوله: ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾<sup>(3)</sup>، وقد أوضحنا هذه المسألة غاية الإيضاح في كتابنا: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، في الكلام على هذه الآية الكريمة ولذلك اختصرناها هنا " <sup>(4)</sup>.

### مصادره من كتب الفقه وأصوله:

من أهم المصادر والمراجع الأصولية التي اعتمدها الشيخ الشنقيطي وأكثر منها الاقتباس نذكر منها

1- نشر البنود شرح مراقي السعود لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي<sup>(5)</sup>: استشهد استشهد كثيرا الشيخ الشنقيطي في تفسيره لأضواء البيان بمتن مراقي السعود وشرحه نشر البنود، فلا تخلوا مسألة أصولية إلا وذكر فيها أبياتا من المتن وشرحه، ومثال ذلك: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾<sup>(6)</sup>، يقول: " وإذا علمت ذلك فاعلم أن الندم انفعال ليس داخلا تحت قدرة العبد، فليس بفعل أصلا، وليس في وسع المكلف فعله، والتكليف لا يقع بغير الفعل، ولا بما لا يطاق. كما بينا. قال في مراقي السعود :

ولا يكلف بغير الفعل \*\*\* باعث رب الأنبياء ورب الفضل

وقال أيضا: والعلم والوسع على المعروف \*\*\* شرط يعم كل ذي تكليف

1 - هود، 15 .

2 - الشورى، 20 .

3 - الإسراء، 18 .

4 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج5ص314 .

5 - عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد الفقيه المالكي، توفي سنة 1235 هـ، من مؤلفاته : نشر البنود، في أصول الفقه، ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج4ص65 .

6 - النور، 31 .

وقد أشار صاحب مراقي السعود إلى مسألة التكليف بالمحال وأقوال الأصوليين فيها، وهي اختلافهم في جواز ذلك عقلا، مع إجماعهم على منعه إن كانت الإستحالة لغير علم بالله، بعد الوقوع كالاستحالة الذاتية، بقوله:

وجوز التكليف بالمحال \*\*\* في الكل من ثلاثة الأحوال  
وقيل بالمنع لما قد امتنع \*\*\* لغير علم الله أن ليس يقع  
وليس واقعا إذا استحالا \*\*\* لغير علم ربنا تعالى<sup>(1)</sup>

## 2- جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي الشافعي<sup>(2)</sup>:

وهومن المصادر المهمة التي استشهد بها الشيخ الشنقيطي في المسائل الأصولية التي تناولها بالبحث، من أمثلة ذلك: عند تفسيره قوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أوفساد في الأرض﴾<sup>(3)</sup>، يقول الشنقيطي: "والجواب عن السؤال الثاني - الذي هو: لم لا يخصص عموم النفس بالنفس بالتفصيل المذكور في قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى﴾<sup>(4)</sup> هو ما تقرر في الأصول من أن مفهوم المخالفة إذا كان محتملا لمعنى آخر غير مخالفته لحكم المنطوق يمنعه ذلك من الاعتبار.

قال صاحب - جمع الجوامع - في الكلام على مفهوم المخالفة: وشرطه ألا يكون المسكوت ترك لخوف ونحوه، إلى أن قال: أوغيره مما يقتضي التخصيص بالذكر، فإذا علمت ذلك، فأعلم أن قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى﴾ يدل على قتل الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى، ولم يتعرض لقتل الأنثى بالذكر أوالعبد بالحر، ولا لعكسه بالمنطوق.<sup>(5)</sup>

1 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج5ص 522 .

2 - عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، السبكي، توفي سنة 771هـ، من مؤلفاته : جمع الجوامع . ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج4ص184 .

3 - المائدة، 32 .

4 - البقرة، 179 .

5 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص381 .

ونقل عنه أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿فوجدنا عبدا من عبادنا ءاتينه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما﴾<sup>(1)</sup>، " الثانية: أنا لوفرضنا أنه لا يراه بنوءادم... وسلمنا جدليا أن الخضر فرد نادر لا تراه العيون، وأن مثله لم يقصد بالشمول في العموم، فأصح القولين عند علماء الأصول شمول العام والمطلق للفرد النادر. قال صاحب جمع الجوامع في مبحث العام ما نصه: والصحيح دخول النادر وغير المقصود تحته... " (2).

### 3- إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله ابن القيم الجوزية<sup>(3)</sup>:

نقل الشيخ الشنقيطي عن ابن القيم من إعلام الموقعين في كثير من المسائل الأصولية والفقهية، ومن أمثلة ذلك، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شهدين ففهمناها سليمان وكلاء ءاتيناه حكما وعلما﴾<sup>(4)</sup>، يقول الشيخ الشنقيطي: " وقد ذكرنا في هذا الكلام جملا وافية من أدلتهم على ذلك بواسطة نقل ابن القيم في إعلام الموقعين رب العالمين... وقال ابن القيم في إعلام الموقعين، بعد أن ذكر قول من منع القياس مطلقا، وقول من غلا فيه وذكر أدلة الفريقين، ما نصه: قال المتوسطون بين الفريقين: قد ثبت أن الله سبحانه قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما في الإنزال أخوان... " (5)

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وما جعل أزواجكم الئ تظهرون منهن أمهتكم﴾<sup>(6)</sup>، يقول الشيخ الشنقيطي: " القول الثالث عاشر: أنه يمين يكفره ما يكفر اليمين. قال ابن القيم في إعلام الموقعين: صح ذلك عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس... وحجة هذا القول طاهر القرآن العظيم. " (7)

1 - الكهف، 65 .

2 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص335 .

3 - محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله ابن القيم، الدمشقي، تلميذ ابن تيمية ولد سنة 691 هـ-1292م، من مصنفاته : إعلام الموقعين، وزاد المعاد، توفي سنة 751 هـ-1351 م ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج6ص56 .

4 - الأنبياء، 79 .

5 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص215 .

6 - الأحزاب، 4 .

7 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج6ص205 .

4- الآيات البيئات لابن القاسم العبادي الشافعي<sup>(1)</sup>: اقتبس منه في تفسير قوله تعالى:

﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾<sup>(2)</sup>، حيث يقول الشيخ الشنقيطي: " وأول من زعم أنه لا يجوز العمل بالعام حتى يبحث عن مخصص، فلا يوجد ونحو ذلك... وقد أوضح ابن القاسم العبادي في الآيات البيئات غلطهم في ذلك، في كلامه على شرح المحلي لقول ابن السبكي في جمع الجوامع<sup>(3)</sup> .

5- روضة الناظر و جنة المناظر لابن قدامة المقدسي<sup>4</sup>: نقل الشنقيطي في تفسير قوله تعالى : ﴿ و

الراسخون في العلم يقولون ءامنا به ﴾<sup>5</sup> ، نصا كاملا من روضة الناظر ( ... قال ابن قدامة في روضة الناظر ما نصه : ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه ، متفرد بعلم المتشابه، وأن الوقف الصحيح عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾، لفظا ومعنى، أما اللفظ فلأنه لو أراد عطف الراسخين لقال : ويقولون ءامنا به بالواو، أما المعنى فلأنه ذم مبتغى التأويل، ولو كان ذلك للراسخين معلوما لكان مبتغيه ممدوحا لا مذموما ، ولأن قولهم : ﴿ آمَنَّا بِهِ ﴾ يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه سيما إذا تبعوه بقولهم : ﴿ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا ﴾ فذكرهم ربهم ها هنا يعطي الثقة به والتسليم لأمره ، وأنه صدر من عنده ، كما جاء من عنده المحكم ، ولأن لفظة أما لتفصيل الجمل فذكره لها في: ﴿ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ مع وصفة إياهم باتباع المتشابه ﴿ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ يدل على قسم آخر يخالفهم في هذه الصفة، وهم الراسخون ، ولو كانوا يعلمون تأويله لم يخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل وإذ قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحد فلا يجوز حمله على غير ما ذكرنا. اهـ من الروضة بلفظه )<sup>6</sup> .

1 - أحمد بن قاسم العبادي، الأزهرى شهاب الدين، توفي سنة 994 هـ بمكة. من مؤلفاته : الآيات البيئات وهي حاشية على جمع الجوامع، وشرح الورقات لإمام الحرمين . ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج1ص198 .

2 - محمد، 24

3 - الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج7ص260 .

4 عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين الحنبلي ، توفي سنة 620هـ ، من مؤلفاته : روضة الناظر ، و المغني . ينظر ترجمته في : الزركلي ، الأعلام ، ج4ص67 .

5 آل عمران ، 7 .

6 الشنقيطي ، أضواء البيان ، ج1ص192 ، ج3ص192 ، ج3ص150 ، ج4ص173 .

6- مختصر المنتهى لابن الحاجب<sup>1</sup> : نقل الشنقيطي في تفسير قوله تعالى ﴿الطلاق مرتان﴾<sup>2</sup> ، من

مختصر المنتهى مايلي ( وقال ابن الحاجب في مختصره الأصولي مسألة : إذا انفرد واحد فيما يتوفر الدواعي إلى نقله، وقد شاركه خلق كثير ، كما لو انفرد واحد بقتل خطيب على المنبر في مدينة فهو كاذب قطعاً خلافاً للشيعة . اهـ محل الغرض منه بلفظه )<sup>3</sup> .

7- المجموع شرح المذهب للنووي<sup>4</sup> : حيث نقل عنه الشنقيطي في تفسير كثير من الآيات مثل قوله : ( قال النووي في شرح المذهب ، ما نصه : وأما الجواب عن حديث جابر الذي احتج به الأولون فهو أنه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء، فكيف وهو معارض بما ذكرناه من دلائل الكتاب والسنة وأقاويل الصحابة رضي الله عنهم المنتشرة ، وهذا الحديث من رواية يحيى بن سليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير عن جابر ، قال البيهقي: يحيى بن سليم الطائفي كثير الوهم سيء الحفظ ، قال: وقد رواه غيره عن إسماعيل بن أمية موقوفاً على جابر. قال: وقال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: ليس هو بمحفوظ ، ويروى عن جابر خلافه. قال: ولا أعرف لأثر ابن أمية عن أبي الزبير شيئاً ، قال البيهقي: وقد رواه أيضاً يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير مرفوعاً، ويحيى بن أبي أنيسة متروك لا يحتج به. قال: ورواه عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً، وعبد العزيز ضعيف لا يحتج به، قال: ورواه بقرية بن الوليد عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، ولا يحتج بما ينفرد به بقرية، فكيف بما يخالف ، قال: وقول الجماعة من الصحابة على خلاف قول جابر مع ما رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر: هو الطهور ماؤه الحل ميتته . اهـ )<sup>5</sup> .

8- مختصر خليل للشيخ خليل بن إسحاق<sup>6</sup> : و قد نقل عنه الشنقيطي كثيراً ففي تفسير قوله تعالى : ﴿الله يعلم ما تحمل كل أنثى﴾<sup>7</sup> ، ( قال خليل بن إسحاق في مختصره الذي قال فيه مبيناً لما به الفتوى:

<sup>1</sup> عثمان بن عمر ، جمال الدين ابن الحاجب المالكي الكردي ، توفي سنة 646هـ ، من مؤلفاته : الكافية ، و منتهى السؤل و الأمل ، مختصر المنتهى ، ينظر ترجمته في : الزركلي ، الأعلام ، ج4ص211 . ابن فرحون ، الديباج المذهب ، ص189 .

<sup>2</sup> البقرة ، 229 .

<sup>3</sup> الشنقيطي أضواء البيان ، ج1ص131 .

<sup>4</sup> يحيى بن شرف النووي ، فقيه شافعي ، توفي سنة 676هـ من مؤلفاته : رياض الصالحين ، المجموع شرح المذهب ، ينظر ترجمته في : الزركلي ، الأعلام ، ج8ص149 .

<sup>5</sup> المرجع السابق ، ج1ص52 .

<sup>6</sup> خليل بن إسحاق بن موسى ، الجندي المصري ، توفي سنة : 776هـ ، من مؤلفاته : المختصر ، التوضيح ، ينظر ترجمته في : الزركلي ، الأعلام ، ج2ص315 .

<sup>7</sup> الرعد ، 8 .

ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه إلى قوله للنساء، أي: رجع في ذلك كله النساء. اهـ<sup>1</sup> ،  
(وعليه درج خليل بن إسحاق في مختصره حيث قال: وأكثره لمبتدئه نصف شهر كأقل الطهر).<sup>2</sup>  
9- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس رواية لأبي عبيد الرحمان بن القاسم<sup>3</sup>: نقل الشنقيطي من  
المدونة نصوصا كثيرا ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾<sup>4</sup> ، (وفي المدونة : ولا  
بأس بأكل الضفادع وإن ماتت؛ لأنها من صيد الماء. اهـ.. وقال ابن القاسم في المدونة : لم يكن مالك  
يجيبنا في خنزير الماء بشيء ، ويقول : أنتم تقولون خنزير ، وقال ابن القاسم : وأنا أتقيه ولو أكله رجل لم  
أره حراما )<sup>5</sup>.

10- المغني لأبني قدامة المقدسي : و قد نقل منه الشنقيطي في جميع أجزاء التفسير فلا تخلو آية من  
آيات الأحكام إلا و استشهد فيها بكتاب المغني ، فعلى سبيل المثال نذكر قوله ( وقال ابن قدامة في المغني  
: أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها ، وفي هذا دليل على  
أن مراعاة المثليين عندهم استحباب ولعلهما متقاربان يوجد أحدهما قريبا من الآخر. ا)<sup>6</sup> ، ( وقال ابن قدامة  
قدامة المغني : ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان ، وانقلع من الشجر بغير فعل آدمي ، ولا ما  
سقط من الورق . نص عليه أحمد و لا نعلم فيه خلافاً ، لأن الخبر إنما ورد في القطع ، وهذا لم يقطع فأما  
إن قطعه آدمي ، فقال أحمد : لم أسمع إذا قطع أنه ينتفع به ، وقال في الدوحة تقطع من شبهه بالصيد لم  
ينتفع بقطبها ، وذلك لأنه ممنوع من إتلافه لحرمة الحرم ، فإذا قطعه من يحرم عليه قطعه لم ينتفع به ،  
كالصيد يذبحه المحرم ، ويحتمل أن يباح لغير القاطع الانتفاع به ، لأنه انقطع بغير فعله ، فأبيح له الانتفاع  
به ، كما لو قطعه حيوان بهيمي ، ويفارق الصيد الذي ذبحه ، لأن الذكاة تعتبر لها الأهلية ، ولهذا لا تحصل  
بفعل بهيمة بخلاف هذا اهـ)<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> الشنقيطي ، أضواء البيان ، ج2ص228 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ج2ص229 .

<sup>3</sup> عبد الرحمان بن القاسم بن خالد المصري، أبو عبد الله ، ابن القاسم، فقيه مالكي، ولد بمصر سنة:  
132 هـ، روى عن مالك المدونة، توفي سنة: 191 هـ. ينظر ترجمته في: الديباج المذهب في معرفة  
أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، ص: 146. وهدية العارفين للبغدادي، 512/1.

<sup>4</sup> البقرة ، 173 .

<sup>5</sup> الشنقيطي ، أضواء البيان ، ج1ص50 .

<sup>6</sup> المرجع السابق ، ج1ص285 .

<sup>7</sup> الشنقيطي ، أضواء البيان ، ج1ص450 .

## المبحث الرابع منهجه في تفسير أضواء البيان

علم التفسير علم قائم بذاته، يؤرخ لنشأة تفسير القرآن الكريم، ويدرس مراحل تطوره، ومدارسه المختلفة، ومنهجه المتباينة<sup>(1)</sup>، وقد بدأ تدوينه في القرن الثاني الهجري، مثله مثل العلوم الإسلامية الأخرى، فأصبح علما مستقلا بمصنفاته وعلمائه ومدارسه.

فنشأ في علم التفسير مدرستين: الأولى بمكة والمدينة، والتزمت التفسير بالمأثور. والثانية بالعراق، والتزمت التفسير بالرأي و بالمعقول ، وهما المنهجان الأساسيان في التفسير، إلى جانب الاتجاهات الأخرى التي ظهرت بعد ذلك.<sup>(2)</sup>

أخذ الشيخ الشنقيطي بمنهج التفسير بالمأثور وجعله الاتجاه الغالب في تفسير أضواء البيان، وهو المعنى المتبادر من خلال عنوان كتابه - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن -، ويتأكد ذلك أيضا من خلال مصادر التفسير بالمأثور التي اعتمد عليه في تفسيره.

وقد صرح رحمه الله باتباعه لهذا المنهج - التفسير بالمأثور - في المقدمة التي صدر بها كتابه، والتي بين فيها بأن المقصود بتأليفه أمران: أحدهما: " بيان القرآن بالقرآن، لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذا لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل علا " <sup>(3)</sup>. ويقوم منهجه على المبادئ التالية:

### تفسير القرآن بالقرآن:

صرح الشنقيطي رحمه الله بأن هذا النوع من التفسير هو الأفضل بقوله: "وخير ما يفسر به القرآن القرآن"، وقدمه على غيره من أنواع التفسير، فيفسر الآية بالآية الواحدة، أو بالآيات المتعددة، ثم يبين الإجمال الحاصل في الآيات القرآنية بجميع أنواعه، ثم يبين الإطلاقات المتعددة

1 - التفسير بالمأثور: وهو الذي يقوم على فهم النصوص القرآنية بما نقل من القرآن أو السنة أو أقوال الصحابة أو التابعين. والتفسير بالرأي: هو الاجتهاد في فهم النصوص القرآنية اعتمادا على العقل والرأي والمعارف اللغوية والبلاغية ...

2 - ينظر: د منصور كافي، مناهج المفسرين، مرجع سابق، ص 127.

3 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج 1 ص 5.



الكلمة القرآنية الواحدة و المراد منها في القرآن الكريم، الأخذ بظاهر الآيات القرآنية و عدم العدول عليه إلا لموجب، و قد التزم الشنقيطي في بعض القضايا التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، فيجمع في الموضوع الواحد الآيات المتعلقة بذلك الموضوع، و إزالت التعارض الظاهري بين الآيات القرآنية، و أمثلة ذلك كثير في أضواء البيان<sup>1</sup>، منه المثال التالي: تفسيره لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، حيث قال: " قال جماهير من علماء التفسير: المغضوب عليهم اليهود والضالون النصارى... وعلى هذا فقد يبين أن - المغضوب عليهم - اليهود، قوله تعالى فيهم ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبِ عَلِيِّ غَضَبٍ﴾ وقوله فيهم أيضا: ﴿هَلْ أَنْبَعَكُمْ بَشَرٌ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَغَضَبِ عَلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ﴾، وقد بين أيضا - الضالين - النصارى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلٍ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ " (2)، ففي هذا المثال اعتمد الشنقيطي في تفسير آية " الفاتحة " على آيات أخرى من القرآن الكريم دون أن يبحث لها عن تفسير آخر من السنة أو غيرها .

### تفسير القرآن بالسنة:

اعتمد الشيخ الشنقيطي في تفسيره للقرآن بعد القرآن على السنة النبوية، وقد صرح رحمه الله باعتماده على تفسير القرآن بالسنة في حالة ما إذا لم يف بعض أي القرآن بتوضيح المقصود، حيث قال رحمه الله: " واعلم أن مما التزمنا في هذا الكتاب المبارك أنه إذا كان للآية الكريمة مبين من القرآن غير واف بالمقصود من تمام البيان، فإننا نتم البيان من السنة من حيث إنها تفسير للمبين.. " (3).

فالشيخ الشنقيطي رحمه الله يعتقد بأن السنة هي خير بيان لكتاب الله تعالى، لذلك كان لا يلتفت إلى غيرها، إلا عند عدم وجودها، و قد قام منهجه هنا على بيان الكلمة القرآنية بالسنة، و بيان معنى الآية القرآنية بالسنة تأكيدا و موافقة، أو زيادة في البيان، و إزالة التعارض الظاهري بين الآيات القرآنية بالسنة، مع تخريجه للأحاديث و<sup>4</sup>، ولأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها: تفسير لقوله

<sup>1</sup> عدنان بن محمد ، العلامة الشنقيطي مفسرا ، ص 83 .

2 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج 1 ص 44 .

3 - المرجع السابق، ج 1 ص 28 .

<sup>4</sup> عدنان بن محمد ، العلامة الشنقيطي مفسرا، ص 132 .

تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾<sup>(1)</sup>، حيث قال رحمه الله: "ولا طعام له غير صيده إلا ميتته، كما قال جمهور العلماء، وهو الحق ويؤيده قوله -صلى الله عليه وسلم- في البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"<sup>(2)</sup>. وقد قدمنا ثبوت هذا الحديث، وفيه التصريح من النبي -صلى الله عليه وسلم- بأن ميتة البحر حلال، وهو فصل في محل النزاع"<sup>(3)</sup>.

### التفسير بأقول الصحابة و التابعين:

اعتمد الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره على أقول الصحابة و التابعين رضي الله عنهم، يأتي بها بعد القرآن والسنة، ما لم يتعارض وصریح القرآن أو السنة، فكان كثير النقل عنهم، لأنهم عاينوا التنزيل وشاهدوا العمل به على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، واطلعوا على القرائن والأحوال التي أحاطت بأسباب النزول، ولأنهم أكثر الناس فهما وعملا بالقرآن الكريم، و يعتمد على هذا النوع من البيان في تفسير الكلمات و الآيات القرآنية، و بيان الإجمال في الآيات، وقد اعترض على بعض الأقوال لمخالفتها القرآن أو السنة، وأمثلة ذلك كثيرة في أضواء البيان نذكر منها<sup>4</sup>:

في قوله تعالى: في قوله تعالى: ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم﴾<sup>(5)</sup>، قال رحمه الله ما نصه: "ظاهر هذه الآية أن جميع أنواع الميتة والدم حرام، ولكنه بيّن في موضوع أن ميتة البحر خارجة عن ذلك التحريم، وهو قوله: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾، إذ ليس للبحر طعام غير الصيد إلا ميتة. وما ذكره العلماء من أن المراد بطعامه: قديده المجفف بالملح مثلا، وأن المراد بصيده الطري منه، فهو خلاف الظاهر، لأن القديد من صيده جعل قديدا، وجمهور العلماء على أن المراد بطعامه ميتة. منهم: أبو بكر الصديق، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبو أيوب الأنصاري، - رضي الله عنهم أجمعين - وعكرمة وأبو سالمة بن عبد الرحمان، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري وغيرهم....

1 - المائدة، 96 .

2 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ج1ص21. والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، اب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، ج1ص47 .

3 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج1 ص91 .

4 ينظر : الزركشي ، البرهان ، ج2ص176 .

5 - البقرة، 173 .

"(1). فقد رجع رحمه الله كون طعام البحر بمعنى مبيتة اعتمادا على ما نقل عن جمهور الصحابة والتابعين.

### التفسير بالرأي:

يعتمد الشيخ الشنقيطي في تفسير بعض الآيات القرآنية على اجتهاده ومعارفه اللغوية، البلاغية والنحوية، وما يحفظه من الشعر العربي وما يعلمه من أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وما يفهمه من سياق ودلالات الآيات القرآنية خاصة عند الحاجة والضرورة.

ومن الآيات التي اجتهد الشنقيطي في تفسيرها بالرأي واللغة، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾<sup>(2)</sup>. حيث يقول: " اختلف العلماء في معنى ﴿إِنْ﴾ في هذه الآية، فقالت جماعة من أهل العلم: إنها شرطية، شرطية، واختاره غير واحد، وممن اختاره ابن جرير الطبري، والذين قالوا إنها شرطية، اختلفوا في المراد بقوله: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾... وقالت جماعة آخرون: إن لفظ ﴿إِنْ﴾ في الآية نافية... قال مقيد عفا الله عنه وغفر له -: الذي يظهر لي في معنى الآية الكريمة: أنه يتعين المصير إلى القول بأن ﴿إِنْ﴾ نافية، وأن القول بكونها شرطية لا يمكن أن يصح له معنى بحسب وضع اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وإن قال به جماعة من أجلاء العلماء... وإنما اخترنا أن ﴿إِنْ﴾ هي النافية لا الشرطية وقلنا: إن المصير إلى ذلك متعين في نظرنا إلى أربعة أمور: الأول: أن هذا القول جاري على الأسلوب العربي، جريانا واضحا لاشك فيه، فكون ﴿إِنْ﴾ كان ﴿بمعنى ما كان كثير في القرآن وفي كلام العرب؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾، أي ما كانت إلا صيحة واحدة..."

الأمر الثاني: أن تنزيه الله عن الوالد بالعبارات التي لا إيهام فيها هو الذي جاءت به الآيات الكثيرة في القرآن؛ كما قدمنا إيضاحه في صورة " الكهف "، في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾، وفي سورة مريم، في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ والآيات الكثير التي ذكرناها في ذلك تبين أن ﴿إِنْ﴾ نافية. فالنفي الصحيح الذي لا نزاع فيه يبيّن أن المراد في محل النزاع، النفي الصريح... وأما على القول بأن ﴿إِنْ﴾ شرطية،

1 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ج1ص90 .

2 - الزخرف، 81 .

وأن قوله تعالى: ﴿فأنا أول العابدين﴾ جزء لذلك الشرط، فإن ذلك لا نظير له البتة في كتاب الله ولا توجد فيه آية تدل على هذا المعنى...

الأمر الثالث: هو أن القول بأن: ﴿شرطيّة لا يمكن أن يصح له المعنى في اللغة العربية، إلا معنى محذور لا يجوز القول به بحال، وكتاب الله جلّ وعلا يجب تنزيهه عن حمله على معان محذورة لا يجوز القول بها. وإيضاح هذا أنه على قول بأن ﴿إن﴾ شرطية وقوله: ﴿فأنا أول العابدين﴾ جزء الشرط لا معنى لصدقه البتة، إلا بصحة الربط بين الشرط والجزاء... فإنه على القول بأن الآية الكريمة جملة شرط وجزاء لا يصح الربط بين طرفيه البتة أيضا، إلا على وجه محذور لا يجوز المصير إليه بحال؛ لأن كون المعبود ذا ولد واستحقاقه هو أو ولده عبادة، لا يصح الربط بينهما البتة إلا على معنى هو كفر بالله لأن المستحق للعبادة لا يعقل بحال أن يكون ولدا أو والدا. وبه تعلم أن الشرط المزعوم في قوله: ﴿إن كان للرحمن ولد﴾، إنما يعلّق به محال لاستحالة كون الرحمان ذا ولد. ومعلوم أن المحال لا يعلق عليه إلا المحال... الأمر الرابع: هودلالة استقراء القرآن العظيم أنه تعالى إذ أراد أن يفرض المستحيل ليبين الحق بفرضه علقه أولا بالأدلة التي تدل على عدم وجوده وهي لفظة: ﴿لو﴾، ولم يعلق عليه البتة إلا محالاً، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهم آلهة إلى الله لفسدنا﴾. أما تعليق ذلك بأداة لا تقتضي عدم وجوده كلفظة: ﴿إن﴾ مع كون الجزاء غير مستحيل فليس معهودا في القرآن<sup>(1)</sup>.

فخلاصة القول أن منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير أضواء البيان منهج يقوم على المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الاستنباطي المقارن، هذا المنهج الذي استطاع من خلاله أن يفسر الآيات المحملة في القرآن الكريم تفسيرا يجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، يتناول فيه كل البحوث العلمية التي يحتاجها تفسير الآيات القرآنية دون إغفال جانب من الجوانب الضرورية لذلك، ناقدا ومرجحا بين أقوال العلماء بالدليل والحجة الصحيحة والصريحة دون تجريح ولا تعصب لمذهب أولرجل.

ويقول في ذلك تلميذه الشيخ عطية محمد سالم: "ينبغي أن يعلم أن أضواء البيان ليس

تفسيرا شاملا لجميع القرآن كما يظنه البعض، ويتطلب فيه تفسير كل ما أشكل عليه. بل هو تفسير خاص، على منهج مختص به وهو تفسير ما أجمل من الآيات أيا كان سبب إجماله، من حيث اللفظ

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج7ص148 . ينظر : د منصور كافي، مناهج المفسرين، مرجع سابق، ص125 .

أومن حيث المعنى، وبيان هذا الإجمال من آيات أخر سواء كان المنطوق أو المفهوم أو الفحوى، أوبسنة ثابتة، ثم استتباع ذلك بيان الأحكام التي تؤخذ من الآية، فهوتفسير خاص وبمنهج مختص به.. " (1).

# الفصل الثالث

## قواعد المقاصد تعريفها وأنواعها

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل تعريف المصطلحات التي لها علاقة بالمقاصد لغة واصطلاحاً، والعلاقة الموجودة بينها، لتبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، حتى نستطيع تحديد مفاهيم المصطلحات التي سنتعرض لها في جميع مراحل البحث، و اختيار المناسب منها لموضوع البحث .

تعريف قواعد المقاصد يستدعي أن نبين معنى كلمة " القاعدة " لغة واصطلاحاً، ومعنى "

المقاصد " لغة واصطلاحاً.

# المبحث الأول

## تعريف القواعد

### تعريف القاعدة:

لغة: القواعد جمع قاعدة، وللقاعدة في اللغة استعمالات كثيرة ترجع كلها إلى معنى واحد هو: أصل الأس، والقواعد الأساس، وقواعد البيت أساسه، وهو الأصل لما فوقه، والأساس الذي يبنى عليه غيره، والأساس الذي يبنى عليه البيت<sup>(1)</sup>.

ومن شواهد ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل﴾<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾<sup>(3)</sup>، ومن شواهد هذا المعنى في لغة العرب قولهم: قواعد الهودج، وتقصد به خشبات أربع معترضة في أسفله يركب عليه الهودج<sup>(4)</sup>، والأساس قد يكون ماديا، كما في - قواعد البيت وقواعد الهودج -، وقد يكون معنويا كما في قواعد اللغة وقواعد الفقه وقواعد الأصول وقواعد المقاصد.

اصطلاحاً: للقاعدة في الاصطلاح معاني وتعريفات متعددة نذكر منها ما يلي:

عرفها الجرجاني<sup>(5)</sup> قال هي: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها<sup>(6)</sup>.

- 1 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1988 م، مادة "قعد"، ج 3 ص 128. الزبيدي، وتاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، مادة "قعد" ج9 ص 60. والجوهري، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، ج2 ص 522-525.
- 2 - البقرة، 127.
- 3 - النحل، 26. ومعاني القرآن، للفراء، ط3، 1403 هـ، عالم الكتب، بيروت، ج1 ص 79.
- 4 - ينظر: الطبري، جامع البيان، دار الفكر، بيروت، 1408 هـ، ج3 ص 57.
- 5 - علي بن محمد بن علي، الحنفي الشريف - توفي سنة 816 هـ - بشيراز، من مؤلفاته: التعريفات، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج5 ص 7. الداودي، طبقات المفسرين ج1 ص 46.
- 6 - الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص 171.

عرفها الكفوي<sup>(1)</sup> قال هي: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعها، واستخراجها منها، تفرعاً؛ كقولنا: كل إجماع حق<sup>(2)</sup>.

عرفها التهانوي<sup>(3)</sup> قال هي: أمر كلي منطبق على جميع جزئياته، عند تعرف أحكامها منه<sup>(4)</sup>.

عرفها الفيومي<sup>(5)</sup> قال هي: الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته<sup>(6)</sup>.

عرفها التفتازاني<sup>(7)</sup> قال هي: ما تعرف منها أحكام الجزئيات المندرجة تحت موضوعاتها، إما إما على سبيل القطع أو على سبيل الظن<sup>(8)</sup>.

عرفها التاج السبكي قال هي: الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه<sup>(9)</sup>.

عرفها الطوفي<sup>(10)</sup> قال هي: القضايا الكلية، التي تعرف بالنظر في قضايا جزئية<sup>(11)</sup>.

- 1 - أيوب بن موسى الحسيني، الكفوي، أبو البقاء ن توفي سنة 1094هـ، باستنبول بتركيا، من مؤلفاته: الكليات، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج2ص38.
- 2 - الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، 1413هـ، ص290.
- 3 - محمد بن علي، التهانوي، الهندي، توفي سنة 1158هـ، من مؤلفاته: كشف اصطلاحات الفنون. ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج6ص295.
- 4 - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، ج5 ص1176.
- 5 - أحمد بن محمد بن علي الفيومي، توفي سنة 770هـ، من مؤلفاته: المصباح المنير، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج1ص242.
- 6 - الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية بيروت، ج2 ص28.
- 7 - مسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين، الشافعي الأصولي، اتوفي سنة 791هـ، من مؤلفاته: حاشية على العضد وشرح التلخيص. ينظر ترجمته في: الزركلي الأعلام، ج7ص219.
- 8 - التفتازاني، الحاشية على العضد، شرح مختصر ابن الحاجب، للإيجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1ص22.
- 9 - التاج السبكي، المواهب السنية، ص28. والأشباه والنظائر، ج1ص11.
- 10 - سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي الأصولي، نجم الدين، توفي سنة 716هـ، بفلسطين، من مؤلفاته: شرح روضة الناظر. ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج3ص126.
- 11 - الطوفي، شرح مختصر الروضة، ط1408، 1هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1 ص120.



عرفها المقري<sup>(1)</sup> قال هي: كل كلي هوأخص من الأصل وسائر المعاني العقلية العامة وأعم من من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة<sup>(2)</sup>.

عرفها الحموي<sup>(3)</sup> قال هي: حكم أكثرى لا كلي، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها<sup>(4)</sup>.

ومن أهم الملاحظات التي نستنتجها على هذه التعريفات السابقة نذكر ما يلي:<sup>(5)</sup>

أولاً: تتفق هذه التعريفات على وظيفة القاعدة، المتمثلة في الكشف عن حكم الجزئيات التي يتحقق فيها معنى القاعدة ومناطها.

ثانياً: التعريفات السابقة مجمعة على عموم القاعدة واتساعها، بحيث لا تقتصر على جزئية محددة، ولا فروع معدودة، بل هي من السعة والعموم، بحيث تشمل كل فرع أوجزئية يتحقق فيها معنى القاعدة، فالعموم والشمول أهم سمات القاعدة.

ثالثاً: العبارات السابقة متفقة على أن القاعدة لا بد من أن يكون لها مضمون تعبر عنه، وموضوع تتناوله، وهو ما صرّحت به عبارة الأمام التفتزاني بقوله: " ما تعرف منها أحكام الجزئيات المندرجة تحت موضوعاتها ". وهذا ما يعبر عنه الأصوليون بمناط القاعدة، وهو ما ينبغي على الفقيه التحقق من وجوده في الجزئية التي يريد أن تطبق حكم القاعدة عليها. هذه الملاحظات محل اتفاق بين العلماء، وفق ما ظهر من عباراتهم السابقة، وهي تبين سمات القاعدة وخصائصها، وحقيقتها.

---

1 - محمد بن محمد المقري، أبو عبد الله التلمساني، شيخ الشاطبي، وجدّ المؤرخ صاحب نفع الطيب، توفي سنة 759 هـ، من مؤلفاته / القواعد . ينظر ترجمته في : الديباج المذهب، ابن فرحون، ص288 الزركلي، الأعلام، ج7ص37 .

2 - المقري، القواعد، من منشورات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء لتراث، مكة، ج1ص212 .

3 - أحمد بن محمد شهاب الدين أبو العباس، الحموي الحنفي، توفي سنة 1098 هـ، من مؤلفاته : غمز عيون البصائر - شرح الشباه والنظائر لابن نجيم - ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج1ص236

4 - الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، 1985م، بيروت، ج1ص51 .

5 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط1، 1421 هـ، دار الفكر، دمشق، ص17 .  
الجيلالي المريني، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، ط1، 1425 هـ، دار ابن القيم، المملكة العربية السعودية، ص53، بتصريف .

رابعاً: لقد نبه الإمام التفتازاني، في تعريفه للقاعدة إلى أمر لم يشر إليه غيره، حيث ذكر بأن شمول القاعدة للجزئيات، إما أن يكون قطعياً أو أن يكون ظنياً وهوبذلك يشير إلى مدى تحقق مناط القاعدة الكلية في الفروع الجزئية، فكلما كان مناط القاعدة متحققاً في الجزئيات بشكل مؤكد، كان شمول القاعدة وحكمها على تلك الفروع أقرب إلى القطعية

خامساً: الإمام المقري في تعريفه للقاعدة أراد أن يخصص القاعدة الفقهية دون غيرها بالتعريف، ولذا بين أنها أخص من المعاني العقلية العامة، وأعم من الضوابط الفقهية الخاصة، غير أن تعريفه يكتنفه شيء من الغموض والإبهام.

سادساً: أما تعريف الحموي ووصفه للقاعدة بأنها " حكم أكثرى لا كلي "، لأنه لاحظ ما يرد على القواعد الفقهية عادة من استثناءات تخرج بعض أفراد القاعدة منها، لظروف خاصة بها، فلا ينسحب على تلك الأفراد حكم القاعدة، وهذا ما قاله الحموي نفسه: " لأن القاعدة عند الفقهاء، غيرها عند النحاة والأصوليين إذ هي عند الفقهاء حكم أكثرى لا كلي ".

فلما لاحظ الحموي عدم اطراد القاعدة الفقهية، وورود كثير من المستثنيات عليها وصفها بالأكثرية، وهذا يدل على أنه أراد بتعريفه هذا القاعدة الفقهية دون سواها من القواعد.

والتعريفات الأخرى للقاعدة، عرفتها مجردة عن موضوعها ، أي بقطع النظر عن متعلقها فقهيها كان أو أصولياً أو لغوياً أو رياضياً، أو غيرها من أنواع العلوم وضروبه.

سابعاً: بعض التعريفات ذكرت بأن القاعدة " حكم " كتعريف: الحموي والتفتازاني، وبعضها عرفتها بأنها " قضية " كتعريف: الجرجاني والكفوي والطوفي، وآخرون عرفوها بأنها " أمر " كتعريف: ابن السبكي.

فالذين عرفوها بأنها - قضية وأمر - لاحظوا أنّ القاعدة ليست هي ذات الحكم، وإنما هي مشتملة على الحكم، ووسيلة لتعبير عنه. ومن عرفها بأنها - حكم -، لاحظ أن القاعدة هي ذات الحكم ؛ ولعلمهم أرادوا بذلك الفقهية الخاصة<sup>(1)</sup>.

1 - ينظر : إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الشاطبي، مرجع سابق، ص28 . بتصرف .

وبعد هذا البيان والشرح للتعريفات السابقة، نستنتج التعريف الاصطلاحي الذي نختاره وهو أن القاعدة هي:

ما يعبر به عن حكم كلي تندرج تحته جزئيات كثيرة، تفهم أحكامها منها<sup>(1)</sup>.

شرح التعريف المختار:

"ما": لتشمل جميع المسميات السابقة كقضية، وأمر وكل.

"يعبر به عن حكم": لأنني أرى أن القاعدة ليست هي الحكم وإنما هي وسيلة إظهاره؛ فهي تكشف عن الحكم وتظهره، وليست هي عينه.

"كلي": ووصف الحكم بالكلية؛ ذلك أن من سمات القاعدة أن تكون كلية وورود بعض

المستثنيات على بعض القواعد لا يقدح في كلية القواعد الأخرى، أن الكلية في القواعد كلية نسبية لا شمولية، لوجود بعض الشذوذ في بعض الجزئيات .

"جزئيات كثيرة": إشارة إلى أن الحكم الكلي قد تخرج منه بعض الجزئيات، فلا يقدح ذلك بكليته، إذ يعود ذلك إلى عدم تحقق معنى القاعدة كاملا في تلك الجزئية أو وجود قاعدة هي أكثر صلة بتلك الجزئية، اقتضت التخصيص.

"تفهم أحكامها منها": هو بيان لوظيفة القاعدة في بيان أحكام الجزئيات التي تحقق فيها المعنى العام للقاعدة.

---

1 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 29 . الجيلالي المريني، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 53 .

## المبحث الثاني أنواع القواعد

تختلف أنواع القواعد باختلاف موضوعاتها وعلومها، ومن أهم أنواعها القواعد ذات الصلة بالمقاصد نذكر القواعد الأصولية والفقهية والنظري الفقهية:

### تعريف القاعدة الأصولية:

**الأصول لغة:** جمع أصل، بمعنى أسفل الشيء، وقيل أصل كل شيء ما يسند وجود ذلك الشيء إليه <sup>(1)</sup>، وقيل الأصل ما يبنى عليه غيره.

**والأصل في الاصطلاح:** يطلق على معاني كثيرة منها:

تعريف الجرجاني: عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره <sup>(2)</sup>.

تعريف الكفوي: الأصل يطلق على: الراجح بالنسبة للمرجوح، وعلى القانون، والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة للمدلول، وعلى ما يبنى عليه غيره، وعلى المحتاج إليه كما يقال: الأصل في الحيوان الغذاء. وعلى ما هو أولى كما يقال: الأصل في الإنسان العلم أي العلم أولى، وأحرى من الجهل. <sup>(3)</sup>

تعريف الزركشي <sup>(4)</sup>: الأصل في الاصطلاح يذكر على أمور <sup>(5)</sup>:

**أحدها:** الصورة المقيس عليها.

1 - الزبيدي، تاج العروس، مادة ( أصل ) مرجع سابق . ابن منظور، لسان العرب، مادة ( أصل ) .

2 - الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص 28 .

3 - الكفوي، الكليات، مرجع سابق، ص 122.

4 - محمد بن بهادر، بدر الدر الدين الزركشي، الشافعي المصري، توفي سنة 794 هـ، من مؤلفاته : البحر المحيط . ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج 6 ص 60 . ورضا كحالة، عجم المؤلفين، ج 9 ص 121 .

5 - الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق جماعة من العلماء، ط 2، دار الصفا للطباعة والنشر، الكويت، من منشورات وزارة الأوقاف الكويتية . ج 1 ص 16 .

الثاني: الرجحان، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز.

الثالث: الدليل، كقولهم: أصل هذه المسألة من الكتاب والسنة، أي دليلها، ومنه أصول الفقه، أي دليلها.

الرابع القاعدة المستمرة، كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل، أي لا يهتدون إليه بالقياس.

الخامس: الغالب في الشرع، ولا يمكن ذلك إلا باستقراء موارد الشرع.

السادس: استمرار الحكم السابق، كقولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يوجد المزيل له.

السابع: يطلق على: الراجح، والمستصحب، والقاعدة الكلية، والدليل، والأوفق بالمقام<sup>(1)</sup>.

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نخلص إلى أن الأصل اصطلاحاً يستعمل في الغالب بمعنى الدليل،

فلا يخرج الأصل على معنى الدليل<sup>(2)</sup>.

**القاعدة الأصولية اصطلاحاً :** فلها تعريفات كثيرة اختلفت باختلاف عبارات الأصوليين،

نذكر منها.

**التعريف الأول:** حكم كلي تبني عليه الفروع الفقهية، مصنوعة صياغة عامة، ومجردة، ومحكمة.<sup>(3)</sup>

**التعريف الثاني:** قضية كلية، يتوصل بها الفقيه إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية<sup>(4)</sup>.

**التعريف الثالث:** ما يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الجزئية .<sup>(5)</sup>

**ومثالها:** " الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة "<sup>(6)</sup>، فإن هذه القاعدة الأصولية تكشف عن الحكم

الشرعي لكثير من الأفعال التي خاطب بها الشارع بصيغة الأمر، منها قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ

1 - الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ط دار الفكر، ص3.

2 - الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج1ص17 .

3 - الجيلالي المريني، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص55 .

4 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص33

5 - وهو تعريف يجمع بين التعريفين السابقين .

6 - ينظر : القرافي، تنقيح الفصول، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1973م، ص139 . الجويني، البرهان،

تحقيق عبد العظيم ديب، ط2، 1400هـ، دار الأنصار، القاهرة، ج1 ص263 . والشيرازي، التبصرة،

تحقيق حسن هيتو، 1403هـ، دار الفكر، دمشق، ص38 . والفخر الرازي، المحصول، تحقيق طه جابر،

ط1، 1401هـ، الرياض، ص139 . والطوفي، شرح مختصر الروضة، مرجع سابق، ج2 ص380.

والفتوحى، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ج3 ص56 .

فاصطادوا ﴿<sup>(1)</sup>﴾، حيث يفيد فعل الأمر هنا " فاصطادوا " إباحة الصيد بعد التحلل من الإحرام، وقول الله تعالى : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ﴾<sup>(2)</sup>، فالأمر في الانتشار في طلب الرزق، جاء بعد النهي عن البيع وقت الصلاة ؛ فيفيد هذا الأمر الإباحة.

ومنها قوله -صلى الله عليه وسلم-: "كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروها"<sup>(3)</sup>. فالأمر بالادخار يفيد الإباحة لوروده بعد النهي عنه. ومن تلك القواعد الأصولية أيضا: " النهي يقتضي الفور والدوام ". فيتخرج عليها الكثير من النصوص التي وردة بصيغة النهي، من مثل قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾<sup>(4)</sup>. حيث إن النهي عن نكاح المشركات يفيد وجود الفورية في الكف عن مثل هذه العلاقة والدوام والاستمرار في البعد عنها، إذ لا يتحقق الامتثال إلا بالديمومة والاستمرارية في الابتعاد عن المنهى عنه. وقوله تعالى: ﴿ ولا تقربوا الزنى ﴾<sup>(5)</sup>، فتفريعا عن القاعدة السابقة، حيث ورد النهي هنا فإنه يفيد وجوب الفورية في الابتعاد عن هذه الكبيرة، والمحافظة على الابتعاد عنها، بالاستمرار على تركها.

ومن القواعد الأصولية أيضا: " إذا ورد عن الشارع لفظ عام ولفظ خاص، قدم الخاص على العام " <sup>(6)</sup>. وعليها تبني فروع كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾، فلفظ المشركات لفظ عام، يشمل كل مشركة ؛ كتابية كانت أو غير كتابية. وهذا العموم مخصوص بقوله سبحانه: ﴿ اليوم أحلّ لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ﴾<sup>(7)</sup>، حيث يخرج من المشركات

1 - المائدة، 2 .

2 - الجمعة، 10 .

3 - قال الشنقيطي ان الحديث عند البخاري، وهو ليس كذلك بهذا اللفظ، وقد اورده صاحب شرح معاني الآثار، الطحاوي أبو جعفر، تحقيق: محمد زهري النجار، ط 1، 1399هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، 185/4.

4 - البقرة، 221 .

5 - الإسراء، 32 .

6 - الجويني، البرهان، مرجع سابق، ج2، ص1193 . والرازي، المحصول، مرجع سابق، ج3، ص104 . الشوكاني، إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص278 .

7 - المائدة، 5 .

الكتايبات محصنات، ويبقى اللفظ على ما عدا ذلك، عملا بالقاعدة الأصولية التي تقتضي تقديم الخاص على العام عند التعارض.

ومثالها أيضا: قوله -صلى الله عليه وسلم-: " لا تحلوا الصدقة لغني... " (1)، فهذا الحديث بظاهره يفيد أن الزكاة لا يصح إخراجها لأي غني، من غير التفات إلى حاله أو مهنته، فما دام قد تحقق به وصف الغني، فإن الحكم يشملهم. ومثل هذا العموم غير مقصود للشارع بدليل ما جاء بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ﴾ (2)، إذ أرشدت هذه الآية إلى تخصيص الحديث السابق في بعض أفرادها، إذ يجوز إعطاء - العاملين عليها - وهم العاملون على جباية الأموال وتوزيعها على مستحقيها، من أموال الصدقات سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، كذلك " المؤلفة قلوبهم " يعطون من أموال الصدقات، بغض النظر عن فقرهم أو غناهم. هكذا يكون الخاص مقدا على العام، مبينا حقيقة قصد الشارع من اللفظ العام، وحقيقة الأفراد الذين توجهت إليهم إرادته بالتناول والشمول (3)، فهذه القواعد الأصولية وغيرها كثير، هي التي يرجع إليها الفقيه في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، بحيث تبنى عليها المسائل الفرعية الجزئية.

### العلاقة بين المعنى اللغوي، والاصطلاحي للقاعدة:

وإذا كان المعنى اللغوي للقاعدة هو الأصل، والأساس، والمعنى الاصطلاحي هو: حكم كلي يندرج تحته كل الجزئيات المتماثلة. وبمحاولة الجمع بين هذين المعنيين، تكون القاعدة الأصولية كالتالي: أصل كلي يندرج تحته كل مماثل. فأصل الشيء ما يبيني عليه غيره، والقواعد الأصولية أصل لبناء القواعد، وأحكامها الفقهية (4).

### تعريف القاعد الفقهية: ذكر لها العلماء تعريفات اصطلاحية كثيرة نذكر منها:

- 1 - رواه أبو داود : السنن، ج2، ص286، حديث رقم ( 1634 )، والترمذي : الجامع، ج3، ص33، حديث رقم ( 652 ) .
- 2 - التوبة، 60 .
- 3 - ينظر: عبد الرحمان إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص35.
- 4 - الجليلي المريني، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص62 .

**تعريف مصطفى الزرقاء:** أصول فقهية كلية، في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاما تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعاتها<sup>(1)</sup>.

**تعريف علي الندوي:** حكم شرعي في قضية أغلبية، يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها<sup>(2)</sup>. بالنظر في هذه التعريفات، نجد أن مؤدها واحد؛ والاختلاف بينها هو الاختلاف في الصياغة، لا في المعنى والمدلول وكلها متفقة على أن القاعدة الفقهية: **تتضمن حكما شرعيا كليا، تندرج تحته جزئيات متعددة يتحقق فيها مناط هذه القاعدة غالبا.**

ومن أمثلتها قاعدة: "المشقة تجلب التيسير"، التي تندرج تحتها كثير من الفروع الفقهية كالترخيص للمسافر بالقصر والجمع في الصلاة، والترخيص للمريض بالفطر في رمضان، ودفع الإثم عن الجاهل؛ إذا كانت متعلقة بأمر يتعذر الاحتراز عنه عادة<sup>(3)</sup>.

وكذلك قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات"<sup>(4)</sup> التي يتفرغ عنها الكثير من المسائل والتطبيقات، كأكل الميتة للمضطر عند غلبت الجوع المفضي إلى الهلاك عادة، وإساعة الغصة بالخمير للمضطر، والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه، وإتلاف المال إذا خيف غرق السفينة لكثرة حملها، ومنها قاعدة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما"<sup>(5)</sup>.

ومن تطبيقاتها: تجويز أخذ الأجرة عن الطاعات، كالأذان والإمامة، وتعليم القرآن والفقهاء رغم أن أخذ الأجرة عن الطاعات مفسدة، ولكن جوز ذلك لدفع مفسدة أعظم، تتمثل في عدم وجود من يقوم بهذه الطاعات، نظرا لانشغاله بأسباب اكتساب الرزق ومنها: تجويز السكوت على المنكرات، إذا كان يرتب على إنكارها ضرر أعظم من وجودها، وجواز شق بطن الأم الميتة لإخراج

1 - مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ط1، 1968، دار الفكر، دمشق، ج2 ص947 .

2 - علي الندوي، القواعد الفقهية، ط1406، 1هـ، دار القلم، دمشق، ص43 .

3 - القرافي، الفروق، عالم الكتب، بيروت، ج2 ص150 .

4 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ط1، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص84 . وابن نجيم، الأشباه والنظائر، 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص85 . والحموي، غمز عيون البصائر، مرجع سابق، ج1 ص276 .

5 - ابن نجيم، الأشباه والنظائر، المرجع السابق، ص89 . والسيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص87 .



الولد إذا كانت ترجى حياته<sup>(1)</sup>، إلى غير ذلك من القواعد الفقهية، التي تعبر عن أحكام كلية يندرج تحتها الكثير من الجزئيات. ومن خلال ما سبق من تعريفات للقاعدة الفقهية نختار تعريفها بأنها: ما يعبر به عن حكم شرعي كلي أو "أغلي" "تندرج تحته فروع فقهية كثيرة. وجميع هذه التعريفات آيلة كما قلت لمعنى واحد.

### الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية<sup>(2)</sup>:

أولاً: الاختلاف من حيث الحقيقة: تختلف حقيقة القاعدة الفقهية من حيث أن القاعدة الفقهية في حقيقتها بيان لحكم شرعي كلي لمجموعة من الأحكام المتشابهة، تنفرع عنه الكثير من الأحكام الجزئية التي ترتبط بالحكم الكلي بتحقيق مناطه فيها.

أما القواعد الأصولية، فهي ليست بيانا للحكم الشرعي كلي؛ وإنما هي قواعد استدلالية ومنهج استنباط للحكم الشرعي، سواء أكان كلياً أو جزئياً.

فالقاعدة الفقهية تعبير عن أحكام شرعية كلية، والقواعد الأصولية بيان لأحكام استدلالية كلية، يتوصل من خلالها إلى الكشف عن الأحكام الشرعية كلياً أو جزئياً.

فمثلاً: القواعد الفقهية: "الأمر بمقاصدها" و"الضرر يزال" و"المشقة تجلب التيسير" و"العادة محكمة" و"اليقين لا يزول بالشك"، تعبر عن أحكام فقهية كلية، تندرج تحتها الكثير من الجزئيات التي يتحقق فيها المعنى الكلي العام.

هذا بخلاف القواعد الأصولية، مثل: "الأمر المطلق يفيد الوجوب"، "النهي المطلق يفيد التحريم"، "العام حجة بعد تخصيصه"، "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب". فهذه قواعد استدلالية لا أحكام فقهية كلية، وهي وسيلة للكشف عن الحكم، وليس ذات الحكم، ولا تتضمن التعبير عنه أصلاً.

1 - أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص 147 .

2 - ينظر: إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 35. والجيلالي المريني، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 63 .

ثانيا: الاختلاف من حيث المصدر: إن مصدر القاعدة الأصولية يختلف عن مصدر القاعدة الفقهية، إذ أن القاعدة الأصولية - كما يقرر علماء الأصول - تستمد من علوم ثلاثة: علم الكلام، علم الفقه، علم العربية. فمن هذه العلوم صيغت القواعد الأصولية.

أما القواعد الفقهية فتنوع مصادرها، إذ قد يكون مصدرها نصا شرعيا سواء أكان من الكتاب أم السنة، كما في قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات"، وقاعدة: "الضرر يزال"، فإنها مستفادة من قوله سبحانه: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾<sup>(1)</sup>، وقاعدة "الضرر يزال"، فإنها مستفادة من قوله -صلى الله عليه وسلم-: "لا ضرر ولا ضرار"، وقاعدة: "العادة محكمة"، فإنها مأخوذة من مجموع دلالات النصوص الواردة في مسائل فرعية كقوله تعالى: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾<sup>(3)</sup>.

وقاعدة: "الأمر بمقاصدها" المستفادة من قول -صلى الله عليه وسلم-: "إنما الأعمال بالنيات"، وبعض القواعد الفقهية التي استفيدت من قواعد أصولية مقررة، مثل قاعدة: "من استعجل شيء قبل أوانه عوقب بحرمانه"<sup>(4)</sup>، إذ إنها مستندة إلى قاعدة سد الذرائع، وبعض القواعد استفيدت من مجموعة الفروع والجزئيات، التي تتحد في أصل مناطها ومضمونها، فيصاغ هذا المضمون الذي ينتظم الجزئيات كلها على نحو كلي، بحيث يشمل تلك الجزئيات وغيرها من المسائل الطارئة، إذ تحقق فيها ذات المناط، مثل قاعدة: "التابع تابع"<sup>(5)</sup>، وقاعدة: "إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل".

ثالثا: الاختلاف من حيث الأسبقية: بما أن معرفة الجزئيات متوقف على وجود القاعدة الأصولية الاستدلالية، فمن البديهي أن تكون القاعدة الأصولية أسبق في الوجود من القاعدة الفقهية،

1 - البقرة، 173 .

2 - البقرة، 228 .

3 - البقرة، 233 .

4 - السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 102. وأحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص 403، ابن نجيم، الأشباه، مرجع سابق، ص 159 .

5 - السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 118. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص 197 .

إذ أن ارتباط القاعدة الأصولية بالقاعدة الفقهية، هو ارتباط الدليل بالمدلول، والدليل سابق لمدلوله، ومتقدم عليه<sup>(1)</sup>.

**رابعاً:** الاختلاف من حيث توقف الحكم الشرعي عليها: إذ تتوقف معرفة الحكم الشرعي للمسائل الجزئية على معرفة القاعدة الأصولية، وإعمالها في الأدلة التفصيلية، وعلى ذلك يتعذر الكشف عن الحكم الشرعي للوقائع الجزئية دون معرفة القاعدة الأصولية؛ التي تساعد الفقيه على تبين هذا الحكم من دليله التفصيلي.

وهذا على خلاف القاعدة الفقهية؛ حيث لا تتوقف معرفة الوقائع الجزئية على الوقوف على القاعدة الفقهية، وإنما تظهر أهمية القاعدة الفقهية عند غياب الأدلة والنصوص الشرعية التي تشمل واقعة معينة، فيسترشد بتلك القواعد إذا كانت تتناول تلك الواقعة الطارئة بصيغتها العامة.

أما القواعد الأصولية، فلا غنى عنها حتى مع ورود النص الشرعي؛ حيث إنها آلة فهم النصوص، ووسيلة الوقوف على قصد الشارع من الفروع والجزئيات.

**خامساً:** الاختلاف من حيث الأطراد والعموم: القاعدة الأصولية أكثر أطراداً وعموماً من القاعدة الفقهية، حيث ترد على القاعدة الفقهية عدة استثناءات تجعل من القاعدة قاعدة أغلبية، وهذا ما لا يوجد في القاعدة الأصولية التي تتسم بالأطراد والعموم<sup>(2)</sup>.

**سادساً:** الاختلاف من حيث قوّة الحجية: يرى الباحثون في علم القواعد الفقهية أنه لا يصح الاستناد إلى القاعدة الفقهية وحدها لتبين الحكم الشرعي؛ إذ لا تنهض وحدها دليلاً معتبراً، يكشف عن الحكم للواقعة الجزئية، ما لم تعترضه دليل آخر يساندها، وهذا ما نقله الحموي عن ابن نجيم: "أنه لا يجوز الفتوى بما تقتضيه القواعد والضوابط، لأنها ليست كلية بل أغلبية"<sup>(3)</sup>.

فالقاعدة الفقهية لا تصلح أن تكون دليلاً، اللهم إلا إذا كان لبعض القواعد صفة أخرى، وهي كونها معبرة عن دليل أصولي أو كونها نصاً تشريعياً ثابتاً مستقلاً مثل: "الخراج بالضمان"<sup>(4)</sup>.

1 - الشيخ محمد أبوزهرة في، مالك بن أنس حياته وعصره، دار الفكر العربي، ص 257 .

2- هشام البرهاني، الذرائع في الشريعة الإسلامية، ط1، 1406 هـ مطبعة الريحاني، بيروت، ص 155 .

3 - الحموي، غمز عيون البصائر، مرجع سابق، ج1، ص 38 .

4 - أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن حبان، الصحيح، ج11، ص 289 .

أو "البينة على المدعي واليمين على من أنكر" <sup>(1)</sup>، فحينئذ يمكن الاستناد إليها في استنباط الأحكام، وإصدار الفتاوى، وإلزام القضاة بناء عليها <sup>(2)</sup>، ففي مثل هذه الحالات التي ترتبط فيه القاعدة بالنص الشرعي، تكون ذات عنصر إلزامي، وترتقي إلى مستوى الحجة والكفاية عند الاستدلال. ومرد عدم إلزاميتها فيما عدا ذلك أنها أغلبية ترد عليها الاستثناءات.

أما القاعدة الأصولية، فهي من الحجة والقوة في مقام الاستدلال، بحيث يمكن للمجتهد أن يلجأ إليها دون تردد في استنباط الحكم الشرعي من دليله التفصيلي فالقواعد الأصولية ليست مجرد قواعد استثنائية، إنما هي قواعد إلزامية استدلالية، هذه أهم الفروق بين القواعد الفقهية والأصولية <sup>(3)</sup>.

على أن هذه الفروق قد تتلاشى في بعض القواعد، حين تجمع القاعدة بين كونها قاعدة أصولية، وقاعدة فقهية في آن واحد، مثل قاعدة: "الأصل بقاء ما كان على ما كان" <sup>(4)</sup>، حيث إنها قاعدة فقهية من حيث تعبيرها عن حكم فقهي كلي، وقاعد أصولية من حيث اتصالها بقاعدة الاستصحاب <sup>(5)</sup>.

**القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية <sup>(6)</sup>:** إن بيان معنى القاعدة بشكل واضح يتطلب شرح مصطلح، النظرية الفقهية، وجوهر الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية.

**تعريف النظرية لغة:** من النظر بالعين أو العقل <sup>(7)</sup>، وقيل، النظر: قلب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته <sup>(8)</sup>.

---

1 - سنن البيهقي، السنن، ج10، ص253، وفي مسلم بلفظ: "ولكن البينة على المدعي"، صحيح مسلم (1811)، والسنن، ابن ماجة (2321).

2 - الندوي، القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص295.

3 - ينظر: الندوي، القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص58. البرهاني، الذرائع، مرجع سابق، ص104.

4 - أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص43.

5 - ينظر: إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص39.

6 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط1، 1418هـ، دار الكلمة، مصر، ص14.

7 - الخليل بن أحمد، العين، ط1، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4 ص237.

8 - الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ج1 ص497.

أما اصطلاحاً: ذكر لها العلماء تعريفات كثيرة نذكر منها:

التعريف الأول: إذ أطلقت على ما يقابل الحقائق الجزئية، دلت على تركيب واسع، يهدف إلى تفسير عدد كبير من الظواهر<sup>(1)</sup>..

التعريف الثاني: إذا أطلقت على ما يقابل المعرفة العامة، دلت على ما هو موضوع تصور منهجي ومتناسق، تابع في صورته لبعض المواصفات العلمية التي يجهلها عامة الناس.

التعريف الثالث: مجموعة من القضايا المرتبة في نظام معين<sup>(2)</sup>.

التعريف الرابع: هي عبارة عن تصور يقوم بالذهن، سواء استنبط بالتسلسل الفكري المنطقي، أو استمد من استقراء<sup>(3)</sup>.

التعريف الخامس: هي النسق العلمي الذي ينظم في انسجام وتكامل مجموعة من الحقائق والأحكام ترجع إلى أصل واحد وجوهر واحد<sup>(4)</sup>.

**النظرية الفقهية اصطلاحاً: لها تعاريف كثيرة منها.**

التعريف الأول: هي التصور المجرد لموضوع فقهي عام، يتناول بحث أركانه وشروطه، والقواعد العامة الضابطة للأحكام الفرعية المتعلقة بذلك الموضوع الفقهي العام<sup>(5)</sup>.

التعريف الثاني: هي المفهوم العام الذي يؤلف نظاماً حقوقياً موضوعياً تنطوي تحته جزئيات موزعة في أبواب الفقه المختلفة<sup>(6)</sup>.

ومثال ذلك: نظرية العقد، ونظرية الملكية، ونظرية الإثبات، ونظرية الباعث، ونظرية الحق، ونظرية الضمان، فكل هذه النظريات موضوعات فقهية عامة، تتضمن دراسة أركان هذا الموضوع، وشروطه، والقواعد العامة التي تضبط جزئياته وأحكامه.

1 - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ط1، 1983، دار الكتاب اللبناني، ص14 .

2 - مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط3، 1979م، دار الثقافة الجديدة، ص448 .

3 - جمال عطية، التنظير الفقهي، ط1، 1987م، مطبعة المدينة، ص9 .

4 - أحمد الريسوني، نظرية التقريب والتغليب، ط1، 1997م، دار الكلمة، مصر، ص15 .

5 - جمال الدين عطية، التنظير الفقهي، المرجع السابق، ص9 .

6 - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط1، 1986م، دار الفكر، دمشق، ج4ص7 .

**الفرق بين النظرية الفقهية، والقاعدة الفقهية: نذكر أهم الفروق بينهما وهي:**

**أولاً:** إن النظرية العامة لا تتضمن حكم فقهي واحد ينسحب على جميع الموضوع الذي تتضمنه النظرية، وإنما يشمل عدة أحكام مختلفة يجمعها موضوع واحد هو موضوع النظرية هذا بخلاف القاعدة الفقهية، التي تتضمن حكماً واحداً يجري على جميع الجزئيات التي يتحقق فيها مناط القاعدة<sup>(1)</sup>.  
فنظرية الإثبات في الشريعة الإسلامية، تتناول أحكاماً مختلفة لوقائع كثيرة بخلاف قاعدة " الشقة تجلب التيسير "، والتي تكشف عن حكم واحد لكل واقعة يكون فيها جهد المكلف غير معتاد، فيستلزم التسهيل والتخفيف عليه، عملاً بحكم القاعدة.

**ثانياً:** إن النظرية وإن كانت تشبه القاعدة، في أن كليهما يتضمن قضية كلية وعامة، إلا أنهما تفترقان في أن النظرية أكثر اتساعاً وشمولاً وكلية من القاعدة، حيث إن النظرية تشتمل على كثير من القواعد الفقهية ذات الصلة بموضوع النظرية العام، فنظرية التعسف تحتوي كثير من القواعد الفقهية، كقاعدة " الضرر يزال "، " درء المفاسد مقدم على جلبه المصالح "، " إذا تعرضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما "، إلى غير ذلك من القواعد الفقهية.

غير أن القاعدة الفقهية قد تكون أعم من النظرية الفقهية من وجه آخر، ذلك أن القاعدة قد تكون ذات صلة بعدة نظريات فقهية، لا يقتصر تطبيقها على موضوع فقهي واحد، فتكون علاقة القاعدة الفقهية بالنظرية الفقهية العموم والخصوص، أي إن النظرية أعم من القاعدة من وجه، وأخص منها من وجه آخر.

**ثالثاً:** ونظراً لاتساع النظرية الفقهية، وعموم الموضوع الذي تتناوله، فإن دراسة النظرية تستلزم دائماً دراسة أركانها وشروطها، وهذا ما لا تتضمنه القاعدة الفقهية عادة.

هذا هو جوهر الفرق بين النظرية الفقهية والقاعدة الفقهية، غير أن بعض القواعد قد تكون من العموم والكلية، بحيث يمكن أن تكون موضوعاً لنظرية عامة، كقاعدة: " لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان "، " العادة محكمة "، " المشقة تجلب التيسير "، فهي من العموم والكلية، بحيث يمكن أن تكون مواضع لنظرية العرف في الشريعة الإسلامية، ونظرية رفع الحرج<sup>(2)</sup>.

1 - ينظر : أحمد بن عبد الله بن حميد، القسم الدراسي لقواعد المقرري، مرجع سابق، ج 1، ص 109 .

2 - الندوي، القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص 56 .

## القاعدة الفقهية والضابط الفقهي:

الضابط، لغة: الضَبَطُ: لزوم الشيء وحَبْسُهُ، وضَبَطُ الشيء حَفْظُهُ بالحزم<sup>(1)</sup>

اصطلاحاً: هو أصل فقهي يختص بباب من أبواب الفقه يكشف عن حكم الجزئيات التي تدخل تحت موضوعه، ومثالها:

- إن الدّينين إذا اتفقا جنسا ووصفا، أحدهما للرجل على صاحبه، والأخر لصاحبه عليه، وقعة المقاصد بينهما<sup>(2)</sup>.

- إن الوصية للموجود صحيحة، وللمعدوم ليست كذلك .

- إذا علق طلاقها بما يمكن الإطلاع عليه، وإذا ادعته وأنكر لم يقبل إلا ببينة، كدخول الدار.

- من جاز تصرفه فيما يوكل به جاز توكيله، وجازت وكالته، ومن لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ولا وكالته

فهذه ضوابط فقهية، مختلفة يلاحظ عليها أنها قد صيغة صياغة كلية ؛ بحيث تتناول جزئيات متعددة غير أنها تقتصر على باب واحد من أبواب الفقه المتعددة، كما هو ظاهر في الضوابط السابقة، إذ بعضها متعلق بالدين والآخر بالوصية، وثالث بالطلاق، ورابع بالوكالة، فهي ليست بالكلية والشمولية بحيث تتناول جزئيات كثيرة من أبواب مختلفة. وهذا ما نبّه إليه غير واحد من العلماء الذين بحثوا في موضوع القواعد ؛ حيث بينوا أن الميزة الحقيقية للضابط، اختصاصه بباب من أبواب الفقه، وهذا ما ذكره السبكي بقوله: " والغالب فيما اختص بباب، وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطاً "<sup>(3)</sup>، وما صرح به ابن نجيم: " أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد "<sup>(4)</sup>، ويؤكد هذا المعنى البناني بقوله: " والقاعدة لا تختص بباب، بخلاف الضابط "<sup>(5)</sup>.

1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضبط) .

2 - الندوي، القواعد الفقهية، مرجع سابق، ص 333 .

3 - السبكي، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 11 .

4 - ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 192 .

5 - البناني، حاشية البناني على شرح المحلي على جميع الجوامع، دار الفكر، بيروت، ج 2، ص 290 .

## الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط:

ومن هذه العبارات نجد أن أساس الفرق بين القاعدة والضابط هو في نطاق كل منهما فالقاعدة أوسع من الضابط ؛ ذلك على أنها لا تقتصر على باب من أبواب الفقه، بل تتضمن حكما كليا يمتد شموله لكثير من الأبواب الفقهية، كقاعدة: " العادة محكمة "، " اليقين لا يزول بالشك "، " الأمور بمقاصدها "، وغيرها من القواعد الفقهية الأخرى، التي يشمل حكمها جزئيات كثيرة من أبواب مختلفة، وهذا بخلاف الضابط الذي اقتصر من نطاقه، على باب من أبواب الفقه، واختصّ بموضوع واحد من مواضعه، وهذا واضح من الضوابط الفقهية السابقة.



## المبحث الثالث تعريف المقاصد

أتناول في هذا المبحث المعاني الغوية المختلفة للفظه - المقاصد - ثم أذكر تعريفاتها الاصطلاحية عند علماء الأصول لأستخلص التعريف المختار.

**تعريف المقاصد: لغة:** جمع مقصد، والمقصد مشتق من الفعل قصد، يقال: قصد يقصد قصداً ومقصداً<sup>(1)</sup>. فالقصد والمقصد بمعنى واحد. والقصد يأتي في اللغة لمعان كثيرة منها:

**أولاً:** الاعتماد، والأتم، وإتيان الشيء، والعزم، والتوجه، تقول: قصده، وقصد له، وقصد إليه، إذ أمه ومنه أيضاً أقصده السهم إذا أصابه فقتل مكانه.

قال الشاعر: فأقصدها سهمي وقد كان قبلها \*\*\* لأمثالها من نسوة الحي قانصا

ومن هذا المعنى ما في صحيح مسلم: "فكان رجل من المشركين إذا شاء أن يقصد إلى رجل من المسلمين قصد له فقتله..."<sup>(2)</sup>.

**ثانياً:** استقامة الطريق، ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر﴾<sup>(3)</sup>. قال ابن جرير: "والقصد من الطريق المستقيم الذي لا اعواج فيه.." <sup>(4)</sup>.

**ثالثاً:** السهولة والقرب، فيقال: طريق قاصد: سهل مستقيم، وسفر قاصد: سهل قريب. ومنه قوله تعالى: ﴿لو كان عرضاً قريباً وسفر قاصداً لاتبعوك﴾<sup>(5)</sup>. أي موضعاً قريباً سهلاً<sup>(6)</sup>.

**رابعاً:** العدل. والتوسط وعدم الإفراط، فمن مجيئه بمعنى العدل قول الشاعر<sup>(7)</sup>:

1 - ينظر: معجم مقاييس اللغة، ج5، ص90 .

2 - أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، ج1ص97 .

3 - النحل، 9 .

4 - تفسير ابن جرير، ج8، ص83 .

5 - التوبة، 42 .

6 - ينظر، تفسير ابن جرير، ج6، ص141 .

7 - ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (قصد)، ج3ص353 .

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى \*\*\* قضيته أن لا يجوز ويقصد

وأما مجيئه بمعنى التوسط وعدم الإفراط والاعتدال فكثير من الكتاب والسنة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واقصد في مشيك﴾<sup>(1)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: "القصص القصص تبلغوا"<sup>(2)</sup>.

وقول جابر بن سمرة: "كنت أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً"<sup>(3)</sup> أي وسطاً بين الطويلة والقصيرة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "ما عال عال من اقتصد"<sup>(4)</sup>، أي: ما افتقر من اقتصد في المعيشة ولم يسرف.

**خامساً:** الكسر في أي وجه كان: تقول قصدت العود قصداً كسرته، وقيل هو الكسر بالنصف قصدته أقصده، وقصدته فانقصد وتقصد والقصد: الكسرة منه، والجمع قصد<sup>(5)</sup>.

هذه المعاني التي تدور حولها كلمة "القصد" في اللغة وقد بين ابن جني أصل مادة "ق.ص.د" في اللغة، فقال: أصل "ق ص د" ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام، والتوجه، والنهوض والنهوض نحوى الشيء على الاعتدال كان ذلك أوجور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنك تقصد الجور كما تقصد العدل، فالاعتزام والتوجه شامل لهما.."<sup>(6)</sup>، فيلاحظ أن ابن جني قد جعل المعنى الأول هو الأصل وأن المعنى الثاني والثالث داخلان فيه.

وبعد عرض المعاني اللغوية يظهر أن المعنى الأول هو المعنى الذي يتناسب مع المعنى الاصطلاحي إذ فيه الأم، والاعتماد، وإتيان الشيء، والتوجه وكلها تدور حول إرادة الشيء والعزم عليه مع أن المعنيين: الثاني والثالث غير خارجين عن هذا المعنى كما في السابق، وأيضا مقاصد الشريعة ملاحظ فيها الاستقامة، والطريق القويم، والعدل والمتوسط، ويستبعد المعنى الرابع قطعاً.

1 - لقمان، 19 .

2 - أخرجه البخاري، كتاب الرقائق، باب، ج11ص294 .

3 - أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب، ج2ص116 .

4 - رواه أحمد في المسند، الإمام أحمد، دار صادر، بيروت، ج1ص448 .

5 - ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصد)، مرجع سابق، ج3ص352 .

6 - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (قصد)، ج3ص353 . ابن سيده، المحكم المحيط الأعظم في

اللغة، تحقيق: مراد كامل، ط1، 1392هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ج6ص116 .

## تعريف المقاصد اصطلاحاً:

لا يوجد تعريف للمقاصد بالمعنى الاصطلاحي في كتب المتقدمين من الأصوليين حتى عند من له اهتمام بالمقاصد كالغزالي والشاطبي وإنما يكتفون بذكر بعض مقاصد الشريعة، أو أنواعها.

فالغزالي يذكر مقاصد الشريعة بقوله: " أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة، أو دفع مضرة... ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة... " (1).

ومن الواضح أن الغزالي هنا لم يرد بكلامه أن يعطي تعريفاً دقيقاً للمقاصد، وإنما أراد حصر المقاصد في الأمور المذكورة، وقد رأى بعض الباحثين أن الغزالي قد تعرض لتعريف المقاصد في شفاء الغليل حيث قال: " فرعاية المقاصد عبارة حاوية لإبقاء ودفع القواطع وللتحصيل على سبيل الابتداء " (2).

وقد بين الغزالي المقصود بالإبقاء، بأنه دفع لمضره، والتحصيل ؛ جلب المنفعة فكأنه عرف المقاصد بأنها: جلب المصلحة ودفع المفسدة، غير أنه يمكن أن يقال: إن هذا ليس تعريفاً للمقاصد، وإنما هو ذكر لما تحفظ بع من جلب المصلحة ودفع المفسدة.

أما الشاطبي فلم يذكر تعريفاً للمقاصد مع بحثه لها وتفصيله لمواضيعها، وقد استعمل الفقهاء والأصوليون لفظ المقاصد وأريد منه في الغالب المعنى اللغوي مثل قولهم: " المقاصد معتبرة في التصرفات "، أي الغايات التي اتجه إليها المكلف وأرادها في حقيقة الأمر، و"الأمور بمقاصدها " أي النية والغاية التي أراد المكلف السير نحوها في عمله، وقد حاول كثير من الأساتذة الباحثين المعاصرين والجامعيين المتأخرين الذين كتبوا في هذا الموضوع أوفى أصول الفقه عموماً وضع تعريف للمقاصد تأثراً بمناهج البحث الحديثة، وفيما يلي ذكر أهم التعريفات الاصطلاحية:

1 - أبو حامد الغزالي، المستصفى، طبعة دار الفكر، ص 251 .

2 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد بغداد، 1390هـ، ص 109 .

أولاً: تعريف الطاهر ابن عاشور<sup>(1)</sup>: مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكام الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تخص ملاحظاتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة.. فيدخل في هذا: أوصاف الشريعة وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظاتها، ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها<sup>(2)</sup>

وهذا التعريف خاص بالمقاصد والخصائص العامة للشريعة الإسلامية، فهو ليس حدا يعرف المقاصد بمعناها العام الشامل للمقاصد الخاصة والعامة.

ولذلك عرف الطاهر ابن عاشور المقاصد الخاصة بقوله: " هي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، وألحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة لكي لا يعود سعيهم في مصالحهم الخاصة بإبطال ما أسس لهم من تحصيل مصالحهم العامة إبطالا عن غفلة أو استزلال هوى وباطل شهوة..."<sup>(3)</sup>.

ثم قال: " ويدخل في ذلك كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس " ويلاحظ أن الشطر الأول من تعريف المقاصد العامة وهو قوله: " هي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة ". فهذا يصدق على تعريف المقاصد العامة، ويلاحظ عليه أيضا التعبير بالكيفيات، وذلك لا يعطي معنى دقيقا للمقاصد ولوقال "الحكم" أو "الأهداف" أو نحوها مما بينها وبين المقاصد مناسبة لغوية لكان أولى، وهو تعريف طويل لا جامع ولا مانع ويعتبر شرحا لا حدا وتعريفا.

---

1 - الطاهر ابن عاشور، ولد سنة 1296 / 1879م، بمدينة المرسى بتونس، وتوفي سنة 1393 / 1973م ينظر : التنظير المقاصدي، محمد حسين، مرجع سابق، ص24 . خير الدين الزركلي، الأعلام، ج6ص174 .

2 - الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط1978، م، مصنع الكتاب للشركة التونسية، ص51

3 - الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، 146

ثانيا: تعريف علال الفاسي<sup>(1)</sup>، بقوله: المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها<sup>(2)</sup>. هذا التعريف جمع المقاصد بنوعيتها، العامة والخاصة. فأشار إلى العامة بقوله: الغاية منها: أي من الشريعة، وإلى الخاصة بقوله: "والأسرار التي وضعها.. الخ"، ولنا عله نفس الملاحظات السابقة أيضا.

ثالثا: تعريف رشيد رضا<sup>(3)</sup>: هي ما تجب مراعاته في الأحكام المختلفة، وأهمها في الإسلام تحري الحق والعدل والمطلق العام والمساواة وفي الحقوق والشهادات والأحكام وتقرير المصالح والمفاسد ومراعاة العرف بشرطه، ودرء الحدود بالشبهات وكون الضرورات تبيح المحضورات وتقدير الضرورة بقدرها، ودوران المعاملات على اكتساب الفضائل واجتناب الرذائل.

وهو تعريف طويل ذكر فيه مسائل كلية وجزئية يمكن أن تدخل في موضوع المقاصد، ولا يصلح أن يكون تعريفا جامعاً مانعاً لمفهوم المقاصد.

رابعا: تعريف أحمد الريسوني<sup>(4)</sup> بقوله: هي الغايات التي وضعت لأجل تحقيقها لمصلحة العباد<sup>(5)</sup>.

وهو في الحقيقة يرجع إلى تعريف الفاسي، إلا أنه حذف منه الشرط الأخير الدال على المقاصد الخاصة وكأنه اكتفى بالعموم المفهوم من تحقيق المصالح للعباد عن التصريح بتحقيق المصالح الخاصة المتعلقة بالأدلة أو الأحكام الخاصة<sup>(6)</sup>.

---

1 - علال بن عبد الواحد بن عبد السلام الفاسي، الفهري ولد بفاس وتعلم بالقرويين، من مصنفاته: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، توفي سنة 1394 هـ. ينظر ترجمته في: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4 ص246.

2 - علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط1979، 2م، مطبعة الرسالة، الرباط، ص3.

3 - محمد رشيد بن علي رضا، ولد سنة 1282هـ/1865م ببلبنان، وتوفي سنة 1354هـ/1935م، من مصنفاته: تفسير المنار. ينظر ترجمته في: منوبة، الفكر المقاصدي عند محمد رشيد رضا، ص11، الزركلي، الأعلام، ج6 ص361.

4 - أحمد الريسوني ولد سنة 1953م بالمغرب، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس برباط، من مؤلفاته نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي.

5 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق ص7.

6 - ينظر: محمد سعد اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، الرياض، 1998م، ص36.

**خامسا:** تعريف وهبة الزحيلي بقوله: هي المعاني والأهداف الملحوظة في جميع أحكامه أو معظمها أو هي الغاية من الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها<sup>(1)</sup>. وهذا التعريف مركب من تعريف الطاهر بن عاشور في شطره الأول ومن تعريف الفاسي في شطره الثاني.

**سادسا:** تعريف خليفة بابكر الحسن: هي الروح العامة التي تسري في كيان تلك الأحكام، والمنطق الذي يحكمها ويبرز خصوصياتها، وينبئ عن تمييز أسلوبها وتفرد طريقتها وارتباطها بأسسها ومنطلقاتها<sup>(2)</sup>. وهو تعريف مشابه للتعريف السابق، ولا يصلح تعريفا للمقاصد وإنما هو مفهوم وتصور عام عن المقاصد لا تعريف لها. وفي هذه المرحلة كانت جميع التعريفات السابقة تكتفي بشرح مفهومة المقاصد دون إعطائها تعريفا محددًا.

**سابعا:** تعريف الجيلالي المريني: المقاصد هي: نظرة مدققة لما وراء الألفاظ الشرعية، بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من التشريع، حتى يكون قصد المكلف موافقا لقصد الشارع<sup>(3)</sup>.

**ثامنا:** تعريف إبراهيم الكيلاني: مقاصد الشريعة هي: المعاني الغائية، التي اتجهت إرادة الشارع إلى تحقيقها عن طريق أحكامه<sup>(4)</sup>.

**تاسعا:** تعريف سعد اليوبي: هي المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموما وخصوصا، من أجل تحقيق مصالح العباد<sup>(5)</sup>.

**عاشرا:** تعريف الدكتور يوسف القرضاوي: الغايات التي تهدف النصوص من الأوامر والنواهي والإباحات، وتسعى الأحكام الجزئية إلى تحقيقها في حياة المكلفين أفرادا وأسرا وجماعات وأمة<sup>(6)</sup>.

- 1 - أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ط1، 1986م، دار الفكر، دمشق، ج2 ص1018 .
- 2 - خليفة ب بكر الحسن، فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ص7.
- 3 - المريني، القواعد الأصولية، مرجع سابق، ص257 .
- 4 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص47 .
- 5 - سعد اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص37 .
- 6 - يوسف القرضاوي، دراسة في فقه مقاصد الشريعة - بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية - دار الشروق، ط1، 2006م، ص20 .

**التعريف المختار:** المقاصد هي: المعاني والغايات التي تحققها الأحكام الشرعية.

فالمقاصد هي المعاني والحكم والأهداف والغايات التي أراد الشارع تحقيقها من وراء الأحكام. وإطلاق لفظ المعاني على المقاصد أمر شائع عند العلماء والفقهاء.<sup>(1)</sup> والحكم هي المعنى المناسب الذي اقتضى تشريع الحكم، وما يترتب عليه من جلب مصلحة وتكميلها، ودرء مفسدة وتقليلها. والأهداف هي الغايات التي اتجهت إرادة المشرع إلى الوصول إليها من خلال تشريع الأحكام.

### المقاصد وعلاقتها بمصطلح الحكمة:

**الحكمة، لغة:** حكم أصله: منع منعا لإصلاح، ومنه سميت اللجام: حكمة<sup>(2)</sup>. والحكمة: إصابة الحق بالعلم والعقل، فالحكمة من الله تعالى: معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام، ومن الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات، وهذا هو الذي وصف به لقمان في قوله عز وجل: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة﴾<sup>(3)</sup>.

**اصطلاحاً:** عند الأصوليين تطلق على معاني كثيرة:

**الأول:** الحكمة هي: المعنى المقصود من تشريع الحكم وذلك هو المصلحة التي قصد الشارع<sup>(4)</sup>.

**الثاني:** الحكمة هي: المعنى المناسب لتشريع الحكم المقتضي لتشريع.

**الثالث:** الحكمة هي: غاية الحكم المطلوب بشرعه.

فلفظ الحكمة والمقصد بمعنى واحد عند جمهور الفقهاء، فالحكمة في اصطلاح الفقهاء هي مقصود وقصد الشارع، وإن كان استعمالهم لفظ الحكمة أكثر من استعمالهم لفظ المقصد، ويطلق

---

1 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص12 . مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، يوسف أحمد محمد البدوي، ط1، 2000 م، دار النفائس، الأردن، ص55 . الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه، تعليق : عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، مرجع سابق، ج2ص385 وج3ص144 . وأبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، مرجع سابق، ص199 .

2 - الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ج1ص126 .

3 - لقمان، 13 .

4 - سيف الدين الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط2، 1402 هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ج3ص202 . الرازي، المحصول، مرجع سابق، ج5ص133.

لفظ الحكمة في استعمال الأصوليين على المقصد من جلب منفعة أو دفع مفسدة، فلفظ الحكمة بهذا المعنى مرادف لمصطلح المقصد أو المقصود، فحكمة الحكم هي المصلحة التي قصدها، فرفع المشقة في السفر هو مقصود الحكم وحكمته.<sup>(1)</sup>

### المقاصد وعلاقتها بالعلة:

**العلة لغة<sup>(2)</sup>:** اسم لما يتغير الشيء بحصوله، والعلة هي المرض، والعليل المريض، وسميت علة لأنها أثرت في المحل كعلة المريض، ويقال: هذه علته: أي سببه، والعلة هي مناط الحكم لأنها مكان نوطه أي تعليقه. قال أبوتمام:

بلاد بها نيظت علي تئائي\*\*\* وأول أرض مس جلدي تراها

**والعلة اصطلاحاً:** اختلفت عبارات الأصوليين في تحديد معناها اختلافاً كبيراً، نذكر منها ما يلي:

**أولاً:** الوصف الظاهر المنضبط المناسب الذي يترتب على تشريع الحكم عند جلب منفعة للعباد، أو دفع مضرة عنهم.

**ثانياً:** الوصف الظاهر المنضبط المناسب الذي جعله الشارع موجبا للحكم ومعرفاً له.

**ثالثاً:** المعنى المناسب لتشريع الحكم، وهي الحكمة.

**رابعاً:** هي الحكم والمصالح التي تعلق بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلق بها النواهي.

وكل هذه التعريفات تجعل المقصد هو نفس العلة أو شرطاً فيها، سواء أريد بها معنى الحكمة أو أريد بها معنى الوصف الظاهر المنضبط<sup>(3)</sup>. وقد جعلها الشاطبي هي نفس المصلحة والمفسدة

---

1 - ينظر: أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، ص8. وإبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص48.

2 - الخليل بن أحمد، العين، مرجع سابق، ج3 ص222. الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص82. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (السبب) ج4 ص307.

3 - ينظر: محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، ط4، 1983م، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص233. والشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج1 ص265. الزركشي، البحر المحيط، مرجع سابق، ج5 ص134.



والحكمة. ولهذا اشترط الأصوليون أن تكون العلة مشتملة للمصلحة المقصودة للشارع من تشريع الحكم، فالعلة إما أن تكون مقصدا شرعيا أو مفضية إلى مقصد، فقد تجتمع الثلاثة في حكم واحد، فتكون العلة هي الحكمة وهي المقصد، وقد يجتمع الاثنان، وقد تنفرد كل واحدة بأمر فيكون للحكم علة وحكمة ومقصد.

#### المقاصد وعلاقتها بالمناسبة:

المناسبة لغة: المشاكلة والموافقة والملائمة<sup>(1)</sup>.

وفي الاصطلاح: تعيين علة الأصل بمجرد إبداء المناسبة من ذات الوصف لا بنص ولا غيره كالإسكار<sup>(2)</sup>. فالمناسبة عند الأصوليين هي: أن يكون بين الوصف والحكم ملائمة بحيث يترتب على تشريع الحكم عندها تحقيق مصلحة مقصود للشارع من جلب منفعة أو دفع مفسدة.

والوصف المناسب الذي تحققت فيه المناسب هو: وصف ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا من حصول مصلحة أو دفع مفسدة<sup>(3)</sup>.

إن المناسبة من مسالك العلة وطرق البحث عنها، فعندما يكون الوصف الظاهر المنضبط مناسب للحكم ويحقق مقصودا شرعيا بجلب مصلحة أو دفع مفسدة، يكون تعليل الحكم بها صحيحا مناسبا لتعلق الحكم الشرعي به، وهي وسيلة لمعرفة مقاصد الأحكام الشرعية، والتحقق من صحة الأوصاف للتعليل وهذا هو الذي دفع العلماء إلى القول بأن مسلك المناسبة ليست ذات المقصد وإنما وسيلة إلى رعاية المقصد<sup>(4)</sup>.

فالإسكار علة مناسب لتحریم الخمر، لما يحققه من دفع مفسدة ذهاب العقل، لحفظ مقصد ضروري وهو العقل. والقتل العمد<sup>(5)</sup> علة مناسبة لتشريع القصاص، لما يحققه من دفع مفسدة

1 - الجوهرى، الصحاح، ج1ص241. الفيروز ابادي، القاموس والمحيط، ج1ص137. انظر لسان والعرب، ج1ص756.

2 - ابن الحاجب عثمان، مختصر المنتهى، ط2، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2ص239

3 - مختصر ابن الحاجب، المرجع السابق، ج2ص239.

4 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، مرجع سابق، ص160. الزركشي، البحر المحيط 1314هـ، مرجع سابق، ج5ص305

5 - القتل العمد يدرك بقرائن خارجية تثبت صفة العمدية في القتل مثل الأفعال التي يثبت العرف أنها صادرة عن العمد ومن أهمها آلة القتل والترصد وسبق الإسرار.

هلاك النفس بالردع والتخويف، لحفظ مقصد ضروري وهو النفس. ومثلها الغنى في الزكاة، والجلد في الزنا، وقتل الوارث، والسفر في الفطر<sup>(1)</sup>.

### تعريف قواعد المقاصد اصطلاحا:

بعد تعريف كل من لفظي - القاعدة - و-المقاصد- لغة واصطلاحا، استخلص مفهوم وحقيقة القاعدة من المقاصد أو ما يعرف ب: "القاعدة المقاصدية"، ومن أهم التعريفات التي أطلقت عليها نذكر ما يلي:

**أولا:** قواعد المقاصد هي: ما يعبر به عن معنى عام، مستفاد من أدلة الشريعة المختلفة، اتجهت إرادة الشارع إلى إقامته من خلال ما بني عليه من الأحكام<sup>(2)</sup>.

**ثانيا:** قواعد المقاصد هي: أصول كلية تعرفنا بالغايات المصلحية للأحكام الشرعية والمعاني المقصودة من الخطاب الشرعي<sup>(3)</sup>.

**التعريف المختار:** ما يعبر به عن الغايات التي اتجهت إرادة الشارع إلى تحقيقها، لاستنباط الأحكام بناء عليها.

### شرح التعريف:

ما: أداة عموم تشمل ألفاظ ؛ حكم، أمر، قضية، ونحوها.

يعبر به: فهي وسيلة يعرف بها الحكم، وطريقة توصل إلى الكشف عنه.

**غايات :** المعاني والحكم والأهداف الكلية والعمامة. وهذا لا ينفي وجود قواعد مقاصد جزئية، وخاصة.

1-المشقة لم تصح علة للسفر لأنها وصف غير منضبط يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، بل كانت مقصدا شرعيا يراعى في تشريع الأحكام. على خلاف الشاطبي الذي يرى جواز التعليل بالمقصد .

2 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص56.

3 - ينظر : محمد حسين، التنظير المقاصدي عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003/2002، مخطوط، ص234 . إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، المرجع السابق، ص47 و56.

اتجهت إرادة المشرع: الإرادة الشرعية التي توخاها وقصدها وأراد الشارع الحكيم الوصول إليها، من خلال أحكامه لارتباط الحكم الشرعي بمقصده.

لاستنباط: لاستخراج الأحكام الشرعية بها وبنائها عليها وعدم مخالفتها لها، في الكليات والجزئيات.

## الفصل الرابع قواعد المقاصد

### خصائصها وتطورها و أقسامها

تمهيد:

تطورت قواعد المقاصد بتطور علم أصول الفقه، فنشأت في أحضانها وبين مباحثه المختلفة، وبمحتها علماء الأصول باعتبارها جزئيات متناثرة من موضوعات القياس والعللة تارة، ومن موضوعات الأدلة الشرعية المختلف فيها تارة أخرى، لينتقل بها بعض الأصوليين إلى مباحث الاجتهاد فأصبح العلم بمقاصد الشريعة شرطاً من شروط الاجتهاد الصحيح، لتصبح بفضل أمثال العز بن عبد السلام والشاطبي مباحث مستقلة عن أصول الفقه تخصص لها المؤلفات والدواوين فعرفت مقاصد الشريعة نقلة نوعية تما بها جمع شتات مقاصد الشريعة في قواعد خاصة بها تأسس من خلالها علم المقاصد.

وأتعرض في هذا الفصل لتطور قواعد المقاصد بتتبع تاريخها وتطورها عند أكبر الأصوليين قديماً وحديثاً ممن ساهم بحظ وفير في صناعة قواعد وعلم المقاصد، وأبدأ ببيان خصائص قواعد المقاصد والفرق بينها وبين القواعد الأخرى، لمعرفة مدى استقلالها عن بعضها البعض.

# المبحث الأول

## خصائص قواعد المقاصد

قواعد المقاصد تمتاز مثلها مثل القواعد الأخرى بخصائص ومميزات تبين حقيقتها وطبيعتها، نذكر منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

**أولاً:** الكلية والعموم: تتسم هذه القواعد بالكلية والعموم، فهي تشمل جميع الأبواب والأشخاص والأحوال والأزمان.

**ثانياً:** هذه القاعدة الكلية تعبر عن معنى عام، ثبت باستقراء أدلة جزئية اتفقت على ذلك المعنى والهدف المقصود، قصده الشارع والتفت إليه، لإخراج المعاني والحكم الخاصة الجزئية، ومثال ذلك المعاني المقصودة من النكاح إذ هو مشروع للتناسل والسكن، فهذه مقاصد جزئية لا تتعرض لها القاعدة من المقاصد لأنها لا تقرر المعاني الخاصة، وإنما موضوعها المعاني العامة الكلية.

**ثالثاً:** الارتباط بين الحكم الشرعي وبين المعنى التي تتضمنه القاعدة من المقاصد، وكيف أن الحكم وسيلة للحفاظ على هذا المعنى الذي توجهت إرادة الشارع إلى تحقيقه، فالمعنى العام الذي تعبر عنه القاعدة من المقاصد يحتاج إلى أحكام عامة وخاصة، تؤدي إلى إقامة هذا المعنى وتحقيقه، وعدم الإخلال به.

**رابعاً:** تدخل في قواعد المقاصد، القواعد التي تحدد كيفية معرفة المقاصد الشرعية ومسالك الوقوف على المقاصد، فهذه القواعد تتعلق بكيفية تحديد مقصد الشارع، وهي قواعد تظهر كيفية الوقوف على تلك المعاني.

**خامساً:** قواعد المقاصد تساعد المجتهد ليكون الحكم الذي يتوصل إليه بالاجتهاد متوافقاً مع الغايات نفسها التي تكشف عنها القواعد، ومؤكدة لمضمونها، مثلاً القاعدة التي يصرح فيها الإمام الشاطبي فيقول: " العمل بالظواهر على تتبع وغال، بعيد عن مقصود الشارع، كما إن إهمالها إسراف

---

1 - ينظر : إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص58. يتصرف

أيضا" (1)، هذه القاعدة وضعت لتبين أن الوقوف عند ظواهر النصوص فقط، لا يتفق وقصد الشارع، بل يتنافى وطبيعة التشريع نفسه، إذ التشريع ليس معني مجردا يؤخذ عن طريق قواعد اللغة، بل هو دلالات وقواعد، قامت على علل وحكم ومصالح وغايات وأهداف، اقتضت تشريع تلك الأحكام، فلا يصح فصل الحكم عن علله وحكمه ومقاصده، فالقواعد من المقاصد وسيلة لضبط الاجتهاد بالرأي وفق سياق مقاصد الشريعة.

**سادسا:** هذه القواعد تجسد ضوابط ومبادئ للمقررات الفقهية العامة، كمبدأ رفع الحرج، ومبدأ النظر في مآلات الأفعال، وذلك مثل القاعدة من المقاصد التي قال فيها الإمام "الشاطبي": " إذ كانت المشقة خارجة عن المعتاد، بحيث يحصل بها للمكلف فساد ديني أو دنيوي، فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة" (2)، حيث جاءت هذه القاعدة كضابط للمشقة التي تستلزم التيسير، وتوجب التسهيل، وهي المشقة الخارجة عن المعتاد كما عبرت عن الغاية والمآل وهو الفساد الديني والدنيوي.

**سابعا:** تعبر القواعد من المقاصد الترابط الذي يجمع بين الأحكام الشرعية، من حيث ترتبط الجزئيات بالكلية، والكلية بالجزئيات في إقامتها والمحافظة عليها، ولعل مما يزيد هذا التنسيق وضوحا، القواعد التي ساقها الإمام الشاطبي، في معرض بيانه للضروريات والحاجيات والتحسينات، حيث يصرح أن جميع ما خاطب به الشارع المكلفين إنما يرجع إلى حفظ هذه المراتب الثلاث، فيقول: " تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاث أقسام:

**أحدها:** أن تكون ضرورية،

**والثاني:** أن تكون حاجية،

**والثالث:** أن تكون تحسينية" (3)، فهذه القواعد تظهر لنا أن أحكام الشريعة، وإن اختلفت موضوعاتها، فهي مرتبطة بعضها ببعض، فالضروريات أصل للحاجيات، والحاجيات أصل للتحسينيات.

---

1 - ينظر : إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص70. الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج3ص154 .

2 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق 156/2

3 - الشاطبي، الموافقات، مرجع السابق، ج2ص8 .

**ثامنا:** قواعد المقاصد تعتبر دليلا قائما بذاته استفيدت من استقراء أدلة كثيرة في الشريعة الإسلامية، حتى غدة في العموم المعنوي الذي ينهض إلى رتبت الدليل، وعلى ذلك يمكن للمجتهد أن يستند إليها كدليل مستقل يكشف له عن حكم الوقائع المستجدة، أو كدليل مرجح بين الوقائع المتعارضة ظاهريا.

**تاسعا:** قواعد المقاصد تضبط عملية الاجتهاد، وتحدد له معالم فهم النص الشرعي، وتضبط تصرفات المكلفين، لتكون موافقات للمقصود الشارع، مثال ذلك، القاعدة من المقاصد التي تقول: "ليس للكلف أن يقصد المشقة نظرا إلى عظم أجرها، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته، من حيث هو عمل"<sup>(1)</sup>. نجد أن هذه القاعدة، جاءت لتضبط تصرفات المكلفين وقصودهم ودوافعهم الذاتية، حتى تكون أفعالهم موافقة لقصود الشارع ظاهرا وباطلا، لا ظاهرا لا فقط.

**عاشرا:** إن هذه القواعد تضبط علم المقاصد مثله مثل العلوم الأخر التي وضعت قواعدها، حتى إن الإمام الزركشي يقول: "إن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة، هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها"<sup>(2)</sup>.

فعلم المقاصد بهذه القواعد يكون قد تم تأسيسه وتعيده، للعمل به في جميع المجالات التي تحتاج إلى الاجتهاد والاستنباط بحسب تغير الزمان والمكان.

### الفرق بين قواعد المقاصد والقواعد الأخرى<sup>(3)</sup>:

لمعرفة طبيعة القواعد من المقاصد، نقوم بمقارنة بينها وبين القواعد المماثلة كالقواعد الأصولية والقواعد الفقهية، لمعرفة كنهها وحقيقتها. فهل القواعد من المقاصد نوع جديد من القواعد، أم هي بعض من القواعد الأصولية والفقهية.

### أولا: الفرق بين قواعد المقاصد والقواعد الفقهية:

1- الكلية والعموم، وهي سمة تتصف بها كل من القاعدتين الفقهية والمقاصدية، لأن من أهم مواصفات القاعدة أن تكون كلية وعمامة تشمل جميع الأفراد والأحوال والأزمنة والأمكنة.

1 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص17 .

2- الزركشي بدر الدين، المنثور في القواعد، ط1، منشورات وزارة الأوقاف، الكويت، 1406هـ، ج1ص65.

3 - ينظر: إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص70. بتصرف.

2- غاية القواعد الفقهية والقواعد المقاصد غاية مشتركة وهي معرفة الحكم الشرعي لأفعال المكلف.

3- القواعد الفقهية حكم شرعي كلي يشمل كثير من الأحكام الجزئية المتفرعة عنه، بينما قواعد المقاصد تعبر عن الغاية والحكمة التي يريد الشارع تحقيقها من تشريع الأحكام والفرق شاسع بين الحكم والحكمة منه.

فقاعدة " المشقة تجلب التيسير"<sup>(1)</sup>، تقرر أحكاما تخفف وتسهل الطاعة على المكلف، بينما القاعدة من المقاصد مثل: " مقصود الشارع من الرخص الرفق بالمكلف من تحمل المشاق" فهي تبين الغاية والهدف من الترخيص وهو الرفق بالمكلف.

4- القاعدة الفقهية لست دليلا يستنبط منه الأحكام الشرعية إلا ما كانت في أصلها دليلا، بخلاف القاعد من المقاصد التي جاءت من عمومات لفظية أو من عمومات استقرائية يقول الإمام الشاطبي: " ثم استقرأ معنى عاما من أدلة خاصة، واطرد له ذلك المعنى لم يفتقر بعد ذلك إلى دليل خاص... بل يحكم عليها، بالدخول تحت عموم المعنى المستقرى، من غير اعتبار بقياس أو غيره، إذ صار ما استقرى من عموم المعنى كالمخصوص بصيغة عامة، فكيف يحتاج مع ذلك إلى صيغة خاصة"<sup>(2)</sup>، باستثناء القواعد الفقهية التي جاءت من نصوص شرعية مثل قاعدة "الخراج بالضمان"<sup>(3)</sup>، وقد جاءت هذه العبارة في حديث نبوي<sup>(4)</sup>.

5- القاعدة من المقاصد تبين وتخدم الغايات، والقاعدة الفقهية تخدم الأحكام، فالأولى مقدمة رتبة من الثانية، لأن الغايات مقدمة على الوسائل. فالقواعد التي تجسد إقامة المقاصد والغايات، مقدمة على القواعد التي تجسد الوسائل، لأن الغايات مقدمة على الوسائل. يقول

1 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 67. الزركشي، المنثور من القواعد، ج3 ص 173 .

2 - الشاطبي، الموافقات، ج3 ص 298 .

3 - ينظر : أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ص 361 . السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 135 .

4 - رواه أبوداود والترمذي والنسائي .



المقري<sup>(1)</sup> في قواعده: " مراعاة المقاصد مقدمة على الوسائل أبدا"<sup>(2)</sup>، فقواعد المقاصد أعلى رتبة من القواعد الفقهية.

6- القواعد من المقاصد قواعد متفق عليها باعتبارها مستقرأة من النصوص المختلفة والأحكام الكثيرة، وما اختلف عليها كان بسبب تطبيقاتها ومناطقها وهذا من أهم الشروط التي وضعها الإمام الشاطبي على قواعد المقاصد، أما القواعد الفقهية المتفق عليها فقط خمسة المشهورة<sup>(3)</sup>، ومثلها قليل، والباقي محل اختلاف بين فقهاء المذاهب من حيث الاعتبار والعدد، فالقواعد الفقهية ليست كلها متفق عليها. مع العلم أن بعض القواعد الفقهية هي في حقيقتها من قواعد المقاصد، وأقرب إليها من غيرها، مثل: لا ضرر ولا ضرار- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح - إذا تعارضت مفسدتان ارتكبت أخفهما -.

### ثانيا: الفرق بين قواعد المقاصد والقواعد الأصولية :

1- العموم والكلية، وهو من طبيعة القاعدة، إذ هي حكم وقضية كلية تندرج تحتها جزئيات وأحكام كثيرة، وهذا من أوجه الائتلاف بين القاعدة الأصولية والقاعد من المقاصد.

2- القواعد الأصولية والقواعد من المقاصد كل منهما يستخدم في استنباط الأحكام، فالجتهد مثل ما يطبق قاعدة: الأمر للوجوب إذا كان مجردا عن القرائن، وعليه العمل بالقواعد من المقاصد في بابها، فالقواعد الأصولية تستخدم جنبا إلى جنب مع القواعد من المقاصد، حتى يكون الحكم الشرعي موافقا لمقصده وهدفه، يقول الشاطبي: " لا بد من الالتفات إلى معاني الأمر لا إلى مجردة"<sup>(4)</sup>، ويقول الإمام الجويني: " ومن لا يتفطن إلى وقوع المقاصد في الأوامر والنواهي، فليس على

---

1 - محمد بن محمد بن أحمد بن بكر بن يحيى القرشي المقرئ أبي عبد الله، فقيه مالكي، من مصنفاته: القواعد، توفي سنة 759هـ/1358م . ينظر ترجمته في : ابن فرحون، الديباج المذهب، ص288 . الزركلي، الأعلام، ج7ص37 .

2 - المقرئ، القواعد، ج1ص330. القرافي، الفروق، ج2ص33 .

3 - القواعد الفقهية المتفق عليها هي : ( الأمور بمقاصدها - اليقين لا يزول بالشك - العادة محكمة - الضرورات تبيح المحظورات - المشقة تجلب التيسير - ) انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر، ص87.

الزركشي، المنتور من القواعد، ج1ص309 . المقرئ، القواعد، ج2ص443 .

4 - الشاطبي، الموافقات، ج3ص149 .

بصيرة في وضع الشريعة"<sup>(1)</sup>، ولذلك جعل الأصوليون معرفة مقاصد التشريع من أهم شروط الاجتهاد والاستنباط.

3- القواعد الأصولية قواعد منهجية تستنبط بها الأحكام دون البحث في مقاصدها وغاياتها، ولا تعبر هذه الأحكام عن العلل والحكمة والمقصد، ولا ينظر الأصوليون إلى ذلك إلا عند حاجتهم إلى القياس وبجثهم عن المناسبة لاستنباط الأحكام.

أما القاعدة من المقاصد فتستخدم لاستنباط الأحكام مثل القاعدة الأصولية، وتستخدم أيضا للكشف عن الغايات والحكمة والمقاصد الكلية والجزئية، العامة والخاصة التي توخاها الشارع من وراء الأحكام<sup>(2)</sup>، ومباحث العلة والمناسبة والمصالح المرسله من القواعد الأصولية التي تندرج تحت علم المقاصد وأبعد ما يكون على القواعد الأصولية اللغوية.

4- الموضوع الذي تبحثه القواعد الأصولية هو الأدلة الشرعية الجزئية التي تطبق عليها لاستنباط الأحكام الشرعية منها، أما القواعد من المقاصد فموضوعها يختلف عن موضوع القواعد الأصولية، فهي تبحث عن العلل والغايات والحكمة والمصالح والمفاسد التي جاء الأمر أو النهي من أجلها، فكلمة عظيمة المصلحة تؤكد وعظم الطلب عليها، وكلمة عظيمة المفسدة تؤكد النهي وعظم عنها، يقول الإمام الشاطبي مبينا ذلك: " المفهوم من وضع الشارع أن الطاعة والمعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة... "<sup>(3)</sup>.

5- القواعد من المقاصد مصدرها استقراء الشريعة وتصفح أدلتها الكلية والجزئية، وتتبع أحكامها الكلية والجزئية، فهي مستمدة من استقراء جزئيات الشريعة وكتلياتها.

أما القواعد الأصولية فمستمدة في أغلبها من علم اللغة وعلم الكلام، مثل قواعد الأمر والنهي والعام والخاص... يقول الأمدي: " أما ما منه - علم الأصول - فعلم الكلام والعربية... أما علم العربية، فتتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية، من الكتاب والسنة.. على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد... "<sup>(4)</sup>.

1 - الجويني، البرهان، ج1ص296 .

2 - ينظر : الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص7 .

3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص244 .

4 - الأمدي، الإحكام، ج1ص6-7 .

6- القواعد من المقاصد قواعد متفق عليها باعتبارها مستقراً من النصوص المختلفة والأحكام الكثيرة، وما اختلف عليها كان بسبب تطبيقاتها ومناطقها وهذا من أهم الشروط التي وضعها الإمام الشاطبي على قواعد المقاصد . أما القواعد الأصولية فأغلبها مختلف عليه بين الأصوليين، مثل: هل الأمر يفيد الوجوب والفور والتكرار أم لا ؟ والنهي هل يفيد التحريم والفساد أم لا ؟ إلى غيرها من قواعد العام والمطلق، فكلها مختلف عليها.<sup>(1)</sup>

فقواعد المقاصد نوع جديد من القواعد، المستقلة عن القواعد الأصولية متى استقل علم المقاصد عن علم الأصول، وتحتاج إلى البحث والدراسة والشرح تأصيلاً وتطبيقاً<sup>(2)</sup>.

---

1 - شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص126 . الأمدي، الأحكام، ج2ص13 .  
2 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص82 .

## المبحث الثاني

### تطور قواعد المقاصد

قواعد المقاصد مثلها مثل القواعد الأصولية والفقهية، تطورت خلال مراحل متعددة قبل تميزها عن علم أصول الفقه ، فأول ما ظهرت قواعد المقاصد ظهرت في النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم في عبارات العلماء من الصحابة والتابعين والمجتهدين، ثم في مبحث مسلك المناسبة من موضوع العلة في باب القياس، وقد ذكرها البعض في بعض مصادر التشريع المختلف فيها، مثل المصالح المرسله، الاستحسان، ثم صنفت فيها الكتب التي تناولت علم مقاصد الشريعة بالشرح والتفصيل الذي أسس لعلم المقاصد بقواعد المقاصدية<sup>(1)</sup>.

#### أولاً: قواعد المقاصد في القرآن الكريم

"المقرر شرعاً وعقلاً، اعتقاداً وعملاً، نصاً واجتهاداً، رأياً وإجماعاً، إجمالاً وتفصيلاً، أن القرآن الكريم ينطوي على أرقى المقاصد وأكبرها، وأعلى المصالح وأعظمها، فهو أصل الأصول ومصدر المصادر وأساس المنقول والمعقول. وجميع المقاصد الشرعية المعتمدة والمعلومة والمقررة في الدراسات الشرعية إنما هي راجعة في جملتها أو تفصيلها، تصريحاً أو تضميناً إلى هدى القرآن وتعاليمه وأسراره وتوجيهاته"<sup>(2)</sup>. وقد ذكر القرآن المقاصد وقواعدها بالعبارة مرة وبالإشارة أخرى، أحياناً باللفظ وأخرى بالمعنى، والشاهد على ذلك النصوص القرآنية التالية:

---

1 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، ص23 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص47  
2 - نور الدين بن مختار الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، كتاب الأمة، العدد 65 جمادى الأولى هـ السنة الثامنة عشر، 1998، ص69 .

## 1 - النصوص القرآنية الصريحة في دلالتها على قواعد المقاصد: مثل قوله تعالى:

﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾<sup>(1)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا﴾<sup>(2)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج﴾<sup>(3)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾<sup>(4)</sup>. وقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾<sup>(5)</sup>. وقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها﴾<sup>(6)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾<sup>(7)</sup>. وقوله تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾<sup>(8)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج﴾<sup>(9)</sup>. وقوله تعالى: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج﴾<sup>(10)</sup>.

## 2 - أساليب التعليل الكثيرة والمختلفة في القرآن الكريم، نذكر منها ما يلي:

يستعمل القرآن الكريم أسلوب التعليل ويدعو العقل إلى البحث عن علل وأسباب نتائج الأعمال التي كانت سبب العقاب الإلهي مما يثير فكر وعقل الإنسان للبحث دائما عن العلل والأسباب من أجل العبر والعظات لفهم كثير من الأحداث والوقائع والقضايا التاريخية والاجتماعية، نذكر من نماذجها ما يلي:

- ضرب الأمثال والتمثيل بالنظير في النصوص القرآنية الكثيرة مثل:

1 - البقرة، 185 .

2 - الشرح، 06 .

3 - المائدة، 06 .

4 - الحج، 78 .

5 - البقرة، 286 .

6 - الطلاق، 7 .

7 - التغابن، 16 .

8 - النساء، 28 .

9 - التوبة، 91 .

10 - النور، 61 .

قوله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾<sup>(1)</sup>. وقوله تعالى: ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء﴾<sup>(2)</sup>. " فهذا بعض ما اشتمل عليه القرآن من التمثيل والقياس والجمع والفرق واعتبار العلل والمعاني وارتباطها بأحكامها تأثيرا واستدلالات، قالوا: وقد ضرب الله تعالى الأمثال وصرفها قدرا وشرعا ويقظة ومناما ودل عبادته على الاعتبار بذلك وعبورهم من الشيء إلى نظيره واستدل لهم بالنظير على النظير"<sup>(3)</sup>.

-التعليل الصريح: لم يذكر القرآن التعليل بأسلوب قطعي صريح إلا في موضعين اثنين هما: قوله تعالى: ﴿حكمة بالغة﴾<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أوفساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾<sup>(5)</sup>.

-التعليل بحروف العلة الظاهرة والصريحة في التعليل اللغوي: مثل: اللام، كي، لعل، لولا إذن، الباء، الفاء، إذ، ذلك، بأنهم...

كقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾<sup>(6)</sup>. وقوله تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتيم والمسكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾<sup>(7)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فأثابكم الله غما بغم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم﴾<sup>(8)</sup>. وقوله تعالى: ﴿ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لجاء لعذبهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار. ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله فإن

1 - البقرة، 261 .

2 - الكهف، 45 .

3 - ابن القيم، أعلام الموقعين، مرجع سابق، ج1ص207 .

4 - القمر، 6 .

5 - المائدة، 32 .

6 - البقرة، 143 .

7 - الحشر، 7 .

8 - آل عمران، 153 .

الله شديد العقاب ﴿١﴾. وقوله تعالى: ﴿ وضربت عليهم الذلة والمسكنة وبآؤوا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك مما عصوا وكانوا يعتدون ﴾ (٢). وقوله تعالى: ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ﴾ (٣). ﴿ (٣). وقوله تعالى: ﴿ فلما قضى زيدا منها وطرا زوجناها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أزواج أذعيائهم ﴾ (٤). وقوله تعالى: ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير. لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يجب كل مختال فخور ﴾ (٥). وقوله تعالى: ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم عظيم ﴾ (٦).

وقوله تعالى: ﴿ ولولا رهطك لرجمناك ﴾ (٧). وقوله تعالى: ﴿ لعلكم تتقون ﴾. ﴿ لعلكم تفلحون ﴾. ﴿ لعلكم تشكرون ﴾ ﴿ لعلكم تهتدون ﴾. فهي في خطاب الله تعالى في جميع آيات القرآن الكريم لا تصلح إلا للتعليل، ومعنى الترجي لا يليق بالله ولا يكون مناسباً لحاله في خطاب عباده (٨)، فكل هذه النصوص القرآنية تعتبر الخلفية الفكرية والمنطلقات النظرية والأسس المنهجية لعلم المقاصد وقواعده، التي على أساسها سيقت وضبطت واستنبطت قواعد المقاصد، المعروفة عند الأصوليين.

### 3- النصوص القرآنية التي تبين الأمر بالمصالح والنهي عن المفاسد (٩)، باستعمال

ألفاظ، الحسنة والسيئة، المعروف والمنكر، الخير والشر، النفع والضرر، الطهر والنجاسة، العدل والظلم، الحق والباطل، نفي العبث. " ويعبر عن المصالح والمفاسد بالخير والشر، والنفع والضرر، والحسنات

1 - الحشر، 3- 4 .

2 - البقرة، 61 .

3 - البقرة، 143 .

4 - النور، 37 .

5 - الحديد، 22-23 .

6 - الأنفال، 68 .

7 - هود، 91 .

8 - ينظر : الزركشي، البحر المحيط، ج5ص196 . شفاء العليل، ابن القيم، ص412 . ابن منظور، لسان العرب، مادة (لعل)، ج13ص501 .

9- ينظر: محمد سعد اليبوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، مرجع سابق، ص181

والسيئات ؛ لأن المصالح كلها خيور نافعات حسنات، والمفاسد بأسرها شرور مضرات سيئات، وقد غلب في القرآن استعمال الحسنات في المصالح، والسيئات في المفاسد<sup>(1)</sup>. مثل قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾<sup>(2)</sup>. وقوله تعالى: ﴿ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات﴾<sup>(3)</sup>. وقوله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه﴾<sup>(4)</sup>. وقوله تعالى: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيء وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيء وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾<sup>(5)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾<sup>(6)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾<sup>(7)</sup>. وقوله تعالى: ﴿واعبدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وءآخريين من دونهم﴾<sup>(8)</sup>. وهذا أمر بالشيء مع بيان مصالحه. وقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض﴾<sup>(9)</sup>. وقوله تعالى: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾<sup>(10)</sup>. وهذا نهي عن الشيء مع بيان مفسده.

#### 4- الآيات القرآنية الصريحة التي تدعو إلى حفظ الضروريات الخمس: حفظ الدين

مثل قوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾<sup>(11)</sup>. وقوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾<sup>(12)</sup>. وحفظ النفس مثل قوله تعالى: ﴿ولكم في القصص حياة يا أولي

- 
- 1 - عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1 ص4 .
  - 2 - البقرة، 219 .
  - 3 - الحج، 28 .
  - 4 - المائدة، 90 .
  - 5 - البقرة، 216 .
  - 6 - النساء، 19 .
  - 7 - البقرة، 184 .
  - 8 - الأنفال، 60 .
  - 9 - البقرة، 222 .
  - 10 - الأنعام، 108 .
  - 11 - الذاريات، 56 .
  - 12 - البقرة، 256 .



الألباب ﴿<sup>1</sup>﴾، وقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾ <sup>(2)</sup>. وحفظ العقل مثل قوله  
قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان  
فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ <sup>(3)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾ <sup>(4)</sup>. وحفظ النسل مثل قوله تعالى: ﴿  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ <sup>(5)</sup>. وقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل  
كل واحد منهما مائة جلدة﴾ <sup>(6)</sup>. وحفظ المال مثل قوله تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي  
جعل الله لكم قياما﴾ <sup>(7)</sup>. وقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا  
من الله والله عزيز حكيم﴾ <sup>(8)</sup>.

### ثانيا: قواعد المقاصد في السنة النبوية:

السنة النبوية الثابتة عن النبي عن -صلى الله عليه وسلم- والتي بينت القرآن الكريم وفسرته،  
جاءت بما جاء به القرآن، وزادتها شرحا وتفصيلا، فتناولت قواعد المقاصد تقريرا وتأصيلا، في صور  
متنوعة ومختلفة. " وإذا نظرنا إلى السنة وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور فالكتاب أتى بها  
أصولا يرجع إليها، والسنة أتت بها تفريعا على الكتاب وبيانا لما فيه منها فلا تجد في السنة إلا ما هو  
راجع إلى تلك الأقسام فالضروريات الخمس كما تأصلت في الكتاب تفصلت في السنة" <sup>(9)</sup>، نعرضها  
نعرضها كما يلي:

#### 1- الأحاديث الصريحة في دلالتها على قواعد المقاصد مثل: قوله -صلى الله عليه

وسلم-: " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته

1 - البقرة، 179 .

2 - الإسراء، 33 .

3 - المائدة، 90 .

4 - يوسف، 2 .

5 - النساء، 33 .

6 - النور، 2 .

7 - النساء، 5 .

8 - المائدة، 38 .

9 - الشاطبي، الموافقات، ج4ص28 .

إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"<sup>(1)</sup>، إليه"<sup>(1)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين"<sup>(2)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " لا ضرر ولا ضرار"<sup>(4)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " إن الدين يسر"<sup>(5)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"<sup>(7)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " إن الله يحب الرفق في الأمر كله"<sup>(8)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " ما خير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً"<sup>(9)</sup>

## 2- الأحاديث التي جاء فيها التعليل بحروف العلة الصريحة مثل: قوله -صلى الله عليه وسلم-

-سلم-: " إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"<sup>(10)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " إنما نهيتمكم من أجل الدافة التي دفت إلى المدينة"<sup>(11)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً كي تمشط الشعثة وتستعد المغيبة"<sup>(12)</sup>

## 3- الأحاديث التي تراعي المصالح والمفاسد وتبينها، مثل: قوله -صلى الله عليه وسلم-

-سلم-: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فغنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"<sup>(13)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " لولا أن قومك حديثوا

- 1 - أخرجه البخاري في كتاب بدأ الوحي، باب كيف كان بدأ الوحي، ج1ص3.
- 2 - أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول، ج1ص92 .
- 3 - أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب ما كان النبي( ص ) يتخولهم بالموعظة ج1ص42 .
- 4 -أخرجه الإمام أحمد في المسند، 1/313. ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه، 2/784 .
- 5 - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب الدين يسر ج1ص93 .
- 6 - أخرجه ابن ماجه في كتاب الطب، باب ما أنزل الله من داء، ج2ص113 .
- 7 - أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، ج2ص374 .
- 8 - أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، ج5ص143 .
- 9 - أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول النبي يسروا ولا تعسروا، ج4ص1812 .
- 10 - أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر ج11ص24 .
- 11 - أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن لحوم، ج3ص156 .
- 12 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب تزويج الثيب ج3ص357 .
- 13 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب قول النبي من استطاع منكم الباءة . ج9ص106 .

عهد بشرك لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم<sup>(1)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "دعه لا يتحدث الناس أن محمد يقتل أصحابه"<sup>(2)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما"<sup>(3)</sup>. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا المرأة وخالتها"<sup>(4)</sup>؛ ثم أشار إلى مقصد النهي بقوله -صلى الله عليه وسلم-: "إنكم إذا فعلتم ذلك، قطعتم أرحامهن"<sup>(5)</sup>.

### قواعد المقاصد عند الصحابة والتابعين:

لقد كانت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية هي الأرضية والخلفية المعرفية التي دفعت الصحابة والتابعين رضي الله عنهم إلى العمل بمقاصد الشريعة في كثير من النوازل والأحداث، فاستنبطوا أحكامها بناء على ما يحقق مصلحة أو يدفع مفسدة أو يرفع الحرج والمشقة، قال الشاطبي: "السلف أعلم الناس بمقاصد القرآن"، وهم -الصحابة - القدوة في فهم الشريعة والجري على مقاصدها"<sup>(6)</sup>.

وروي أن عمر قال<sup>(7)</sup>: يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه وحسابه على الله تعالى". فقال أبو بكر الصديق: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لومنعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لقاتلتهم على منعه."<sup>(8)</sup> في حق مانعي الزكاة، من أجل تحقيق مقصد حفظ الدين. وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه كتب: "أن لا يجلد أمير جيش ولا أمير سرية من المسلمين حتى يطلع على

1 - أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب فضل مكة ج3ص439 .

2 - أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب ما ينهى عن دعوى الجاهلية، ج6ص546 .

3 - أخرجه أحمد في مسنده، من حديث المغيرة، ج4ص244 .

4 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ج3ص457 .

5 - ينظر: أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، 1387 هـ، ج18ص278 . وأحمد بن حجر، التخليص الحبير في تخريج الرافعي الكبير، مصر، ج4ص304 .

6 - الشاطبي، الموافقات، ج4ص131 .

7 - أخرجه أحمد في المسند ج1ص122 .

8 - أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ج5ص348 .

الدرب قافلا فإني أخشى أن تحمله الحمية على أن يلحق بالمشركين"<sup>(1)</sup> فأجل أمير المؤمنين تطبيق الحدود على الجنود خوف مفسدة معينة، وروي عنه أيضا قوله: " أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان يتألفكم والإسلام يومئذ قليل، وإن الله قد أغنى الإسلام"<sup>(2)</sup> فقد منع المؤلفلة قلوبهم حقهم من العطاء لعدم تحقق المصلحة التي من أجلها شرع نصيبهم من الزكاة وحفظا لمال المسلمين. وقد منع رضي الله عنه حذيفة أن يتزوج امرأة يهودية وقال: " لا، ولكن أخاف أن يقتدي بك المسلمون، فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين"<sup>(3)</sup> وهذا منع لا لحكم شرعي ولكن لمصلحة حفظ العرض.

وقد حكم بعدم قطع يد السارق الذي سرق بيت المال فكتب رضي الله عنه: " لا تقطعوه فإننا له فيه حقا"، وقال في العبيد الذين سرقوا سيدهم: " إنكم تستعملوهم وتجيئوهم، فلو عادوا للسرقة لأغرمنك غرامة تقصم ظهره"، كما حكم بعدم القطع في عام الجماعة وكل ذلك لعدم تحقق المقصد من تطبيق حد السرقة فقال: " إنما القطع عن غنى". وروي عنه في قتل الجماعة بالواحد قوله: " لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا"<sup>(4)</sup>. ونفيه لنصر بن حجاج إلى البصرة خشية افتتان النساء به لجمالهن<sup>(5)</sup>.

وقال علي رضي الله عنه في وجوب تضمين الصناع: " لا يصلح الناس إلا ذاك"<sup>(6)</sup> لحفظ أموال الناس. وقالت عائشة -رضي الله عنها-: " لو أدرك رسول الله ما أحدث النساء لمنعهن

- 1 - مصنف ابن أبي شيبة، باب في إقامة الحد على الرجل في أرض العدو، ج5ص549 .
- 2 - أحمد ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج33ص94 . الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ج8ص232 . محمد بن عبد الله بن الهمام، فتح القدير، ط1، 1389هـ، مطبعة الحلبي، مصر، ج4ص175. ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج14ص315
- 3 - ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، العدد رقم 14، ص201 .
- 4 - أخرجه مالك بن أنس في الموطأ، كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة، ج5ص240 .
- 5 - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3ص363 .
- 6 - مصنف ابن أبي شيبة، باب القصار والصباغ، ج4ص360. أنظر : تلخيص الحبير، كتلب الإجارة، ج4ص4 .

المسجد"<sup>(1)</sup>، لدفع المفاسد المترتبة على خروج النساء إلى المساجد وحفظ الأعراس، بعد أن كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولكن ليخرجن تفلتا"<sup>(2)</sup>.

ثم جاء علماء التابعين أمثال إبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب فاعتمدوا كثيرا من قواعد المقاصد في اجتهادهم واستنباطهم للأحكام الشرعية وسار على أثرهم ومنوالهم الأئمة المجتهدون الذين أسسوا القواعد الأصولية لمذاهبهم الفقهية ومن أهم هذه القواعد قواعد المقاصد مثل المصالحة المرسلة والاستحسان وسد الذريعة والعرف ومراعاة الخلاف واعتبار الحيل، ثم ظهور القواعد الفقهية التي كانت البذور الأولى لوجود قواعد المقاصد<sup>(3)</sup>.

### قواعد المقاصد عند الأصوليين:

الإرهاصات الأولى لعلم المقاصد وقواعده ظهرت مع إشارات وعبارات بعض العلماء الذين ساهموا في وضع مصطلحات علم المقاصد واستعمالها ابتداء من الإمام الترمذي الحكيم بكتابه - الصلاة ومقاصدها - مرورا بأبي بكر القفال الشاشي في كتاب - الأصول - و- مسألة الجواب والدلائل والعلل - وأبي بكر الأبهري في - محاسن الشريعة - وأبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتابه - الأحكام والعلل - . وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية القرن الرابع الهجري<sup>(4)</sup>، لتبدأ مرحلة ثانية يتم فيها التأسيس لعلم المقاصد على يد الإماميين الجليلين: إمام الحرمين الجويني وأبو حامد الغزالي.

### 1- قواعد المقاصد عند الإمام الجويني<sup>(5)</sup>:

- 1 - أخرجه مالك بن أنس في الموطأ، كتاب القبلة، باب خروج النساء إلى المساجد، ج2ص111 .
- 2 - أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة، ج4ص7 .
- 3 - ينظر: أحمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2000م، ص70 .
- 4 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص32 . محمد حسين، التنظير المقاصدي عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، رسالة دكتوراه، مخطوط، ص65 . عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، مخطوط، ص59 .
- 5 - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، الملقب بالإمام الحرمين، الفقيه الأصولي المتكلم، ولد سنة 419هـ / 1028م، من مصنفاته: البرهان، توفي سنة 478هـ / 1085م . ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج4ص160 .

بعد أن تميز علم الأصول عن بقية العلوم الشرعية الأخرى وظهرت المؤلفات الأولى له، كان إمام الحرمين الجويني من المؤسسين الرواد الذين تناولوا بحث ودراسة علم المقاصد وبيان ماهيته وأقسامه وقواعده ومصطلحاته من خلال كتابه - البرهان - الذي أكثر فيه من ذكر مصطلحات المقصد، والقصد، والمقصد، والغرض، والأغراض<sup>(1)</sup>، وقد أشار إلى أهمية علم المقاصد فقال: "ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة من وضع الشريعة"<sup>(2)</sup>، وهو أول من قسم المقاصد إلى خمسة مراتب لتصبح فيما بعد ثلاثة عند الغزالي: الضروريات، والحاجيات، والتحسينات حيث قال: " وهذا الذي ذكره هؤلاء أصول الشريعة، ونحن نقسمها إلى خمسة أقسام: أحدها: ما يعقل معناه وهو أصل، ويثول المعنى المنقول منه إلى أمر ضروري.

**والثاني:** ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهي إلى حد الضرورة. والثالث: ما لا يتعلق بضرورة حاقة ولا حاجة عامة، ولكن يلوح فيه غرض في جلب مكربة. والرابع: ما لا يستند إلى حاجة وضرورة، وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه والخامس من الأصول: ما لا يلوح فيه للمستنبط معنى أصلاً ولا مقتضى من ضرورة أو حاجة أو استحاث على مكربة، وهذا يندر تصوره"<sup>(3)</sup>، والجويني هو أول من نبه إلى بعض الضروريات الخمس وأشار إليها بالأمثلة والتطبيقات، وربطها بالحدود لحفظها وجوداً وعدمها، حيث يقول: " فالشريعة متضمنها: مأمور به، ومنهي عنه، ومباح ن فأما المأمور به: فمعظمه العبادات، وأما المنهيات: فأثبت الشرع في الموبقات منها زواجر.. وبالجملة: الدم معصوم بالقصاص.. والفروج معصومة بالحدود.. والأموال معصومة عن السراق بالقطع"<sup>(4)</sup>، وقد أشار إمام الحرمين إلى بعض قواعد المقاصد مثل قوله: " وقد ذهل العلماء عن قاعدة القصد، وهي سر الأوامر والنواهي"<sup>(5)</sup>. وقوله: " ترك القياس الجلي إذا صادم القاعدة الكلية المستندة إلى ضروري.."<sup>(6)</sup>،

1 - الريسوني، نظرية المقاصد، المرجع السابق، ص 30 . منوبة برهاني، الفكر المقاصدي، مرجع سابق، ص 30 .

2 - عبد الملك بن عبد الله الجويني، البرهان في أصول الفقه، مرجع سابق، ج 1 ص 206 .

3 - الجويني، البرهان، ج 2 ص 602 .

4 - الجويني، البرهان، ج 2 ص 747 .

5 - المرجع السابق، ج 1 ص 216 .

6 - المرجع السابق ج 2 ص 628 . ينظر : منوبة، الفكر المقاصدي، مرجع سابق، ص 31 . اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 50 .

ولأهمية المقاصد عنده تعرض لتعليل العبادات مثل الطهارة فبين مقاصدها مخالفاً أصل التعبد فيها فقال في التيمم: " التيمم أقيم بدلا غير مقصود في نفسه، ومن أمعن النظر ووفاه حقه، تبين أن الغرض من التيمم، إدامة الدربة في إقامة وظيفة الطهارة"<sup>(1)</sup>. وقد أنكر على من نفى المقصد من التكبير في الصلاة فقال: " فقد نادى على نفسه بالجهل بمقاصد الشريعة وقضايا مقاصد المخاطبين فيما يؤمرون به وينهون عنه.."<sup>(2)</sup>

## 2- قواعد المقاصد عند الإمام الغزالي<sup>(3)</sup>:

سار الإمام الغزالي على منهج شيخه إمام الحرمين الجويني في بحث علم المقاصد تأسيساً وتأصيلاً شرحاً وتفصيلاً تهذيباً وتكميلاً ليكون الواضع والمؤسس الأول لعلم وقواعد مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>(4)</sup>، وقد مرت المقاصد عند الغزالي بمراحل تطورت من خلالها إلى نظرية متكاملة المبادئ والقواعد، فبدأها في كتابه - المنحول من تعليقات الأصول - أول المؤلفات الأصولية التي لخص فيه آراء شيخه الجويني. لتكون الخطوة الأولى نحو تطوير علم المقاصد في كتابه - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل - الذي ذكر فيه موضوع المقاصد في كتاب القياس أثناء تعرضه لبحث باب العلة وطرق إثباتها المعروفة بمسالك العلة، عند شرحه لمسلك المناسبة، وهو المسلك الذي يقوم على أساس التعليل بما تتضمنه الأحكام الشرعية من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، حيث نجد الإمام الغزالي يؤسس المبادئ والقواعد الأولية لعلم المقاصد، فيقول: " المعاني المناسبة، ما تشير إلى وجوه المصالح وأماراتها، والمصلحة ترجع إلى جلب نفع أو دفع ضرر، والعبارة الحاوية لها، أن المناسبة ترجع إلى رعاية مقصود"<sup>(5)</sup>.

1 - الجويني، البرهان، ج2ص913، وج2ص958. أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، ص 30.

2 - اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 51. الجويني، البرهان، ج2ص961.

3 - محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، أبو حامد، الملقب بحجة الإسلام، الفقيه الأصولي الشافعي، ولد سنة 450 هـ، من مؤلفاته: إحياء علوم الدين، والمستصفي، ومعيار العلم. توفي سنة 505 هـ. أنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي، 322/19، وهدية العارفين للبغدادي، 79/2.

4 - ينظر: أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، ص 33. عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، مخطوط، ص 59.

5 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، مطبعة الرشاد، بغداد، 1971 م / 1390 هـ، ص 159.

ثم يقسم المقاصد هنا إلى " قسمين: ديني ودنيوي، وكل واحد ينقسم إلى تحصيل وإبقاء، وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة وقد يعبر عن الإبقاء بدفع المضرة... " (1)، ثم يبين أن المناسب الذي يصح علة للحكم ينبغي أن يكون مصلحة مقصودة من مقاصد الشرع حيث قال: " وجميع أنواع المناسبات ترجع إلى رعاية المقاصد وما انفك عن رعاية أمر مقصود فليس مناسباً، وما أشار إلى رعاية أمر مقصود، فهو المناسب" (2) و" الشيء ينبغي أن يكون مقصوداً للشارع حتى تكون رعايته مناسبة في أقيسة الشرع فقد علم على القطع أن حفظ النفس والعقل والبضع والمال مقصود في الشرع" (3)، فهو في هذه المرحلة توصل إلى تحديد الضروريات الأربعة وما يحفظها من جانب عدم ولم يذكر حفظ الدين، وأبقى على العلاقة الأساسية بين المقاصد والحدود إسوة بشيخه إمام الحرمين الجويني.

وقد بين الغزالي أقسام ومراتب المقاصد في هذه المرحلة من التطور مقلداً شيخه الجويني فجعلها ثلاثة فقال: " وجميع المناسبات ترجع إلى رعاية المقاصد، إلا أن المقاصد تنقسم مراتبها: فمنها ما يقع في محل الضرورات ويلتحق بأذيالها ما هو متممة وتكملة لها، ومنها ما يقع في رتبة الحاجات ويلتحق بأذيالها ما هو كالتتمة والتكملة لها، ومنها ما يقع في رتبة التوسعة والتيسير الذي لا ترهق إليه ضرورة ولا تمس إليه حاجة" (4)، إلى هنا يكون الإمام الغزالي قد بسط نظرية المقاصد وذكر بعض قواعدها ومصطلحاتها - التي لم يذكر لها تعريفاً في هذه المرحلة - وحدد أغلب معالمها الأولى التي سار عليها الأصوليون من بعده وكانوا فيها عليه عالية.

وفي كتابه - المستصفي - بدأ الغزالي بشرح قواعد علم المقاصد وتعريف بعض مصطلحاته في بحثه لدليل الإستصلاح، فقد عرف المصلحة تعريفاً عاماً فقال: " أما المصلحة: فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة" (5)، ثم عرفها تعريفاً خاصاً بالمقاصد بقوله: " لكننا نعني

---

1 - المرجع السابق ص 159 . ينظر : الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص 34 . عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص 60 .

2 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، المرجع السابق، ص 196 .

3 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، لمرجع السابق، ص 196 .

4 - أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل، مرجع سابق، ص 160 .

5 - أبو حامد الغزالي، المستصفي، مرجع سابق، ج 1 ص 286 .



بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع"<sup>(1)</sup> ثم قسم المصلحة باعتبار قوتها مثل المقاصد - نفس التقسيم - إلى ثلاثة: " المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى ما في رتبة الضرورات وإلى ما في رتبة الحاجات وإلى ما يتعلق بالتحسينات والترميزات وتتقاعد أيضا عن رتبة الحاجات، ويتعلق بأذيال كل قسم من الأقسام ما يجري منها مجرى التكملة والتممة لها"<sup>(2)</sup>.

وقد جعل الضرورات خمس بعد أن كانت أربع فقال: "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة.. وهذه الأصول الخمسة حفظها في رتبة الضرورات فهي أقوى المراتب"<sup>(3)</sup>. فقد أضاف ضروري الدين واستبدل مصطلح العرض بالنسل ولم يلتزم هذا الترتيب فقد أصر حفظ العقل في قوله: " لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتل والزنا والسرقه وشرب المسكر"<sup>(4)</sup>، دون تعريف لهذه المصطلحات الجديدة لتبقى في حاجة إلى تحديد مفاهيمها وتعريفاته.<sup>(5)</sup>

وذكر الغزالي في كتابه - المستصفي - بعض القواعد من المقاصد مثل قاعدة " كل ما يتضمن حفظ الأصول الخمسة فهو مصلحة". وقاعدة: " إذا تعارض شران أضرار قصد الشارع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين"<sup>(6)</sup>، وبين الطرق التي تعرف بها المقاصد فجعل منها الكتاب والسنة والاستقراء، حيث قال: " وطرق المقاصد تعرف بالكتاب والسنة والإجماع.."<sup>(7)</sup>، وأشار إلى الاستقراء الاستقراء في قوله: " وكون هذه المعاني مقصودة عرفت لا بدليل واحد بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الأحوال وتفاريق الأمارات، تسمى لذلك مصلحة مرسله"<sup>(8)</sup>، وذكر دليل

1 - المرجع السابق، ج1ص286 .

2 - المرجع السابق، ج 1ص284.

3 - المرجع السابق، ج 1ص287 .

4 - المرجع السابق، ج 1ص287

5 - ايظر:الريسوني، نظرية المقاصد، ص35. عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة، ص70 .

6 - أبو حامد الغزالي، المستصفي، مرجع سابق، ج1ص256.

7 - المرجع السابق، ج1ص258

8 - المرجع السابق، ج1ص258.

الاستقراء في قوله: " وكان هذا التفاتا إلى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع لا بدليل واحد وأصل معين بل بأدلة خارجة عن الحصر"<sup>(1)</sup>.

### 3- قواعد المقاصد عند الإمامين الرازي<sup>(2)</sup> والآمدي<sup>(3)</sup>:

يعتبر كل من فخر الدين الرازي في كتابه - المحصول - وسيف الدين الآمدي في كتابه - الإحكام في أصول الأحكام - من تلاميذ الإمام الغزالي الذين حاولوا شرح كتبه وتبسيطها فأعادوا تكرار آرائه وأقواله، وقد تناولوا بحث موضوع المقاصد في باب القياس مبحث مسالك العلة، ومن أهم المسائل التي يمكن أن يكون الرازي قد خالف فيها الإمام الغزالي ترتيب الضروريات الخمسة التي اضطرب في ترتيبها ولم يلتزم ترتيبا واحدا، فقال: " أما التي في محل الضرورة، فهي التي تتضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمسة: وهي حفظ النفس والمال والنسب والدين والعقل"<sup>(4)</sup>، ثم استبدل حفظ حفظ النسل عند الغزالي بحفظ النسب دون أن يذكر لذلك سببا أو تفسيراً.

ولعل ذلك راجع إلى عدم التفريق بينهما لغموض مصطلحات علم المقاصد، أو عدم تحديدها وتعريفها أو عدم الاتفاق على مفاهيم مشتركة لها، أو عدم أهمية الترتيب عند الرازي، وقد انتقل ببحث المقاصد من مبحث العلة والمناسب إلى باب الترجيح بين مراتب المقاصد للترجيح بين أنواع القياس، حيث قال الرازي: " وظاهر أن المناسبة التي من باب الضرورة راجحة على التي من باب الحاجة والتي من باب الحاجة مقدمة على التي من الزينة"<sup>(5)</sup>، وقد رتب الضروريات مرة ثانية فقال: " قد عرفت أن المناسبة التي من باب الضرورة خمسة: وهي مصلحة النفوس والعقول والأديان والأموال والأنساب، فلا بد من بيان كيفية ترجيح بعض هذه الأقسام على بعض"<sup>(6)</sup>.

1 - المرجع السابق، ج1ص258. وهذا ما كرره الشاطبي كثيرا في الموافقات .

2 - محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي، الرازي، المعروف بابن الخطيب، ولد بالري سنة 544 هـ، له مؤلفات منها: التفسير الكبير، والمحصل في علم الأصول. توفي سنة 606 هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي، 500/21، وهدية العارفين للبغدادي، 107/2، السيوطي، طبقات المفسرين، ص100 .

3 - علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الأصولي، سيف الدين، الآمدي . من مصنفاته : الإحكام في أصول الأحكام . ينظر ترجمته في : الزركلي، الأعلام، ج4ص332 .

4 - الرازي، المحصول، مرجع سابق، ج5ص160 .

5 - المرجع السابق، ج2ص612 .

6 - المرجع السابق، ج2ص612 .

أما سيف الدين الآمدي فقد حاول أن يوسع الشرح في كل ما جاء به من سبقه من الغزالي والرازي، فأعاد ترتيب الضرورات الخمس وحصرها فيما يلي: الدين، النفس، النسل، العقل، المال، فقال: " المقاصد الخمسة التي لم تخلومن رعايتها ملة من الملل ولا شريعة من الشرائع وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال"<sup>(1)</sup>. وقد بين سبب ترجيح هذا الترتيب للأول مرة في قوله: " وكما أن مقصود الدين مقدم على غيره من مقاصد الضروريات فكذلك ما يتعلق به من مقصود النفس يكون مقدما على غيره من المقاصد الضرورية... وإما بالنظر إلى حفظ العقل فمن جهة أن النفس أصل والعقل تبع، فالمحافظة على الأصل أولى..وعلى هذا يكون المقصود في حفظ النسب أولى من المقصود في حفظ العقل، ومقدم على ما يفضي إلى حفظ المال"<sup>(2)</sup>، ويكون بذلك قد أنهى مرحلة أخرى من مراحل تطور علم المقاصد.

#### 4- قواعد المقاصد عند العز بن عبد السلام<sup>(3)</sup> والقرافي<sup>(4)</sup>:

خصص العز بن عبد السلام علم المقاصد بالبحث والدراسة واستقل به عن علم الأصول في كتابه - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - الذي أفرده للكلام عن المصلحة والمفسدة وبيان حقيقتها وأقسامها ومراتبها ووسائلها والترجيح بينها وارتباطها بالأحكام الشرعية، فانتقل بعلم المقاصد إلى مرحلة التنظير والتفصيل، فيكون بذلك أول من ألف في علم المقاصد. وقد اهتم بعلاقة المقاصد وارتباطها بالوسائل حيث قال: " في انقسام المصالح والمفاسد إلى الوسائل والمقاصد الواجبات والمندوبات، ضربان: أحدهما مقاصد، والثاني وسائل.. وللوسائل أحكام المقاصد، فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل، ثم تترتب الوسائل بترتيب المصالح والمفاسد"<sup>(5)</sup>.

1 - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع السابق، ج3ص300 .

2 - المرجع السابق، ج3ص71 .

3 - عبد العزيز بن عبد السلام ن سلطان العلماء الأصولي الشافعي، ولد سنة 577 هـ/1161 م، من مصنفاته: قواعد الأحكام، توفي سنة 660 هـ/1262 م، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج4ص21

4 - هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان بن عبد الله الصنهاجي، المالكي، كان إماما في الفقه والأصول، من مصنفاته: شرح المحصول، وتوفي سنة 684 هـ/1285 م، ينظر ترجمته في: الديباج المذهب ص62، وشجرة النور الزكية ص188، الزركلي، الأعلام، ج1ص94 .

5 - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1ص45 .

وقال أيضا: " وربما كانت أسباب المصالح مفسد، فيأمر بها أوتباح، لا لكونها مفسد، بل لكونها مؤدية إلى المصالح، مثل المخاطرة بالأرواح في الجهاد، ومثل العقوبات الشرعية، فكل ذلك مفسد مطلوبة، لا لنفسها، ولكن لأنها تؤدي إلى المصالح الحقيقية وتسميتها بالمصالح من مجاز تسمية السبب باسم المسبب. وربما كانت أسباب مفسد مصالح، فهي الشرع عنها، لا لكونها مصالح بل لأدائها إلى المفسد، وذلك ككل اللذات المحرمة، وتسميتها مفسد من مجاز تسمية السبب باسم المسبب" (1).

وفي تقسيمه للمصالح والمفسد بين درجاتها ورتبها إذا اجتمعت، ثم شرح كيفية الترجيح بينها بأمثلة تطبيقية من المسائل الفقهية مثل قوله: " إذا اجتمعت مصالح ومفسد، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفسد فعلنا ذلك.. وإن تعذر الدرء والتحصيل فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة، قال الله تعالى: ﴿ يسألونك عن الخمر و الميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ حرهما لأن مفسدتهما أكبر، وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة، وإن استوت المصالح والمفسد فقد يتخير بينها، وقد يتوقف فيهما، وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفسد» (2).

وقد جعل استقراء الشريعة أدلتها وأحكامها ومقاصدها هو الأمر الذي يساعد على معرفة درجات ومراتب المقاصد والمفسد والترجيح بينها فقال: " ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك" (3).

وأشار إلى الضرورات الخمس في قوله: " واتفق الحكماء على ذلك وكذلك الشرائع على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض" (4). وقوله: " والمفسد ثلاثة أقسام: أحدها: ما يجب درؤه في كل شريعة لعظم مفسدته، كالكفر والقتل والزنا والغصب وإفساد العقول" (1).

1 - المرجع السابق، ج1ص12 .

2 - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج1ص61 .

3 - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام مرجع سابق، ج2ص6 .

4 - المرجع السابق، ج1ص6 .

وفي ربطه لحفظ المقاصد الضرورية بالحدود أضاف حفظ مقصد جديد هو حفظ العرض في قوله: " قطع يد السارق إفساد لها، لكنه زاجر حافظ لجميع الأموال.. قتل الجاني مفسدة بتفويت حياته، لكنه جاز لما فيه من حفظ حياة الناس.. حد القاذف صيانة للعرض.. جلد الزاني ونفيه حفاظا للفروج والأنساب.. حد الشرب حفاظا للعقول.. حدود قطاع الطريق حفاظا للنفوس"<sup>(2)</sup>، وهذا الغموض في مصطلحات علم المقاصد وترتيب الضروريات بقي من آثار ومخلفات المرحلة السابقة والذي لم يستطع الإمام العز بن عبد السلام رفع الالتباس فيه وزادها إشكالا وغموض بكثرة التقسيم والتفريع للمصالح والمفاسد.

وقد حافظ العز بن عبد السلام على طرق معرفة المقاصد التي قررها الإمام الغزالي قبله من النصوص الشرعية في الكتاب والسنة والاستقراء وعلل المناسبة. فقال: " أما مصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها فلا تعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء طلب من أدلة الشرع وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعبر والاستدلال الصحيح"<sup>(3)</sup>، وقال أيضا: " ولوتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة ولعلمنا أن الله أمر بكل خير دقه وجله، وزجر عن كل شر دقه وجله، فإن الخير يعبر به عن جلب المصالح ودرء المفاسد، والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح"<sup>(4)</sup>.

ومن أهم قواعد المقاصد التي وضعها العز بن عبد السلام وذكرها في قوله: " الشريعة كلها مصالح، إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح"<sup>(5)</sup>. وقوله: " اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتناؤه بالمصالح الخاصة"<sup>(6)</sup>. وقوله: "تقديم المفسدة المجمع عليها على المفسدة المختلف فيها"<sup>(7)</sup>، وقوله: " وإن تعذر الدرء والتحصيل - أي درء جميع المفاسد وتحصيل جميع المصالح - فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة، ولا نبالي بفوات المصلحة"<sup>(8)</sup>. وقوله: " وللوسائل أحكام

1 - المرجع السابق، ج1ص44 .

2 - المرجع السابق، ج1ص115 .

3 - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج1ص160 .

4 - المرجع السابق، ج2ص160.

5 - المرجع السابق، ج1ص8.

6 - المرجع السابق، ج2ص74 .

7 - المرجع السابق، ج1ص78 .

8 - المرجع السابق، ج1ص84 .

المقاصد"<sup>(1)</sup>، وقوله: " الوسائل تسقط بسقوط المقاصد"<sup>(2)</sup>، هذه وغيرها من قواعد المقاصد التي تضمنها كتاب - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - والتي تستحق الدراسة والتحقيق.

ثم جاء تلميذه القرافي المالكي ليكون أحد المالكية بعد ابن الحاجب الذين شاركوا في تأسيس وتنظير علم المقاصد فسار خلف أستاذه العز بن عبد السلام شرحا وتفصيلا وتهذبا وتطبيقا لقواعد المقاصد وفق الفروع الفقهية في المذهب المالكي، من خلال كتبه الثلاث - شرح تنقيح الفصول والفروق وشرح المحصول، فقد تعرض لعلم المقاصد وقواعده في كتابيه - الذخيرة وتنقيح الفصول - أثناء بحثه موضوع المناسب في مسالك العلة من باب القياس فقال: " المناسب: ما تضمن تحصيل مصلحة أودرء مفسدة"<sup>(3)</sup>.

ثم في تقسيمه للمناسب قسمه نفس تقسيم المقاصد باعتبار مراتبها: الضرورية والحاجية والتحسينية وأطلق اسم **الكليات** على الضرورات الخمس، فقال: " والمناسب ينقسم إلى ما هوفي محل الضرورات وإلى ما هوفي محل الحاجات وإلى ما هوفي محل التتمات، فيقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث. فلأول: **نحو الكليات الخمس**: وهي حفظ النفوس والأديان، والأنساب، والعقول والأموال وقيل: الأعراض"<sup>(4)</sup>. وهوفي هذا النص يقدم حفظ النفس على حفظ الدين، ويضيف حفظ العرض تقليدا لشيوخه العز بن عبد السلام بصيغة - قيل - لتضعيفه وإنكاره بعد تثبيته خماسية التقسيم الذي وضعه شيخ الإسلام أبو حامد الغزالي، ثم أشار إلى قواعد المقاصد في مبحث: سد الذريعة، حيث تكلم عن المقاصد والوسائل فقال: " وموارد الأحكام على قسمين مقاصد وهي الطرق المفضية للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي الطرق المفضية إليها.. فالوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل"<sup>(5)</sup>.

---

1 - المرجع السابق، ج1ص45

2 - المرجع السابق، ج1ص106 .

3 - شرح تنقيح الفصول، القرافي، مرجع سابق، ص391. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م، بيروت، ج1ص127 .

4 - القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص391. القرافي، أنوار البروق وأنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، ج2ص33 .

5 - المرجع السابق، ص447 .

فقد انتقل يبحث علم المقاصد إلى الأدلة الشرعية المختلف فيها وهو دليل سد الذريعة الذي أكد شهاب الدين القرافي أنه غير خاص بالمالكية، بعد أن كانت تدرس المقاصد في الأدلة المتفق عليها من باب القياس مباحث العلة موضوع المناسب، وختم هذه المرحلة الإمام نجم الدين الطوفي<sup>(1)</sup> الحنبلي الذي تعرض للمقاصد من خلال شرحه لحديث " لا ضرر ولا ضرار"<sup>(2)</sup>، الذي تناول فيه نظريته حول المصلحة، والتي نعتقد أنه لم يخرج فيها عن من سبقه من الأصوليين، وانصب اهتمامه فيها يبحث موضوع التعارض بين الأدلة الشرعية بعد أن حددها، فقد عدد الأدلة الشرعية ولم يذكر منها دليل المصلحة بالمعنى الذي يقصده ويريده فقال: " إن أدلة الشرع تسعة عشر بابا بالاستقراء، لا يوجد بين العلماء غيرها.

أولها الكتاب، وثانيها السنة وثالثها إجماع الأمة، ورابعها إجماع أهل المدينة، وخامسها القياس، وسادسها قول الصحابي، وسابعها المصلحة المرسله، وثامنها الاستصحاب، وتاسعها البراءة الأصلية، وعاشرها العوائد، الحادي عشر الاستقراء، الثاني عشر سد الذرائع، الثالث عشر الاستدلال، الرابع عشر الاستحسان، الخامس عشر الأخذ بالأخف، السادس عشر العصمة، السابع عشر إجماع أهل الكوفة، الثامن عشر إجماع العترة، التاسع عشر إجماع الخلفاء الأربعة"<sup>(3)</sup>.

فقد عرف المصلحة في قوله: " أما لفظها فهو: مفعلة من الصلاح، وهو كون الشيء على هيئة كاملة بحسب ما يراد ذلك الشيء له.. وأما حدها بحسب العرف فهي: السبب المؤدي إلى الصلاح والنفع.. وبحسب الشرع هي: السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة أو إعادة، ثم هي تنقسم إلى ما يقصده الشارع لحقه كالعبادات، وإلى ما يقصده لنعف المخلوقين وانتظام أحوالهم كالعادات"<sup>(4)</sup>.

---

1 - هوسليمان بن عبد القوي بن السعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي الفقيه الأصولي، ولد بقرية طوف بالعراق سنة 657هـ/1259 م، وتوفي بفلسطين سنة 716هـ/1316 م. من مصنفاته: مختصر الروضة وشرحه، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج3 ص127.

2 - سبق تخريجه ص95.

3 - ينظر: نص رسالة الطوفي، عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع فيما لا نص فيه، ط5، 1982م، دار القلم، الكويت، ص107.

4 - المرجع السابق، ص112.

فقد حدّد الأدلة الشرعية ولم يذكر منها دليل المصلحة، ثم يجعلها بعد ذلك من الأدلة الشرعية عند التعارض، وهذا اضطراب وغموض لم يبينه الإمام الطوفي عند حديثه عن التعارض بين الإجماع والمصلحة، وفي تعريفه للمصلحة وتقسيمها لم يخالف جمهور الأصوليين في شيء من ذلك. وفرق بين المصلحة عنده والمصالح المرسلّة عند غيره دون ذكر لهذه الفروق فقال: "واعلم أن هذه الطريقة التي ذكرناها مستفيدين لها من الحديث المذكور ليست هي القول بالمصالح المرسلّة على ما ذهب إليه مالك، بل أبلغ من ذلك..."<sup>(1)</sup>، وفي هذا إشارة منه إلى المقاصد.

أما ما أنكر عليه من تقديم المصلحة على الإجماع والنصوص في قوله: " وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها النص والإجماع، ثم هما إما أن يوافقا رعاية المصلحة أو يخالفها، فإن وافقاها فيها ونعمت ولا نزاع، إذ قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم.. وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما"<sup>(2)</sup> فعند التحقيق نجده يعمل بالجمع بين الأدلة عند التعارض من باب التخصيص أو التقيد، دون تعطيل أو إهمال كما يقول جمهور العلماء. وقد أشار إلى مسألة رفع الخلاف برعاية المصالح أولنقل برعاية المقاصد في قوله: "

الوجه الثاني: أن النصوص مختلفة متعارضة فهي سبب الخلاف في الأحكام المذموم شرعا، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا فكان إتباعه أولى"<sup>(3)</sup>. فعبارة هنا غامضة غير واضحة ولو استبدلت عبارة المصالح بالمقاصد لاستقامة وضح المعنى وزال الاضطراب ويمثل هذا القول قال الشاطبي والله اعلم<sup>(4)</sup>.

## 5 - قواعد المقاصد عند ابن تيمية وابن القيم<sup>(5)</sup>:

1 - المرجع سابق، ص 136 .

2 - المرجع السابق، ص 111 .

3- نص رسالة الطوفي، عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع فيما لا نص فيه، مرجع سابق، ص 129.

4 - عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص 116 . اليوبي، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 537 .

5 - محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله ابن القيم، الدمشقي، تلميذ ابن تيمية ولد سنة 691 هـ/1292م، من مصنفاته: إعلام الموقعين، وزاد المعاد، توفي سنة 751 هـ-1351م ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ج6ص56 .



استطاع ابن تيمية أن ينقل بحث علم المقاصد إلى المذهب الحنبلي بعد الإمام الطوفي، وينتقل بعلم المقاصد إلى مرحلة الشرح والتفصيل والتطبيق ومن المقدمات والتأسيس والتنظير إلى الشرح والتطبيق أكثر ممن سبقه. فتناول ابن تيمية علم المقاصد باهتمام من خلال كتبه المشهورة مثل - مجموع الفتاوى - و- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - وغيرها، فهو يقرر أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق المصالح وتحصيلها، ودفع المفساد وإبطالها فقال: " فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ المفسر لقوله ﴿ اتقوا الله حق تقاته ﴾ وعلى قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم. أخرجاه في الصحيحين، و على أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفساد وتقليلها"<sup>(1)</sup>.

ثم جعل معرفة المقاصد من شروط الاجتهاد الصحيح ودليل على الرسوخ في الدين والفقهاء الكبير بأحكام الشريعة، فقال: " العلم بصحيح القياس وفاسده من أجل العلوم وإنما يعرف ذلك من كان خبيراً بأسرار الشرع ومقاصده، وما اشتملت عليه شريعة الإسلام من المحاسن التي تفوق التعداد، وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد وما فيها من الحكمة البالغة والرحمة السابغة والعدل.."<sup>(2)</sup>، واهتم كثيراً بموضوع الخيل<sup>(3)</sup> وسد الذرائع<sup>(4)</sup> لما لها من علاقة كبيرة بعلم المقاصد وخاصة المصالح، وضرب لها الأمثلة التطبيقية الكثيرة<sup>(5)</sup>.

وقد توسع في مفهوم حفظ الدين وغيره من الضروريات، تحت تأثير العقائد الفاسد التي ظهرت في عصره وتأثير الحروب وغزو التتار الذي اجتاحت بلاد المسلمين فاهتم كثيراً بتصحيح العقيدة من أنواع الشرك، وربط بين حفظ الدين وأحكام الولاية السياسية وأحكام أهل الذمة من دية وبناء الكنائس التي يرى أنها تأتي على مقصد حفظ الدين بالبطلان فأوجب التشدد في التعامل معها حتى لا يكون لأهل الذمة سلطان في بلاد المسلمين<sup>(6)</sup>.

1 - أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، مجموع الفتاوى، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، المملكة السعودية، ج28 ص284

2 - المرجع السابق، ج20 ص582 .

3 - المرجع السابق، ج3 ص12 - 17 وج3 ص39 وج29 ص22- 26 .

4 - المرجع السابق، ج3 ص139- 145 .

5 - المرجع السابق، ج23 ص186 وج23 ص214 .

6 - ينظر : عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص182 .

ويرى ابن تيمية أن الضروريات الخمس من مقاصد الشريعة كما حددها الأصوليون قبله أكثر من ذلك وأكبر من أن تحدد بهذا العدد فزاد عليها، الوفاء بالعهود، وحقوق المسلمين، والماليك والجيران، والعدل، فقال: " وقوم من الخائضين في أصول الفقه وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة، إذا تكلموا في المناسبة أن ترتيب الشارع للأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد، ودفع مضارهم ورأوا أن المصلحة نوعان: أخروية ودينية.. وجعلوا الدنيوية: ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والعقول والدين الظاهر وأعرضوا عن العبادات الباطنة والظاهرة.. وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة، وكذلك فيما شرع من الوفاء بالعهود، وصلة الرحم، وحقوق الماليك والجيران، وحقوق المسلمين... "

ويتبين أن هذا جزء من أجزاء ما جاءت به الشريعة من المصالح<sup>(1)</sup>. ويؤكد على ذلك في قوله: " لكن بعض الناس يخص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان، وليس كذلك، بل المصالح المرسله في جلب المنافع ودفع المضار وما ذكروه من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين"<sup>(2)</sup>. مبينا وجوب حفظها من جانبي الوجود والعدم، المفسد والمصالح، المضار والمنافع، ولا يكتفي ابن تيمية بحفظها من جانب المفسد بتطبيق الحدود فقط ويكون بذلك قد سبق كثير من الأصوليين في فك الارتباط بين المقاصد والحدود<sup>(3)</sup>.

وقد أشار إلى كثير من قواعد الترجيح بين المقاصد وتطبيقاتها، مثل قوله: " فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعا، ودفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعا"<sup>(4)</sup>.

ويقول أيضا: " إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد فإن الأمر والنهي

1- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج32 ص234، ينظر: عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص267 .

2 - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج11 ص342 .

3- ينظر: عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص174 وص205. أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص46.

4- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع سابق، ج23 ص342 وج24 ص278 وج23 ص182 وج20 ص48.

وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له...<sup>(1)</sup>، ويؤكد هذه القواعد بقوله: "وتمام الورع أن يعلم الإنسان خير الخيرين وشر الشرين، ويعلم أن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية فقد يدع واجبات ويفعل محرمات ويرى ذلك من الورع..."<sup>(2)</sup>.

وختم هذه المرحلة من تطور علم المقاصد العلامة ابن قيم الجوزية من خلال كتابه - شفاء العليل - وأعلام الموقعين - و- مفتاح دار السعادة - و- زاد المعاد - وغيرها من المؤلفات التي تناول فيها علم المقاصد بالبحث والدراسة، فاهتم بإثبات المقاصد والتعليل وبيان الطرق التي تستفاد منها، وأكثر من الأمثلة التطبيقية لمسائل الحيل وسد الذريعة فكان شارحا لنظرية شيخه ابن تيمية ومطبقا لها ففاق شيخه في تحرير مسائل المقاصد وتنظيم قواعدها وشرح تطبيقاتها<sup>(3)</sup>، ومن أعظم ما قاله في المقاصد قوله: " فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل.."<sup>(4)</sup>، وذكر بعض قواعد الترجيح بين المقاصد فقال: "وقاعدة الشرع والقدر تحصيل أعلى المصلحتين وإن فات أدناهما، ودفع أعلى المفسدتين وإن وقع أدناهما، وهكذا ما نحن فيه سواء..."<sup>(5)</sup>.

وبعد كل هذه المراحل من التطور انتقل علم المقاصد على يدي الإمام الشاطبي من التأسيس والتكوين إلى الانفصال والاستقلال عن علم الأصول في التأليف والتدوين والتفعيد.

## 6- قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي<sup>(6)</sup>:

- 1 - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع سابق، ج28ص130 .
- 2 - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المرجع سابق، ج10ص511 .
- 3 - والظاهر أنه لم يخالفه في شيء، إلا ما قل وندر.
- 4 - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقق: عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ج3ص11.
- 5 - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع السابق ج4ص145 .
- 6 - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، أبو إسحاق الشاطبي، توفي سنة 790هـ، من مؤلفاته: الموافقات، والاعتصام، ينظر ترجمته في: محمد مخلوف، شجرة النور، الزركلي، الأعلام، ج1ص75.

كان الأصوليون قبل الإمام الشاطبي يتناولون موضوع المقاصد في باب القياس كمبحث من مباحث العلة، ويبحثونه كجزئية من جزئيات علم الأصول ليس إلا، ولما جاء الشاطبي خصَّ علم المقاصد بمؤلف خاص هو كتاب - الموافقات - الذي وضع فيه نظريته الكاملة حول علم المقاصد، يقول الطاهر بن عاشور: "والرجل الفذ الذي أفرد هذا الفن بالتدوين هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي.."<sup>(1)</sup>.

وقد استفاد الإمام الشاطبي من جميع الأصوليين الذين سبقوه فأخذ منهم كل ما تعرضوا له من المقاصد فجمعه ورتبه وذكر قواعدها في شكل لم يسبق إليه، وعالج جميع الجزئيات المتعلقة به فكان بحق أبو المقاصد وصاحبها، مثلما كان المنطق لأرسطو، وعلم الأصول إلى الشافعي والنحو إلى سيبويه<sup>(2)</sup>، والخليل إلى العروض "حتى انتهت إلى أبي إسحاق الشاطبي: ففتح من هذا العلم مغلقه وحلَّ مشكله وفصلَّ مجمله وبسط مسائله وشرح قواعده ورتب أبوابه وأضاف له إضافات حسنة، والشاطبي في ذلك متأثر بمن سبقه من العلماء لا سيما الغزالي والعز بن عبد السلام والقرافي وابن تيمية..."<sup>(3)</sup>.

قسم الشاطبي كتابه - الموافقات - إلى خمسة أقسام<sup>(4)</sup>: القسم الأول: المقدمات: وهي ثلاث عشرة مقدمة تمهيدية من مباحث علم الكلام، و التي تساعد على فهم الكتاب.

القسم الثاني: الأحكام: التكليفية الخمسة والوضعية الخمسة، بحثها من جهة ارتباطها بمقاصد الشريعة لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة.

القسم الثالث: المقاصد: فقسمها إلى قسمين: القسم الأول: قصد الشارع. " وهي المقاصد التي قصدها الشارع من وراء أوامره ونواهيه، وهي الغايات الحميدة والأهداف العظيمة التي أراد الله حصولها، وهي جلب المصالح ودرء المفاسد"<sup>(1)</sup> وقسمه إلى أربعة أقسام: وهي.

---

1 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2001، ص 174 .

2 - عمرو بن عثمان، أبوبشير، إمام النحو، ولد سنة 147 هـ/765 م بشيراز، وتوفي سنة 180 هـ/796م بالأهواز , ينظر في ترجمته : الزركلي، الأعلام، ج5ص81 .

3 - مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص68 .

4 - عبد الرحمان يوسف القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص137 . أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص109.

1- قصد الشارع في وضع الشريعة: وهو المقصد الأول للشريعة الذي يأتي في المرتبة الأولى<sup>(2)</sup>، وشرحها بالتفصيل في ثلاثة عشرة مسألة. فقال في مقدمتها: " أن وضع الشريعة إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل"<sup>(3)</sup>، ثم بين ذلك في المسألة الأولى أنواع المقاصد بقوله: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام.

أحدها: أن تكون ضرورية،

والثاني: أن تكون حاجية،

والثالث: أن تكون تحسينية"<sup>(4)</sup>. ثم شرع في تعريف هذه المقاصد الثلاثة وشرحها وذكر تطبيقاتها وأمثلتها من الفروع الفقهية، فبدأ بتعريف الضروريات، فقال: " أما الضرورية: فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدنيا بحيث إذا فقدت لم تجري الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة وفي الآخرة فوت نجات"<sup>(5)</sup>، وحدد الضروريات الخمسة بقوله: " ومجموع الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.."<sup>(6)</sup>، ثم عرف الحاجيات في قوله: "أما الحاجيات: فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب فإذا لم ترع دخل على المكلف على الجملة الحرج والمشقة.."<sup>(7)</sup>، ثم عرف التحسينات بقوله: " أما التحسينات: فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المذنبات التي تأنفها العقول الراجحات.."<sup>(8)</sup>.

ثم بين كيفية حفظها وجوانب مراعاتها، وأن المقاصد تحفظ بأمرين هما: " والحفظ لها يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود. والثاني:

- 
- 1 - ينظر : يوسف أحمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000 م، ص123 .
  - 2 - ينظر : الريسوني، نظرية المقاصد، ص109 .
  - 3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص6 .
  - 4 - المرجع السابق، ج2ص11 .
  - 5 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق ج2ص12 .
  - 6 - المرجع السابق ج2ص12 .
  - 7 - المرجع السابق ج2ص12 .
  - 8 - المرجع السابق، ج2ص13 .

ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب عدم..<sup>(1)</sup> . وفي المسألة الثانية: قد رتب هذه المقاصد الثلاثة فأعلاها: الضروريات تليها الحاجيات ثم التحسينيات حيث قال: " أن الحاجيات كالتممة للضروريات وكذلك التحسينات كالتممة للحاجيات، فإن الضروريات هي أصل المصالح"<sup>(2)</sup>.

وقد اضطرب الإمام الشاطبي في ترتيب الكليات الضرورية الخمس، فرتبها أول مرة<sup>(3)</sup>: الدين، النفس، النسل، المال، العقل. ثم رتبها كما يلي<sup>(4)</sup>: الدين، النفس، العقل، النسل، المال. وأثناء شرحه لحفظ هذه الضروريات رتبها كما يلي<sup>(5)</sup>: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ المال، حفظ العقل. ثم كرر هذا الترتيب الأخير، وفي ترتيب آخر يقول: " فإن الضروريات إذا تؤملت وجدت على مراتب.. فليست مرتبة النفس كمرتبة الدين.. ومرتبة العقل والمال ليست كمرتبة النفس... وما يقع في رتبة الضروريات، منه ما يقع في الدين أو النفس أو النسل أو العقل أو المال"<sup>(6)</sup>.

وهكذا يكون الشاطبي قد ذكر للضروريات ثلاثة أنواع من الترتيب هي: الأول: الدين، النفس، النسل، المال، العقل. الثاني: الدين، النفس، النسل، العقل، المال. الثالث: الدين، النفس، العقل، النسل، المال<sup>(7)</sup>، وهذا الترتيب هو الذي رجحه على غيره لأنه ترتيب الغزالي، فقال: " فلو عدم الدين عدم ترتب الجزاء المرتجى، ولو عدم المكلف لعدم من يتدين، ولو عدم العقل لارتفع التدين، ولو عدم النسل لم يكن في العادة بقاء، ولو عدم المال لم يبق عيش.. وهذا كله معلوم لا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا وأنها زاد الآخرة"<sup>(8)</sup>.

وقد ذكر حفظ العرض الذي ألحق بالضروريات وبين سبب اعتباره منها بأن له أصل وحداً في الكتاب والسنة، ثم بين أنه داخل تحت ضروري النفس وليس سادس الضروريات على مذهب من

1 - المرجع السابق، ج2ص8 .

2 - المرجع السابق ج2ص13 .

3 - المرجع السابق ج1ص38.

4 - المرجع السابق ج3ص46 .

5 - المرجع السابق ج4ص29 .

6 - الشاطبي، الاعتصام، دار المعرفة، بيروت 1402هـ، لبنان، ج2ص37-39 .

7 - ينظر : الريسوني، نظرية المقاصد، ص108 وص133 وص140 .

8 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص17 .

أضافه لها ، فقال: " وأما العرض الملحق بما فداخل تحت النهي عن ايديات النفوس"<sup>(1)</sup>. وقال أيضا: "وإن ألحق بالضروريات حفظ العرض فله في الكتاب أصل شرحته السنة في اللعان والقذف، هذا وجه الاعتبار في الضروريات ولك أن تأخذها على كل ما تقدم"<sup>(2)</sup>، ثم رجح وفضل عدم اعتبارها من من الضروريات الخمس.

وفي المسألة الثالثة: تناول تعارض المصالح والمفاسد بالتقسيم والتفصيل، فقرّر فيها أولا قاعدة عظيمة قال فيها: "كل تكملة من حيث هي تكملة شرط أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال..."<sup>(3)</sup>.

وفي المسألة الرابعة: أكد أن الضروريات أصل للحاجيات والتحسينيات، وبين مراتبها بضوابط ذكرها في قوله: " المقاصد الضرورية أصل للحاجية والتحسينية، وأن اختلال الضروري يلزم من اختلال الباقيين بإطلاق، وأنه لا يلزم من اختلال الباقيين اختلال الضروري، وأنه قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق أوالحاجي بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما، وأنه ينبغي المحافظة على الحاجي والتحسيني للضروري"<sup>(4)</sup>.

وفي المسألة الخامسة: قسم المصلحة والمفسدة إلى قسمين: دنيوية وأخروية، فعرف الأولى بقوله: " وأعني بالمصالح: ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان وشم عيشه ونيل ما تقتضيه أوصافه الشهوانية والعقلية عل الإطلاق حتى يكون منعا عل الإطلاق"<sup>(5)</sup>. ثم وضع لذلك ضابطا لفهم حقيقتها فقال: " المصالح المجتلبة والمفاسد المستدفة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الآخرة، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أودرء مفسدها العادية.. فالشريعة إنما جاءت لتخرج المكلفين من أهوائهم حتى يكونوا عبادا لله... فدل على أن المصالح والمفاسد لا تتبع الأهواء"<sup>(6)</sup>، وعرف الأخروية بقوله: " فراجعة إلى مال المكلف في الآخرة ليكون من أهل النعيم لا

1 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج3ص48 .

2 - المرجع السابق، ج4ص29 .

3 - المرجع السابق، ج2ص13 .

4 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص16 .

5 - المرجع السابق ج2ص25 .

6 - المرجع السابق، ج2ص37 - 40 .

من أهل الجحيم"<sup>(1)</sup>، وقد بين أن المصالح والمفاسد الشرعية لا توجد إلا خالصة ولا تختلط ببعضها في حقيقة الأمر، فإن اختلطت في الظاهر عند المجتهد فالحكم فيها للغالب، فإن غلبت المصلحة كانت هي المطلوبة، وإن غلبت المفسدة كانت هي المرفوضة. قال الشاطبي: "أن المصالح المعتبرة شرعا أوالمفاسد المعتبرة شرعا هي خالصة غير مشوبة بشيء لا قليل ولا كثير وإن توهم أنها مشوبة فليست في الحقيقة الشرعية كذلك لأن المصلحة المغلوبة أوالمفسدة المغلوبة إنما المراد بها ما يجري في الاعتياد"<sup>(2)</sup>، وقال أيضا: "المصالح والمفاسد الراجعة إلى الدنيا إنما تفهم على مقتضى ما غلب فإذا كان الغالب جهة المصلحة فهي المصلحة المفهومة عرفا، وإذا غلبت الجهة الأخرى فهي المفسدة المفهومة عرفا"<sup>(3)</sup>.

## 2-قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام: تناول فيها خمسة مسائل، تعرض فيه إلى

الأدوات التي تفهم بها المقاصد من النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وعلاقة اللغة بالمقاصد، وذكر مسائل تتعلق بكيفية فهم مقاصد الشارع من خلال اللغة العربية وفي ضوء المعهود من أساليب واستعمال العرب، وقواعد اللغة العربية.

وأجمل بحث هذا القسم في مسألتين أساسيتين هما، الأولى: هذه الشريعة المباركة عربية " القرآن نزل بلسان العرب، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة. هذا هوالمقصود من المسألة"<sup>(4)</sup>، والثانية: " هذه الشريعة المباركة أمية لأن أهلها كذلك فهوأجرى على اعتبار المصالح.." <sup>(5)</sup>، فإن " الشريعة أمية لم تخرج عما ألفته العرب.. وما تقرر تقرر من أمية الشريعة وأنها جارية على مذاهب العرب" في استعمال لغتهم. ثم بين ذلك في قوله: " فإن كثير من الناس يأخذون أدلة القرآن بحسب ما يعطيه العقل فيها، لا بحسب ما يفهم من طريق الوضع وفي ذلك فساد كبير وخروج عن مقصود الشارع"<sup>(6)</sup>.

1 - المرجع السابق ج4ص195

2 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص27 .

3 - المرجع السابق، ج2ص26 .

4 - الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، ج4ص324 .

5 - المرجع السابق، ج2ص69 .

6 - المرجع السابق، ج1ص44 .



### 3- قصد الشارع في وضع الشريعة للتكليف بمقتضاها: تناول فيه اثنا عشرة مسألة وقد

بين الإمام الشاطبي في هذا النوع من المقاصد، حدود ما قصده الشارع وما لم يقصده في جميع التكاليف الشرعية التي جاءت في القرآن والسنة، وبحث هذه القضية الأساسية في المقاصد من خلال مسألتين.

**الأولى:** التكليف بما لا يطاق: تناولها في أربعة مسائل بشكل مختصر لأنه لا حاجة لبحثها في موضوع المقاصد، وقد " ثبت في لأصول أن شرط التكليف أوسببه القدرة على المكلف به فما لا قدرة للمكلف عليه لا يصح التكليف به شرعا، وإن جاز عقلا ولا معنى لبيان ذلك.. فإننا الأصوليين قد تكفلوا بهذه الوظيفة، ولكن نبي عليها ونقول: إذا ظهر من الشارع في بادئ الرأي القصد إلى التكليف بما لا يدخل تحت قدرة العبد، فذلك راجع في التحقيق إلى سوابقه أولواحقه أوقرائته"<sup>(1)</sup>.

**المسألة الثانية:** التكليف بما فيه مشقة: بحثها الشاطبي في ثمانية مسائل، ذكر فيها تعريف المشقة، ثم حدد أنواع المشاق وأحكامها وقواعدها، فقال: " والشق: هو الاسم من المشقة وهذا المعنى إذا أخذ من غير نظر إلى الوضع العربي، اقتضى أربعة أوجه اصطلاحية.."<sup>(2)</sup>. وقرر قواعد تحكم المشقة منها قوله: " حيث تكون المشقة.. خارجة عن المعتاد.. حتى يحصل بها فساد ديني أو دنيوي فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة.."<sup>(3)</sup>. وقاعدة: " فإن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالمشاق والإعنت فيه.."<sup>(4)</sup>.

وأكد هذه القاعدة في قوله: " ولو كان الشارع قاصد للمشقة في التكليف لما كان ثم ترخيص ولا خفيف"<sup>(5)</sup>.

- 
- 1 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص107. ينظر: الريسوني، نظرية المقاصد، ص114 .
  - 2 - الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، ج2ص119. ينظر: عبد الرحمان القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص142 .
  - 3 - المرجع السابق، ج2ص156. ينظر: الريسوني، نظرية المقاصد، ص116 .
  - 4 - المرجع السابق، ج2ص121 .
  - 5 - المرجع السابق، ج2ص122 .

#### 4- قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة: بحثها في عشرين مسألة

أطال في شرحها وتفصيلها في جميع المواضيع التي لها علاقة بالمقاصد، عشرة مسائل الأولى جاءت في صميم المقاصد، المسألة الأولى: قرر فيها قاعدة أن " المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه، حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبدا لله اضطرارا"<sup>(1)</sup>.

أما المسألة الثانية: فقد ذكر فيها تقسيما للمقاصد فقال: " المقاصد الشرعية ضربان: مقاصد أصلية، ومقاصد تابعة. فأما المقاصد الأصلية: فهي التي لاحظ فيها للمكلف وهي الضروريات المعتبرة في كل ملة.. لكنها تنقسم إلى: ضرورة عينية وإلى ضرورة كفاية.. أما المقاصد التبعية: فهي التي روعي فيها حظ المكلف فمن جهتها يحصل له مقتضى ما جبل عليه من نيل الشهوات والاستمتاع بالمباحات..»<sup>(2)</sup>، ثم شرح هذين القسمين بالتفصيل والتمثيل في المسائل الأربعة الموالية.

أما المسألة: السابعة: فقد تكلم فيها على النيابة في الأعمال والتكاليف الشرعية وعلاقتها بالمقاصد، فقرر فيها أن النيابة تصح في المعاملات، ولا تصح في العبادات.

أما المسألة: الثامنة: فتتعلق بمقصد دخول المكلف تحت أحكام الشريعة وهو: " مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها.."<sup>(3)</sup>، ومن أجل ذلك جاءت التكاليف على الوسطية ورفع الحرج والمشقة "ولأجل الدخول في الفعل على قصد الاستمرار وضعت التكاليف على التوسط وأسقط الحرج ونهى عن التشديد.."<sup>(4)</sup>، وجميع مباحث النوع الرابع " قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة " من قصد الشارع، تعتبر مسائل تمهيدية للقسم الثاني من المقاصد: مقاصد المكلف لوجود تداخل وتشابه كبير بينها<sup>(5)</sup>، وبذلك انتقل إلى القسم الثاني من المقاصد.

القسم الثاني: قصد المكلف: وهي الأهداف التي يقصدها المكلف من تصرفاته واعتقاداته وأقواله وأفعاله، وهي التي تميز القصد الصحيح والقصد الفاسد، وبين العبادة والعادة، وبين ما

1 - المرجع السابق، ج2ص169 .

2 - المرجع السابق، ج2ص168 - 178. ينظر: الريسوني، نظرية المقاصد، ص120 .

3 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص168 .

4 - المرجع السابق، ج2ص168 .

5- ينظر: الريسوني، نظرية المقاصد، ص124، وعبد الرحمان القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة،

مرجع سابق، ص144

هوخالص لله، وبين ما هورباء وسمعة"<sup>(1)</sup>. وبحث فيها مقاصد المكلف في التكاليف الشرعية وعلاقتها بمقاصد الشارع حتى تنسجم جميع أنواع المقاصد مع بعضها وتحقق المقاصد الكلية والجزئية بحيث ينتفي بينها كل تعارض أو تناقض نظريا وتطبيقيا. فشرحها الشاطبي في اثني عشرة مسألة.

المسألة الأولى: مقدمة قرر فيها قاعدة أن: " أن الأعمال بالنيات والمقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعبادات"<sup>(2)</sup>. فقصد المكلف ونيته هي التي تحدد صحة العمل من بطلانه شرعا، وقد استدل على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول.

أما المسألة الثانية: فأكد فيها القاعدة السابقة أحر، وهي أن " قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع"<sup>(3)</sup>، ويؤكد ذلك في قوله: " فقد مر أن قصد الشارع المحافظة على الضروريات وما رجع إليها من الحاجيات والتحسينيات، وهو عين ما كلف به العبد أن يكون مطلوبا بالقصد.. لأن الأعمال بالنيات"<sup>(4)</sup>.

أما المسألة الثالثة: فقد أكد فيها القاعدة الأولى مرة ثانية فقال: " كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله باطل..<sup>(5)</sup>.

والمسألة الرابعة: فهي قواعد تندرج تحت المسألتين السابقتين وتطبيقات حدد فيها الحالات التي تتفق فيها أوتعارض مقاصد الشارع مع مقاصد المكلف وحكم كل حالة<sup>(6)</sup>.

والمسألة الخامسة: فهي قواعد مكملة للمسألة الرابعة ضبط فيها الشاطبي التعارض بين مصالح ومفاسد الفرد ومصالح ومفاسد غيره من الأفراد أو الجماعة، وبينها بأمثلة تطبيقية من المسائل الفقهية الفرعية

والمسألة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة: فقد أكمل فيها المسألة الخامسة، وتناول فيها النيابة في جلب مصالح الغير أودفع المفاسد عنهم، ففصل قواعدها وأحكامها وفروعها الفقهية.

1 - ينظر : يوسف أحمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، مرجع سابق، ص123 .

2 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص323 .

3 - المرجع السابق، ج2ص331 .

4 - المرجع السابق، ج2ص331 .

5 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج2ص331 .

6 - ينظر : الشاطبي، الموافقات، ج2ص337 والريسوني، نظرية المقاصد، ص128 .

أما المسألة العاشرة وما بعدها " الحادية عشرة والثانية عشرة " : تناول فيها تعريف الحيل وأنواعها وأحكامها وأدلة إبطالها على الجملة وعلاقتها بالمقاصد وذكر لها أمثلة كثيرة من التطبيقات الفقهية<sup>(1)</sup>.

وفي فصل بعد المسألة الثانية عشرة ختم به كتاب المقاصد بيّن طرق معرفة المقاصد على مذهب من يقول أن المقاصد تعرف من ظواهر النصوص ومن معانيها وعللها، فجعل الجهات التي يعرف منها مقصود الشارع أربع هي: "

أحدها: مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي. الثانية: اعتبار علل الأمر والنهي.

الثالثة: للشارع مقاصد أصلية ومقاصد تبعية " خادمة لها " .

الرابعة: السكوت عن شرع التسبب أو عن شرعية العمل مع قيام المعنى المقتضى له " سكوت الشارع مع توفر دواعي البيان والتشريع " .<sup>(2)</sup>

والجهة الخامسة: الاستقراء، وهو الطريق التي لم يذكرها الإمام الشاطبي على كثرة استعماله في إثبات المقاصد، ولعله غفل عنه لبدايته عنده أولكثرة استعماله للاستقراء.<sup>(3)</sup>

### قواعد المقاصد في الموافقات:

الإمام الشاطبي هو الذي وضع واخترع علم المقاصد بعد أن كان مباحث جزئية مبعثرة من علم أصول الفقه، وقد اعتمد الشاطبي في دراسته لهذا العلم الجديد على المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على تحديد المصطلحات وتعريفها، وتقسيم العناصر وتفصيلها، وشرح القواعد وتطبيقها، فحرر فيه كثيرا من قواعد علم المقاصد وكان له فيها سبق، فترك لنا ثروة من قواعد المقاصد التي يعتمد عليها في تعديد علم المقاصد نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: قاعدة: " تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها.. "

1 - ينظر : الشاطبي، الموافقات، ج2 ص380 - 384 والريسوني، نظرية المقاصد، ص129

2 - ينظر : الشاطبي، الموافقات، ج2 ص393 - 409 والريسوني، نظرية المقاصد، ص130، ص236. وعبد الرحمان القرضاوي، نظرية مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص147 .

3 - ينظر : مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص123 .

وهي لا تعدو ثلاثة أقسام: ضرورة، حاجية، تحسينية<sup>(1)</sup>. وقاعدة: "الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال"<sup>(2)</sup>. وقاعدة: "درء المفاسد أولى من جلب المصالح"<sup>(3)</sup>. وقاعدة: "المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية"<sup>(4)</sup>. وقاعدة: "كل تكملة لها شرط ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال"<sup>(5)</sup>.

ومن أهم صور التجديد عند الشاطبي ثلاثة مباحث: مبحث مقاصد المكلف، ومبحث بماذا تعرف المقاصد، وصياغة عدد هائل من قواعد المقاصد.

وقد أنهى الإمام الشاطبي مرحلة التقعيد والتنظير لعلم المقاصد بنهاية القرن الثامن الهجري، ليخلو الزمان من البحث المقاصد ويتوقف تطور علم المقاصد فترة ستة قرون، إلى أن يظهر الإمام المجدد محمد الطاهر بن عاشور فاتحاً عهداً جديداً في تطور علم المقاصد بدعوته إلى تأسيس علم المقاصد وفصله عن علم الأصول.

## 7- قواعد المقاصد عند الإمام الطاهر بن عاشور:

الإمام الطاهر بن عاشور من العلماء المعاصرين الذين صنّفوا في علم المقاصد كتاباً خاصاً بهذا العلم الجديد وسمّاه ب: مقاصد الشريعة الإسلامية وهو عبارة عن دروس ومحاضرات أملاها على طلابه بجامع الزيتونة، والذي قسمه إلى مقدمة وثلاثة أقسام<sup>(6)</sup>.

مقدمة: ذكر فيها الدوافع والأسباب التي دعت إلى تأليف هذا الكتاب، وهي: رفع الاختلاف بين الفقهاء أو التقليل منه، ونبذ التعصب المذهبي، وتوفير منهج وقواعد يرجع إليها علماء الشريعة لرفع الخلاف بينهم، ووضع طرق جديدة للاجتihad تضمن خلود الشريعة لسد الفراغ الموجود

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص8 .

2 - المرجع السابق، ج2 ص10 .

3 - المرجع السابق، ج4 ص272 .

4 - المرجع السابق، ج2 ص6 .

5 - المرجع السابق، ج2 ص13 .

6 - التنظير المقاصدي عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد حسين، 2005 م، مخطوط، جامعة الجزائر، ص41 - 47 .

في أصول الفقه والمتعلق بمقاصد الشريعة، ثم التأسيس لعلم المقاصد وهو علم جديد منفصل ومستقل عن علم الأصول<sup>(1)</sup>.

### القسم الأول: بحث فيه خمسة مسائل وهي:

**المسألة الأولى<sup>(2)</sup>:** إثبات أن للشريعة مقاصد، واستدل على ذلك باستقراء القرآن والسنة الصحيحة، وذكر بعض الآيات من القرآن التي تصلح للاستدلال على ذلك، بخلاف الآيات التي استدل بها الشاطبي والتي لا يصلح منها إلا آية الوضوء التي قال الله فيها ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم مِّن حرج ولكن يريد ليطهركم ﴾<sup>(3)</sup>، وقوله تعالى ﴿ ولكم في القصص حياة ﴾<sup>(4)</sup>.

ثم حدد معنى جديد لمصطلح العاجل والآجل في قوله: " فالشرائع كلها جاءت لما فيه صلاح البشر في العاجل والآجل، أي في حاضر الأمور وعواقبها، وليس المراد بالآجل أمور الآخرة، لن الشرائع لا تحدد للناس سيرهم في الآخرة، ولكن الآخرة جعلها الله جزاء على الأحوال التي كانوا عليها في الدنيا، وإنما نريد أن من التكاليف الشرعية ما قد يبدو فيه حرج وإضرار للمكلفين وتفويت مصالح عليهم، مثل تحريم شرب الخمر وتحريم بيعها، ولكن المتدبر إذا تدبر في تلك التشريعات ظهرت له مصالحها في عواقب الأمور"<sup>(5)</sup>.

وهذا مفهوم جديد لمصطلح - الآجل - جاء به الشيخ الطاهر بن عاشور أوسع من اقتضاه على معنى مصالح الآخرة الشائع عند من سبق من الأصوليين، فهو معنى جديد يراد به المصالح التي يجهلها المكلف في حاضره، وهي غائبة عنه في حينه وقد يطلع عليها في المستقبل في الحياة الدنيا، وهذا نظر ثاقب ودقيق من العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور في فهم المقاصد.

**المسألة الثانية<sup>(6)</sup>:** احتياج الفقيه إلى معرفة مقاصد الشريعة، وأن إدراك مقاصد الشريعة من شروط الاجتهاد التي يجب أن تتوفر في الفقيه في جميع مراحل استنباط الأحكام الشرعية من

1 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص172 وص299 وص308.

2 - المرجع السابق، ص179.

3 - المائدة، 6 .

4 - البقرة، 179 .

5 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص180 .

6 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع السابق، ص183 .

أدلتها الشرعية. **المسألة الثالثة** <sup>(1)</sup>: طرق إثبات المقاصد الشرعية، وكيفية الاستدلال على تعيين مقصد من مقاصد الشرع بدليل قاطعي أو دليل ظني قريب من القطعي، بعيدا على كل تعصب مذهبي أو شخصي، ثم حدد ثلاثة طرق هي:

الطريق الأول: استقراء الشريعة في تصرفاتها وهوأعظمها، وهونوعان: النوع الأول: استقراء الأحكام الجزئية المعروفة العلل، وتتبع عللها التي ثبتت بمسالك العلة والتي تتفق عللا مقصد أو حكمة واحدة نجزم بأنها مقصد شرعي صحيح. النوع الثاني: استقراء الأدلة الجزئية لأحكام اشتركت في علة واحدة نجزم يقينا أنها مقصد شرعي.

ثم ضرب لذلك أمثلة من البيوع والنكاح ليضع القواعد التالية: قاعدة: إبطال الغرر في المعاوضات من مقاصد الشريعة، وقاعدة: منع جميع الأسباب التي تأتي على الأخوة بالبطلان، وقاعدة: رواج الطعام وتيسير تناوله مقصد شرعي، وقاعدة: حصول الحرية مقصد شرعي.

الطريق الثاني: أدلة القرآن الواضحة الدلالة التي لا تحتمل غير المعنى الظاهر في استعمال اللغة العربية، ثم ذكر لذلك بعض الآيات الدالة على مقاصد محددة مثل قوله تعالى: ﴿والله لا يحب الفساد﴾ <sup>(2)</sup>، فالقرآن قطعي الثبوت، فإذا انضم إليه قطعي الدلالة لم يصح الاختلاف في مقاصده.

الطريق الثالث: السنة العملية المتواترة تواتر معنوي ثابت من مشاهدة عدد كبير من الصحابة يتفقون على معنى مقصود يصح أن يكون من مقاصد الشريعة، أو تواتر معنوي يحصل لصحابي واحد من تكرار مشاهدته لأعمال الرسول -صلى الله عليه وسلم- يفهم من مجموعها مقصدا شرعيا.

**المسألة الرابعة** <sup>(3)</sup>: طريقة السلف في الرجوع إلى مقاصد الشريعة، وبين فيه أن أقوال وأعمال السلف الصالح من الصحابة والتابعين والمجتهدين تدل على اعتبار المقاصد والعمل بها، والمصيب فيهم هو من رام وطلب مقاصد الشريعة أكثر من غيره، ولم يذكره من طرق إثبات المقاصد السابقة لأنه ليس في قول السلف حجة تعتبر، وجاء بها هنا لإثبات وجود المقاصد في الشريعة الإسلامية، وكطريق يستأنس به في إثبات المقاصد إذا ثبت بطرق أخرى.

1 - المرجع السابق، ص 189 .

2 - البقرة، 205 .

3 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 197 .

**المسألة الخامسة<sup>(1)</sup>**: أدلة الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة المقاصد الشرعية، وبحث في هذه المسألة ضرورة معرفة مقام التشريع وسياق الكلام ومقام الخطاب والاستعانة بالقرائن التي تحف بالأقوال والأفعال لتحديد مقصد الشارع الحقيقي، ثم أبطل مذهب من يعتمد على الظاهر من ألفاظ النصوص فقط دون النظر في السياق والقرائن التي تحف بالخطاب، وبطلان من يقول: " إذا صح الحديث عن رسول الله فهو مذهبي"<sup>(2)</sup>.

**المسألة السادسة<sup>(3)</sup>**: انتصاب الشارع للتشريع والتمييز بين مقامات تصرفات الرسول - صلى الله عليه وسلم- في الأقوال والأفعال، وهو مقام التشريع الذي ذكره في المسألة السابقة وشرحه بالتفصيل هنا، فذكر للنبي -صلى الله عليه وسلم- اثني عشرة حالة من التصرفات التي يصدر عنها منه قول أو فعل، والتي لها أثر كبير في تشريع الأحكام، وتساعد المجتهد على معرفة مقاصد الشارع والحكمة التي يريد بها من وراء التشريع، فالغالب على تصرفات الرسول -صلى الله عليه وسلم- التبليغ والفتوى، أو القضاء، أو الإمامة. فيجب على من رام البحث عن المقاصد الشرعية أن تكون له القدرة الكافية على تصنيف تصرفات الرسول -صلى الله عليه وسلم- ليستطيع تحديد المقاصد الحقيقية منها<sup>(4)</sup>.

**المسألة السابعة<sup>(5)</sup>**: مقاصد الشريعة مرتبتان: قطعية وظنية، بالنظر إلى المجتهد فحدد في هذه المسألة شروط المجتهد في علم المقاصد وهي: أولاً: التأمل الطويل والتثبت وعدم التسرع أو التساهل في إثبات مقصد معين. ثانياً: استقراء تصرفات الشريعة في كل ماله علاقة بالموضوع الذي يبحث له عن مقصد شرعي، وبمقدار ما يتوفر للمجتهد من الأدلة يحصل له إما العلم القطعي بالمقصد الشرعي، أو الظني القريب من القطعي أو الظني، وهو علم كافي في إثبات المقاصد، أما الظن الضعيف فلا يكفي ويجب عليه التوقف وترك الأمر للمجتهدين من بعده.

1 - محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع السابق، ص 203 .

2 - المرجع السابق، ص 204 .

3 - المرجع السابق، ص 207 .

4 - المرجع السابق، ص 204 - 230 .

5 - المرجع السابق، ص 231 .



ثم تعرض لمسألة: القواعد الأصولية قطعية، وضرورة استخلاص قواعد أصولية قطعية أوقربية من القطعية قليلة كانت أو كثيرة يتفق عليها ترفع الاختلاف بين الفقهاء والمجتهدين، تؤلف هذه القواعد ما يسمى علم المقاصد<sup>(1)</sup>، فالمقاصد القطعية تستنبط من تكرار أدلة القرآن والسنة تكرارا ينفي احتمال قصد المجاز أو المبالغة، أما المقاصد الظنية القريبة من القطعي فهي المستنبطة من أدلة جزئية مبنوثة في وقائع جزئية وقواعد كلية تفيد معنى عام<sup>(2)</sup>، أما المقاصد الظنية فهي المستنبطة من استقراء ناقص لأدلة الشريعة وتصرفاتها ففهم منه أن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها<sup>(3)</sup>.

**المسألة الثامنة<sup>(4)</sup>: تعليل الأحكام،** وقسمها إلى قسمين بالنظر إلى علم المجتهد: معلل وتعبدي، وأن الظاهرية الذين ينكرون التعليل سيأخذهم ذلك إلى تعطيل الشريعة وعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان. وقد بين الطاهر ابن عاشور في هذه المسألة أن الأحكام التعبدية لا وجود لها في فقه المعاملات المالية والجنائية وما قيل فيها بالتعبد إنما هو أحكام قد خفيت عللها عند المجتهد وليس لعدم وجودها أصلا وعدم المعرفة لا تنفي الوجود، لأن أحكام الشريعة كلها مشتملة على مقاصد هي حكم ومصالح ومنافع ظهرت عللها لنا أو خفيت، ثم قال ابن عاشور: "واعلم أن أبا إسحاق الشاطبي ذكر في المسألتين: الثامنة عشر والتاسعة عشر من النوع الرابع من كتاب المقاصد كلاما طويلا في التعبد والتعليل.."<sup>(5)</sup>.

**القسم الثاني: في مقاصد التشريع العامة<sup>(6)</sup>،** وبحث فيه المسائل التالية:

**المسألة الأولى<sup>(1)</sup>:** وتناول فيه تعريف المقاصد العامة، وقسمها إلى نوعين: معاني حقيقية، ومعاني عرفية، ومعاني وهمية، وألحق بالنوع الأول المعاني الاعتبارية القريبة من الحقيقية، وقسم النوع

1 - المرجع السابق، ص224

2 - وهو الاستقراء المعنوي عند الإمام الشاطبي .

3 - محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص235، ينظر: العز بن عبد

السلام، قواعد الأحكام، مرجع سابق، ح2ص189

4 - المرجع السابق، ص239 .

5 - محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص246 وينظر: الشاطبي،

الموافقات، ج2ص300 - 310 .

6 - المرجع السابق، ص249 .

الثاني إلى عرفية عامة وعرفية خاصة، وقد اشترط في هذه المعاني حتى تكون مقاصد شرعية الشروط التالية: الثبوت، والظهور، والانضباط، والاطراد، وشرح كل شرط من هذه الشروط على حدا مع ذكر تطبيقاتها وأمثلتها من الفروع الفقهية، ثم ذكر النوع الثالث من المقاصد العامة وهي المقاصد المتوهمة التي لا حقيقة لها في الواقع الخارجي ولا اعتبار لها في الشرع، ثم شرحها بأمثلة، وقد قرر أن ما جاء في الشريعة منها يجب إثباتها في قسم التعبدية أو تأويلها أو العمل به في الوعظ وعدم بناء أحكام فقهية عليه<sup>(2)</sup>.

**المسألة الثانية<sup>(3)</sup>:** بناء المقاصد على وصف الشريعة بالفطرة، فعرف الفطرة بأنها: " النظام الذي أوجده الله في كل مخلوق، ظاهرا وباطنا جسدا وعقلا"<sup>(4)</sup>، و" فالفطرة الصادقة هي مقدمات وآراء مشهورة محمودة، أوجب التصديق بها إما شهادة الكل وإما الأكثر وإما شهادة العلماء أو الأفاضل"<sup>(5)</sup>، " وهي الحالة التي خلق الله عليها عقل الإنسان سالما من الاختلاط بالرعونات والعادات الفاسدة"<sup>(6)</sup>، وقد جعل الطاهر ابن عاشور حفظ الفطرة النفسية والعقلية والبيولوجية الطبيعية من مقاصد الشريعة الإسلامية العامة والعظيمة.

**المسألة الثالثة<sup>(7)</sup>:** السماحة أول أوصاف الشريعة وأكبر مقاصدها، فعرف السماحة بأنها: " السهولة المحمودة فيما يظن الناس فيه التشديد، والتي لا تفضي إلى ضرر أو فساد"<sup>(8)</sup>. فأرجعها إلى معنى الاعتدال والعدل والتوسط واليسر، واستدل على سماحة الشريعة ويسرها باستقراء القرآن والسنة.

1 - المرجع السابق، ص 251 .

2 - المرجع السابق، ص 258 .

3 - محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 259

4 - المرجع السابق، ص 261 .

5 - المرجع السابق، ص 262 .

6 - المرجع السابق، ص 263 .

7 - المرجع السابق، ص 268 .

8 - المرجع السابق، ص 269 .

**المسألة الرابعة<sup>(1)</sup>:** المقصد العام من التشريع، وهو حفظ نظام الأمة وصلاح شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية للناس بصلاح الفرد، وصلاح الفرد بصلاح قلبه وعقله وعمله يجلب مصالحها ودفع المفاسد عنها، وهو الذي عبر عنه الشاطبي بقوله: " ما به صلاح العالم أوفساده"<sup>(2)</sup>.

**المسألة الخامسة<sup>(3)</sup>:** بيان المصلحة والمفسدة، فعرف المصلحة لغة بقوله: " اشتقت لها صيغة المفعلة الدالة على اسم المكان الذي يكثر فيه ما منه اشتقاقه...» أما اصطلاحاً " نعرفها بأنها: وصف للفعل يحصل به الصلاح، أي النفع منه دائماً أو غالباً للجمهور أو للأفراد "، ثم عرف المفسدة لغة بقوله: " المفسدة فهي ما قابل المصلحة" أما اصطلاحاً " هي: وصف للفعل يحصل به الفساد، أي الضرر دائماً أو غالباً، للجمهور أو للأفراد "، وقسم المصلحة إلى قسمين، مصلحة عامة: وهي ما فيه صلاح الأمة ومصلحة خاصة: وهي ما فيه نفع الأفراد، وقد قسم المصلح والمفسدة من خلال التعريف إلى قسمين أيضاً: المصلحة والمفسدة الدائمة، والمؤقتة.

وفي هذه المسألة تعرض لوجود المصلحة والمفسدة الخالصة وذكر كلام العز بن عبد السلام والشاطبي، ليثبت وجود المفسدة والمصلحة الخالصة التي لا تشوبها شائبة، ليحدد الشروط التي ترجح بها المصلحة على المفسدة عند الاجتماع أو التعارض، وهي شروط وإن لم يذكرها الإمامين كما قال الشيخ ابن عاشور ولكن موجودة في ثنايا بحثهم للمصلحة والمفسدة. ثم قرر قاعدة عظيمة: بأن تشريع جلب المصالح ليس فيه تحصيل مفسدة، والعكس صحيح بأن تشريع درء المفاسد ليس فيه إضاعة مصلح، فالتشريع كله جلب مصالح<sup>(4)</sup>.

**المسألة السادسة<sup>(5)</sup>:** طلب الشريعة للمصالح، يقسم الشيخ ابن عاشور المصلحة باعتبار طلب الشريعة لتحصيلها على قسمين:

- 1 - المرجع السابق، ص 273 .
- 2 - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج 2 ص 299 .
- 3 - محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 278 .
- 4 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع السابق، ص 289 ..
- 5 - المرجع السابق، ص 292 .

الأول: ما يكون فيه " المصالح " حظوظ للمكلف بالجملة والغريزة ظاهرة أوحفية، مثل: تناول الطعام، وإتيان النساء، وهذا القسم لا يتجه إليه طلب الشارع بالتحصيل، ويكتفي برفع المفاسد عنه وإزالة موانع حصوله.

الثاني: ما ليس فيه حظوظ للمكلفين ظاهرة لهم، مثل: توسيع الطرقات والمصالح العمومية، وهذا القسم هو الذي جاءت الشريعة بطلبه والتأكيد عليه، وهذه المصالح تنقسم أيضا إلى قسمين: مصالح عينية، ومصالح كفائية. وتقسيمه للمصالح عامة وخاصة دفعه إلى معالجة موضوع تعارض المصلحتين، فأكد قاعدة: " متى تعارضت المصلحتان رجحت المصلحة العظمى "، ثم شرحها بقاعدة العز بن عبد السلام: الطريق الشرعي تقديم أرجح المصلحتين، ودرأ أرجح المفسدتين، والتخيير إذا تساوى، وشروط الترجيح بينها عند ابن عاشور هي: أولها أهمية ما يترتب على المصلحة، وثانيها: تقديم إنقاذ الأنفس على إنقاذ الأموال، وثالثها: تقديم ما طلبه الشارع طلبا محثوثا، ورابعها: تقديم الأصل على الفرع، وخامسها: مراعاة الفطرة<sup>(1)</sup>.

**المسألة السابعة<sup>(2)</sup>:** أنواع المصالح المقصودة من التشريع وذكر فيه أنواع المقاصد بالتفصيل، فهي تنقسم باعتبار آثارها في قوام الأمة إلى ثلاثة أقسام: ضرورية وحاجية وتحسينية فشرح كل واحد منها شرحا وافيا لم يأتي فيها بجديد يذكر، إلا المسائل التالية: استدلاله على حفظ الضروريات بقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك عل أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن﴾<sup>(3)</sup>. ويمكن أن نضيف إليها حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي قال فيه: "إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا"<sup>(4)</sup>.

اعتراضه على اعتبار حفظ النسب من الضروريات، لأن حفظ انتساب النسل إلى أصله وما شرعت له من أحكام الأنكحة والزنا وغيرها تعد من الحاجيات، وجعله حفظ العرض أيضا من الحاجيات، ثم بين الشبهة التي جعلت العلماء يعدونها من الضروريات وهي ارتباط المقاصد بالحدود

1 - المرجع السابق، ص 298 .

2 - المرجع السابق، ص 299 .

3 - سورة الممتحنة، الآية رقم 12

4 - أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة في أيام منى، ج3ص573

فليس كل ما وضع له حدٌ في الشرع يعتبر من الضروريات عند الشيخ ابن عاشور حيث قال: " ونحن لا نلتزم الملازمة بين الضروري وما في تفويته حدٌ.. " (1)، العمل بالمصالح المرسله التي تستند على المقاصد الشرعية الكلية مقدمة على القياس القائم على علل ثابتة بدليل جزئية (2)، وسيعود إلى هذه القضية مرة ثانية، وفي آخر هذه المسألة أشار إلى موضوع الحيل وعلاقته بالمقاصد.

**المسألة الثامنة (3):** عموم شريعة الإسلام وصلاحياتها لكل زمان ومكان، وقابلية أصولها وكلياتها للتطبيق على مختلف الأحوال، ومسايرة أحكامها لتلك الأحوال دون حرج أو مشقة، أو إمكانية تغيير أحوال الناس ودخولها تحت أحكام الشريعة دون حرج ولا مشقة أيضا.

**المسألة التاسعة (4):** المساواة في الشريعة الإسلامية وهي الخاصية الثانية بعد خاصية العموم السابقة، فالتساوي في أصل التشريع بين المسلمين يكون فيما شهدت الفطرة بالتساوي فيه، إلا إذا وجد عارض يمنع التساوي في التشريعات، وقد ذكر منها الشيخ ابن عاشور: الجبلية، والشرعية، والاجتماعية، والسياسية.

**المسألة العاشرة (5):** ليست الشريعة بنكاية، سماحة الشريعة ونفي الحرج والمشقة فيها دليل على أنها لا تقصد في أحكامها معاقبة الإنسان نكاية فيه دون أن يكون لها في ذلك غاية ومقصد يخدم مصلحة المكلف، فلا يجوز العقاب بأكثر أو أقل مما ينفع ويصلح المكلفين.

**المسألة الحادية عشر (6):** مقصد الشريعة من التشريع: تغيير وتقرير، تغيير الأحوال الفاسدة وإصلاحها، وتقرير الأحوال الصالح بيان أحكامها وتعيين حدودها، بالقول جوابا عن سؤال أو تحريض وحث عنه، أو سبب دعا إلى بيان ذلك، أو بسكوت الشارع للدلالة على الإباحة وهو الأكثر

- 
- 1 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع السابق، ص306 وينظر : مقاصد الشريعة، اليوبي، ص245
  - 2 - المرجع السابق، ص309 .
  - 3 - المرجع السابق، ص317
  - 4 - المرجع السابق، ص329 .
  - 5 - المرجع السابق، ص337.
  - 6 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص340.

في الشريعة، لقوله -صلى الله عليه وسلم-: " إن الله حدَّ حدودا فلا تعتدوها، وفرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها"<sup>(1)</sup>.

**المسألة الثانية عشرة<sup>(2)</sup>:** نوط الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال، وأن الأحكام الشرعية مرتبطة بالمعاني الشرعية للأسماء والأشكال ولا يمكن صرفها إلى غيرها إذا اختلفت حقائقها الشرعية ولو اشتركت في الأسماء أو الأشكال، " ولذلك فإن الأسماء الشرعية إنما تعتبر باعتبار مطابقتها للمعاني الملحوظة شرعا في مسمياتها عند وضع المصطلحات الشرعية، فإذا تغير المسمى لم يكن لوجود الاسم اعتبار"<sup>(3)</sup>. وهذه قضية لم يأتي فيها بأمر جديد.

**المسألة الثالثة عشرة<sup>(4)</sup>:** أحكام الشريعة قابلة للقياس عليها باعتبار العلل والمقاصد، وأن الأحكام منوطة بأوصاف فإن كانت تلك الأوصاف فرعية وجزئية قريبة سمينها علل مثل الإسكار، وإن كانت أوصافا كليات سمينها مقاصد قريبة مثل حفظ العقل، وإن كانت الأوصاف كليات عالية سمينها مقاصد عالية وهي نوعان مصلحة ومفسدة، وقد عاب الشيخ ابن عاشور على الفقهاء اهتمامهم وعملهم بالنوع الأول من أنواع القياس وإهمالهم للنوعين الباقيين.

**المسألة الرابعة عشرة<sup>(5)</sup>:** التحيل على إظهار العمل في صورة مشروعة، مع سلبه الحكمة الحكمة المقصودة شرعا، وتناول فيها أحكام الحيل وعلاقتها بالمقاصد الشرعية، وقد أورد كلام الإمام الشاطبي بخلافه دون إضافة تذكر.

**المسألة الخامسة عشرة<sup>(6)</sup>:** سد الذرائع، عرفها بقوله: هي إبطال الأعمال المباحة التي تؤدي إلى فساد معتبر، وذكر الفرق بينها وبين الحيل، وتقسيم شهاب الدين القرافي لذرائع، ثم بين علاقة الذرائع بقواعد تعارض المقاصد وبعض القواعد الأصولية، فكما تسد ذرائع الفساد فإن الشريعة

---

1 - أخرجه الدارقني، كتاب الأثرية، ج4 ص298 . والحاكم، كتاب الأظعمة، ج4ص115 . ينظر :

محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع السابق، ص324 وص343 وص402 .

2 - المرجع السابق، ص346.

3 - المرجع السابق، ص348.

4 - المرجع السابق، ص350 .

5 - المرجع السابق، ص353 .

6 - المرجع السابق، ص365 .

أيضا تفتح ذرائع المصالح من باب القاعة الأصولية: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وعلاقة هذه المسائل بقاعدة: الأخذ بالاحتياط، وفي بحث هذه المسألة لم يأتي الشيخ ابن عاشور بأمر جديد

**المسألة السادسة عشرة<sup>(1)</sup>:** نوط التشريع بالضبط والتحديد، فجميع أحكامها جاءت وفق ضوابط وحدود، ولا يستثنى من ذلك إلا أحكام قليلة، ثم استقرأ ابن عاشور طرق الانضباط والتحديد في الشريعة فوجدها كما يلي: الوسيلة الأولى: الانضباط بتميز الماهيات والمعاني تميزا لا يقبل الاشتباه، الوسيلة الثانية: مجرد تحقق الاسم تترتب عليه الآثار الشرعية، الوسيلة الثالثة: تحديد المقادير بالكمية والعدد، الوسيلة الرابعة: تحديد التقيت والمواقيت، الوسيلة الخامسة: تعيين صفات وماهيات مكونات العقود، الوسيلة السادسة: التحديد والإحاطة فيما يلزمه حدود ومساحة.

**المسألة السابعة عشرة<sup>(2)</sup>:** نفوذ التشريع واحترامه بالشدة تارة والرحمة أخرى، وتطبيقها بجميع الوسائل بالترهيب والترغيب والموعظة واستخدام الولاية والقضاة لتنفيذ الأحكام، وهذا هو المسلك الأول: مسلك الحزم والصرامة، أما المسلك الثاني: فهو مسلك التيسير والرحمة والتسهيل، وللتيسير في الشريعة ثلاثة مظاهر، أحدها: أحكام الشريعة مبنية على رفع الحرج والتيسير في الغالب. الثاني: أنها تعمد إلى تغيير الأحكام من الصعوبة إلى السهولة عند الضرورة، فالقاعدة تقول: المشقة تجلب التيسر. الثالث: لم تترك للمكلفين عذرا للتقصير في تطبيقها فشرعة الرخص.

**المسألة الثامنة عشرة<sup>(3)</sup>:** الرخصة، فبعد أن عرفها، قسمها إلى خاصة وعامة ومؤقتة، لأن المشقة والضرورة تكون خاصة وتكون عامة، واختصاصها الأفراد بالرخصة خطأ شائع عند الفقهاء بسبب الأمثلة الفقهية التي يذكرونها للرخصة، ثم ذكر أمثلة الرخصة العامة التي تدخل في قسم الحاجي، مثل السلم والمغارسة والمساقاة المستثنات من المنع، فأصبحت من المباحات بالطراد. أما أمثلة الرخصة المؤقتة فذكر منها: الكراء المؤبد، واستعمال الحرام إذا انعدم الحلال في بلاد الكفر، وغصب الأموال لإحياء نفوس كثيرة بقدر ما تدعو إليه الحاجات لأن المصلحة العامة مثل الضرورة الخاصة، فالرخصة عند ابن عاشور تدخل الضرورات وتدخل أيضا الحاجيات بقدر ما تحققه من المصالح.

1 - حمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 371 .

2 - المرجع السابق، ص 376 .

3 - المرجع السابق، ص 380 .

**المسألة التاسعة عشرة<sup>(1)</sup>:** مراتب الوازع، جبلية ودينية وسلطانية، يعود في هذه المسألة ليكرر الكلام عن تنفيذ الشريعة وسائل تطبيقها ليزيدها شرحا وتفصيلا ، وأن الوازع الديني هو الأصل فمتى ضعف في النفوس اسند تنفيذ الشريعة إلى السلطان والقضاء.

**المسألة العشرون عشرة<sup>(2)</sup>:** الحرية، عرفها بقوله: " أن يكون تصرف الشخص العاقل في شؤونه بالأصالة تصرفا لا يتوقف على رضا أحد غيره - أو - هي: تمكن الشخص من التصرف في نفسه وشؤونه كما يشاء دون معارض "<sup>(3)</sup>، والحرية من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية ولذلك أبطلت جميع أسباب الرق والعبودية وعملت على القضاء على ما كان موجود منه في المجتمعات ما عدا الأسر. ثم ذكر بعض أنواع الحرية مثل: حرية الاعتقاد، وحرية الرأي، وحرية العمل، وكل ذلك وفق شروط تحفظ مصالح الشريعة.

**المسألة الواحدة والعشرون<sup>(4)</sup>:** مقصد الشريعة تجنب التفرع في وقت التشريع، وأغلب

ما فرعت فيه بالتفصيل ما لا يحتاج إلى تغيير وهو أحكام العبادات التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان في العموم، أما المعاملات فلم تأتي مفصلة إلا في أحكام الموارث أو ما شابهها، وهذه مسألة لا علاقة لها بالمقاصد ولا طائل من بحثها هنا.

**المسألة الثانية والعشرين<sup>(5)</sup>:** مقصد الشريعة من نظام الأمة: أن تكون قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال، رجع مرة أخرى إلى موضوع الرخصة في حق الأمة بشكل عام وهذا تكرار لا حاجة له.

**المسألة الثالثة والعشرين<sup>(6)</sup>:** واجب الاجتهاد، ففتح فيه باب الاجتهاد وفق المقاصد الشرعية في القضايا التي تحتاج إلى اجتهاد جديد، ثم دعا العلماء إلى تكوين مجمع للاجتهاد المعاصر.

1 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 384 .

2 - المرجع السابق، ص 390 و ص 391 .

3 - المرجع السابق، ص 391.

4 - المرجع السابق، ص 401

5 - المرجع السابق، ص 405 .

6 - المرجع السابق، ص 408



**القسم الثالث<sup>(1)</sup>:** مقاصد التشريع الخاصة بأنواع المعاملات بين الناس، وتناول فيها بالبحث المسائل التالية، المعاملات في توجيه الأحكام التشريعية إليها مرتبتان: مقاصد ووسائل، وهذا هو القسم الذي بدأ ينظر فيه لقواعد علم المقاصد بعد أن مهد لها في مباحث القسم السابق.

**المسألة الأولى:** أحكام المعاملات التشريعية بالنسبة إلى تصرفات الأمة مرتبتان: مقاصد ووسائل، وتبعاً لها تكون المصالح والمفاسد ضربان،: مقاصد ووسائل، وكرر فيها كلام العز بن عبد السلام والقرايبي والشاطبي.

فعرّف المقاصد بقوله: " المقاصد هي المتضمنة المصالح والمفاسد في أنفسها"<sup>(2)</sup>، وبقوله: "هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، التي تسعى النفوس إلى تحصيلها بمساعي شتى، أو تحمل على السعي إليها امثالاً"<sup>(3)</sup>، ثم قسم المقاصد إلى قسمين هما: مقاصد الشرع، ومقاصد الناس هونفس تقسيم الإمام الشاطبي، وقد فصل القسم الأول في القسمين السابقين من الكتاب.

وقد خصص القسم الثالث من الكتاب لمعرفة المقاصد الشرعية الخاصة في أبواب المعاملات والكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة العامة والخاصة، ثم بين ما له علاقة بحقوق الله تعالى منها، وله علاقة بحقوق العبد، وما اجتمع فيه الحقان.

وعرّف الوسائل بقوله: "هي الطرق المفضية إليها - أي المصالح والمفاسد -"<sup>(4)</sup>، وبقوله: "فهي الأحكام التي شرعت لأن بها تحصيل أحكام أخرى"<sup>(5)</sup>، وجعل من الوسائل: الأسباب والشروط والمانع وما يفيد معناها كصيغ العقود وألفاظها، ثم قرر أن الوسائل في الدرجة الثانية بعد المقاصد، وأنه إذا سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة، وإذا تعددت الوسائل إلى تحقيق مقصد واحد يقدم أقوى الوسائل التي يحصل بها المقصد كاملاً راسخاً عاجلاً ميسوراً، فإذا تساوت الوسائل فللمكلف الخيار.

1 - المرجع السابق، ص 411 .

2 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 413 .

3 - المرجع السابق، ص 415 .

4 - المرجع السابق، ص 413 .

5 - المرجع السابق، ص 417 .

**المسألة الثانية<sup>(1)</sup>:** مقصد الشريعة تعيين أنواع الحقوق لأنواع مستحقيها، يعود مرة ثانية إلى

مقصد الحقوق في الشريعة الإسلامية، فيرتب الحقوق حسب الموجب لها إلى تسع مراتب:

المرتبة الأولى: الحق المستحق بالتكوين و أصل الجبلة، المرتبة الثانية: ما كان قريبا من هذا، واستحق بالوضع الشرعي أو الاجتماعي، المرتبة الثالثة: الحق الذي يستوي فيه الجميع ويكون السبق بالعمل والجهد، المرتبة الرابعة: الحق الذي ينال بالقوة مثل الأسر، وهو أمر مذموم في الشريعة إلا ما سبق أو كان حقا عاما مثل الغنائم، المرتبة الخامسة: حق السبق الذي لم يصاحبه عمل، المرتبة السادسة: أن ينال الحق بالترجيح لتعذر الجمع من المراتب السابقة، مثلا الحضانة فهي للأمم عند الطلاق، المرتبة السابعة: نوال الحق بعوض، المرتبة الثامنة: نوال الحق بالقرابة بعد انقراض صاحبه مثل الميراث، المرتبة التاسعة: مجرد الصفة دون عمل أو سعي مثل القرعة في القسمة، والجلوس على اليمين. ثم وضع قواعد لنزع الحق من أصحابه، منها القاعدة الأولى: الأصل أن الحق الواحد يأخذه صاحبه متى طلبه، القاعدة الثانية: سلب الحق ممن تبين أنه ليس أهلا له مقصد شرعي، القاعدة الثالثة: لا ينتزع الحق من صاحبه إلا لضرورة مصلحة عامة.

**المسألة الثالثة<sup>(2)</sup>:** مقاصد أحكام العائلة، أو ما يسمى بنظام الأسرة فهو من أكبر مقاصد

الشريعة الإسلامية، فالزواج أصل تكوين النسب والقرابة والمصاهرة، تناولها في ثلاثة مسائل هي: المسألة الأولى: أصرة النكاح القائمة على عقد الزواج الذي يختلف على بقية صور اقتران الرجل بالمرأة ثم شرح مقاصد وحكم أركان عقد النكاح والحقوق التي تترتب عليها.

**المسألة الرابعة<sup>(3)</sup>:** مقاصد التصرفات المالية، فحفظ الأموال بجميع أنواعها الخاصة والعامة

من قواعد كليات الشريعة التي ترجع إلى حفظ الضروريات، فعرف المال أو الثروة وحدد شروطه وطرق تحصيله وأسباب تملكه، وجعل المقصد الشرعي في الأموال خمسة أمور ؛ أولها: الرواج أو دوران المال بين الناس، فشرع الميراث والزكاة. الثاني: الوضوح والظهور ولذلك شرع الإشهاد والرهن، الثالث: حفظ الأموال خاصة مال الأمة، بسن القوانين التجارية الداخلية والدولية، وقوانين نظام الأسواق، الرابع: إثبات الأموال لأصحابها بالتملك أو الاكتساب لتحقيق المقاصد التالية: أولا: أن يختص

1 - المرجع السابق، ص 421 .

2 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 430 و ص 305 .

3 - المرجع السابق، ص 450 .

المالك الواحد أو المتعدد بما تملكه بوجه صحيح، الثاني: أن يكون صاحب المال حرّ التصرف فيما تملكه أو اكتسبه تصرفاً لا يضر بغيره ولا الشريعة، الثالث: أن لا ينتزع منه بدون رضاه.

**المسألة الخامسة<sup>(1)</sup>:** الصحة والفساد، عرف هذين المصطلحين بتعريفات جديدة تناسب علم المقاصد، فالعقد الصحيح هو: الذي استوفى مقاصد الشريعة منه وكان موافقاً للمقصود منه، والعقد الفاسد هو: الذي اختل منه بعض مقاصد الشريعة، وهذا مفهوم جديد للفساد والصحة في العقود.

**المسألة السادسة<sup>(2)</sup>:** مقاصد الشريعة في المعاملات المنعقدة على عمل الأبدان، حفظ حقوق العمال وصاحب رأس المال، وجعل من مقاصد الشريعة الإسلامية في باب العمل الأمور التالية؛ أولاً: التكثير من المعاملات المنعقدة على عمل الأبدان مثل المزارعة والمساقاة، الثانية: ضبط العمل ببيان نوعه ومقداره وأجره، ورأس المال ومقدار الربح، وأغتفر الغرر اليسير في مثل هذه الأعمال، الثالث: عدم استغلال العامل من طرف صاحب رأس المال إلا لحاجة العمل المعقود عليه، الرابع: جميع عقود العمل لا تجب إلا بالشروع فيها مع تحديد آجال ابتداء العمل، الخامس: يجوز للعامل الاستفادة بمنافع زائدة على ما يقتضيه العمل، السادس: التعجيل بإعطاء العامل أجره وعوده دون تأخير، السابع: توفير وسائل العمل للعامل والسماح له باستخدام عمال آخرين أو بيع حقه لعامل آخر، الثامن: منع جميع الأسباب والشروط التي تؤدي إلا استعباد العامل.

**المسألة السابعة<sup>(3)</sup>:** مقاصد أحكام التبرعات، فجميع عقود التبرعات التي تقوم على التملك هي من المصالح الحاجية مثل الهبة والوصية والحبس والعتق، وأهمهم قاصد الشريعة من عقود التبرعات المقاصد التالية:

المقصد الأول: التكثير منها لما فيها من المصلحة العامة والخاصة، المقصد الثاني: اشتراط الرضا التام وطيب النفس فيها والحياسة والإشهاد لتمام صحة هذه العقود، المقصد الثالث: التوسع في وسائل انعقادها حسب رغبة المتبرعين، ما لم تكن منافية لمقاصد أعلى، المقصد الرابع: أن لا يجعل التبرع ذريعة لإضاعة مال الغير من حق وارث أو دائن.

1 - المرجع السابق، ص 477 .

2 - المرجع السابق، ص 479 .

3 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 487 .

**المسألة الثامنة<sup>(1)</sup>:** مقاصد أحكام القضاء والشهادة، ونظام القضاء في الشريعة الإسلامية بشكل عام، وأعظم مقصد لها هو إظهار الحقوق وتنفيذها ودفعها إلى أصحابها، " وأن كل من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى الوصية لا يحل له أن يتصرف إلا بجلب مصلح أودره مفسدة"<sup>(2)</sup>.

**المسألة التاسعة<sup>(3)</sup>:** المقصد من العقوبات في الشريعة إصلاح حال الأمة ونظامها في جميع أحوالها لمنع الهرج والفتن والاعتداء ولا يقصد منها النكاية بأحد، فمقصد الشريعة من تشريع نظام الحدود والقصاص والتعزير وأروش الجنايات ثلاثة مقاصد هي:

الأول: تأديب الجاني وإصلاح أفراد الأمة، الثاني: إرضاء المجني عليه لمنع الانتقام بين أفراد الأمة، الثالث: زجر المقتدي بالجناة وردع الآخرين لإصلاح مجموع الأمة.

### مميزات البحث في المقاصد عند ابن عاشور:

لقد امتاز الإمام الطاهر ابن عاشور في بحثه لموضوعات علم المقاصد بخصائص ومميزات جعلته أحد المحددين الذين مهدوا الطريق للبحث العلمي الأكاديمي في هذا العلم الجليل تأصيلاً وتفريعاً تنظيراً وتقييداً، ومن أهم هذه المميزات نذكر ما يلي<sup>(4)</sup>:

أولاً: اعتمد الشيخ ابن عاشور منهجية علمية تقوم على الدراسة النظرية التي ترتبط بالجوانب التطبيقية، مستخدماً المنهج الاستقرائي التحليلي في وضع مصطلحات علم المقاصد وتعريفها وتقسيم موضوعاته ومباحثه بشكل متسلسل ومتربط.

ثانياً: تقنين مقاصد الشريعة على طريقة الأنظمة الحديثة والدساتير المعاصرة، فجعلها على شاكلة نظام الأسرة ونظام القضاء وقوانين التجارة والمالية.. الخ.

ثالثاً: تكرار بعض المسائل المرتبطة ببعضها البعض وشرحها من الجوانب التي تستدعي ذلك.

رابعاً: الاحتفاظ بالمسائل والقواعد الأصولية التي لها علاقة بعلم المقاصد والاستفادة منها في إعادة بناء هذا العلم، ووضع مبادئه وأسس وقواعده.

1 - المرجع السابق، ص 495 .

2 - المرجع السابق، ص 507 . ينظر : القرافي، الفروق، مرجع سابق، ج7 ص 140 .

3 - المرجع السابق، ص 515 .

4 - التنظير المقاصدي، محمد حسين، مرجع سابق، ص 172

خامسا: أقام أسس جديدة لعلم المقاصد استخلصها من الخصائص العامة للشريعة الإسلامية، يمكن أن توضع كأصول كبرى لقواعد المقاصد. وهذه الأسس التي بنيت عليها مقاصد الشريعة " علم المقاصد " عند ابن عاشور هي:

أساس الفطرة: حفظ النظام والطبيعة الذي خلق الله عليها الإنسان ويشمل الفطرة البيولوجية والنفسية والعقلية الصحيحة والتي لم يدخل عليها تغيير أفسد أصلها.

أساس السماحة: حفظ سهولة ويسر وتوسط واعتدال الشريعة الإسلامية في جميع الأحكام، فالسماحة بهذا المفهوم من أكبر مقاصد الشريعة.

أساس حفظ النظام: نظام الأمة العام بتصريف أعمال الناس وصلاح شؤون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية السياسية والثقافية.

أساس جلب المصالح ودرؤ المفسدات: أحكام الشريعة مبنية على جلب مصالح وأدفع مفسدات، فالتشريع كله جلب للمصالح بجميع أنواعها،

أساس عموم الشريعة: فهي صالحة لكل زمان ومكان بمسايرة أحوال الناس أو تغييرها بما يوافق أحكام الشريعة بسهولة ويسر دون مشقة ولا حرج.

أساس المساواة: الناس أمام أحكام الشريعة سواء، الأصل أنه لا فرق بينهم بسبب الجنس واللون والعرق والدين، إلا لأسباب تمنع المساواة مثل الأسباب الفطرة أو الطبيعة الجبلية أو الشرعية.

أساس الحرية: وهو أن يتمكن الفرد من التصرف في نفسه وشؤونه دون طلب موافقة أحد، ودون وجود مانع أو عارض يمنعه من التصرف.

أساس الحقوق: فقد جاءت جميع أحكام الشريعة لحفظ حقوق الناس، وإعطاء كل ذي حق حقه الذي اكتسبه بالطرق المعتمدة شرعا، ولا يجوز حرمانه منه إلا بحق شرعي.

أساس الأحكام الأوصاف والمعاني لا الألفاظ والمباني: فأحكام الشريعة الإسلامية تتعلق بالمعاني والأوصاف وليس بالألفاظ والمباني، فالأحكام تتغير بتغير المعاني لا تتغير بتغير الأسماء والأشكال.

أساس الضبط والتحديد: أحكام الشريعة قائمة على تحديد وضبط الصفات والمقادير وتعيين الصفات والهيئات المطلوبة في كل عمل مأمور به أو منهي عنه.

## 8- قواعد المقاصد عند علال الفاسي: الأستاذ علال الفاسي من علماء المغرب

الأقصى المعاصرين للشيخ الطاهر ابن عاشور، وقد ساهم في تطوير البحث العلمي في مقاصد الشريعة بكتابه الموسوم ب: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها الذي ضمنه آرائه وأفكاره ونظريته في علم المقاصد.

وقد تناول فيه موضوعات مختلفة محورها الأساسي مقاصد الشريعة الإسلامية. وقسمه إلى مقدمة و قسمين جعل كل قسم مجموعة من الدروس.

جاء في مقدمته أنه أراد أن يكمل مشروع الإمام الشاطبي في علم المقاصد ويتجاوز جميع الذين كتبوا في هذا العلم، القسم الأول: عالج فيه أكثر من أربعة وثمانين مسألة ودرسا، بدئها بتعريف مقاصد الشريعة وتعريف الفطرة وتحديد أسس التشريع الإسلامي وأن غاية الشريعة هي مصلحة الإنسان ثم ذكر تقسيم المقاصد عند الشاطبي باختصار شديد، ثم تناول موضوع تاريخ القانون ووسائل تطوره بشكل عام.

والمسألة التاسعة والعشرين<sup>(1)</sup>: المقاصد الشرعية في الإسلام، فجعل المقصد العام للشريعة عمارة الأرض وحفظ النظام فيها، ثم عرف العدالة وجعلها من مقاصد الشريعة<sup>(2)</sup> ثم تناول قضايا كلامية لا علاقة لها كثيرا بموضوع المقاصد وصلتها بعلم المقاصد بعيدة<sup>(3)</sup>، وقد جعل الإسلام دين العقل والعدل<sup>(4)</sup> والفطرة<sup>(5)</sup>.

وفي المسألة الأربعين من الكتاب يعالج أصول الشريعة: القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستدلال والاستصحاب والشرائع السابقة والاستحسان ومراعاة الخلاف والمصلحة المرسله ومذهب الطوفي في المصلحة وعمل أهل المدينة والعادة والعرف والعمل وسد الذريعة، ليخلص في الأخير إلى المسألة الرابعة والثمانين: خصصها للاجتهاد، وأسباب الاختلاف.

1 - علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مرجع سابق، ص 45 .

2 - المرجع السابق، ص 53 .

3 - مثل موضوع الحسن والقبح، والقضاء والقدر، ينظر: المرجع السابق، ص 62 - 63 .

4 - المرجع السابق، ص 62 .

5 - المرجع السابق، ص 69 .

أما القسم الثاني: وهو القسم الأصغر فقد بحث فيه المصلحة والمقاصد ومناهج الحكم في الإسلام وحقوق الإنسان. ومن أهم ما يلاحظ على دراسة الأستاذ علال الفاسي للمقاصد أنه لم يحقق بها غايته في إكمال العمل الذي توقف عنده الإمام الشاطبي لا من جهة التأصيل والتعميد ولا من جهة التطبيق، فصدقت فيه مقولة: " فيه كل شيء إلا مقاصد الشريعة" فليس له من كتابه إلا الاسم<sup>(1)</sup>.

## 9- قواعد المقاصد بعد الطاهر ابن عاشور وعلال الفاسي:

البحوث والدراسات العلمية التي اهتمت بعلم المقاصد بعد الطاهر ابن عاشور انطلقت من دراسات أكاديمية لنظرية المقاصد عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي بشكل عام أو من دراسة جزئية من جزئيات مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه البحوث العلمية نجد الدراسات التالية:

**أولاً: قواعد المقاصد عند الأستاذ أحمد الريسوني؛** في كتابه نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. والذي تناول فيها الفكر المقاصدي عند الإمام الشاطبي، أسسه وقواعده؛ ومصطلحاته ومفاهيمه بالشرح والتفصيل من خلال دراسته لكتاب الموافقات. والتي جاء فيها ما يلي: تمهيد، وأربعة أبواب.

التمهيد: عرف فيه المقاصد والمصطلحات التي لها علاقة بذلك.

الباب الأول<sup>(2)</sup>: المقاصد قبل الشاطبي، وبحث فيه فكرة المقاصد عند الأصوليين انطلاقاً من الحكيم الترمذي أبو عبد الله محمد بن علي ومرورا بإمام الحرمين الجويني والغزالي والرازي والآمدي والعز بن عبد السلام وابن تيمية، ثم فكرة المقاصد في أصول مذهب المالكية التي لها صلة وثيقة بعلم المقاصد مثل: سد الذريعة والمصلحة المرسلة وعمل أهل المدينة...

والباب الثاني<sup>(3)</sup>: الشاطبي ونظريته، خصص الفصل الأول للتعريف بالإمام الشاطبي والفصل الثاني الذي بين فيه أسس وأبعاد نظرية المقاصد عند الشاطبي من خلال شرح وتلخيص القسم الثالث من الموافقات الذي خصصه الشاطبي لكتاب المقاصد. أما الفصل الثالث فقد أشار فيه إلى المسائل

1 - ينظر: اليوبي، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 71. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 144

2 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص 23.

3 - المرجع السابق، ص 79.

المتناثرة في كتاب الموافقات والتي لها علاقة كبيرة بموضوع المقاصد مثل: المباح والسبب والمآلات وغيرها.

وبالباث الثالث<sup>(1)</sup>: تناول القضايا الأساسية لنظرية الشاطبي وهي: مسألة: التعليل وذكر فيها الخلاف في التعليل في الشريعة الإسلامية بين الأصوليين خاصة مذهب الرازي، ومسألة: المصالح والمفاسد وشرح فيها مفهوما وأقسامها عند الأصوليين والشاطبي، وعلاقتها بالعقل ومسألة الحسن والقبح في علم الكلام ومجالات العقل في تقدير وتعارض الصالح، وذكر هنا ثمانية قواعد للترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة<sup>(2)</sup>، ومسألة: بماذا تعرف مقاصد الشارع.

وبالباث الرابع<sup>(3)</sup>: تقويم عام لنظرية الشاطبي، وهو الباث الذي أظهر فيه جوانب التحديد والتقليد عند الشاطبي، والذي جمع فيه الأستاذ الريسوني عشرات قواعد المقاصد<sup>(4)</sup> التي استخرجها من كتاب الموافقات، وقد كرر قبل ذلك بعض المباحث السابقة المتعلقة بالمصادر الأصولية التي استفاد منها كثيرا الإمام الشاطبي<sup>(5)</sup>، وختم الأستاذ الريسوني الباث الرابع وبالتالي كتابه بفصل المقاصد والاجتهاد، والشروط الجدياء التي أضافها الشاطبي في حق الاجتهاد والمجتهد.

وهكذا يكون الأستاذ أحمد الريسوني قد ساهم بهذا الجهد الكبير والعمل الجليل في تطور علم المقاصد وبناء أسسه ومبادئه وقواعده، ومهد المجال واسعا للباحثين بعده لدراسة علم المقاصد نظريا وتطبيقيا، ليصبح كتابه هذا من أكبر مراجع ومصادر البحث العلمي الخاص بعلم المقاصد.

**ثانيا: قواعد المقاصد عند الأستاذ مسعود اليبوبى ؛ في كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ؛ عالج فيه موضوع مقاصد الشريعة الإسلامية بشكل أكاديمي منهجي لنيل شهادة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فجاء بحثا متكامل شرح وفصل الكليات والجزئيات التي لها علاقة بقواعد المقاصد، فقسم كتابه هذا إلى خمسة أبواب، كل باب قسمه إلى فصلين ماعدا الباث الثالث فقسمه إلى ثلاثة فصول.**

1 - المرجع السابق، ص162.

2 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص231. ص240 و241 .

3 - المرجع السابق، ص253 .

4 - استخرج الأستاذ الريسوني 54 قاعدة من قواعد المقاصد. ينظر: أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، ص274 .

5 - المرجع سابق، ص269 .



الباب الأول<sup>(1)</sup>: تعريف المقاصد وتاريخها، أكثر من التفصيل فيها لغة واصطلاحاً، وتتبع تطور المقاصد مستفيداً من الأستاذ اليرسوني في كتابه نظرية المقاصد.

الباب الثاني<sup>(2)</sup>: إثبات أن للشريعة مقاصد في الأحكام وطرق معرفتها، شرح فيها مسألة تعليل الأحكام ومناقشة مدى تأثيرها على إثبات المقاصد، ثم شرح طرق معرفة المقاصد الخمسة وجمع فيها جزئياتها التي تحتاج للبيان والتفصيل والتمثيل.

الباب الثالث<sup>(3)</sup>: أقسام المقاصد، وقد قسمها باعتبار المصالح التي جاءت بالمحافظة عليها أو باعتبار رتبها إلى: الضروريات والحاجيات والتحسينيات والمكملات "التمتات، التوابع"، وباعتبار مراتبها في القصد إلى: مقاصد أصلية ومقاصد تبعية، وباعتبار الشمول إلى: عامة وخاصة وجزئية، وقد اعتمد على جمع وتوثيق المادة العلمية التي تتعلق بهذه البحوث فجاءت طويلة مفصلة.

الباب الرابع<sup>(4)</sup>: في خصائص المقاصد وقواعدها، وهو من مبحث جديد ذكر فيه ثمانية خصائص للمقاصد هي: الربانية، ومراعاة الفطرة، وخاصة العموم والاطراد، والثبات، والعصمة من التناقض، وخاصة البراءة من التحيز والهوى، وخاصة القدسية والاحترام، وخاصة الضبط الانضباط. ثم خصص بحثاً فريداً لقواعد المقاصد، قسمها إلى قسمين: القواعد العامة، والقواعد الخاصة.

فيكون أول من جمع قواعد المقاصد في باب مستقل وقد حاول أن يشرح بعضها شرحاً بسيطاً متأثراً بالأستاذ أحمد اليرسوني الذي سبقه في الإشارة إليها وجمعها في مبحث لخص فيه مقاصد الشريعة في قواعد موجزة العبارة مختصرة ومركزة المعنى .

الباب الخامس<sup>(5)</sup>: علاقة المقاصد بالأدلة الشرعية، والذي يمثل ثلث البحث فأطال في التعريفات على حساب بحثه الصلة والعلاقة التي تربط المقاصد بالأدلة الشرعية. وأهم المميزات التي نلاحظها على هذه الدراسة ما يلي:

- 1 - مقاصد الشريعة الإسلامية، مسعود اليرسوني، مرجع سابق، ص 23 .
- 2 - المرجع السابق، ص 77 .
- 3 - المرجع السابق، ص 179 .
- 4 - المرجع السابق، ص 419 .
- 5 - مقاصد الشريعة الإسلامية، مسعود اليرسوني، مرجع سابق، ص 469 .

أ-اهتم كثيرا بتحديد وشرح المصطلحات الأصولية التي لها علاقة بالمقاصد من بعيد أو من قريب.

ب-من المباحث الجديدة في هذه الدراسة، الفصل الثاني من الباب الرابع والذي تناول فيه قواعد المقاصد لأول مرة بهذا الشكل، حيث قال: " يأتي هذا الفصل بعد أربعة أبواب من الرسالة بمثابة التلخيص لما ورد خلالها من قواعد وضوابط وكلمات جامعة في باب المقاصد... بإفرادها بفصل مستقل ولكن بترتيب يحقق المقصد فقسمتها إلى قسمين:

### 1-قواعد عامة.

2-قواعد خاصة. وقد أوردت هذه القواعد وعلقت على ما أراه يحتاج إلى تعليق، ذلك لكون شرح تلك القواعد يحتاج إلى رسالة مستقلة... " (1).

ج-أطلق على الضروريات الخمسة: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، اسم الأصول الكلية وهو مصطلح جديد في باب المقاصد (2).

د-ذكر في ثنايا البحث كثيرا من التطبيقات الجزئية لقواعد المقاصد. التي ربط فيها الأدلة والقواعد بفروعها لتسهيل فهمها والعمل بها.

ثالثا: قواعد المقاصد عند الأستاذ عبد الرحمان إبراهيم الكيلاني؛ في كتابه قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي. وهو بحث جامعي أكاديمي ليكون أول الباحثين الذي يدرس موضوع قواعد المقاصد بهذا العنوان وهذه المصطلحات، ففتح بابا عظيما في تععيد علم المقاصد. فقسمه إلى مقدمة وبابين وخاتمة.

الباب الأول (3): بيان مفهوم القاعدة المقاصدية ومرتبها، الفصل الأول تناول فيه شرح مصطلحات، القاعدة والمقاصد والألفاظ ذات الصلة، أما الفصل الثاني فذكر فيه أقيام القاعدة المقاصدية ومكانتها وصلاحيية الاحتجاج بها.

1 - المرجع السابق، ص 448 .

2 - المرجع السابق، ص 449 .

3 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 23 .

الباب الثاني<sup>(1)</sup>: عرض ودراسة قواعد المقاصد، والدراسة التطبيقية للفصل النظري السابق، وجعله ثلاثة فصول خصص كل فصل لنوع معين من قواعد المقاصد وفق تقسيمه لها، الفصل الأول للقواعد المقاصدية المتعلقة بالمصلحة والمفسدة، والفصل الثاني للقواعد المقاصدية المتعلقة بمبدأ رفع الحرج، والفصل الثالث للقواعد المقاصدية المتعلقة بمآلات الأفعال ومقاصد المكلفين.

وأهم المميزات التي تميز دراسة الأستاذ الكيلاني نذكر الخصائص التالية:

أ- يعتبر كتابه هذا أول دراسة جديدة وجادة تناولت قواعد المقاصد جمعا وتحقيقا وشرحا وتحليلا وتطبيقا على أمثلة من الفروع الفقهية.

ب- اقتصر في هذا الكتاب على القواعد من المقاصد التي أوردها الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات فقط

ج- استخرج أكثر من أربعين قاعدة كلها من كتاب الموافقات، وقد بقي منها الكثير عند الشاطبي وبقي منها أكثر من ذلك في كتب الأصوليين والفقهاء من علماء الشريعة الإسلامية، مما يحتاج إلى الجمع والتحقيق والشرح<sup>(2)</sup>.

رابعاً: قواعد المقاصد عند الأستاذ الجيلالي المريني؛ في كتابه القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، والذي قسمه إلى ثلاثة أبواب.

الباب الأول<sup>(3)</sup>: الإمام الشاطبي والقواعد الأصولية، خصصه لتعريف بالشاطبي، والتعريف بالقواعد الأصولية وأقسامها.

والباب الثاني<sup>(4)</sup>: القواعد الأصولية الشرعية، ذكر فيه قواعد في طبيعة الدليل الشرعي، ثم قواعد في الأحكام الشرعية، ثم قواعد في مقاصد الشريعة الإسلامية ومتعلقاتها. الباب الثالث<sup>(5)</sup>: قواعد أصولية لغوية، مثل قواعد الأمر والنهي والعموم والخصوص وقواعد أخرى.

1 - المرجع السابق، ص 12 .

2 - إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 448 .

3 - الجيلالي المريني، القواعد الأصولية، مرجع سابق، ص 13 .

4 - المرجع السابق، ص 89 .

5 - المرجع السابق، ص 353 .

ويعتبر الأستاذ الجليلي المريني من الباحثين الأوائل الذين أشاروا صراحة إلى قواعد المقاصد وتناولوها بالبحث شرحا وتمثيلا وتطبيقا.

فقسمها إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول: قواعد عامة في المقاصد وجعلها ثلاثة عشرة قاعدة، النوع الثاني: قواعد من المصلحة والمفسدة وجعلها ستة قواعد، النوع الثالث، قواعد في تعليل الأحكام الشرعية وجعلها ثلاثة قواعد، فقد استخرج من كتاب الموافقات اثنان وعشرين قاعدة من قواعد المقاصد.

ومن أهم المميزات التي تلاحظ على هذه الدراسة نذكر ما يلي:

أ- يشرح القاعدة الأصولية أو المقاصدية ثم يذكر دليلها ثم فروعها التطبيقية،

ب- استعمل أسلوبه الخاص في صياغة القواعد الأصولية والمقاصدية في أغلب الأحيان.

ج- استخرج بعض القواعد المقاصدية من الموافقات وترك كثيرا منها لم يتعرض له<sup>(1)</sup>.

---

1 - السبب في ذلك أنه اعتمد القواعد التي تستنبط بها الأحكام الشرعية فقط ولهذا أغفل قواعد المقاصد الباقي في كتاب الموافقات.

## المبحث الثالث تقسيم و شرح قواعد المقاصد

خضعت قواعد المقاصد إلى اعتبارات كثيرة تتحكم في تقسيمها، ومن خلال تتبعنا إلى تقسيمات الباحثين والدارسين في مقاصد الشريعة وجدناهم يقسمون قواعد المقاصد بناء على التقسيم القديم عند الأصوليين السابقين لمقاصد الشريعة الإسلامية، متأثرين بتقسيمات الإمام الجويني والإمام الشاطبي. ولذلك يختلف تقسيم قواعد المقاصد باختلاف مناهج البحث في علم المقاصد من باحث إلى آخر.

وأهم الأسس والاعتبارات التي يمكن أن نعتمدها في تقسي القواعد بشكل عام هي:

أ- تقسيم القواعد باعتبار موضوعاتها.

ب- تقسيم القواعد باعتبار مصادرها.

ج- تقسيم القواعد باعتبار العموم والخصوص.

د- تقسيم القواعد باعتبار الكلية والجزئية.

هـ- تقسيم باعتبار صاحب القصد.

و- باعتبار نظر المجتهد.

ز- باعتبار دائمة ومؤقتة.

وأشهر تقسيمات المقاصد تقسيم الشاطبي الذي اعتبر فيه القصد أساسا للتقسيم فكان كما يلي:

القسم الأول: قواعد مقاصد الشارع

قواعد في وضع الشريعة ابتداء.

قواعد في وضع الشريعة للإفهام.

قواعد في وضع الشريعة للتكليف بمقتضاها.

قواعد في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة.

القسم الثاني: قواعد مقاصد المكلف

قواعد اعتبار النية والمقصد في التصرفات.

قواعد موافقة قصد الكلف لقصد الشارع.

قواعد المصلحة والمفسدة من جهة المكلف.

قواعد سدّ الذرائع.

القسم الثالث: قواعد طرق معرفة المقاصد

قواعد مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي.

قواعد اعتبار علل الأمر والنهي.

قواعد المقاصد الأصلي والتبعية.

القسم الرابع: قواعد الأحكام والأدلة

قواعد الأحكام الشرعية.

قواعد الأدلة الشرعية.

قواعد الاجتهاد.

أما الشيخ الطاهر بن عاشور فقد ذكر قواعد كثيرة من قواعد المقاصد نشرها في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، بناء على أسس جديدة لعلم المقاصد تصلح أن تكون اعتبارا لتقسيم قواعد المقاصد وهي: اعتبار أساس الفطرة، وأساس السماحة، وأساس حفظ النظام، وأساس مراعاة المصالح، وأساس المساواة، وأساس الحرية، وأساس الحقوق، وأساس تعلق الشارع بالمعاني لا بالألفاظ، وأساس الضبط والتحديد.

وقسم الإمام الطاهر بن عاشور المقاصد أيضا باعتبار العموم إلى قسمين: مقاصد عامة قسمها إلى نوعين: حقيقية وعرفية ووهمية. ومقاصد خاصة: وقسمها إلى: مقاصد المعاملات، والنكاح، والتصرفات المالية والقضاء، والعقوبات. وقسمها باعتبار نظر المجتهد إلى قطعية، وقريبة من القطعية، وظنية، وظنية ضعيفة. وقسمها باعتبار تصرفات الأمة إلى قسمين: مقاصد و وسائل.

وقد جاء الأستاذ أحمد الريسوني فجمع أربعة وخمسين قاعدة من قواعد المقاصد التي ذكرها الإمام الشاطبي في الموافقات، قسمها نفس تقسيم الشاطبي كما يلي<sup>(1)</sup>:

القسم الأول: قواعد مقاصد الشارع، ذكر منها ثلاثة وعشرين قاعدة.

القسم الثاني: قواعد مقاصد المكلف، ذكر منها إحدى عشرة قاعدة.

القسم الثالث: قواعد كيف تعرف مقاصد الشارع، ذكر منها عشرة قواعد.

أما الأستاذ مسعود اليوبي فذكر أكثر من ثمانية وخمسين قاعدة من قواعد المقاصد، جمعها من مصادر مختلفة أهمها، الموافقات للشاطبي، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، والفروق للقرايبي، والمستصفي وشفاء الغليل للغزالي، وقواعد المقرئ، ومقاصد الشريعة لابن عاشور. وقد قسمها كما يلي<sup>(2)</sup>:

القسم الأول: القواعد العامة للمقاصد، ذكر فيها ثلاثة وعشرين قاعدة.

القسم الثاني: القواعد الخاصة، ذكر فيها أكثر من خمسة وثلاثين قاعدة، وقسمها أيضا إلى

سنة أنواع هي:

قواعد متعلقة بمعرفة المقاصد. قواعد متعلقة بالمكملات. قواعد متعلقة بالوسائل. قواعد متعلقة بالمقاصد التابعة. قواعد متعلقة بمقاصد المكلفين وما يصح منها على ضوء مقاصد الشريعة. قواعد متعلقة بالترجيحات.

أما الأستاذ الجيلالي المريني فقد جعل الفصل الثالث من الباب الثاني خاصا بقواعد مقاصد الشريعة الإسلامية، فقسمها إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول: قواعد "عامة" في المقاصد، النوع الثاني: قواعد في المصلحة والمفسدة، النوع الثالث: قواعد في تعليل الأحكام الشرعية.

أما الدكتور عبد الرحمان إبراهيم الكيلاني فقد ذكر في كتابه: قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي أقسام قواعد المقاصد حسب موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام متأثرا بتقسيم الإمام الشاطبي<sup>(3)</sup>، وهي: النوع الأول: القواعد المقاصدية المتعلقة بموضوع المصلحة والمفسدة، شرح فيها أكثر من

1 - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص 274.

2 - اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 449 .

3 - ينظر : إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص 125 .

عشرين قاعدة، النوع الثاني: القواعد المقاصدية المتعلقة بمبدأ رفع الحرج، وشرح فيها اثنا عشرة قاعدة، النوع الثالث: القواعد المقاصدية المتعلقة بمآلات الأفعال ومقاصد المكلفين، وشرح فيها اثنا عشرة قاعدة.

وسأذكر بعد هذه المقدمة قواعد المقاصد وأقسمها تقسيماً جديداً باعتبار أهميتها وأولويتها عن بعضها البعض، فهناك قاعدة أهم من أخرى، وقاعدة أولى من أخرى في عمومها وأكليتها، فهناك قواعد كبرى وأخرى صغرى، وقواعد أصول وقواعد فرعية تشرحها، وقواعد مقاصد ضوابط لقواعد أخرى تكون في صفة شروط لتلك القواعد، وهناك أيضاً قواعد اشتهرت أكثر من غيرها على السنة العلماء.

### شرح قواعد المقاصد:

أتعرض هنا لأهم قواعد المقاصد بالذكر والشرح مرتبة باعتبار أهميتها وعمومها وكليتها وشهرتها. فأقسمها إلى قواعد كبرى: وهي القواعد التي اشتهرت بين الأصوليين في مبحث المقاصد، وهي محل اتفاق بين المصادر التي تناولت علم المقاصد، وقواعد فرعية: تكمل القواعد الأصلية أو تشرحها وقد تكون محل خلاف بين الأصوليين.

**القاعدة الأولى:** " وضع الشرائع إنما هو لحفظ مصالح العباد في العاجل والآجل معا"<sup>(1)</sup>، شرحها: هذه القاعدة تبين أن جميع أحكام الشريعة الإسلامية، المقصود منها والهدف الأساسي هو تحقيق مصلحة العباد بجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم مادية أو معنوية، في الحين وفي المستقبل، في الدنيا والآخرة، فحيث ما كانت المصلحة يكون شرع الله، وحيث ما كان شرع الله تكون المصلحة.

وقد اختلفت عبارات الأصوليين في صياغة هذه القاعدة، فقد عبر عنها العز بن عبد السلام بقوله: " التكليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم"<sup>(2)</sup>. ولهذا القاعدة الأصلية قواعد فرعية منها:

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص6 . إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص126 . الريسوني، نظرية المقاصد، ص274 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449 .  
2 - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ج2ص62 .



القاعدة الفرعية الأول: " التكاليف الشرعية كلها إما لدرء مفسدة أو جلب مصلحة"<sup>(1)</sup>،

القاعدة الفرعية الثانية: " التكاليف الشرعية غير مقصودة لذاتها، إنما المقصود منها معانيها ومصالحها التي شرعت من أجلها"<sup>(2)</sup>،

القاعدة الفرعية الثالثة: "الأعمال الممنوعة أسباب للمفاسد لا المصالح، والأعمال المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد"<sup>(3)</sup>،

القاعدة الفرعية الرابعة: " الشرائع جاءت لمصالح العباد، فالأمر والنهي والتخيير راجعة إلى حفظ مصالح المكلف"<sup>(4)</sup>،

القاعدة الفرعية الخامسة: " الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح"<sup>(5)</sup>،

القاعدة الفرعية السادسة: "درأ المفاسد مقدم من جلب المصالح"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: "المصلحة الغالبة مقدمة على المفسدة النادرة"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية الثامنة: "المفسدة الغالبة مقدمة على المصلحة النادرة"<sup>(8)</sup>.

القاعدة الفرعية التاسعة: " المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة"<sup>(9)</sup>.

القاعدة الفرعية العاشرة: "المصلحة الملغاة كل مصلحة تأتي على أصل شرعي بالإبطال"<sup>(10)</sup>.

القاعدة الفرعية الحادي عشرة: " تشمل أحكام الشريعة على مصلحة خاصة في كل مسألة، وعلى مصلحة كلية في الجملة"<sup>(1)</sup>.

- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص24 . إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص135 .
- 2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص385 . إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص135 .
- 3 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص237 . إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص135 .
- 4 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص147 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449 .
- 5 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص139 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449 .
- 6 - المقرئ ، القواعد ، ج2ص443. إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص213 .
- 7 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص26 . المقرئ ، القواعد ، ج2ص443.
- 8 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص26 . المقرئ ، القواعد ، ج2ص443.
- 9 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص350 . العزبن عبد السلام ، القواعد ، ج1ص7
- 10 - الغزالي ، شفاء الغليل ، ص220 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص220 .

القاعدة الفرعية الثانية عشرة: "لا يشترط وجود المصلحة من الأحكام الشرعية في كل فرد من أفرادها، لأن تخلف جزئي لا يقدر في الكل" (2).

القاعدة الثانية: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية" (3)، شرحها: اتفق الأصوليون على أن مقاصد الشريعة الإسلامية ثلاثة مراتب.

أولها الضروريات: وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت اختل نظام الحياة ولم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم العظيم والرجوع بالخسران المبين.

أما الحاجيات: فهي ما كان مفتقرا إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة بفوت المطلوب، فإذا لم ترع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ويدخل تحت هذه القاعدة قواعد كثيرة تحكم مسائل المشقة والرخصة.

أما التحسينيات: فهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك مكارم الأخلاق. ولهذا القاعدة الأصلية قواعد فرعية منها: القاعدة الفرعية الأولى: "الأصول الكلية التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها هي: الدين، النفس، العقل، النسل، المال" (4)

وقد زاد البعض عليها حفظ العرض، وحفظ النسب، وحفظ الفطرة، وحفظ النظام، وحفظ الحقوق، وغيرها مما يعد من ضروريات التي لا تستقيم الحياة إلا بتوفرها. (5)

- 
- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج4 ص131 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449 .
  - 2 - الغزالي، شفاء الغليل، ص258 . الشاطبي، الموافقات، ج2 ص52. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص451. إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد، ص151 .
  - 3 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص49 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449 .
  - 4 - الشاطبي، الموافقات، ج3 ص47 و ج2 ص10 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص449
  - 5 - مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص276 .

القاعدة الفرعية الثانية: "حفظ الضروريات يكون من جانبين: أحدهما: مراعاتها من جانب الوجود بما يقيم ويثبت أركانها ويحفظ وجودها، الثاني: مراعاتها من جانب عدم بمنع جميع ما يأتي عليها بالهدم أو يدخل عليها الخلل الواقع أو المتوقع"<sup>(1)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة: "المقاصد الضرورية أصل للحاجية والتحسينية"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة: "التحسينيات مكملة للحاجيات، والحاجيات مكملة للضروريات"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة: "كل مكمل عاد على الأصل بالنقض فهو باطل"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الفرعية السادسة: "إبطال الأصل إبطال للتكملة"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: "اختلال الضروري يلزم منه اختلال الحاجي والتحسيني"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الثامنة: "لا يلزم من اختلال الحاجي والتحسيني اختلال الضروري"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية التاسعة: "يلزم من اختلال الحاجي والتحسيني بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما"<sup>(8)</sup>.

القاعدة الفرعية العاشرة: "حفظ الحاجي والتحسيني حفظ للضروري"<sup>(9)</sup>.

القاعدة الفرعية الحادية عشرة: "الكليات من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها النسخ، وإنما وقع في الجزئيات"<sup>(10)</sup>.

---

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص8 .

2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص8 وج2ص16. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص457.

3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص16 .

4 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص182 و ج213-15 .

5 - المرجع السابق ، ج2ص4 .

6 - المرجع السابق ، ج2ص16 . مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص457 .

7 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص16. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص457 و ص347. الريبوني ، نظرية المقاصد ، ص275 .

8 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص21. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص457

9 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص16 .

10 - الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق ، ج3ص105 و ج3ص117 .

القاعدة الفرعية الثانية عشرة: "كل ما هو مكمل وخدام للضروريات والحاجيات والتحسينيات مقصود شرعا"<sup>(1)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة عشرة: "كل ما هو مكمل للمكمل مكمل"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة عشرة: "كل ما كان مكملا لمقصود شرعي فهو مقصودا تبعا"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الثالثة: "أحكام الشريعة منوطة بالحكم والمعاني لا بالألفاظ والمباني"<sup>(4)</sup>. شرحها: أحكام الشريعة الإسلامية معللة بمقاصد وحكم ومقاصد إلا ما استثني بدليل أوجهلت حكمته وعلته التي من أجلها شرعت الأحكام، فكل ما عرف مقصده وعلته صح فيه القياس، مع الوقوف على الظاهر من الألفاظ من جهة اللغة ودخوله في الاعتبار بالأصل. ويدخل تحت هذه القاعدة فروع كثيرة منها.

القاعدة الفرعية الأولى: "الأصل في المعاملات والعادات التعقل والنظر إلى المعاني، والأصل في العبادات التعبد وعدم التعليل"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية: "كل ما ثبت فيه اعتبار الحكم والمعاني لا بد فيه من اعتبار التعبد حقا لله تعالى"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة: "الأصل أنه لا نيابة في العبادات"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة: "المقاصد العامة من للتعبد هي: الانقياد لأوامر الله والخضوع والتوجه إليه"<sup>(8)</sup>.

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص397 و ج2ص407 .

2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص8 .

3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص179 و ج2408 .

4 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص300 و ج2ص305 . الجيلاني ، القواعد الأصولية ، ص307 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص243 .

5 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص300 . و ج2ص135 . الكيلاني، قواعد المقاصد ، ص307 .

6 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص310 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص301 .

7 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص277 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص318 .

8 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص303 . الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص275 .

القاعدة الفرعية الخامسة: "الأوامر والنواهي من جهة اللفظ على التساوي في دلالة الاقتضاء، وما حصل الفرق بينها إلا بإتباع المعاني والمصالح والمقاصد"<sup>(1)</sup>

القاعدة الفرعية السادسة: " المقصد الشرعي من وضع الشريعة أن الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: " العمل بالظاهر على تتبع وتغال، بعيد عن مقصود الشرع"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الفرعية الثامنة: " لا يجوز العمل بمعنى أو مقصد يعود على النص بالإبطال"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الرابعة: " المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو: إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبدا لله اضطرارا"<sup>(5)</sup>. شرحها: الشريعة جاءت لتكون حاكمة على الأهواء، لأنه تقرر أن قصد الشارع من وضع الشريعة إخراج النفوس عن أهوائها وعوائدها وإدخالها تحت حكم الشريعة، ولم تجعل الأهواء والعقول حاكما قبل الشرع أو بما يخالفه. وهذه القاعدة قواعد فرعية نذكر منها القواعد التالية:

القاعدة الفرعية الأولى: " المصالح المحتملة شرعا إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الآخرة، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية: "كل أصل شرعي تخلف جريانه على وفق الأصول الثابتة فلا يطرد، وليس بأصل يعتمد عليه ولا قاعدة يستند إليها"<sup>(7)</sup>.

---

1 - الشاطبي، الموافقات، ج3ص153 . الكيلاني، قواعد المقاصد، ص142 .

2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص298 . الكيلاني، قواعد المقاصد، ص136 . الجيلالي، القواعد الأصولية، ص303 .

3 - الشاطبي، الموافقات، ج3ص154 . الكيلاني، قواعد المقاصد، ص252 .

4 - الغزالي، شفاء الغليل، ص220 . الشاطبي، الموافقات، ج3ص14721 . مسعود اليبوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص452 و ص464 .

5 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص168 . الجيلالي، القواعد الأصولية، ص28 . الريسوني، نظرية المقاصد، ص275 .

6 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص37 . الجيلالي، القواعد الأصولية، ص297 .

7 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص99 . الكيلاني، قواعد المقاصد، ص161 .

القاعدة الفرعية الثالثة: " وضع الشريعة أن تكون أهواء العباد تابعة لمقصود الشارع فيها وقد وسع الله عليهم بما لا يفضي إلى مفسدة أو مشقة".<sup>(1)</sup>

القاعدة الفرعية الرابعة: " مخالفة الهوى ليست من المشاق المعتبرة شرعا ولا رخصة فيها البتة"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة: " وضع الشريعة وإن كان لمصالح العباد، فإنما هو حسب أمر الشارع وعلى الحد الذي حده، لا على مقتضى أهوائهم وشهواتهم"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الفرعية السادسة: "المصالح والمفاسد راجعة إلى خطاب الشارع"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: " المراد بالمصلحة ما يعتد بها شرعا ويرتب عليها مقتضاها"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية الثامنة: "كل عمل كان المتبع فيه الهوى بإطلاق من غير التفات إلى الأمر أو النهي أو التخيير فهو باطل بإطلاق، لأنه لا بد للعمل من حامل يحمل عليه وداع يدعو إليه"<sup>(6)</sup>.

القاعدة التاسعة: " كل أصل لم يشهد له نص ، و كان ملائما اتصرفات الشرع ، و مأخوذ معناه من أدلته ، فهو صحيح بيني عليه و يرجع له ، إذا كان الأصل قد صار بجموع أدواته مقطوعا به "<sup>(7)</sup>.

القاعدة الخامسة: " المقاصد والنيات معتبرة في العبادات والعبادات"<sup>(8)</sup>. شرحها: مقاصد المكلفين ونياتهم معتبرة في تصرفاتهم وأعمالهم، فالنية والقصد هو الذي يصير العادة عبادة، فالنية والقصد هو الذي يحدد الحكم الشرعي لجميع التصرفات. ولهذا القاعدة قواعد فرعية منها ما يلي:

- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص377 و ج2ص331 . الجليلي ، القواعد الأصولية ، ص285 . الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص275 .
- 2 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص337 و ج2ص153. الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص276 .
- 3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص172 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص157 .
- 4 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص41 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص157 .
- 5 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص243 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص157 .
- 6 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص295 . الكيلاني ، قواعد المقاصد ، ص157 .
- 7 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص39. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص455. الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص278 .
- 8 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص323 . الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص276 .

القاعدة الفرعية الأولى: " أن يكون قصد المكلف في العمل موافقا قصد الشارع في التكليف " (1).

القاعدة الفرعية الثانية: " كل قصد من المكلف يخالف قصد الشارع فهو باطل " (2).

القاعدة الفرعية الثالثة: " كل من ابتغى من تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقض الشريعة فعمله باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل " (3).

القاعدة الفرعية الرابعة: " القصد إلى المشقة باطل " (4).

القاعدة الفرعية الخامسة: " ليس للمكلف أن يقصد المشقة لعظم أجزائها، ولكن له أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته " (5).

القاعدة الفرعية السادسة: " كل أمر شاق جعل الشارع فيه للمكلف مخرجا، فقصد الشارع بذلك المخرج أن يتحراه المكلف إن شاء " (6).

القاعدة الفرعية السابعة: " الأمور العادية يكفي لصحتها عدم مناقضة قصد الشارع، ولا يشترط فيها ظهور الموافقة " (7).

القاعدة الفرعية الثامنة: " القصد غير الشرعي هادم للقصد الشرعي " (8).

القاعدة الفرعية التاسعة: " ليس للمكلف إيقاع أسباب الرخص بغية الانحلال من العزائم " (9).

- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص331. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص464.
- 2 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص129. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص464.
- 3 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص333. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص464.
- 4 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص129. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.
- 5 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص196. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص465.
- 6 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص346. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص465.
- 7 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص257. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص465.
- 8 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص385. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص465.
- 9 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص538 و ج1 ص445. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص354.

القاعدة الفرعية العاشرة: " أسباب الرخص ليست مقصودة التحصيل للشارع و لا وقصودة الرفع" (1).

القاعدة الفرعية الحادي عشرة: " وضعا لأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات" (2)

القاعدة الفرعية الثانية عشرة: " النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة" (3).

القاعدة الفرعية الثالثة عشرة: " لا يلزم من تعاطي الأسباب من قبل المكلف القصد إلى مسبباتها، وإنما عليه الجريان تحت الأحكام الشرعية" (4).

القاعدة الفرعية الرابعة عشرة: " إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب" (5).

القاعدة الفرعية الخامسة عشرة: " لا يلزم القصد إلى المسبب، فللمكلف ترك القصد إليه بإطلاق، وله القصد إليه" (6).

القاعدة الفرعية السادسة عشرة: " العمل إذا وقع على وفق المقاصد الأصلية فلا إشكال في صحته سواء أكان العمل مما تصاحبه المقاصد التابعة أم لا تصاحبه" (7).

القاعدة الفرعية السابعة عشرة: " المقاصد الأصلية إذا روعيت أقرب إلى إخلاص العمل وصيرورته عبادة" (8).

القاعدة الفرعية الثامنة عشرة: " البناء على المقاصد الأصلية يجعل تصرفات المكلف كلها عبادات، كانت من قبيل العادات أو المعاملات" (9).

- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص154 و ج2 ص8.
- 2 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص194. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص456.
- 3 - الجيلالي، القواعد الأصولية، ص275. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص362.
- 4 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص193. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.
- 5 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص211. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.
- 6 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص257. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص390.
- 7 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص196. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص405.
- 8 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص196.
- 9 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص22. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص405.



القاعدة الفرعية التاسعة عشرة: " العادات والمعاملات صحيحة بالقصد أو بدونه، إذا وقع العمل على وفق المقاصد التابعة وصاحبته المقاصد الأصلية"<sup>(1)</sup>.

القاعدة الفرعية العشرون: " لا تصح النيابة في العبادات، خلاف العادات والمعاملات إلا ما اختص بالمكلف"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية الواحدة والعشرون: "من مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية و العشرون: "الأحكام التكليفية الخمسة أفعال وتترك تتعلق بالمقاصد"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة والعشرون: "إذا كان ظاهر العمل مشروع، والمصلحة مخالفة كان العمل عدم المشروعية"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة والعشرون: " لا عبرة بالحيل في الشريعة"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة والعشرون " الحيل الباطلة هي ما هدم أصلا شرعيا"<sup>(7)</sup>.

القاعدة السادسة: " الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعنات فيه"<sup>(8)</sup>. شرحها: المرتبة الثالثة من مراتب المقاصد، حفظ الحاجيات التي تقوم على رفع الحرج والمشقة الواقعة والمتوقعة تيسيرا وتوسعة على المكلفين. فليس من مقاصد الشريعة ولا من غاياتها التكليف بما يشق أولا يدخل تحت قدرة المكلف.

---

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص207 و ج2ص347. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص465. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص407 .

2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص227. الجليلي، القواعد الأصولية ، ص318.

3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص242. الريسوني ، نظرية المقاصد ، ص276.

4 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص49. الجليلي، القواعد الأصولية ، ص2708.

5 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص375. الجليلي، القواعد الأصولية ، ص294.

6 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص380. الجليلي، القواعد الأصولية ، ص292.

7 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص387. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص448 .

8 - الريسوني، نظرية المقاصد، ص276. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص277 .

القاعدة الفرعية الأولى: " الشارع قصد التكليف بما يلزم فيه كلفة ومشقة، ولم يقصد نفس المشقة، بل قصد ما في ذلك من المصالح"<sup>(1)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية: " القصد إلى التكليف بما لا يدخل تحت قدرة المكلف، راجع في التحقيق إلى سوابقه أولواحقه أوقرائته"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة: " أحكام الشريعة جارية على الوسط والاعتدال والتكاليف داخلية تحت قدرة العبد من غير مشقة أو انحلال"<sup>(3)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة: " إذا أدى اطراد الأصل أو العموم إلى الحرج أو إلى ما لا يطاق عقلا أو شرعا فلا يستمر الاطراد والإطلاق"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة: " المشقة الخارجة عن المعتاد، التي يحصل بها للمكلف فساد ديني أو دنيوي، مقصود الشارع فيها الرفع مطلقا"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية السادسة: " لا يقصد الشارع تحصيل ولا رفع أسباب الرخص والتيسير التي وضعها"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: " ليس للمكلف قصد إيقاع أسباب الرخص بغية الانحلال من العزائم"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية الثامنة " العزيمة هي الأصل، لأنها مقصود للشارع بالقصد الأول، والرخصة استثناء لأنها مقصود للشارع بالقصد الثاني"<sup>(8)</sup>.

---

1 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص123. الريسوني، نظرية المقاصد، ص276. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص286.

2 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص107. الريسوني، نظرية المقاصد، ص276. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص289.

3 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص163. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص291.

4 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص102 و ج2 ص168. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص295.

5 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص156. الكيلاني، قواعد المقاصد، ص318.

6 - الشاطبي، الموافقات، ج2 ص8. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص455.

7 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص35. الريسوني، نظرية المقاصد، ص276.

8 - الشاطبي، الموافقات، ج1 ص35. الريسوني، نظرية المقاصد، ص276.

القاعدة الفرعية التاسعة: " المشقة غير مقصودة للشارع أصلاً"<sup>(1)</sup>.

القاعدة الفرعية العاشرة: "الحرج المعتاد مثله في التكاليف غير مرفوع شرعاً"<sup>(2)</sup>.

**القاعدة السابعة:** " الوسائل لها أحكام المقاصد"<sup>(3)</sup>. شرحها: الوسائل هي الطرق المفضية إلى المقاصد من جلب مصالح أودرء مفسد، وهي تشمل جميع الأسباب والشروط والموانع التي لها تأثير في تحصيل المقاصد، ولهذه القاعدة علاقة وارتباط كبير بقواعد المقاصد التي لها صلة بموضوع الوسائل، وبيعض القواعد الأصولية والفقهية، فلها قواعد فرعية نذكر منها القواعد التالية.

القاعدة الفرعية الأولى: "كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة"<sup>(4)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية: "الوسيلة المحرمة إذا أفضت إلى مصلحة راجحة فهي وسيلة مباحة"<sup>(5)</sup>

مباحة"<sup>(5)</sup>

القاعدة الفرعية الثالثة: "الوسائل أخفض رتبة من المقاصد"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة: "أجور وآثام الوسائل تختلف باختلاف مقاصدها"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة: "عدم إفشاء الوسيلة إلى المقصد يبطل اعتبارها"<sup>(8)</sup>.

القاعدة الفرعية السادسة: "كثرة المسائل إلى المقصد لا يبطل بعضها"<sup>(9)</sup>.

القاعدة الفرعية السابعة: " الوسيلة المقصودة في نفسها، عدم إفنائها لا يبطل اعتبارها"<sup>(10)</sup>

القاعدة الفرعية الثامنة: " إذا تعددت الوسائل إلى المقصد الواحد، يعتبر في تحصيلها أقوى

تلك الوسائل بحيث يحصل كاملاً راسخاً عاجلاً ميسوراً"<sup>(1)</sup>.

- 1 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص121. الريسوني، نظرية المقاصد، ص276 .
- 2 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص183. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص455.
- 3 - القرافي ، الفروق ، ج1ص166. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص458.
- 4 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص19. القرافي، الفروق، ج2ص33.
- 5 - قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ج1ص75.
- 6 - القرافي ، الفروق ، ج1ص112. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص461.
- 7 - قواعد الأحكام، العز، ج1ص104. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص460.
- 8 - المقرئ، القواعد، ج1ص242.
- 9 - المقرئ، القواعد، ج1ص243. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص461.
- 10 - المقرئ، القواعد، ج1ص243. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص461.

القاعدة الفرعية التاسعة: "إذا تساوت الوسائل في إفضاؤها إلى المقصد سوّت الشريعة بينها، وخيرت المكلف بينها"<sup>(2)</sup>.

القاعدة الفرعية العاشرة: "يغتفر في الوسائل، م لا يغتفر في المقاصد"<sup>(3)</sup>.

**القاعدة الثامنة: " مقاصد الشريعة تعرف بالكتاب والسنة والإجماع والاستقراء"<sup>(4)</sup>.**

شرحها: اكتشاف مقاصد الشريعة الإسلامية يكون بطرق ومسالك تتبع، نتعرف من خلالها مقصود الشارع من جميع التكاليف الشرعية، وقد حدد الأصوليون لها مناهج وطرق سبق أن ذكرناها في البحث، وهذه القاعدة قواعد فرعية هي:

القاعدة الفرعية الأولى: "مقاصد الشرع لا تعرف بالأوهام والظنون"<sup>(5)</sup>.

القاعدة الفرعية الثانية: "علل الأحكام تدل على قصد الشارع إليها"<sup>(6)</sup>.

القاعدة الفرعية الثالثة: "الأمر والنهي المحرد الابتدائي والصريح يدل على مقصود الشارع"<sup>(7)</sup>.

القاعدة الفرعية الرابعة: "الأمر بالفعل يستلزم قصد الشارع إلى وقوعه، والنهي يستلزم القصد إلى منع وقوعه"<sup>(8)</sup>.

القاعدة الفرعية الخامسة: "مدح الفعل دليل على قصد الشارع إلى وقوعه، وذمه دليل على القصد إلى عدم إيقاعه"<sup>(9)</sup>.

---

1 - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص149. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص461.

2 - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص149.

3 - عبد الرحمان السيوطي، الأشباه و النظائر، ط1، دار الكتب العلمية، 1403هـ، بيروت، ص158. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص462.

4 - مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص123.

5 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص80. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.

6 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص394. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.

7 - الشاطبي، الموافقات، ج21ص242. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.

8 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص393. الريسوني، نظرية المقاصد، ص277.

9 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص24. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص455.

القاعدة الفرعية السادسة: "التعبير بالإرادة الشرعية ونحوها يدل على قصد الشارع أوهي قصده" (1).

القاعدة الفرعية السابعة: "سكوت الشارع عن الأمر، مع قيام المعنى المقتضي له وانتفاء المانع منه دل ذلك على عدم مشروعية الزيادة أوالنقصان على الحد المشروع" (2).

القاعدة الفرعية الثامنة: "إذا فهمنا من الشارع مقصدا معينا، هذا لا ينفي وجود مقصد ثاني وثالث" (3).

القاعدة الفرعية التاسعة: "الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى تناولها والتمتع بها مع الشكر" (4).

كل هذه القواعد من علم المقاصد تتطلب الجمع والتحقيق في بحث مستقل، وشرحها بالتفصيل الذي يتناول أصولها وفروعها في جميع المصادر التي تناولت علم المقاصد بالبحث والدراسة، أترك ذلك لمن يهم الأمر من الأساتذة والباحثين.

- 
- 1 - الغزالي ، شفاء الغليل ، ص585. مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص168.
  - 2 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص410. الريسوني، نظرية المقاصد، ص278.
  - 3 - الشاطبي، الموافقات، ج2ص311. الريسوني، نظرية المقاصد، ص278.
  - 4 - الشاطبي، الموافقات، ج1ص117. الريسوني، نظرية المقاصد، ص278.

# الفصل الخامس

## تطبيقات قواعد المقاصد من خلال

### تفسير أضواء البيان

#### تمهيد:

جميع الدراسات الأصولية المعاصرة تعتمد في بحوثها العلمية على الجوانب التطبيقية التي تساعد الباحث في فهم موضع البحث من جوانبه النظرية والتطبيقية، وترتبط بين الأصول وفروعها العملية مما يزيد متعة البحث في مثل هذه الموضوعات، خاصة إذا كان مجالها التطبيقي هو القرآن الكريم أوتفاسيره المختلفة المناهج والمدارس، وهو ما سأتناوله بالبحث في هذا الفصل مرتبة حسب ورودها في تفسير أضواء البيان، وأبدأ بذكر بعض المسائل الأصولية من علم وقواعد المقاصد التي تعرض لها الشيخ الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان، والتي تناول فيها جوانب مختلفة من المقاصد.

#### مسألة التعليل عند الشنقيطي :

عرف الشنقيطي العلة لغة بقوله: هي مناط الحكم لأنها مكان نوطه أي تعليقه، وسميت علة لأنها أثرت في المحل كعلة المريض، ومن هذا المعنى: ذات أنواط.

واصطلاحاً بقوله: هي الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. وقد أنكر على ابن قدامة تعريفه للعلة بأنها علامة وأمانة على الحكم<sup>(1)</sup>.

ويرى الشنقيطي أن العلة التي من أجلها شرعت الأحكام هي العلة التي تشتمل على الحكم والمصالح من جلب المنافع ودفع المضار، منكر التعليل بالغاية والغرض، رافضاً جعل العلة أمارات وعلامات على الأحكام الشرعية، قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ. فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾<sup>(2)</sup>: "واعلم أن التحقيق الذي لا شك فيه: أن الله تعالى يشرع الأحكام لمصالح الخلق، فأفعاله وتشريعاته كلها مشتملة على الحكم والمصالح، من

1 - الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، مرجع سابق، ص 275 .

2 - الأنبياء، 78- 79 .

جلب المنافع ودفع المضار، فما يزعمه كثير من متأخري المتكلمين تقليداً لمن تقدمهم: من أن أفعاله جلّ وعلا لا تعلل بالعلل الغائية، زاعمين أن التعليل بالأغراض يستلزم الكمال بحصول الغرض المعلل به، وأن الله جلّ وعلا منزّه من ذلك لاستلزامه النقص كله كلام باطل، ولا حاجة إليه البتة، لأنه من المعلوم بالضرورة من الدين، أن الله جلّ وعلا غني لذاته الغنى المطلق، وجميع الخلق فقراء إليه غاية الفقر والفاقة والحاجة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾<sup>(1)</sup>، ولكنّه جلّ وعلا يشرع ويفعل لأجل مصالح الخلق المحتاجين الفقراء إليه، لا لأجل مصلحة تعود إليه هوسبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وادعاء كثير من أهل الأصول: أن العلل الشرعية مطلق أمارات وعلامات للأحكام ناشئ عن ذلك الظن الباطل، فالله جلّ وعلا يشرع الأحكام لأجل العلل المشتملة على المصالح التي يعود نفعها إلى خلقه الفقراء إليه، لا إلى الله جلّ وعلا: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَعَزِيزٌ حَمِيدٌ﴾<sup>(2)</sup>، وقد صرح تعالى وصرح رسوله -صلى الله عليه وسلم-: بأنه يشرع الأحكام من أجل الحكم المنوطة بذلك التشريع، وأصرح لفظ في ذلك لفظة "من أجل" وقد قال تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾.

وقال -صلى الله عليه وسلم-: "إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"، وقد قدّمنا أمثلة متعدّدة لحروف التعليل في الآيات القرآنية الدالة على العلل الغائية المشتملة على مصالح العباد، وهو أمر معلوم عند من له علم بحكم التشريع الإسلامي"<sup>(3)</sup>.

ثم أكد رأيه هذا فقال: "وكل فرقة من هؤلاء الفرق الثلاث: يعني نفاة القياس بالكلية، والغالين فيه، والقائلين بأن العلل الشرعية أمارات وعلامات فقط، لا مصالح أنيطت بها الأحكام وشرعت من أجلها، سدوا على أنفسهم طريقاً من طرق الحق، فاضطروا إلى توسعة طريق أخرى أكثر مما تحتمله، فنفاة القياس لما سدوا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل، واعتبار الحكم والمصالح، وهو من الميزان والقسط الذي أنزله الله احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب، فحملوهما فوق الحاجة،

1 - فاطر، 15 .

2 - إبراهيم، 8 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص214 .

ووسعوها أكثر مما يسعانه، فحيث فهموا من النص حكماً أثبتوه ولم يبالوا مما وراءه، وحيث لم يفهموه منه نفوه وحملوه الاستصحاب<sup>(1)</sup>.

وقد استشهد الشنقيطي بكلام ابن القيم لإثبات القياس، فذكر أدلة التعليل من القرآن والسنة نقلاً عن ابن القيم، فقال: " وقد جاء التعليل في الكتاب العزيز بالباء تارة، وباللام تارة، وبـ " أن تارة وبمجموعهما تارة، وبـ " كي تارة و " من أجل تارة، وترتيب الجزاء على الشرط تارة وبالفاء المؤذنة بالسببية تارة، وترتيب الحكم على الوصف المقضي له تارة، وبـ " لما تارة، وبـ " أن المشددة تارة وبـ " لعل، وبالمفعول له تارة... "

وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم علل الأحكام والأوصاف المؤثرة فيها ليدل على ارتباطها بها: وتعديها بتعدي أوصافها وعللها كقوله في نبيذ التمر " ثمرة طيبة وماء طهور " وقوله " إنما جعل الاستئذان من أجل البصر " وقوله: " إنما نهيتمكم من أجل الدافة " وقوله في الهرة " ليست بنجس إنما من الطوافين عليكم والطوافات "، ونهيه عن تغطية رأس المحرم الذي وقصته ناقته وتقريبه الطيب وقوله " فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " وقوله " إنكم إذا فعلتم ذلكم قطعتم أرحامكم " ذكره تعليلاً لنهيه عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها.

وقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر " أينقص الرطب إذا جف "؟ قالوا نعم. فنهى عنه. وقوله: " لا يتناجى اثنان دون الثالث فإن ذلك يحزنه " وقوله: " إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء. وإنه يتقي بالجناح الذي فيه الداء " وقوله: " إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر فأنها رجس " وقال وقد سئل عن مس الذكر هل ينقض الوضوء " هل هو إلا بضعة منك " وقوله في ابنة حمزة " إنها لا تحل لي إنها ابنة أخي من الرضاعة "، وقوله في الصدقة: " إنها لا تحل لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس " وقد قرب النبي صلى الله عليه وسلم الأحكام لأئمة بذكر نظائرها وأسبابها، وضرب لها الأمثال. إلى آخر كلامه رحمه الله...<sup>(2)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص216 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص192 .



## مسألة: تعريف المقاصد وأقسامها عند الشنقيطي:

قال الشيخ الشنقيطي في تعريف المقاصد وأقسامها ما يلي: " وبالجملة، فالمصالح التي عليها مدار الشرائع ثلاثة، الأولى: درء المفسد المعروف عند أهل الأصول بالضروريات. والثانية: جلب المصالح، المعروف عند أهل الأصول بالحاجيات. والثالثة: الجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، المعروف عند أهل الأصول بالتحسينيات والتتميمات. وكل هذه المصالح الثلاث هدى فيها القرآن العظيم للطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها.

فالضروريات: التي هي درء المفسد، إنما هي درؤها عن ستة أشياء: الأول: الدين، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليه بأقوم الطرق وأعدلها، كما قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(1)</sup>، وفي سورة الأنفال: ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(2)</sup>، وقال تعالى: ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا ﴾<sup>(3)</sup>، وقال -صلى الله عليه وسلم-: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله" الحديث، وقال -صلى الله عليه وسلم-: "من بدل دينه فاقتلوه" إلى غير ذلك من الأدلة على المحافظة على الدين.

والثاني: النفس، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليها بأقوم الطرق وأعدلها. ولذلك أوجب القصاص درءاً للمفسدة عن النفس، كما قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(4)</sup>، وقال: ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾<sup>(5)</sup>، وقال: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا ﴾<sup>(6)</sup>.

الثالث: العقل، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليه بأقوم الطرق وأعدلها. قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾<sup>(7)</sup>، إلى قوله: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾، وقال -صلى الله عليه وسلم-: "كل مسكر حرام"، وقال: "ما أسكر كثيره

1 - البقرة، 193 .

2 - الأنفال، 39 .

3 - الفتح، 16 .

4 - البقرة، 179 .

5 - البقرة، 178 .

6 - الإسراء، 33 .

7 - المائدة، 90 .

فقليله حرام" كما قدمنا ذلك مستوفى - في سورة النحل - وللمحافظة على العقل أوجب صلى الله عليه وسلم حدَّ الشاربِ درءاً للمفسدة عن العقل.

الرابع: النسب، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليه بأقوم الطرق وأعدلها، ولذلك حرم الزنى وأوجب فيه الحدَّ الرادع، وأوجب العدة على النساء عند المفارقة بطلاق أو موت، لئلا يختلط ماء رجل بماء آخر في رحم امرأة محافظة على الأنساب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(1)</sup>، ونحو ذلك من الآيات، وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(2)</sup>، وقد قدمنا آية الرجم والأدلة الدالة على أنها منسوخة التلاوة باقية الحكم. وقال تعالى في إيجاب العدة حفظاً للأنساب: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(3)</sup>، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(4)</sup>، وإن كانت عدة الوفاة فيها شبه تعبد لوجوبها مع عدم الخلوة بين الزوجين. ولأجل المحافظة على النسب منع سقي زرع الرجل بماء غيره. فمنع نكاح الحامل حتى تضع، قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(5)</sup>.

الخامس: العِرض، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليه بأقوم الطرق وأعدلها. فنهى المسلم عن أن يتكلم في أخيه بما يؤذيه، وأوجب عليه إن رماه بفرية حدَّ القذف ثمانين جلدة. قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾<sup>(6)</sup>، وقبح جلَّ وعلا غيبة المسلم غاية التقيح، بقوله: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، وقال في إيجاب حد القاذف: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(7)</sup>.

1 - الإسراء، 32 .

2 - النور، 2 .

3 - البقرة، 228 .

4 - البقر، 243 .

5 - الطلاق، 4 .

6 - الحجرات، 12 .

7 - النور، 4 .

السادس: المال، وقد جاء القرآن بالمحافظة عليه بأقوم الطرق وأعد لها. ولذلك منع أخذه بغير حق شرعي، وأوجب على السارق حدَّ السرقة وهو قطع اليد كما تقدم. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(1)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(3)</sup>، وكل ذلك محافظة على المال ودرء للمفسدة عنه.

**الحاجيات:** المصلحة الثانية: جلب المصالح، وقد جاء القرآن بجلب المصالح بأقوم الطرق وأعد لها. ففتح الأبواب لجلب المصالح في جميع الميادين، قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(4)</sup>، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(5)</sup>، وقال: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(6)</sup>، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(7)</sup>، ولأجل هذا جاء الشرع الكريم بإباحة المصالح المتبادلة بين أفراد المجتمع على الوجه المشروع، ليستجلب كل مصلحته من الآخر، كالبيع، والإيجارات والأكرية والمساقاة والمضاربة، وما جرى مجرى ذلك، ومنها تسليط الولي على عقد نكاح الصغيرة لحاجة تحصيل الكفو خوفًا من فواته<sup>(8)</sup>.

**التحسينيات:** المصلحة الثالثة: الجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، وقد جاء القرآن بذلك بأقوم الطرق وأعد لها، والحض على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، كثير جداً في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولذلك لما سُئلت عائشة رضي الله عنها عن خلقه صلى الله عليه وسلم قالت: كان خلقه القرآن. لأن القرآن يشتمل على جميع مكارم الأخلاق، لأن الله

1 - النساء، 29 .

2 - البقرة، 188 .

3 - المائدة، 38 .

4 - الجمعة، 10 .

5 - البقرة، 198 .

6 - المزمل، 20 .

7 - النساء، 29 .

8 - الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص 169 .

تعالى يقول في نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(1)</sup>، فدل مجموع الآية وحديث عائشة على أن المتصف بما في القرآن من مكارم الأخلاق، أنه يكون على خلق عظيم، وذلك لعظم ما في القرآن من مكارم الأخلاق، وسندكر لك بعضاً من ذلك تنبيهاً به على غيره. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(2)</sup>، فانظر ما في هذه الآية من الحض على مكارم الأخلاق من الأمر بالعفو والنهي عن نسيان الفضل. وقال تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾<sup>(3)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>(4)</sup>، فانظر ما في هذه الآيات من مكارم الأخلاق، والأمر بأن تُعامل من عصى الله فيك بأن تُطيعه فيه. وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(5)</sup>.

فانظر إلى هذا من مكارم الأخلاق، والأمر بالإحسان إلى المحتاجين والضعفاء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(6)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>(7)</sup>، وقال: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾<sup>(8)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾<sup>(9)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(10)</sup>، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ما يدعو إليه القرآن من مكارم الأخلاق

- 
- 1 - القلم، 4 .
  - 2 - البقرة، 237 .
  - 3 - المائدة، 2 .
  - 4 - المائدة، 8 .
  - 5 - النساء، 36 .
  - 6 - النحل، 90 .
  - 7 - الأعراف، 31 .
  - 8 - الأنعام، 151 .
  - 9 - الفرقان، 72 .
  - 10 - القصص، 55 .

ومحاسن العادات، ومن فروعها<sup>(1)</sup>، خصال الفطرة كإعفاء اللحي وقص الشارب ومنها تحريم المستقدرات ووجوب الإنفاق على الأقارب الفقراء كالآباء والأبناء<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر الشنقيطي بعض قواعد المقاصد، منها: أن الضروري له مكمل والحاجي له مكمل. فقال: "واعلم أن الضروري له مكمل، والحاجي له مكمل، فمكمل الضروري كتحریم القليل جدا من المسكر، ومكمل الحاجي كالخيار في البيع والرهن بناء على أن البيع من الحاجيات"<sup>(3)</sup>.

وقاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وقاعدة: المصلحة الراجحة تقدم على المفسدة المرجوحة<sup>(4)</sup>.

### مسألة: مصطلح الحكمة عند الشنقيطي:

عرف الشنقيطي مصطلح الحكمة في تفسيره أضواء البيان بقوله "هي: وضع الأمور في مواضعها وإيقاعها في مواقعها"<sup>(5)</sup>، ويقول في موضع آخر "الحكمة في اصطلاح أهل الأصول: هي الفائدة التي صار بسببها الوصف علّة للحكم، فتحریم الخمر مثلاً حكم والإسكار هوعلّة هذا الحكم، والمحافظة على العقل من الاختلال هي الحكمة التي من أجلها صار الإسكار علّة لتحریم الخمر، وقد عرف صاحب المراقي الحكمة بقوله:

وهي التي من أجلها الوصف جرى \*\*\*\* علّة حكم عند كل من ذرى

و علّة الرخصة بقصر الصلاة والإفطار في رمضان هي السفر، والحكمة التي صار السفر علّة بسببها: هي تخفيف المشقة على المسافر مثلاً، وهكذا"<sup>(6)</sup>.

1 - الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص 169 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3 ص47- 50 .

3 - الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص 170 .

4 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج7 ص492 .

5 - المرجع السابق، ج7 ص173 .

6 - المرجع السابق، ج5 ص67 .

## مسألة: مصطلح الحرج عند الشنقيطي:

" قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾<sup>(1)</sup>، قال مجاهد، وقتادة، والسدي: ﴿ حَرَجٌ ﴾ أي شك، أي: لا يكن في صدرك شك في كون هذا القرآن حقاً، وعلى هذا القول فالآية، كقوله تعالى: ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾<sup>(2)</sup> والممتري: هو الشاك. لأنه مفتعل من المربة وهي الشك، وعلى هذا القول فالخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم. والمراد نهي غيره عن الشك في القرآن. وجمهور العلماء: على أن المراد بالحرج في الآية الضيق. أي لا يكن في صدرك ضيق عن تبليغ ما أمرت به لشدة تكذيبهم لك، لأن تحمل عداوة الكفار، والتعرض لبطشهم مما يضيق به الصدر، وكذلك تكذيبهم له -صلى الله عليه وسلم- مع وضوح صدقه بالمعجزات الباهرات مما يضيق به الصدر.

وقد قال -صلى الله عليه وسلم-: " إذا يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة"، أخرجه مسلم. والثلغ: الشدخ وقيل ضرب الرطب باليابس حتى ينشدخ، وهذا البطش مما يضيق به الصدر. ويدل لهذا الوجه الأخير في الآية قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾<sup>(3)</sup>،.. ويؤيد الوجه الأخير في الآية أن الحرج في لغة العرب: الضيق. وذلك معروف في كلامهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾<sup>(6)</sup>، أي شديد الضيق إلى غير ذلك من الآيات، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة، أوجمیل:

فخرجت خوف يمينها فتبسمت \*\*\* فعلمت أن يمينها لم تخرج

وقول العرجي:

عوجي علينا ربة الهودج \*\*\* إنك إلا تفعلي تخرجي

1 - الأعراف، 2 .

2 - البقرة، 147 .

3 - هود، 12 .

4 - النور، 61 .

5 - الحج، 78 .

6 - الأنعام، 125 .

والمراد بالإحراج في البيتين: الإدخال في الحرج. بمعنى الضيق كما ذكرنا<sup>(1)</sup>. قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، الحرج: الضيق كما أوضحناه في أول سورة: الأعراف. وقد بين تعالى في هذه الآية الكريمة: أن هذه الحنيفة السمحة التي جاء بها سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم-، أنها مبنية على التخفيف والتيسير، لا على الضيق والحرج، وقد رفع الله فيها الآصار والأغلال التي كانت على من قبلنا.

وهذا المعنى الذي تضمنته هذه الآية الكريمة ذكره جل وعلا في غير هذا الموضع كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، وابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما قرأ خواتم سورة البقرة ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، " قال الله قد فعلت" في رواية ابن عباس.

وفي رواية أبي هريرة قال: نعم. ومن رفع الحرج في هذه الشريعة الرخصة في قصر الصلاة في السفر والإفطار في رمضان فيه، وصلاة العاجز عن القيام قاعداً وإباحة المحذور للضرورة، كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(3)</sup>، الآية، إلى غير ذلك من أنواع التخفيف والتيسير، وما تضمنته هذه الآية الكريمة والآيات التي ذكرنا معها من رفع الحرج، والتخفيف في شريعة نبينا -صلى الله عليه وسلم-، هو إحدى القواعد الخمس، التي بنى عليها الفقه الإسلامي وهي هذه الخمس.

**الأولى:** الضرر يزال ومن أدلتها حديث: " لا ضرر ولا ضرار".

**الثانية:** المشقة تجلب التيسير: وهي التي دل عليها قوله هنا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، وما ذكرنا في معناها من الآيات.

1 - الشنقيطي أضواء البيان، ج2ص3-4 .

2 - البقرة، 185 .

3 - الأنعام، 119 .

**الثالثة:** لا يرفع يقين بشك، ومن أدلتها حديث " من أحس بشيء في دبره في الصلاة وأنه لا يقطع الصلاة حتى يسمع صوتاً أويشم ريحاً" لأن تلك الطهارة المحققة لم تنقض بتلك الريح المشكوك فيها

**الرابعة:** تحكيم عرف الناس المتعارف عندهم في صيغ عقودهم ومعاملاتهم، ونحو ذلك. واستدل لهذه بعضهم بقوله: ﴿ وَأُمِرَ بِالْعُرْفِ ﴾<sup>(1)</sup>.

**الخامسة:** الأمور تبع المقاصد، ودليل هذه حديث " إنما الأعمال بالنيات " الحديث. وقد أشار في مراقبي السعود في كتاب الاستدلال إلى هذه الخمس المذكورات بقوله:

قد أسس الفقه على رفع الضرر \*\*\* وأن ما يشق يجلب الوطر

ونفى رفع القطع بالشك \*\*\* وأنيحكم العرف وزاد من ظن

كون الأمور تبع المقاصد \*\*\* مع التكل ببعض وارد<sup>(2)</sup>.

#### مسألة الضرورة عند الشنقيطي:

لا خلاف بين أهل العلم، في "أن الضرورة لها أحوال خاصة تستوجب أحكاماً غير أحكام الاختيار، فكل مسلم أُلجأته الضرورة إلى شيء إجماعاً صحيحاً حقيقياً، فهو في سعة من أمره فيه. وقد استثنى الله جل وعلا حالة الاضطرار في خمس آيات من كتابه، ذكر فيها المحرمات الأربع التي هي من أغلظ المحرمات تحريماً، وهي الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، فإن الله تعالى كلما ذكر تحريمها استثنى منها حالة الضرورة، فأخرجها من حكم التحريم. قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(3)</sup>.

وقال في الأنعام أيضاً: ﴿ وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُررْتُمْ إِلَيْهِ ﴾<sup>(4)</sup>، وقال تعالى في النحل: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ

1 - الأعراف، 199 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان ج5 ص300 .

3 - الأنعام، 145 .

4 - الأنعام، 119 .



وَمَا أَهْلٌ لِعَيْبِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾، وقال تعالى في البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ بِهِ لِعَيْبِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢)،

وقال تعالى في المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِعَيْبِ اللَّهِ بِهِ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣).

- مسألة الانتفاع بما على الأرض: الأصل في كل ما على الأرض الإباحة، فيجوز الانتفاع بكل ما فوقها وما يخرج منها، ولا يحرم شيء منه إلا بدليل شرعي، والأصل في الانتفاع به هو قواعد المصلحة، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ فِيهَا فَالْكِهَةُ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ (٤)، فقال مبينا هذه القاعدة: "ذكر جل وعلا في هذه الآية أنه وضع الأرض للأنعام وهو الخلق، لأن وضع الأرض لهم على هذا الشكل العظيم، القابل لجميع أنواع الانتفاع، من إجراء الأنهار وحفر الآبار وزرع الحبوب والثمار، ودفن الأموات وغير ذلك من أنواع المنافع..

أخذ بعض علماء الأصول من هذه الآية الكريمة وأمثالها من الآيات كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (٥)، أن الأصل فيما على الأرض الإباحة، حتى يرد دليل خاص بالمنع، لأن الله امتن على الأنعام بأنه وضع لهم الأرض، وجعل لهم فيها أرزاقهم من القوت والتفكه في آية الرحمن هذه، وامتن عليهم بأنه خلق لهم ما في الأرض جميعا في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾.

ومعلوم أنه جل وعلا لا يمتن بجرام إذ لا منة في شيء محرم، واستدلوا لذلك أيضا بحصر المحرمات في أشياء معينة في آيات من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ (٦)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ

1 - النحل، 115 .

2 - البقرة، 173 .

3 - المائدة، 3 .

4 - الرحمن، 10- 11 .

5 - البقرة، 29 .

6 - الأنعام، 145 .

رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَالُوا أَتَلُوا مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (٢). وفي هذه المسألة قولان آخران: أحدهما: أن الأصل فيما على الأرض التحريم حتى يدل دليل على الإباحة، واحتجوا لهذا بأن جميع الأشياء مملوكة لله جل وعلا، والأصل في ملك الغير منع التصرف فيه إلا بإذنه، وفي هذا مناقشات معروفة في الأصول، ليس هذا محل بسطها.

القول الثاني: هو الوقف وعدم الحكم فيها بمنع ولا إباحة حتى يقوم الدليل، فتحصل أن في المسألة ثلاثة مذاهب: المنع، والإباحة، والوقف.

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: الذي يظهر لي صوابه في هذه المسألة هو التفصيل، لأن الأعيان التي خلقها الله في الأرض للناس بها ثلاث حالات:

**الأولى:** أن يكون فيها نفع لا يشوبه ضرر كأنواع الفواكه وغيرها.

**الثانية:** أن يكون فيها ضرر لا يشوبه نفع كأكل الأعشاب السامة القاتلة.

**الثالثة:** أن يكون فيها نفع من جهة وضرر من جهة أخرى، فإن كان فيها نفع لا يشوبه ضرر، فالتحقيق حملها على الإباحة حتى يقوم دليل على خلاف ذلك لعموم قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وقوله: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ﴾. وإن كان فيها ضرر لا يشوبه نفع فهي على التحريم لقوله -صلى الله عليه وسلم-: " لا ضرر ولا ضرار". وإن كان فيها نفع من جهة وضرر من جهة أخرى فلها ثلاث حالات:

**الأولى:** أن يكون النفع أرجح من الضرر. **والثانية:** عكس هذا. **والثالثة:** أن يتساوى الأمران. فإن كان الضرر أرجح من النفع أو مساويا له فالمنع لحديث: "لا ضرر ولا ضرار"، ولأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، وإن كان النفع أرجح، فالأظهر الجواز، لأن المقرر في الأصول أن المصلحة الراجحة تقدم على المفسدة المرجوحة، كما أشار له في مراقبي السعود بقوله:

وألغ إن يك الفساد أبعدا \*\*\*

1 - الأعراف، 33 .

2 - الأنعام، 151 .

أورجح الإصلاح كالأسارا\*\*\* تفدى بما ينفع للنصارا

وانظر تدلي دولي العنب\*\*\* في كل مشرق وكل مغرب

ومراده: تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة<sup>(1)</sup>.

- مسألة الإنفاق في سبيل الله: إنفاق المال لوجه اله تعالى لم يحدّد له القرآن الكريم مقدارا، فجعله مقيدا بما زاد على الضرورة والحاجة، والتوسط في الإنفاق بين التبذير والبخل، وصرفه في محله المناسب.

قال الشيخ الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾<sup>(2)</sup>. "عبر في هذه الآية الكريمة " بمن " التبعضية الدالة على أنه ينفق لوجه الله بعض ماله لا كله، ولم يبين القدر الذي ينبغي إنفاقه والذي ينبغي إمساكه، ولكن بيّن في مواضع أخرى القدر الذي ينبغي إنفاقه وهو الزائد على الحاجة وسدّ الخلة التي لا بد منها، وذلك كقوله: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون﴾<sup>(3)</sup> والمراد بالعفو: الزائد على الحاجة التي لا بد منها على أصح التفسيرات وهو مذهب الجمهور، فإن قيل: هذا الذي قرّتم يقتضي أن الإنفاق المحمود هو إنفاق ما زاد على الحاجة الضرورية، مع أن الله تعالى أثنى على قوم بالإنفاق وهم في حاجة إلى ما أنفقوا، وذلك في قوله: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾<sup>(4)</sup>، فالظاهر في الجواب، والله تعالى أعلم، هو ما ذكره بعض العلماء من أن لكل مقام مقالا، ففي بعض الأحوال يكون الإيثار ممنوعا...<sup>(5)</sup>.

- مسألة نصب الإمام: إقامة ونصب الإمام من المصالح التي تحفظ ضروري الدين من جانب الوجد لأنها من أكبر شعائر الإسلام التي تحقق مصالح المسلمين وتحفظ نظام الأمة الذي جاءت أحكام الشريعة من أجل تحقيقه، " ومن فروع درء المفسدة نصب الإمام..<sup>(6)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج7ص492-495 .

2 - البقرة، 3 .

3 - البقرة، 219 .

4 - الحشر، 9 .

5 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج1ص10 . ابن عاشور، التحرير والتنوير، ط1، 2000م،

مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ج1ص135

6 - الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص169 .

تعرض الشيخ الشنقيطي لهذه المسألة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾<sup>(1)</sup>. فقال: " من الواضح المعلوم من ضرورة الدين أن المسلمين يجب عليهم نصب إمام تجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الله في أرضه، ولم يخالف في هذا إلا من لا يعتد به كأبي بكر الأصم المعتزلي..

وأكثر العلماء على أن وجوب الإمامة الكبرى بطريق الشرع كما دلت عليه الآية المتقدمة وأشباهها وإجماع الصحابة رضي الله عنهم.. وقالت الإمامية: إن الإمامة واجبة بالعقل لا بالشرع. وعن الحسن البصري والجاحظ والبلخي: أنها تجب بالعقل والشرع معا"<sup>(2)</sup>.

وفي هذا السياق قال ابن عاشور مبينا المقصد الأساس من نصب الخليفة: " ولهذا أجمع أصحاب رسول الله بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على إقامة الخليفة لحفظ نظام الأمة وتنفيذ الشريعة ولم ينازع في ذلك أحد من الخاصة ولا من العامة إلا الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، من جفأة الأعراب ودعاة الفتنة فالمنظرة مع أمثالهم سدى"<sup>(3)</sup>.

- مسألة عزل الإمام نفسه: فقد أجاز الشنقيطي للإمام أن يعزل نفسه من أجل تحقيق مصلحة أودره مفسدة مثل خوف وقوع فتنة فقال في تفسير آية ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾: "المسألة الثالثة: هل للإمام أن يعزل نفسه؟ قال بعض العلماء: له ذلك، قال القرطبي: والدليل على أن له عزل نفسه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أقيلوني، أقيلوني، وقول الصحابة رضي الله عنهم لا نقيلك ولا نستقيلك. قدمك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لدينا فمن ذا يؤحرك؟ رضيك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لدينا أفلا نرضاك. قال: فلوم يمكن له ذلك لأنكرت الصحابة ذلك عليه. ولقالت له ليس لك أن تقوا هذا.

وقال بعض العلماء: ليس له عزل نفسه، لأنه تقلد حقوق المسلمين فليس له التخلي عنها. قال مقيده عفا الله عنه: إن كان عزله لنفسه لموجب يقتضي ذلك كإخماد فتنة كانت ستشتعل لوم يعزل نفسه، أولعلمه من نفسه العجز عن القيام بأعباء الخلافة، فلا نزاع في جواز عزل نفسه. ولذا أجمع جميع المسلمين على الثناء على سبط رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الحسن بن علي رضي

1 - البقرة، 30 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج1ص22 .

3 - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج1ص228 .

الله عنهما، بعزل نفسه وتسليمه الأمر إلى معاوية، بعد أن بايعه أهل العراق، حقنا لدماء المسلمين وأثنى عليه بذلك قبل وقوعه جده رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين" أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي بكر رضي الله عنه (1).

فقد بنى هذه المسائل على قاعدة: درأ المفسدة مقدم على جلب المصلحة. وما يتبعها من القواعد الفرعية مثل: إذا تعارضت المصالح قدمت أعظمهما، وإذا تعارضت المفاسد دفعت أعظمهما.

- مسألة أكل الميتة للمضطر: يجوز أكل الميتة للمضطر عند الضرورة إذا خاف الهلاك، ورجح الشنقيطي وجوب أكل الميتة للمضطر والشبع منها من أجل حفظ النفس، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (2). "لم يبين هنا سبب اضطراره، ولم يبين المراد بالباغي والعادي، ولكنه أشار في موضع آخر إلى أن سبب الاضطرار المذكور المخصصة، وهي الجوع في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾ (3). فيفهم من الآية أن الباغي والعادي كلاهما متجانف لإثم..

وقال بعض العلماء: الإثم الذي تجانف إليه الباغي هو الخروج على إمام المسلمين، وكثيرا ما يطلق اسم البغي على مخالفة الإمام، والإثم الذي تجانف إليه العادي هو إخافة الطريق وقطعها على المسلمين، ويلحق بذلك كل سفر في معصية الله. وقال بعض العلماء: إثم الباغي والعادي أكلهما المحرم مع وجود غيره، وعليه فهو كالتأكيد لقوله ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾. وعلى القول الأول: لا يجوز لقاطع الطريق والخارج على الإمام الأكل من الميتة وإن خافا الهلاك ما لم يتوبا. وعلى الثاني: يجوز لهما أكل الميتة إن خافا الهلاك وإن لم يتوبا (4).

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج1ص31 .

2 - النحل 115 ، الأنعام 145 .

3 - المائدة 3 .

4 - المرجع السابق، ج1ص61 .

وقال ابن عاشور في تفسير هذه الآية: " والمضطر هو الذي أُلجأته الضرورة أي الحاجة أي اضطر إلى أكل شيء من هذه المحرمات فلا إثم عليه.. والبغي الظلم، والعدوان المحاربة والقتال، ومجي هذه الحال هنا للتنبؤ بشأن المضطر في حال إباحتها له بأنه يأكلها يكون غير باغ ولا عاد، لأن الضرورة تلجئ إلى البغي والاعتداء فالآية إيماء إلى علة الرخصة وهي رفع البغي والعدوان بين الأمة، وهي أيضا إيماء إلى حد الضرورة وهي الحاجة التي يشعر عندها من لم يكن دأبه البغي والعدوان بأنه سيغى ويعتدى وهذا تحديد منضبط، فإن الناس متفاوتون في تحمل الجوع وتفاوت الأمزجة في مقاومته.

ومن الفقهاء من يحدد الضرورة بخشية الهلاك ومرادهم الإفضاء إلى الموت والمرض وإلا فإن حالة الإشراف على الموت لا ينفع عندها الأكل، فعلم أن نفي الإثم عن المضطر فيما يتناوله من هذه المحرمات منوط بحالة الاضطرار..

ومن عجب الخلاف بين الفقهاء أن ينسب إلى أبي حنيفة والشافعي أن المضطر لا يشبع ولا يتزود خلافا لمالك في ذلك والظاهر أنه خلاف لفظي والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ لِلَّهِ غُفُورًا رَحِيمًا﴾ في معرض الإمتنان فكيف يأمر الجائع بالبقاء على بعض جوعه ويأمر السائر بالإلقاء بنفسه إلى التهلكة إن لم يتزود، وقد فسر قوله: ﴿غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ بتفاسير أخرى: أنه غير الباغي والعادي على الإمام لا عاص بسفره فلا رخصة له فلا يجوز له أكل ذلك عند الاضطرار، فأجاب المالكية: بأن عصيانه بالسفر لا يقتضي أن يؤمر بمعصية أكبر وهي إتلاف نفسه بترك أكل ما ذكر وهو الجاء مكين<sup>(1)</sup>.

ثم ذكر الشيخ الشنقيطي للاضطرار في أكل الميتة مسائل منها: " المسألة الأولى: أجمع المسلمون على أن المضطر له أن يأكل من الميتة ما يسد رمقه ويمسك حياته، وأجمعوا أيضا أنه يحرم عليه ما زاد على الشبع واحتلفوا في نفس الشبع... المسألة الثانية: حد الاضطرار المبيح لأكل الميتة، وهو الخوف من الهلاك علما أو ظنا... ولا يشترط أن يصير إلى حال يشرف معها على الموت، فإن الأكل عند ذلك لا يفيد. المسألة الثالثة: هل يجب الأكل من الميتة ونحوها إن خاف الهلاك، أو يباح من غير وجوب؟ اختل العلماء في ذلك، وظهر القولين الوجوب.

1 - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج2ص119 .

ومن هنا قال جمع من أهل الأصول: إن الرخصة قد تكون واجبة، كأكل الميتة عند خوف الهلاك لو لم يأكل منها، وهو الصحيح من مذهب مالك...<sup>(1)</sup>. " المسألة السادسة: هل يجوز للمضطر أن يدفع ضرورته بشرب الخمر؟ فيه للعلماء أربعة أقوال.. قال مقيدده عفا الله عنه الظاهر أن التداوي بالخمر لا يجوز.. والظاهر إباحتها لإساعة غصة خيف بها الهلاك وعليه جل أهل العلم.."<sup>(2)</sup>.

**- مسألة الحلق قبل النحر:** شرعت الرخص لرفع الحرج عن المكلف في العبادات، فالحاج إذا منع من إتمام مناسكه يفعل ما يقدر عليه وتيسر له رفعا للحرج والمشقة. فيجوز له النحر دون الحرم في مكان حصاره، والحلق قبل النحر في الإحصار وغيره فلا حرج فيه ولا إثم ولا دم. قال الشيخ الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾<sup>(3)</sup>: " قال مقيدده عفا الله عنه: لا شك في جواز إطلاق الإحصار على ما كان من العدو كما سترى تحقيقه إن شاء الله، هذا حاصل كلام أهل العربية. وأما المراد به في الآية فقد اختلف فيه العلماء على ثلاثة أقوال.

**الأول:** أن المراد به حصر العدو خاصة دون المرض ونحوه، وهو المشهور عن أحمد بن حنبل، وهذا مذهب مالك والشافعي رحمهم الله وعلى هذا القول، فمن أحصر بمرض ونحوه لا يجوز له التحلل حتى يبرأ من مرضه، ويطوف بالبيت ويسعى، فيكون متحللا بعمرة.

**الثاني:** في المراد بالإحصار أنه يشمل ما كان من عدو ونحوه وما كان من مرض ونحوه، من جميع العوائق المانعة من الوصول إلى الحرم، وهو مذهب أبي حنيفة.

**الثالث:** في المراد بالإحصار أنه ما كان من المرض ونحوه خاصة، دون ما كان من العدو. والذي يظهر لنا رجحانه بالدليل من الأقوال المذكورة هو ما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن المراد بالإحصار في الآية، إحصار العدو"<sup>(4)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، لرجع سابق، ج1ص65. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1ص492.

2 - المرجع السابق، ج1ص70-80.

3 - البقرة، 190.

4 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج1ص75. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2ص222-224.

ثم ذكر لذلك مسائل فرعية لرفع الحرج عن الحاج في حال الإحصار وهي، " الفرع الأول: إذا كان مع المحصر هدي لزمه نحره إجماعاً، وجمهور العلماء على أنه ينحره في المحل الذي حصر فيه، حلاً كان أو حرماً وقد نحر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو وأصحابه بالحدبية، قال مقيده عفا الله عنه:

التحقيق في هذه المسألة هو التفصيل الذي ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما، وهو أنه إن استطاع إرسال الهدي إلى الحرم أرسله ولا يحلّ حتى يبلغ الهدي محله، إذ لا وجه لنحر الهدي في المحل مع تيسر الحرم، وإن كان لا يستطيع إرساله إلى الحرم نحره في المكان الذي أحصر فيه من المحل". (1)

فهذه النصوص تدل دلالة لا لبس فيها، على أن الحلق بعد النحر. ولكن إذا عكس الحاج أو المعتمر فحلق قبل أن ينحر، فقد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع أن ذلك لا حرج فيه..

قال مقيده عفا الله عنه: الذي تدل عليه نصوص السنة الصحيحة أن النحر مقدم على الحلق، ولكن من حلق قبل أن ينحر فلا حرج عليه من إثم ولا دم، فمن ذلك ما أخرجه الشيخان في صحيحهما، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أجاب من سأله، بأنه ظن الحلق قبل النحر فنحر قبل أن يحلق، بأنه قال له: "افعل لا حرج..". فأحاديث إذن نص صريح في عموم النفي لجميع أنواع الحرج من إثم وفدية. والله أعلم" (2).

- مسألة الإضرار بالمطلقة في الرجعة: إرجاع المطلقة إلى عصمة الزوجية جائز شرعاً، وهو من حق الزوج فيما يملك فيه حق الرجعة إن كان قصده الإصلاح، فإن راجعها بقصد الإضرار بها حتى تخالعه فرجعته حرام بالإجماع. وهي من تطبيقات القاعدة التالية: المقاصد والنيات معتبرة في العبادات والعادات، وقاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد، وفروعها من قواعد المقاصد (3).

1 - المرجع السابق، ج1ص84 .

2 - المرجع السابق، ج1ص87-88 .

3 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2ص387 - 401 .



قال الشيخ الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾<sup>(1)</sup>. "ظاهر هذه الآية الكريمة أن أزواج المطلقات أحق بردهن، لا فرق في ذلك بين رجعية وغيرها.. واشترط هنا في كون بعولة الرجعيات أحق بردهن إرادتهم الإصلاح بتلك الرجعة في قوله: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، ولم يتعرض لمفهوم هذا الشرط هنا، ولكن صرح في مواضع آخر أن زوج الرجعية إذا ارتجعها لا بنية الإصلاح بل بقصد الإضرار بها لتخالعه أو نحو ذلك، أن رجعتها حرام عليه، كما هو مدلول النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾<sup>(2)</sup>، فالرجعة بقصد الإضرار حرام إجماعاً، كما دل عليه مفهوم الشرط المصرح به في قوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ الآية، وصحة رجعته حينئذ باعتبار ظاهر الأمر، فلوصرح للحاكم بقصد الضرر لأبطل رجعته كما ذكرنا، والعلم عند الله تعالى"<sup>(3)</sup>.

#### - مسألة الحكمة من الاعتداد في المختلعة: القصد من العدة هو حفظ الأنساب فتعتد

المختلعة كعدة المطلقة ثلاثة قروء، وهو مذهب أبوحنيفة ومالك والشافعي، وقيل تعتد بحيضة واحدة. فالمقصود من براءة الرحم في كل عدة هو حفظ الأنساب. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾<sup>(4)</sup>. "وما وجهه به بعض أهل العلم من أن العدة جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة، فإذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء لا يخلو من نظر أيضاً، لأن حكمة جعل العدة ثلاثة قروء ليست محصورة في تطويل زمن الرجعة، بل الغرض الأعظم منها الاحتياط لماء المطلق حتى يغلب على الظن بتكرر الحيض ثلاث مرات، أن الرحم لم يشتمل على حمل منه، ولما كانت الحكمة الكبرى في الاعتداد بالأقراء هي أن يغلب على الظن براءة الرحم من ماء المطلق صيانة للأنساب، كان الطلاق قبل الدخول لا عدة فيه أصلاً..."<sup>(5)</sup>.

1 - البقرة، 228 .

2 - البقرة، 231 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص103 .

4 - البقرة، 229 .

5 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص147 .

- مسألة العدل بين الرجال والنساء في الميراث: العدل من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت جميع الأحكام تهدف إلى تحقيقها، العدل بين الرجال والنساء في الميراث هو الأصل والغاية، والمساواة كما تكون في العطاء تكون في الإنفاق أيضا، وهذا هو العدل الحقيقي الذي تنشده الشريعة الإسلامية.

وقد بين الشنقيطي هذا الأمر في تفسير قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾<sup>(1)</sup>، فقال: "لم يبين هنا ما هذه الدرجة التي للرجال على النساء، ولكنه أشار لها في موضع آخر وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(2)</sup>، فأشار إلى أن الرجل أفضل من المرأة؛ وذلك لأن الذكورة شرف وكمال والأنوثة نقص خلقي طبيعي، والخلق كأنه مجمع على ذلك؛ لأن الأنثى يجعل لها جميع الناس أنواع الزينة والحلي، وذلك إنما هو لخبير النقص الخلقي الطبيعي الذي هو الأنوثة، بخلاف الذكر فجمال ذكوره يكفيه عن الحلي ونحوه. وقد أشار تعالى إلى نقص المرأة وضعفها الخلقين الطبيعيين، بقوله: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾<sup>(3)</sup>، لأن نشأتها في الحلية دليل على نقصها، المراد جبره، والتغطية عليه بالحلي، كما قال الشاعر: [الطويل]

وما الحلي إلا زينة من نقيصة \*\*\* يتمم من حسن إذا الحسن قصرا

وأما إذا كان الجمال موفرا \*\*\* كحسنك لم يحتج إلى أن يزورا

ولأن عدم إبانته في الخصام إذا ظلمت دليل على الضعف الخلقي، كما قال الشاعر:

بنفسي وأهلي من إذا عرضوا له \*\*\* ببعض الأذى لم يدر كيف يجيب

فلم يعتذر عذر البريء ولم تزل \*\*\* به سكتة حتى يقال مريب

ولا عبرة بنوادر النساء؛ لأن النادر لا حكم له، وأشار بقوله: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، إلى أن الكامل في وصفه وقوته وخلقته يناسب حاله، أن يكون قائما على الضعيف الناقص خلقه،

1 - البقرة، 228 .

2 - النساء، 34 .

3 - الزخرف، 18 .

ولهذه الحكمة المشار إليها جعل ميراثه مضاعفا على ميراثها؛ لأن من يقوم على غيره مترقب للنقص، ومن يقوم عليه غيره مترقب للزيادة، وإيثار مترقب النقص على مترقب الزيادة ظاهر الحكمة." (1).

ثم أكد ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (2)، فقال: " لم يبين هنا حكمة تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث مع أنهما سواء في القرابة. ولكنه أشار إلى ذلك في موضع آخر وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، لأن القائم على غيره المنفق ماله عليه مترقب للنقص دائما، والمقوم عليه المنفق عليه المال مترقب للزيادة دائما، والحكمة في إيثار مترقب النقص على مترقب الزيادة جبرا لنقصه المترقبه ظاهرة جدا" (3).

- مسألة قصر الصلاة في السفر: قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (4). الفرع الأول: أجمع العلماء على مشروعية قصر الرباعية في السفر، خلافا لمن شدَّ وقال: لا قصر إلا في حج أو عمرة، ومن قال: لا قصر إلا في خوف، ومن قال: لا قصر إلا في سفر طاعة خاصة" (5).

ثم يبين الشنقيطي المقصد من القصر بأنه رفع المشقة في قوله: " لأن القصر شرع لأجل تخفيف مشقة السفر، ومن أقام أربعة أيام فإنها مظنة لإذهاب مشقة السفر عنه" (6). وأكد ذلك في قوله أيضا: " قال مقيدده عفا الله عنه: الذي يظهر لي والله تعالى أعلم أن أحسن ما يتعذر به عن عثمان وعائشة في الإتمام في السفر أنهما فهما من بعض النصوص أن القصر في السفر رخصة، كما ثبت في صحيح مسلم " أنه صدقة تصدق الله بها". و أنه لا بأس بالإتمام لمن لا يشق عليه ذلك كالصوم في السفر... " (7).

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع لسابق، ج1ص103 - 104 .

2 - النساء، 11 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص224 . ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2ص399 .

4 - النساء، 101.

5 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص247-253-256-279 .

6 - المرجع السابق، ج1ص275 .

7 - المرجع السابق، ج1ص279 .

- مسألة جمع الصلاتين الظهرين والعشاءين: من أجل مصلحة، أولرفع مشقة، أولللحاجة، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾<sup>(1)</sup> " قال مقيده عفا الله عنه: روي عن جماعة من أهل العلم أنهم أجازوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقا، لكن بشرط ألا يتخذ ذلك عادة، منهم: ابن سيرين، وربيعه، وأشهب، وابن المنذر. وحكاة الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث، قال ابن حجر وغيره: وحجتهم ما تقدم في الحديث من قوله: " لئلا تخرج أمتي"، وقد عرفت مما سبق أن الأدلة تعين حمل ذلك على الجمع الصوري كما ذكر، والعلم عند الله تعالى<sup>(2)</sup>.

"قال إمام الحرمين: في ثبوت الجمع أخبار صحيحة هي نصوص لا يتطرق إليها تأويل ودليله في معنى الاستنباط من صورة الإجماع وهي الجمع بعرفة ومزدلفة، إذ لا يخفى أن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار"<sup>(3)</sup>، " وقال ابن القيم: قال ابن تيمية ويدل على جمع التقدّم جمعه بعرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليتصل وقت الدعاء ولا ينقطع بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة، فالجمع كذلك لأجل المشقة والحاجة أولى"<sup>(4)</sup>. وهذا كله من أجل رفع الحرج والمشقة على الحاج والمسافر في أداء المناسك والعبادات.

- مسألة المسح على الخفين: المسح على الخفين من الرخص التي شرعت في السفر والحضر، بدلا من غسل الرجلين، رفعا لمشقة نزعهما وتخفيفا على المكلف خاصة في السفر. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾<sup>(5)</sup>، " أجمع العلماء على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر، وقال الشيعة والخوارج: لا يجوز. وحكى نحوه القاضي أبو بكر بن داود، والتحقيق عن مالك وجل أصحابه، القول بجواز المسح على الخف في الحضر والسفر"<sup>(6)</sup>.

1 - النساء، 103 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج 1 ص 291 .

3 - المرجع السابق، ج 1 ص 298 .

4 - المرجع السابق، ج 1 ص 300 . ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29 ص 287

5 - المائدة، 6 .

6 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج 1 ص 338 .

واختلف العلماء في مسائل من المسح على الخف أساسها رفع المشقة والخرج عن المكلف وهي، المسألة الأولى: مسح الخف غير الجلد: قال الشنقيطي: " واختلفوا فيما كان من غير الجلد، فقال مالك وأصحابه: لا يمسح على شيء غير الجلد، واحتجوا بأن المسح رخصة، وأن الرخصة لا تتعدى محلها، وأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لو مسح على غير الجلد، وجمهور العلماء منهم الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وأصحابهم على عدم اشتراط الجلد، لأن سبب الترخيص الحاجة إلى ذلك وهي موجودة في المسح على غير الجلد، ولما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أنه مسح على الجوربين والموقين. " (1).

ثم رجح الشنقيطي القول الذي لا يفرق بين الجلد وغيره قال: " وقيل: إنهما شيء واحد وهو الظاهر من كلام أهل اللغة... والجمهور قالوا: نفس الجلد لا أثر له، بل كل خف صفيق ساتر محل الفرض يمكن فيه تتابع المشي، يجوز المسح عليه جلداً كان أو غيره " (2). المسألة الثانية: غسل الرجل والمسح على الخف أيهما أفضل، قال الشنقيطي: " اختلف العلماء في غسل الرجل والمسح على الخف أيهما أفضل، فقالت جماعة من أهل العلم: غسل الرجل أفضل من المسح على الخف،.. وحجة هذا القول أن غسل الرجل هو الذي واظب عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- في معظم الأوقات، ولأنه الأصل، ولأنه أكثر مشقة... "

قال مقيده عفا الله عنه: وأظهر ما قيل في هذه المسألة عندي، هو ما ذكره ابن القيم، وعزاه إلى شيخه تقي الدين، وهو أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن يتكلف ضد حاله التي كان عليها قدماءه، بل إن كانت في الخف مسح عليهما، ولم ينزعهما، وإن كانت مكشوفتين غسل القدمين، ولم يلبس الخف ليمسح عليه، وهذا أعدل الأقوال في هذه المسألة " (3).

المسألة الثالثة: توقيت المسح على الخفين، قال الشنقيطي: " ذهب الجمهور إلى توقيت المسح بيوم وليلي للمقيم، وثلاثة أيام بلياليهن لمسافر... وذهبت جماعة من أهل العلم إلى عدم

1 - الشنقيطي، أضواء البيان مرجع السابق، ج1ص337 .

2 - المرجع السابق، ج1ص337 .

3 - المرجع السابق، ج1ص340 .

توقيت المسح، وقالوا: إن من لبس خفيه وهوطاهر مسح عليهما ما بدا له، ولا يلزمه خلعهما إلا من جنابة وممن قال بهذا القول مالك وأصحابه.. " (1).

ثم تعرض الشنقيطي لأدلة القولين مرجحا توقيت المسح، لأنه الأحوط موافقا ابن عبد البر، لكن قواعد المقاصد في رفع المشقة ترجح عدم التوقيت خاصة للمسافر لمشقة نزع الخف في السفر.

**- مسألة تعيين التيمم بالتراب الذي يعلق غباره باليد: التيمم رخصة شرعت بدلا من الوضوء للمريض وفاقد الماء والمسافر على خلاف بين العلماء في هذه الأسباب، فقد شرع التيمم لرفع المشقة على المصلي، ومن مصلحة المكلف جعل التيمم بالصعيد الطاهر تيسيرا عليه فقال الشنقيطي:** " و ألحقت بمن خاف على نفسه أو بهائمه من العطش إذا توضأ بعادم الماء، فحوزت له التيمم وهو واجد للماء، وألحقت من خشى المرض من شدة برد الماء بالمريض في العدول عنه إلى البدل، وإدخال هذه الأحكام وأمثالها في العمومات المعنوية التي لا يستريب من له فهم عن الله ورسوله في قصد عمومها وتعليق الحكم به، وكونه متعلقاً بمصلحة العبد أولى من إدخالها في عمومات لفظية بعيدة التداول لها ليست بحرية الفهم مما لا ينكر تناول العموميين لها" (2)، فهل يتعين فيه الصعيد الذي له غبار؟

قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (3). " اعلم أن لفظ ﴿ من ﴾ في هذه الآية الكريمة محتملة، لأن تكون للتبعيض، فيتعين في التيمم التراب الذي له غبار يعلق باليد، ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية، أي مبدأ ذلك المسح كائن من الصعيد الطيب، فلا يتعين ما له غبار، وبالأول قال الشافعي وأحمد، والثاني قال مالك، وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى جميعا، فإذا علمت ذلك، فاعلم أن في هذه الآية الكريمة إشارة إلى هذا القول الأخير، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾.

فقوله: ﴿ مِنْ حَرَجٍ ﴾ نكرة في سياق النفي زيدت قبلها ﴿ من ﴾، والنكرة إذا كانت

1 - المرجع السابق، ح1ص349 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج4ص198 .

3 - المائدة، 6 .

كذلك، فهي نص في العموم.. فلاية تدل على عموم النفي في كل أنواع الحرج، والمناسب لذلك كون ﴿من﴾ لا ابتداء الغاية، لأن كثيرا من البلاد ليس فيه الرمال أو الجبال، فالتكليف بخصوص ما فيه غبار يعلق باليد، لا يخلو من الحرج في الجملة<sup>(1)</sup>.

- مسألة شروط النهي عن المنكر: بين الشنقيطي أن تغير المنكر يشترط فيه عدم إفضائه إلى مفسدة أعظم، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>. " المسألة الثالثة: يشترط في جواز الأمر بالمعروف، ألا يؤدي إلى مفسدة أعظم من ذلك المنكر، لإجماع المسلمين على ارتكاب أخف الضررين، قال في مراقي السعود:

وارتكب الأخف من ضررين \*\*\* وخيرن لدى استوا هذين

ويشترط في وجوبه مظنة النفع به، فإن جزم بعدم الفائدة فيه لم يجب عليه كما يدل له ظاهر قبوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾<sup>(3)</sup>...<sup>(4)</sup>.

- مسألة علامة الرشد: من أهم علامات الرشد والبلوغ التي يدفع بتوفرها المال إلى اليتيم هي حفظ المال وحسن التصرف فيه، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾<sup>(5)</sup>. " قد يتوهم غير العارف من مفهوم مخالفة هذه الآية الكريمة، أعني مفهوم الغاية في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾، أنه إذا بلغ أشده ن فلا مانع من قربان ماله بغير التي هي أحسن، وليس ذلك مراد الآية... نبيه: قال مالك وأصحابه: إن الرشد الذي يدفع المال إلى من بلغ النكاح، هو حفظ المال وحسن التصرف فيه، وإن كان فاسقا شريبان، كما أن الصالح التقى إذا كان لا يحسن النظر في المال لا يدفع عليه ماله<sup>(6)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص354 .

2 - المائدة، 105 .

3 - الأعلى، 9 .

4 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص464 .

5 - الأنعام، 152 .

6 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج1ص547 .

- مسألة قسمة الغنائم: جاءت كيفية تقسيم الغنائم على مستحقيها، مفصلة في القرآن الكريم، وأغلب مسائلها تدور على المصلحة. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(1)</sup>. "ظاهر هذه الآية الكريمة أن كل شيء حواه المسلمون من أموال الكفار فإنه يخمس حسبما نصَّ عليه في الآية، سواء أوجفوا عليه الخيل والركاب أولاً، ولكنه تعالى بيّن في سورة الحشر أن ما أفاء الله على رسوله من غير إيجاب المسلمين عليه الخيل والركاب، أنه لا يخمس ومصارفه التي بين أنه يصرف فيها كمصارف خمس الغنيمة المذكورة هنا...

اعلم أولاً أن أكثر العلماء فرّقوا بين الفبيء والغنيمة.. و قال بعض العلماء: إن الغنيمة والفبيء واحد، فجميع ما أخذ من الكفار على أي وجه كان غنيمة وفيء.. وهو المعروف في اللغة، فالعرب تطلق اسم الفبيء على الغنيمة.. ولكن الاصطلاح المشهور عند العلماء هو ما قدمنا من الفرق بينهما.."<sup>(2)</sup>.

ثم بين الشنقيطي كيفية تقسيم الغنيمة وعلاقتها بالمصلحة في أكثر من موضع فقال: "المسألة الأولى: اعلم أن جماهير علماء المسلمين على أن أربعة أخماس الغنيمة للغزاة الذين غنموها، وليس للإمام أن يجعل تلك الغنيمة لغيرهم.. وهذا القول هو الحق الذي لا شك فيه وحكى الإجماع عليه غير واحد من العلماء..، وخالف بعض أهل العلم وهو قول كثير من المالكية، ونقله عنهم المازري رحمه الله أيضا قالوا: للإمام أن يصرف الغنيمة فيما يشاء من مصالح المسلمين ويمنع منها الغزاة الغانمين"<sup>(3)</sup>.

وفي جوابه على ما وقع في غزوة حنين من عطايا النبي -صلى الله عليه وسلم- ما يفوق الخمس، قال الشنقيطي: "وأما ما وقع في قصة حنين فالجواب عنه ظاهر، وهو أن النبي -صلى الله عليه وسلم- استطاب نفوس الغزاة عن الغنيمة ليؤلف بها قلوب المؤلفة قلوبهم لأجل المصلحة العامة للإسلام والمسلمين"<sup>(4)</sup>.

1 - الأنفال، 41 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص54 .

3 - المرجع السابق، ج2ص56 .

4 - المرجع السابق ج2ص58 .



ثم يؤكد على مراعاة المصلحة في تقسيم الغنيمة فقال: " المسألة الثانية: هي تحقيق المقام في صرف الخمس الذي يؤخذ من الغنيمة قبل القسمة، فظاهر الآية الكريمة أنه يجعل ستة أنصاب: نصيب لله جلّ وعلا، ونصيب لرسول -صلى الله عليه وسلم-، ونصيب لذي القربى، ونصيب لليتامى، ونصيب للمساكين، ونصيب لابن السبيل. و التحقيق أن نصيب الله جلّ وعلا، ونصيب الرسول -صلى الله عليه وسلم- واحد.. فإذا عرفت أن التحقيق أن الخمس في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم- يقسم خمسة أسهم.. فاعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يصرف نصيبه الذي هو خمس الخمس في مصالح المسلمين بدليل قوله في الأحاديث التي ذكرنا آنفا: " والخمس مردود عليكم " وهو الحق"<sup>(1)</sup>.

وقال أيضا: " والصحيح أن نصيب النبي -صلى الله عليه وسلم- باق، وأن إمام المسلمين يصرفه فيما كان يصرفه فيه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من مصالح المسلمين. ولا يخفى أن كل الأقوال في نصيب النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته، راجعة إلى شيء واحد، وهو صرفه في مصالح المسلمين"<sup>(2)</sup>. وقال أيضا: " فقد بان لك مما تقدم أن مذهب الشافعي، وأحمد رحمهما الله في هذه المسألة: أن سهم الله وسهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واحد، يصرف في مصالح المسلمين، وأن سهم القرابة لبني هاشم وبني المطلب.

ومذهب أبي حنيفة: سقوط سهم الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وسهم قرابته بموته، وأن الخمس يقسم على الثلاثة الباقية، التي هي اليتامى، والمساكين، وابن السبيل.. ومذهب الإمام مالك رحمه الله أن أمر خمس الغنيمة موكل إلى نظر الإمام واجتهاده، فيما يراه مصلحة، فيأخذه من غير تقدير، ويعطي القرابة باجتهاده، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين"<sup>(3)</sup>.

ثم رجح الشيخ الشنقيطي مذهب مالك وأكثر السلف، فقال: " وقال شيخنا العلامة ابن تيمية: وهذا قول مالك وأكثر السلف وهو أصح الأقوال.. وهذا القول هو رأي البخاري بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ يعني للرسول قسم ذلك. و قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " إنما أنا قاسم وخازن، والله يعطي"، ثم ساق البخاري أحاديث الباب في كونه -صلى الله

1 - الشنقيطي أضواء البيان، ج2ص60 .

2 - المرجع السابق، ج2ص61 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج2ص65 .

عليه وسلم - قاسما بأمر الله تعالى. قال مقيده عفا الله عنه: وهذا القول قوى، وسيأتي له أدلة إن شاء الله في المسألة التي بعدها"<sup>(1)</sup>.

**- مسألة الأرض المأخوذة عنوة:** الأرض التي يأخذها المسلمون عنوة هل تحمس وتقسم على المجاهدين والغائبين مثل غيرها من الغنائم؟ وهي مسألة تبقى محكومة أيضا بالمصلحة مثل المسألة السابقة، قال الشنقيطي " المسألة الرابعة: أما أرضهم المأخوذة عنوة، فقد اختلف العلماء فيها، فقال بعض العلماء: يخير الإمام بين قسمتها.. وبين وقفها للمسلمين بصيغة وقيل: بدون صيغة. وهذا مذهب الإمام أحمد.. هو أيضا مذهب الإمام أبوحنيفة. أما الإمام مالك رحمه الله فذهب إلى أن تصير وقفا للمسلمين، بمجرد الاستيلاء عليها.

أما الشافعي رحمه الله فذهب إلى أنها غنيمة يجب قسمها على المجاهدين بعد إخراج الخمس.."<sup>(2)</sup>. ودليل الشافعية عموم القرآن في آية الأنفال، ودليل أحمد ما ثبت في السنة أنه -صلى الله عليه وسلم- قسم أرض خيبر بعد أن خمستها، ودليل المالكية عموم آية الحشر، ويقول عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه-: " لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها، كما قسم النبي -صلى الله عليه وسلم- خيبر"، وفي لفظ عن عمر " أما والذي نفسي بيده، لولا أن أترك آخر الناس ببأنا"<sup>(3)</sup> ليس لهم شيء، ما فتحت علي قرية إلا قسمتها، كما قسم النبي -صلى الله عليه وسلم- خيبر، ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها"، قال مقيده عفا الله عنه: أظهر هذه الأقوال دليلا أن الإمام مخير، ويدل عليه كلام عمر في الأثر المار آنفا، وبه تنتظم الأدلة.

فالذي تتفق عليه جميع الأدلة، ولا يكون بينها أي تعارض: هو ما قدمنا من القول بالتحخير بين قسم الأرض، وإبقائها للمسلمين.."<sup>(4)</sup>. و عليه حتى التحخير يبقى مبنيا على حفظ المصلحة التي يقدرها الإمام

**- مسألة الاستعانة بالكافر:** الاستعانة بالكفار وقبول نصرتهم من أجل مصلحة حفظ الإسلام، وحمية المسلمين، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا

1 - المرجع السابق، ج2ص66

2 - المرجع السابق، ج2ص66 .

3 - ببأنا : معناه شيئا واحدا، على طريقة واحدة متساوين في الفقر والغنى . ينظر : ابن منظور، لسان العرب، باب الباء، مادة : بين . ومعنى الحديث : لأسويين بينهم في العطاء حتى يكونوا شيئا واحدا .

4 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص69-73 .

تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿١﴾. " وهو دليل على أن المتمسك بدينه قد يعينه الله ويعزه بنصرة قريبه الكافر، كما بيّنه تعالى في مواضع أخرى، كقوله في صالح: ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ (2). ففي الآية دليل على أنهم لا قدرة لهم على أن يفعلوا السوء بصالح عليه وعمى نبينا الصلاة والسلام إلا في حال الخفاء.. خوفا من عصبته الكفار، وقد قال تعالى لنبينا -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ أَمْ لَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ (3)، أي آواك بأن ضمك إلى عمك أبي طالب. وذلك بسبب العواطف العصبية، والأواصر النسبية.

ولهذا لما كان نبي الله لوط عليه وعله نبينا الصلاة والسلام ليس له عصبية في قومه الذين أرسل إليهم، ظهر فيه أثر عدم العصبية بدليل قوله تعالى عنه: ﴿ قَالَ لَوَأَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ (4). وهذه الآية دليل على أن المسلمين قد تنفعهم عصبية إخوانهم الكافرين.. فهذه الآيات القرآنية تدل على أن الله قد يعين المؤمن بالكافر لتعصبه له، وربما كان لذلك أثر حسن على الإسلام والمسلمين.. فإذا عرفت دلالة القرآن على أن المسلم قد ينتفع برابطة نسب وعصبية من الكافر، فاعلم أن النداء بالروابط العصبية لا يجوز، لإجماع المسلمين على أن المسلم لا يجوز له الدعاء بيا لبني فلان ونحوها" (5).

**- مسألة الصلاة بحسب الطاقة:** رخص الشارع أداء الصلاة على الهيئة التي يقدر عليها المكلف رفعا للحرص عنه، فيجوز له أن يصلي قائما، فإن لم يستطع صلى قاعدا، فإن لم يستطع صلى على جنب. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (6)، "تنبيهان: الأول: هذه الآية الكريمة تدل على أن الإنسان ما دام حيا وله عقا ثابت يميز به، فالعبادة واجبة عليه بحسب طاقته، فإن لم يستطع الصلاة قائما فليصلي قاعدا، فإن لم يستطع فعلى جنب،

1 - هود، 91 .

2 - النمل، 49 .

3 - الضحى، 6 .

4 - هود، 80 .

5 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص198- 200 . ج3ص45- 46 .

6 - الحجر، 99 .

و هكذا<sup>(1)</sup>.

- **مسألة زرع العنب والزبيب:** قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾<sup>(2)</sup>، "جمهور العلماء على أن المراد بالسكر في هذه الآية الكريمة: الخمر.. وإذا عرفت أن الصحيح هو مذهب الجمهور، وأن الله امتن على هذه الأمة بالخمر قبل تحريمها، فاعلم أن هذه الآية مكية، نزلت بعدها آيات مدنية بينت تحريم الخمر، وهي ثلاث آيات نزلت بعد هذه الآية الدالة على إباحة الخمر.

الأولى: آية البقرة التي ذكر فيها بعض معايها ومفاسدها، ولم يجزم فيها بالتحريم.

الثانية: آية النساء الدالة على تحريمها في أوقات الصلاة.

الثالثة: آية المائدة الدالة على تحريمها تحريماً باتاً... ثم بين بعض مفاسدها<sup>(3)</sup>. وقد بين ترجيح مصلحة وجود العنب وزرعها وبيعها - والزبيب أيضاً -، على مفسدة عصرها خمراً فقال: "وكذلك العنب تعصر منه الخمر وهي أم الخبائث، إلا أن مصلحة وجود العنب والزبيب والانتفاع بهما في أقطار الدنيا مصلحة راجحة على مفسدة عصر الخمر، منها ألغيت لها تلك المفسدة المرجوحة"<sup>(4)</sup>. - تضاف لحفظ العقل -

- **مسألة إباحة تعدد الزوجات:** التعدد في الزواج قضية يراعى فيها العمل بقواعد الترجيح

بين المصالح والمفاسد إضافة لمبدأ العدل بين الزوجات، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾<sup>(5)</sup> "ومن هدي القرآن للتي هي أقوم: إباحة تعدد الزوجات إلى أربع، وأن الرجل إذا خاف عدم العدل بينهن، لزمه الاقتصار على واحدة، أو ملك يمينه، كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾<sup>(6)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص324.

2 - النحل، 67.

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج2ص403-409.

4 - المرجع السابق، ج3ص23.

5 - الإسراء، 9.

6 - النساء، 3.

"ولا شك أن الطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها هي إباحة تعدد الزوجات لأمر محسوسة يعرفها كل العقلاء... فلوفرنا أن المشاغبة المزعومة في تعدد الزوجات مفسدة، وأن إيلا م قلب الزوجة الأولى بالضرة مفسدة، لقدمت عليها تلك المصالح الراجحة التي ذكرنا..."

فالقرآن أباح تعدد الزوجات لمصلحة المرأة في عدم حرمانها من الزواج، ولمصلحة الرجل بعدم تعطل منافعه في حال قيام العذر بالمرأة الواحدة، ولمصلحة الأمة ليكثر عددها فيمكنها مقاومة عدوها لتكون كلمة الله هي العليا"<sup>(1)</sup>.

**- مسألة القصاص في القتل:** فقد شرعت الحدود لحفظ الضروريات الخمس ومنها حفظ النفوس، قال الشنقيطي: " ومن هدي القرآن للتي هي أقوم: القصاص، فإن الإنسان إذا غضب وهم بأن يقتل إنسانا آخر فتذكر أنه إن قتله قتل به، خاف العاقبة فترك القتل، فيحي ذلك الذي كان يريد قتله، وحيي هو؛ لأنه لم يقتل فلم يقتل قصاصا، فقتل القاتل يحيا به ما لا يعلمه إلا الله كثرة كما ذكرنا؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(2)</sup>. ولا شك أن هذا من أعدل الطرق وأقومها"<sup>(3)</sup>.

**- مسألة قطع يد السارق:** شرع هذا الحد لحفظ الأموال، قال الشنقيطي: " ومن هدي القرآن للتي هي أقوم: قطع يد السارق المنصوص عليه بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(4)</sup>، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: " لو سرت فاطمة لقطعت يدها" وقد استشكل بعض الناس قطع يد السارق خاصة دون غيرها من الجنايات على الأموال، كالغصب والانتهاج، ونحو ذلك. قال المازري ومن تبعه: صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها، وخص السرقة لقله ما عداها بالنسبة إليها، من الانتهاج والغصب، ولسهولة إقامة البينة على ما عدى السرقة بخلافها، وشدد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر.

ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد. ثم لما خانت هانت. وفي ذلك إثارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله:

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص22-24 . تابع لها : ج7ص492 .

2 - البقرة، 179 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان مرجع سابق، ج3ص31 .

4 - المائدة، 39 .

يد بخمس مئین عسجد ودیت \*\*\* ما بالها قطعت في ربع دينار

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله:

صيانة العضو أعلاها وأرخصها \*\*\* حماية المال فافهم حكمة الباري

وشرح ذلك: أن الدية لو كانت ربع دينا لكثرت الجنايات على الأيدي. ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنايات على الأموال. فظهرت الحكمة في الجانبين، وكان في ذلك صيانة من الطرفين... و تشريع الحكيم الخبير جل وعلا - مشتمل على جميع الحكم من درء المفسد وجلب المصالح، والجري على مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، ولا شك أن من أقوم الطرق معاقبة فظيع الجناية بعظيم العقاب جزاءً وفاقاً<sup>(1)</sup>.

- مسألة القتل بالمثقل: المثقل هو ما يقتل لثقله وأثره على الجسد، لا لنفذه، مثل إلقاء صخرة كبيرة، أو الضرب بعصا كبيرة، فقد اختلف العلماء في القتل العمد بالسلاح الغير حاد والذي لم يعد للقتل في الغالب، وهي مسألة تحكمها قواعد المقاصد:

الأولى: تكاليف الشريعة جاءت لحفظ الضروريات الخمس.

الثانية: المسائل لها أحكام المقاصد. الثالثة: المقاصد والنيات معتبرة في العبادات والعبادات. فقال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾<sup>(2)</sup>.

"المسألة الثالثة: يفهم من إطلاق قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾، أن حكم الآية يستوي فيه القتل بمحدد كالسلاح وبغير محدد كرضخ الرأس بحجر ونحو ذلك، لأن الجميع يصدق عليه اسم القتل ظلماً فيجب القصاص، وهذا قول جمهور العلماء، منهم مالك، والشافعي، وأحمد في أصح الروايتين، وقال النووي في - شرح مسلم - : هو مذهب جماهير العلماء، وخالف في هذه المسألة الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال: لا يجب القصاص إلا في القتل بالمحدد خاصة، سواء كان من حديد، أو حجر، أو خشب، أو فيما كان معروفاً بقتل الناس كالمنجنيق، والإلقاء في النار"<sup>(3)</sup>.

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق، ج3ص32-37

2 - الإسراء، 33 .

3 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص90 .

ثم ذكر دليل أبوحنيفة من قواعد المقاصد بقوله: " وخالف في ذلك أبوحنيفة، والحسن، والشعبي، وابن المسيب، وعطاء، وطاوس رحمهم الله، فقالوا: لا قصاص في القتل بالمثل. واحتج لهم بأدلة، منها: أن القصاص يشترط له العمد، والعمد من أفعال القلوب، ولا يعلم إلا بالقرائن الجازمة الدالة عليه، فإن كان القتل بآلة القتل كالمحدد، علم أنه عامد قتله. وإن كان بغير ذلك لم يعلم عمده للقتل، لاحتمال قصده أن يشجه أو يؤلمه من غير قصد قتله فيؤول إلى شبه العمد" (1).

ورد الجمهور عليهم أن قرينة القصد متوفرة في المثل أيضاً، قال الشنقيطي في ذلك: " وأجابوا عن كون العمد من أفعال القلوب، وأنه لا يعلم كونه عامداً إلا إذا ضرب بالآلة المعهودة للقتل: بأن المثل كالعמוד والصخرة الكبيرة من آلات القتل كالسيف، لأن المشدوخ رأسه بعمود أو صخرة كبيرة يموت من ذلك حالاً عادة كما يموت المضروب بالسيف، وذلك يكفي من القرينة على قصد القتل" (2).

ثم بين الشنقيطي أن مقصد حفظ ضروري النفس هو الذي يرجح القصاص في القتل بالمثل، فقال: " قال مقيدة عفا الله عنه: الذي يقتضي الدليل رجحانه عندي: هو القصاص مطلقاً في القتل عمداً بمثل كان أو بمحدد، لما ذكرنا من الأدلة، ولقوله جل وعلا: ﴿ وَلكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ الآية، لأن القاتل بعمود أو صخرة كبيرة إذا علم أنه لا يقتص منه جرأه ذلك على القتل، فتنتفي بذلك الحكمة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَلكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾، والعلم عند الله تعالى" (3).

#### - مسألة إنتظار بلوغ الصغير من أولياء الدم: وإفاقة المجنون، وقدم غائب من أولياء

الدم. وهي مسألة يجب مراعاة المصلحة فيها، مصلحة ولي الدم الغائب والمجنون والصغير، مثل حفظ مصلحته في الأموال والأنكحة، وهو ما بينه الشنقيطي في قوله: "إذا كان بعض أولياء الدم صغيراً أو مجنوناً، أو غائباً، فهل للبالغ الحاضر العاقل القصاص قبل قدوم الغائب، وبلوغ الصغير، وإفاقة المجنون؟ أوجب إنتظار قدوم الغائب، وبلوغ الصغير... الخ، فإن عفا الغائب بعد قدومه، أو الصغير بعد بلوغه مثلاً سقط القصاص ووجبت الدية، في ذلك خلاف مشهور بين أهل العلم. فذهبت جماعة من أهل العلم إلى أنه لا بد من إنتظار بلوغ الصغير، وقدم الغائب، وإفاقة المجنون، وهذا

1 - المرجع السابق، ج3ص93 .

2 - المرجع السابق، ج3ص94 .

3 - المرجع السابق، ج3ص96 .

هو ظاهر مذهب الإمام أحمد، قال ابن قدامة: وبهذا قال ابن شبرمة، والشافعي، وأبيوسف، وإسحاق، ويروى عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وعن أحمد رواية أخرى للكبار العقلاء استيفاءه، وبه قال حماد، ومالك، والأوزاعي، والليث، وأبوحنيفة. محل الغرض من كلام صاحب المغني. وذكر صاحب المغني أيضاً: أنه لا يعلم خلافاً في وجوب انتظار قدوم الغائب، ومنع استبداد الحاضر دونه.

قال مقيده عفا الله عنه: إن كانت الغيبة قريبة فهو كما قال، وإن كانت بعيدة ففيه خلاف معروف عند المالكية، وظاهر المدونة لانتظار ولو بعدت غيبته. وقال بعض علماء المالكية، منهم سحنون: لا ينتظر بعيد الغيبة، وعليه درج خليل بن إسحاق في مختصره في مذهب مالك، الذي قال في ترجمته مبيناً لما به الفتوى بقوله: وانتظر غائب لم تبعد غيبته، لا مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه...

واحتج من قال: إنه لا يلزم انتظار بلوغ الصبي ولا إفاقة المجنون المطبق بأمرين، أحدهما: أن القصاص حق من حقوق القاصر، إلا أنه لما كان عاجزاً عن النظر لنفسه كان غيره يتولى النظر في ذلك كسائر حقوقه فإن النظر فيها لغيره، ولا ينتظر بلوغه في جميع التصرف بالمصلحة في جميع حقوقه، وأولى من ينوب عنه في القصاص الورثة المشاركون له فيه، لأنه يقال فيه بموجبها فيقال: هو مستحق لكنه قاصر في الحال، فيعمل غيره بالمصلحة في حقه في القصاص كسائر حقوقه، ولا سيما شريكه الذي يتضرر بتعطيل حقه في القصاص إلى زمن بعيد<sup>(1)</sup>.

**- مسألة القسامة في القصاص:** يثبت القصاص في القتل بثلاثة طرق هي: الإقرار، والشهادة، وإيمان القسامة. اتفقوا على الإقرار والشهادة واختلفوا في القسامة، فجمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة، قالوا بوجوب الحكم بها، على خلاف بينهم هل يثبت بها القصاص أو الدية أو تنتفي بها الدعوى، وذهب بعض العلماء إلى أن القسامة لا يثبت بها حكم من القصاص ولا دية.

وقد ذكر الشنقيطي أدلة كل من الفريقين من السنة والمعقول ثم رجح رجح القول بالقود بالقسامة لأن النصوص الصحيحة تثبت القسامة، ولأن القسامة من الأحكام الشرعية التي تحقق مقصد حفظ النفس، فقال الشنقيطي في ذلك: " قال مقيده عفا الله عنه: أظهر الأقوال عندي

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3 ص123-124 .



دليلاً، القود بالقسامة. لأن الرواية الصحيحة التي قدّمنا فيها أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: " إنهم إن حلفوا أيمان القسامة دفع القاتل برمته إليهم" وهذا معناه القتل بالقسامة كما لا يخفى، ولم يثبت ما يعارض هذا. والقسامة أصل وردت به السنة، فلا يصح قياسه على غيره من رجم أو قطع.. لأن القسامة أصل من أصول الشرع مستقل بنفسه، شرع لحياة الناس وردع المعتدين، ولم تمكّن فيه أولياء المقتول من أيمان القسامة إلاّ مع حصول لوث يغلب على الظن به صدقهم في ذلك" (1).

**- مسألة دليل مشروعية الوكالة:** استدل الشنقيطي على صحّة الوكالة وجوازها في الحضر والسفر بالكتاب والسنة والإجماع المستند على قواعد المقاصد، فقال: " وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على جواز الوكالة وصحتها في الجملة، وقال ابن قدامة في المغني: وأجمعت الأمة على جواز الوكالة في الجملة، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك، فإنه لا يمكن كل أحد فعل ما يحتاج إليه فدعت الحاجة إليها، انتهى منه. وهذا مما لا نزاع فيه" (2).

**- مسألة الحكم بالنظام الوضعي:** فقد قسم النظام الوضعي إلى قسمين: إداري والشرعي، أما الثاني فلا يجوز العمل فيه بما يوافق الأنظمة الوضعية، أما الأول فيعمل فيه وفق قواعد مراعاة المصالح. فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (3). "علم أنه يجب التفصيل بين النظام قسمان: إداري، وشرعي. أما الإداري الذي يراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجه غير مخالف للشرع، فهذا لا مانع منه، ولا مخالف فيه من الصحابة، وقد عمل عمر رضي الله عنه من ذلك أشياء كثيرة ما كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ككتبه أسماء الجند في ديوان لأجل الضبط، ومعرفة من غاب ومن حضر.

كما قدمنا إيضاح المقصود منه في سورة - بني إسرائيل - في الكلام على العاقلة التي تحمل دية الخطأ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك، ولم يعلم بتخلف كعب بن مالك عن غزوة تبوك إلا بعد أن وصل تبوك صلى الله عليه وسلم، وكاشترائه - أعني عمر رضي الله عنه - دار صفوان بن أمية وجعله إياها سجناً في مكة المكرمة، مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يتخذ سجناً هوولا أبوبكر، فمثل هذا من الأمور الإدارية التي تفعل لإتقان الأمور مما لا يخاف الشرع لا بأس به،

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص134 .

2 - المرجع السابق، ج3ص230 .

3 - الكهف، 26 .

كتنظيم شؤون الموظفين، وتنظيم إدارة الأعمال على وجه لا يخالف الشرع، فهذا النوع من الأنظمة الوضعية لا بأس به، ولا يخرج عن قواعد الشرع من مراعاة المصالح العامة<sup>(1)</sup>.

- مسألة الأخذ بالأسباب: ومن قواعد المقاصد التي تبين هذا مثل: قاعدة " المقاصد والنيات معتبرة في العبادات والعادات"، وقاعدة: " لا يلزم من تعاطي الأسباب من قبل المكلف القصد إلى مسبباتها، وإنما عليه الجريان تحت الأحكام الشرعية" وغيرها من القواعد. فقال الشنقيطي مبينا هذه القواعد: " أخذ بعض العلماء من قوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿ وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ ﴾<sup>(2)</sup> الآية، أن السعي والتسبب في تحصيل الرزق أمر مأمور به شرعاً، وأنه لا ينافي التوكل على الله جل وعلا. وهذا أمر كالمعلوم من الدين بالضرورة، أن الأخذ بالأسباب في تحصيل المنافع ودفع المضار في الدنيا أمر مأمور به شرعاً لا ينافي التوكل على الله بحال؛ لأن المكلف يتعاطى السبب امتثالاً لأمر ربه مع علمه ويقينه أنه لا يقع إلا ما يشاء الله وقوعه، فهو متوكل على الله، عالم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له من خير أو شر، ولو شاء الله تخلف تأثير الأسباب عن مسبباتها لتخلف.

ومن أصرح الأدلة في ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾<sup>(3)</sup>، فطبيعة الإحراق في النار معنى واحد لا يتجزأ إلى معان مختلفة، ومع هذا أحرقت الحطب فصار رماداً من حرّها في الوقت الذي هي فيه كائنة برداً وسلاماً على إبراهيم، فدل ذلك دلالة قاطعة على أن التأثير حقيقة إنما هو بمشيئة خالق السموات والأرض، وأنه يسبب ما شاء من المسببات على ما شاء من الأسباب، وأنه لا تأثير لشيء من ذلك إلا بمشيئته جلّ وعلا. من أوضح الأدلة في ذلك: أنه ربما جعل الشيء سبباً لشيء آخر مع أنه مناف له، كجعله ضرب ميت بني إسرائيل ببعض من بقرة مذبوحة سبباً لحياته، وضربه بقطعة ميتة من بقرة ميتة مناف لحياته، إذ لا تكسب الحياة من ضرب ميت، وذلك يوضح أنه جل وعلا يسبب ما شاء من المسببات على ما شاء من الأسباب، ولا يقع تأثير البتة إلا بمشيئته جلّ وعلا.

1 - الشنقيطي أضواء البيان، ج3 ص260 .

2 - مريم، 25 .

3 - الأنبياء، 69 .

ومما يوضح أن تعاطي الأسباب لا ينافي التوكل على الله، قوله تعالى عن يعقوب: ﴿ وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ﴾<sup>(1)</sup>. أمرهم في هذا الكلام بتعاطي السبب، وتسبب في ذلك بالأمر به، لأنه يخاف عليهم أن تصيبهم الناس بالعين لأنهم أحد عشر رجلاً أبناء رجل واحد، وهم أهل جمال وكمال وبسطة في الأجسام. فدخلهم من باب واحد مظنة لأن تصيبهم العين فأمرهم بالتفرق والدخول من أبواب متفرقة تعاطياً للسبب في السلامة من إصابة العين؛ كما قال غير واحد من علماء السلف. ومع هذا التسبب فقد قال الله عنه: ﴿ وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾.

فانظر كيف جمع بين التسبب في قوله: ﴿ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ﴾ وبين التوكل على الله في قوله: ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ وهذا أمر معلوم لا يخفى إلا على من طمس الله بصيرته. والله جل وعلا قادر على أن يسقط لها الرطب من غير هز الجذع، ولكنه أمرها بالتسبب في إسقاطه بهز الجذع<sup>(2)</sup>.

- مسألة قضاء الصلاة لمن تركها عمدا تكاسلا<sup>(3)</sup>: على قول الجمهور أن تارك الصلاة عمدا تكاسلا غير كافر، اختلفوا في وجوب القضاء عليه، فقال الظاهرية ومن وافقهم كابن تيمية: ليس على تارك الصلاة عمدا قضاء، وذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب القضاء على تارك الصلاة عمدا، وقال الحنفية ومن وافقهم مثل ابن قدامة والغزالي: أن القضاء لا يستلزم أمرا جديدا، وأن الأمر بالعبادة المؤقتة يستلزم الأمر بقضائها بعد خروج الوقت من غير حاجة إلى أمر جديد، ثم ذكر الشنقيطي دليلهم في ذلك فقال: " واستدلوا لذلك بقاعدة هي قولهم: الأمر بالمركب أمر بكل جزء من أجزائه، فإذا تعذر بعض الأجزاء لزم فعل بعضها الذي لم يعتذر، فالأمر بالعبادة المؤقتة كالصلوات الخمس أمر بمركب من شيئين:

الأول منهما: فعل العبادة، والثاني: كونها مقترنة بالوقت المعين لها، فإذا خرج الوقت تعذر أحدهما وهو الاقتران بالوقت المعين، وبقي الآخر غير متعذر وهو فعل العبادة فيلزم من الأمر الأول فعل

1 - يوسف، 67 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص398 .

3 - ينظر : القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص144 . الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، ص196 .

الجزء المقدور عليه، لأن الأمر بالمركب أمر بأجزائه. وهذا القول صدر به ابن قدامة في روضة الناظر وعزاه هو والغزالي في المستصفي إلى بعض الفقهاء"، وقال الجمهور من الفقهاء: أن القضاء يستلزم أمراً جديداً، وأن الأمر بالعبادة المؤقتة لا يستلزم الأمر بقضائها، وذكر الشنقيطي دليلهم من قواعد المصلحة فقال: "وذهب جمهور أهل الأصول إلى أن الأمر بالعبادة المؤقتة لا يستلزم الأمر بقضائها بعد خروج الوقت، واستدلوا لذلك بقاعدة وهي: أن تخصيص العبادة بوقت معين دون غيره من الأوقات لا يكون إلا لمصلحة تختص بذلك الوقت دون غيره، إذ لو كانت المصلحة في غيره من الأوقات لما كان لتخصيصه دونها فائدة، قالوا: فتخصيصه الصلوات بأوقاتها المعينة، والصوم بربضان مثله، كتخصيص الحج بعرفات، والزكاة بالمساكين، والصلاة بالقبلة، والقتل بالكافر ونحو ذلك" (1).

ثم نبه الشنقيطي إلى سبب الخلاف بين العلماء فقال: "تبييه: سبب اختلاف العلماء هذه المسألة، أنها تجاذبها أصلان مختلفان، فنظرت كل طائفة إلى أحد الأصلين المختلفين: أحدهما: الأمر بالمركب أمر بأجزائه، وإليه نظر الحنفية ومن وافقهم. والثاني: الأمر بالعبادة في وقت معين لا يكون إلا لمصلحة تختص بالوقت المذكور، وإليه نظر الجمهور، ومثل هذا من الأشياء التي تكون سبباً للاختلاف في المسألة" (2). فتعين وقت العبادة يكون لمصلحة شرعية تفوت بفوات وقتها، أما القضاء فقد جاءت به نصوص أخرى جديدة، وقياسه على النائم والناسي.

- مسألة النهي لمفسدة أو لمضرة معلومة: أكد الشنقيطي أن النهي يأتي لدفع مفسدة أو مضرة في المنهي عنه، وذكر له أمثلة منها: نهى عن بيع الرجل على بيع أخيه وخطبته على خطبة أخيه، وتأجيره على إجارته، فقال: "ومن ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه أو يخطب على خطبته. ومعلوم أن المفسدة التي نهى عنها في البيع والخطبة موجودة في الإجارة، فلا يحل له أن يؤجر على إجارته، وإن قدر دخول الإجارة في لفظ البيع العام وهو بيع المنافع، فحقيقتها غير حقيقة البيع، وأحكامها غير أحكامه" (3).

- مسألة رفع الصوت في التلبية عند المرأة: يستحب للرجل رفع الصوت بالتلبية، وقال الظاهرية بوجوبه، أما المرأة فيكفيها في التلبية أن تسمع نفسها خوف الفتنة خاصة من شابة،

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج3ص463 .

2 - المرجع السابق، ج3ص464 .

3 - الشنقيطي أضواء البيان، ج4ص198 .

ولورفعت صوتها بالتلبية لم يحرم، وقد بين الشنقيطي أن العلة هي خوف الافتتان بصوتها عملاً بقواعد المقاصد، مثل: " الأسباب والوسائل لها أحكام المقاصد " النظر في مآلات الأفعال معتبر شرعاً"، وقواعد سدِّ الذرائع. فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾<sup>(1)</sup>، " اعلم أنه ينبغي للرجال رفع أصواتهم بالتلبية، لما رواه مالك في الموطأ، والشافعي، وأحمد، وأصحاب السنن، وابن حبان، والحاكم، من حديث خلاد بن السائب الأنصاري، عن أبيه السائب بن خلاد بن سويد رضي الله عنه: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: " أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية".

ولفظ مالك في موطئه " أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي، أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أوبالإيهال" يريد أحدهما، وقال الترمذي في هذا الحديث: حديث حسن صحيح، وجمهور أهل العلم على أن هذا الأمر المذكور في الحديث للاستحباب، وذهب الظاهرية إلى أنه للوجوب، والقاعدة المقررة في الأصول مع الظاهرية، وهي أن الأمر يقتضي الوجوب إلا لدليل صارف عنه. و أمّا النساء فلا ينبغي لهن رفع الصوت بالتلبية كما عليه جماهير أهل العلم.

قال مالك في موطئه: إنه سمع أهل العلم يقولون: ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية، لتسمع المرأة نفسها، وعلل بعض أهل العلم خفض المرأة صوتها بالتلبية، بخوف الافتتان بصوتها.

وقال الرافعي في شرحه الكبير المسمى فتح العزيز في شرح الوجيز: وإنما يسحب الرفع في حق الرجل، ولا يرفع حيث يجهد ويقطع صوته، والنساء تقتصرن على إسماع أنفسهن، ولا يجهرن كما لا يجهرن بالقراءة في الصلاة.

قال القاضي الروياني: ولورفعت صوتها بالتلبية لم يحرم، لأن صوتها ليس بعورة خلافاً لبعض أصحابنا، وذكر نحوه النووي عن الروياني ثم قال: وكذا قال غيره: لا يحرم لكن يكره صرح به الدارمي، والقاضي أبو الطيب والبندنجي، ويخفض الخنثى صوته كالمراة ذكره صاحب البيان وهو ظاهر.

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: أما المرأة الشابة الرخيمة الصوت، فلا شك أن صوتها من مفاتن النساء ولا يجوز لها رفعه بحال، ومن المعلوم أن الصوت الرخيم من محاسن النساء ومفاتيها، ولأجل ذلك يكثر ذكره في التشبيب بالنساء... وهذا أمر معروف لا يمكن الخلاف فيه، وقد قال

جل وعلا مخاطباً لنساء النبي - صلى الله عليه وسلم - وهن خير أسوة لنساء المسلمين ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾<sup>(1)</sup>، لأن تليين الصوت وترخيمه يدل على الاهتمام بالريبة كإبداء غيره من محاسن المرأة للرجال<sup>(2)</sup>.

- مسألة الطيب للحاج الأخشم: "قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: لزوم الفدية للأخشم الذي لا يجد ريح الطيب، إذا استعمل الطيب، مبني على قاعدة هي: أن المعلل بالمظان لا يتخلف بتخلف حكمته، لأن مناط الحكم مظنة وجود حكمة العلة، فلوتخلفت في صورة لم يمنع ذلك من لزوم الحكم كمن كان منزله على البحر، وقطع مسافة القصر في لحظة في سفينة، فإنه يباح له قصر الصلاة والفطر في رمضان بسفره، هذا الذي لا مشقة فيه، لأن الحكم الذي هو الرخصة علق بمظنة المشقة في الغالب، وهو سفر أربعة برد مثلاً والمعلل بالمظان لا تتخلف أحكامه بتخلف حكمها في بعض الصور، كما عقده بعض أهل العلم بقوله:

إن علل الحكم بعلة غلب \*\*\* وجودها اكتفي بذا عن الطلب

وإيضاحه: أن الغالب كون الإنسان يجد ريح الطيب، فأنيط الحكم بالأغلب الذي هو وجوده ريح الطيب، فلوتخلفت الحكمة في الأخشم الذي لا يجد ريح الطيب لم يتخلف الحكم لإناطته بالمظنة، وقد أوضحنا هذه المسألة وأكثرنا من أمثلتها في غير هذا الموضوع. وقد تقرر في الأصول: أن وجود الحكم مع تخلف حكمته من أنواع القادح المسمى بالكسر، وقد أشار إلى ذلك صاحب المراقي بقوله في مبحث القوادح:

والكسر قادح ومنه ذكرا \*\*\* تخلف الحكمة عنه من درا

وهذا الذي قررنا في مسألة الأخشم مبني على القول: بأن الكسر بتخلف الحكمة عن حكمها، لا يقدح في المعلل بالمظان كما أوضحنا، والعلم عند الله تعالى<sup>(3)</sup>.

- مسألة فساد إتياع الهوى: قرر الشنقيطي أن إتياع الهوى من الفاسد العظيمة التي تنهى

الشريعة الإسلامية عنها فالمصالح والمفاسد المعتبرة شرعاً هي الموافق لما قرره الشارع، وليس ما وافق

1 - الأحزاب، 32 .

2 - الشنقيطي أضواء البيان، ج5ص10 .

3 - الشنقيطي أضواء البيان، ج5ص66-67 .

أهواء النفوس ومن قواعد المقاصد " المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو: إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبدا لله اضطرارا" وغيرها من القواعد التي تدعو إلى مخالفة إتباع أهواء النفوس<sup>(1)</sup>. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَاءَ هُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾<sup>(2)</sup>، "اختلف العلماء في المراد بالحق في هذه الآية، فقال بعضهم: ﴿الْحَقُّ﴾ هو الله تعالى، ومعلوم أن الحق من أسمائه الحسنی، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾<sup>(3)</sup>، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(4)</sup>، وكون المراد بالحق في الآية: هو الله عزاه القرطبي للأكثرين، ومن قال به: مجاهد وابن جريح، وأبو صالح، والسدي. وروي عن قتادة، وغيرهم.

وعلى هذا القول فالمعنى: لو أجابهم الله إلى تشريع ما أحبوا تشريعه وإرسال من اقترحوا إرساله، بأن جعل أمر التشريع وإرسال الرسل ونحو ذلك تابعا لأهوائهم الفاسدة، لفسدت السموات والأرض ومن فيهن، لأن أهواءهم الفاسدة وشهواتهم الباطلة، لا يمكن أن تقوم عليها السماء والأرض وذلك لفساد أهوائهم واختلافها، فالأهواء الفاسدة المختلفة لا يمكن أن يقوم عليها نظام السماء والأرض ومن فيهن، بل لو كانت هي المتبعة لفسد الجميع.

و من الآيات الدالة على أن أهواءهم لا تصلح، أن تكون متبعة قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾<sup>(5)</sup>، لأن القرآن لو أنزل على أحد الرجلين المذكورين، وهو كافر يعبد الأوثان فلا فساد أعظم من ذلك، وقد رد الله عليهم بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾<sup>(6)</sup>، الآية وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾<sup>(7)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾<sup>(8)</sup>، قال

1 - الجبلاي المريني، القواعد الأصولية، ص 297 .

2 - المؤمنون، 71 .

3 - النور، 25 .

4 - الحج، 6- 62 .

5 - الزخرف، 31 .

6 - الزخرف، 32 .

7 - الإسراء، 100 .

8 - النساء، 53 .

ابن كثير رحمه الله: ففي هذا كله تبين عجز العباد، واختلاف آرائهم وأهوائهم، وأنه تعالى هو الكامل في جميع صفاته وأقواله وأفعاله وشرعه وقدره وتدبيره لخلق سبحانه وتعالى علواً كبيراً. ومما يوضح أن الحق لو تابع الأهواء الفاسدة المختلفة لفسدت السموات والأرض ومن فيهن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(1)</sup>، فسبحان الله رب العرش عما يصفون.

القول الثاني: أن المراد بالحق في الآية: الحق الذي هو ضد الباطل المذكور في قوله قبله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وهذا القول الأخير اختاره ابن عطية وأنكر الأول. وعلى هذا القول فالمعنى: أنه لو فرض كون الحق متبعاً لأهوائهم، التي هي الشرك بالله، وادعاء الأولاد، والأنداد له ونحو ذلك، لفسد كل شيء لأن هذا الغرض يصير به الحق، هو أبطل الباطل، ولا يمكن أن يقوم نظام السماء والأرض على شيء هو أبطل الباطل، لأن استقامة نظام هذا العالم لا تمكن إلا بقدرته وإرادة إله هو الحق منفرد بالتشريع، والأمر والنهي كما لا يخفى على عاقل والعلم عند الله تعالى<sup>(3)</sup>.

- مسألة سؤال الشهود في الزنا: أجمع العلماء أن حدّ الزنا لا يقام إلا بشهادة أربعة

عدول ذكور، واختلفوا في باقي الشروط الأخرى، واشترط المالكية شهادتهم في مجلس واحد في وقت واحد على فعل واحد، ويجوز للحاكم السؤال في إثبات شهادة الزنا، عمّا ليس شرطاً في صحة الشهادة من أجل حفظ أعراض المسلمين والاحتياط أكثر فيها. قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(4)</sup>، "ويندب للحاكم عند المالكية سؤال الشهود في الزنا عما ليس شرطاً في صحة الشهادة، كأن يقول لكل واحد من الشهود بانفراده، دون حضرة الآخرين على أي حال رأيتهما وقت زناهما.. ولا شك أن مثل هذا السؤال أحوط في الدفع عن أعراض المسلمين، لأنهم إن كانوا صادقين لم يختلفوا، وإن كانوا كاذبين علم كذبهم باختلافهم"<sup>(5)</sup>.

- مسألة حفظ نفس الجنين: الحامل من الزنا، لا ترجم حتى تضع حملها باتفاق العلماء،

وهذا هو الثابت في السنة الصحيحة، " أن امرأة من جهينة أتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

1 - الأنبياء، 22 .

2 - المؤمنون، 70 .

3 - الشنقيطي أضواء البيان، ج5 ص342 - 343 .

4 - النور، 2 .

5 - الشنقيطي أضواء البيان، ج5 ص378 .



وهي حبلى من الزنا، فقالت: يا رسول الله، أصبت حدا فأقمه علي، فدعا نبي الله -صلى الله عليه وسلم- وليها، فقال: أحسن إليها، فإذا وضعت فأنتي ففعل فأمر بها نبي الله -صلى الله عليه وسلم-، فشدت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صلى عليها. فقال له عمر: تصلي عليها يا رسول الله وقد زنت؟ قال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله - عز وجل - " رواه مسلم.

وقصة الغامدية التي جاءت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، " فقالت يا رسول الله إني قد زنت فظهرني وإنه ردّها فلما كان الغد قالت يا رسول الله، لم تردني لعلك أن تردني كما رددت ماعزاً فوالله إني لحبلى، فقال: أما لا فاذهبي حتى تلدي، فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة، قالت هذا قد ولدته، قال اذهبي فأرضعيه حتى تفتطميه، فلما فطمته أتته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجلٍ من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها" رواه مسلم.

قال الشنقيطي في ذلك: "الفرع الثاني: قد قدمنا في الروايات الصحيحة: أن الحامل من الزنا لا ترحم، حتى تضع حملها وتفتطمه، أو يوجد من يقوم برضاعه؛ لأن رجمها وهي حامل فيه إهلاك جنينها الذي في بطنها وهولا ذنب له، فلا يجوز قتله، وهو واضح مما تقدم"<sup>(1)</sup>.

**- مسألة تغريب المرأة البكر والعبد في الزنا: ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى تغريب البكر الزاني الذكر، وقال مالك لا تغرب المرأة، وذهب أبوحنيفة إلى عدم تغريب البكر الزاني امرأة أورجل، وقد فصل الشنقيطي هذه المسألة على أساس العمل بقاعدة من قواعد المقاصد التي تقول: " درأ المفسدة مقدم على جلب المنفعة"، فقال: " قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: الذي يظهر لي أنها إن وجد لها محرم متبرع بالسفر معها إلى محل التغريب مع كون محل التغريب محل مأمّن لا تخشى فيه فتنة، مع تبرع المحرم المذكور بالرجوع معها إلى محلها، بعد انتهاء السنة فإنها تغرب، لأن العمل بعموم أحاديث التغريب لا معارض له في الحالة المذكورة، وأما إن لم تجد محرماً متبرعاً بالسفر معها، فلا يجبر، لأنه لا ذنب له ولا تكلف هي السفر بدون محرم، لنهييه صلى الله عليه وسلم عن ذلك. وقد قدمنا مراراً أن النص الدال على النهي يقدم على الدال على الأمر على الأصح، لأن درأ المفاسد**

1 - المرجع السابق، ج5ص399 .

مقدم على جلب المصالح، وهذا التفصيل الذي استظهرنا لم نعلم أحدا ذهب إليه، ولكنه هو الظاهر من الأدلة، والعلم عند الله تعالى "(1).

أما العبد والأمة فيغرب نصف سنة عند الشافعي، ولا يغرب أصلا عند الجمهور، ورجح الشنقيطي عدم التغريب لأن فيه مفسدة ومضرة للمالك، فقال مبينا ذلك: "اعلم أن العلماء اختلفوا في تغريب العبد والأمة، وقد قدمنا أقوال أهل العلم في ذلك. وأظهر أقوالهم عندنا: أن المملوك لا يغرب لأنه مال، وفي تغريبه إضرار بمالكه، وهولا ذنب له، ويستأنس له بأنه لا يرحم، ولو كان محصنا لأن إهلاكه بالرحم إضرار بمالكه، ويؤيده قوله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها" الحديث، ولم يذكر تغريبا، وقد فهم البخاري رحمه الله عدم نفي الأمة من الحديث المذكور ولذا قال في ترجمته: باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى. و قد قدمنا اختلاف الأصوليين في العبيد هل يدخلون في عموم نصوص الشرع، لأنهم من جملة المكلفين، أولا يدخلون في عموم النصوص، إلا بدليل منفصل لكثرة خروجهم من عموم النصوص، كما تقدم إيضاحه. وقد قدمنا أن الصحيح هو دخولهم في عموم النصوص إلا ما أخرجهم منه دليل، واعتمده صاحب مراقبي السعود بقوله:

والعبد والموجود والذي كفر\*\*\* مشمولة له لدى ذوي النظر

وإخراجهم هنا من نصوص التغريب، لأنه -صلى الله عليه وسلم- أمر بجلد الأمة الزانية وبيعها، ولم يذكر تغريبها ولأنهم مال، وفي تغريبهم إضرار بالمالك، وفي الحديث: "لا ضرر ولا ضرار"، والعلم عند الله تعالى "(2).

- مسألة التعريض بالزنا: اتفق الفقهاء أن القذف والرمي بالزنا تصريحا يوجب الحد باتفاق العلماء، أما التعريض الذي يفهم منه القذف، فقد ذهب مالك ورواية عن أحمد أنه يجب به الحد، وذهب الحنفية والشافعي وأحمد إلى أنه لا يوجب الحد، ورجح الشنقيطي القول الأول من أجل حفظ الأعراض، فقال: "وأظهر القولين عندي: أن التعريض إذا كان يفهم منه معنى القذف فهما واضحا من القرائن أن صاحبه يحد، لأن الجناية على عرض المسلم تتحقق بكل ما يفهم منه ذلك فهما واضحا، ولقلا يتذرع بعض الناس لقذف بعضهم بألفاظ التعريض التي يفهم منها القذف بالزنا،

1 - الشنقيطي أضواء البيان، المرجع السابق، ج5ص413 .

2 - الشنقيطي أضواء البيان، ج5ص413 .

والظاهر أنه على قول من قال من أهل العلم: إن التعريض بالقذف لا يوجب الحدّ أنه لا بد من تعزير المعرض بالقذف للأذى الذي صدر منه لصاحبه بالتعريض، والعلم عند الله تعالى<sup>(1)</sup>.

### - مسألة خروج المرأة إلى المساجد من أجل الصلاة: وهي مسألة تحكمها قواعد

المقاصد، والترجيح بين المصالح والمفاسد، وقد وضع الشنقيطي لخروج المرأة إلى المسجد شروطاً تتعلق بخوف الفتنة والمفسدة، فقال: "اعلم أن خروج المرأة إلى المسجد يشترط فيه عند أهل العلم شروط يرجع جميعها إلى شيء واحد، وهو كون المرأة وقت خروجها للمسجد ليست متلبسة بما يدعو إلى الفتنة مع الأمن من الفساد.

قال النووي في شرح مسلم، في الكلام على -صلى الله عليه وسلم-: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"، ما نصه: هذا وما أشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد، ولكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهي ألا تكون متطيبة ولا متزينة، ولا ذات خلاخال يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابة ونحوها، ممن يفتن بها، وألا يكون في الطريق ما يخاف منه مفسدة ونحوها. انتهى محل الغرض من كلام النووي.

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: هذه الشروط التي ذكرها النووي وغيره منها ما هو ثابت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومنها ما لا نص فيه، ولكنه ملحق بالنصوص لمشاركته له في علته، وإلحاق بعضها لا يخلو من مناقشة، كما سترى إيضاح ذلك كله إن شاء تعالى، أما ما هو ثابت عند -صلى الله عليه وسلم- من تلك الشروط فهو عدم التطيب، فشرط جواز خروج المرأة إلى المسجد ألا تكون متطيبة.

قال مسلم بن الحجاج رحمه الله في صحيحه: أن زينب الثقفية كانت تحدث عن رسول -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "إذا شهدت إحداكن العشاء، فلا تطيب تلك الليلة". و عن زينب امرأة عبد الله قالت: قال لنا رسول -صلى الله عليه وسلم-: "إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً". و عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول -صلى الله عليه وسلم-: "أبما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهدن معنا العشاء الآخرة" اهـ.

1 - المرجع السابق، ج5 ص436 .

فهذا الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن صحابيين، وهما: أبوهريرة، وزينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عن الجميع، صريح في أن المتطية ليس لها الخروج إلى المسجد، ويؤيد ذلك ما رواه أبوداود في سننه: عن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن ليخرجن وهن تغلات " ١ هـ.

وقوله: وهن تغلات: أي غير متطيبات. وقال النووي في شرح المهذب. في هذا الحديث رواه أبوداود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم. وتغلات بفتح التاء المثناة فوق وكسر الفاء: أي تاركات الطيب ١ هـ... و إذا علمت أن هذه الأحاديث دلت على أن المتطية ليس لها الخروج إلى المسجد، لأنها تحرك شهوة الرجال بريح طيبها.

فاعلم أن أهل العلم أحقوا بالطيب ما في معناه كالزينة الظاهرة، وصوت الخللخال والثياب الفاخرة، والاختلاط بالرجال، ونحو ذلك بجامع أن الجميع سبب الفتنة بتحريك شهوة الرجال، ووجهه ظاهر كما ترى. وأحق الشافعية بذلك الشابة مطلقا، لأن الشاب مظنة الفتنة، وخصصوا الخروج إلى المساجد بالعجائز.

و الأظهر أن الشابة إذا خرجت مستتره غير متطية، ولا متلبسة بشيء آخر من أسباب الفتنة أن لها الخروج إلى المسجد لعموم النصوص المتقدمة، والعلم عند الله تعالى<sup>(١)</sup>.

- مسألة لمس المرأة الأجنبية: لا يجوز للرجل لمس المرأة الأجنبية ولا مصافحتها ولا لمس شيء من بدنها، لأن ذلك يؤدي في الغالب إلى التلذذ بها وهو حرام، والذريعة إلى الحرام يجب سدّها، وسدّ الذريعة من قواعد المقاصد المهمة والمعمول بها في الفروع كثيرا، قال الشنقيطي: "اعلم: أنه لا يجوز للرجل الأجنبي أن يصافح امرأة أجنبية منه، ولا يجوز له أن يمسّ شيئا من بدنه شيئا من بدنها. والدليل على ذلك أمور:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال: " إني لا أصفح النساء " الحديث. والله يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فيلزمنا ألاّ نصفح النساء اقتداء به

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج5ص545 .

2 - الأحزاب، 21 .

صلى الله عليه وسلم، والحديث المذكور موضعاً في سورة "الحج"، في الكلام على النهي عن لبس المعصفر مطلقاً في الإحرام، وغيره للرجال. وفي سورة "الأحزاب"، في آية الحجاب هذه.

وكونه صلى الله عليه وسلم لا يصفح النساء وقت البيعة دليل واضح على أن الرجل لا يصفح المرأة، ولا يمسّ شيء من بدنه شيئاً من بدنها؛ لأن أخفّ أنواع اللّمس المصافحة، فإذا امتنع منها صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي يقتضيها وهو وقت المبايعه، دلّ ذلك على أنها لا تجوز، وليس لأحد مخالفتها صلى الله عليه وسلم، لأنه هو المشرع لأُمَّته بأقواله وأفعاله وتقريره.

الأمر الثاني: هو ما قدمنا من أن المرأة كلها عورة يجب عليها أن تحتجب، وإنما أمر بغضّ البصر خوف الوقوع في الفتنة، ولا شك أن مسّ البدن للبدن، أقوى في إثارة الغريزة، وأقوى داعياً إلى الفتنة من النظر بالعين، وكل منصف يعلم صحّة ذلك.

الأمر الثالث: أن ذلك ذريعة إلى التلذذ بالأجنبية، لقلة تقوى الله في هذا الزمان وضياع الأمانة، وعدم التورّع عن الريبة، وقد أخبرنا مراراً أن بعض الأزواج من العوام، يقبل أخت امرأته بوضع الفم على الفم ويسمّون ذلك التقبيل الحرام بالإجماع سلاماً، فيقولون: سلّم عليها، يعنون: قبّلها، فالحق الذي لا شكّ فيه التباعد عن جميع الفتن والريب وأسبابها، ومن أكبرها لمس الرجل شيئاً من بدن الأجنبية، والذريعة إلى الحرام يجب سدّها، كما أوضحناه في غير هذا الموضوع، وإليه الإشارة بقول صاحب مراقبي السعود:

سدّ الذرائع إلى المحترم \*\*\* حتم كفتحها إلى المنحتم<sup>(1)</sup>

- مسألة الحكم في الأسرى: فالتعامل مع الأسرى في الحرب يكن بناء على مراعاة المصلحة، والترجيح بينها، وبين المفساد، قال الشيخ الشنقيطي: " وما تضمنته هذه الآية الكريمة، من الأمر بقتل الكفار حتى يثخنهم المسلمون، ثم بعد ذلك بأسروهم جاء موضعاً في غير هذا الموضوع، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(2)</sup>، الآية، وقد أمر تعالى بقتلهم في آيات أخر كقوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾<sup>(3)</sup>، الآية، وقوله:

1 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج6ص257 .

2 - الأنفال، 67 .

3 - التوبة، 5 .

﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾<sup>(2)</sup>، الآية. وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَثَقَفَنَّاهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ ﴾<sup>(3)</sup>، الآية، وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾<sup>(4)</sup>، أي فيما تمنون عليهم منا، أوتفادونهم فداء...

وقال بعض العلماء: هذه الآية منسوخة بالآيات التي ذكرنا قبلها وممن يروى عنه هذا القول، ابن عباس والسدي وقتادة والضحاك وابن جريج. وذكر ابن جرير عن أبي بكر رضي الله عنه ما يؤيده. ونسخ هذه الآية هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله فإنه لا يجوز عنده المنّ ولا الفداء، لأن الآية المنسوخة عنده، بل يخير عنده الإمام بين القتل والاسترقاق. و معلوم أن آيات السيف النازلة في براءة نزلت بعد سورة القتال هذه.

و أكثر أهل العلم يقولون: إن الآية ليست منسوخة، وإن جميع الآيات المذكورة، محكمة، فالإمام مخير وله أن يفعل ما رآه مصلحة للمسلمين من منّ وفداء وقتل واسترقاق... وقال الشوكاني في نيل الأوطار: والحاصل أنه قد ثبت في جنس أسارى الكفار جواز القتل والمنّ والفداء والاسترقاق، فمن ادعى أن بعض هذه الأمور تختص ببعض الكفار دون بعض لم يقبل منه ذلك إلا بدليل ناهض يخصص العمومات، والجواز قائم في مقام المنع، وقول علي وفعله عند بعض المانعين من استرقاق ذكور العرب حجة<sup>(5)</sup>.

- مسألة العلم بحلية الذبيحة: فهل يسأل في اللحم عن حليته بالذبح دائما، فالمصلحة والمشقة تقتضي ترك السؤال في بلاد المسلمين، قال الشنقيطي: "أن ما في أسواق المسلمين من اللحوم والسلع محمول على الجواز والصحة، حتى يظهر ما يخالف ذلك. ومما يدل على ذلك ما صح عنه - صلى الله عليه وسلم - من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "إن قوما قالوا يا رسول الله: إن قوما يأتوننا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: سوا عليه أنتم وكلوا"، قال: وكانوا حديثي عهد بالكفر، قال الجند في المنتقى بعد أن ساق الحديث: رواه البخاري والنسائي وابن ماجه، وهو دليل على أن التصرفات والأفعال تحمل على حال الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد. اه منه.

1 - الأنفال، 12 .

2 - التوبة، 36 .

3 - الأنفال، 57 .

4 - محمد، 4 .

5 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج7ص248 .

وقد أجمع العلماء على هذا، فالعمل به عمل بالدليل الشرعي، لأن الله لوكلف الناس ألا يشتري أحد منهم شيئاً حتى يعلم حليته لوقعوا في حرج عظيم تتعطل به المعيشة ويختل به نظامها، فأجاز الله تعالى ذلك برفع الحرج كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(1)</sup>..<sup>(2)</sup>.

### - مسألة إتلاف أموال العدو في الحصار: الحصار عمل من الأعمال الحربية، ونوع من

القتال يجوز فيه ما يجوز في الحرب، من القتل وغيره، مما يحقق مصلحة المسلمين، قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(3)</sup>، "والذي يظهر والله تعالى أعلم أن الإذن المذكور في الآية هو إذن شرعي وهو ما يؤخذ من عموم الإذن في قوله تعالى ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>، لأن الإذن بالقتال إذن بكل ما يتطلبه بناء على قاعدة الأمر بالشيء أمر به وبما لا يتم إلا به.

والحصار نوع من القتال ولعل من مصلحة الحصار قطع بعض النخيل لتتمام الرؤية أو لإحكام الحصار أو لإذلال وإرهاب العدو في حصاره وإشعاره بعجزه عن حماية أمواله وممتلكاته وقد يكون فيه إثارة له ليندفع في حمية للدفاع عن ممتلكاته وأمواله فينكشف عن حصونه ويسهل القضاء عليه إلى غير ذلك من الأغراض الحربية والتي أشار الله تعالى إليها في قوله: ﴿وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ أي بعجزهم وإذلالهم وحسرتهم وهم يرون نخيلهم يقطع ويحرق فلا يملكون له دفعا.

وعلى كل فالذي أذن بالقتال وهو سفك الدماء وإزهاق الأنفس وما يترتب عليه من سبي وغنائم لا يمنع في مثل قطع النخيل إن لزم الأمر ويمكن أن يقال إن ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبإذن الله أذن، وبهذا يمكن أن يقال إذا حاصر المسلمون عدوا ورأوا أن من مصلحتهم أو من مذلة العدو إتلاف، وأخذ جميع ماله وهذا له نظير في الشرع كعمل الخضر في سفينة المساكين لما خرقتها أي أعابها بإتلاف بعضها ليستخلصها من اغتصاب الملك إياها وقال ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾<sup>(5)</sup>، وقد جاء اعتراض المشركين على المسلمين في قتالهم في الأشهر الحرم كما اعتراض اليهود على المسلمين في قطع النخيل وذلك في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ

1 - الحج، 78 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج7ص393 .

3 - الحشر، 5 .

4 - الحج، 39 .

5 - الكهف، 82 .

فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ  
مِنَ الْقَتْلِ ﴿١﴾.

فقد تعاضم المشركون قتل المسلمين لبعض المشركين، ولم يتحققوا دخول الشهر الحرام،  
واتهموهم باعتداء على حرمة الأشهر الحرم، فأجابهم الله تعالى بموجب ما قالوا، بأن القتال في الشهر  
الحرام كبير ولكن ما ارتكبه المشركون من صد عن سبيل الله وكفر بالله وصد عن المسجد الحرام  
وإخراج أهله منه وهم المسلمون أكبر عند الله، والفتنة عن الدين وأكبر من القتل أي الذي استنكروه  
من المسلمين، وهكذا هنا لئن تعاضم اليهود على المسلمين قطع بعض النخيل وعابوا على المسلمين  
إيقاع الفساد بإتلاف بعض المال، فكيف بهم بغدرهم وخيانتهم نقضهم العهود وتمائمهم على قتل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم... فكان الإذن في قطع النخيل هو إذن شرعي ويمكن أن يقال عنه  
هو عمل تشريعي إذا ما دعت الحاجة لمثل ما دعت الحاجة هنا إليه والعلم عند الله تعالى" (2).

1 - البقرة، 217 .

2 - الشنقيطي، أضواء البيان، ج8 ص28-31 .



## خاتمة البحث

بعد ما سلكت مدارج البحث والدراسة في موضوع قواعد المقاصد وتطبيقاتها عند الشنقيطي من خلال تفسير أضواء البيان، وقطعت مراحلها الطويلة، مدة خمس سنوات من عمري، والتي تذوقت فيها متعة الغوص في بحور العلم والمعرفة، توقفت لأختمه لما أدركت أن أعماقه بعيدة المنال على أمثالي من طلبة العلم، وأنا على يقين أن عملي واشتغالي على بحث موضوع قواعد المقاصد وتطبيقاتها عند الشنقيطي من خلال تفسير أضواء البيان، ليس إلا جهد المقل المقصر في حق العلم والعلماء من المفسرين للقرآن الكريم، وقد تركت الأبواب مشرعة لكل الباحثين في قواعد المقاصد وتطبيقاتها عند علمائنا الأجلاء من القدامى والمحدثين والمعاصرين. وقد بنيت هذا المشروع على جانبين أساسيين.

**أولهما الجانب النظري:** تناولت فيه تعريف وشرح مفهوم قواعد المقاصد لغة واصطلاحاً، وجميع المصطلحات ذات الصلة والعلاقة، من العلة والحكمة والمناسبة؛ والقواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، والضابط الفقهي، والنظرية الفقهية، لأستخلص في الأخير تعريفاً لقواعد المقاصد. ثم انتقلت إلى دراستها تاريخياً وتتبع تطورها عند الأصوليين، واستقراء جميع قواعد المقاصد الكلية والجزئية، القواعد الأساسية والفرعية.

**ثانيهما الجانب التطبيقي:** والذي جمعت فيه المسائل التطبيقية لقواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان، وآراء الشيخ الشنقيطي فيها، مرتبة حسب ورودها في التفسير، والذي ختمت به الفصول الخمسة التي اشتملت عليها رسالتي هذه.

ومن حيث انتهيت من فصول ومباحث هذه الرسالة، توصلت إلى فوائد ونتائج أختتم بها دراستي، أجملها فيما يلي:

1- مقاصد الشريعة الإسلامية انتقلت من بحثها كجزئية من جزئيات درس القياس أو العلة، أو دليل من الأدلة المختلف فيها، إلى رحاب أوسع من ذلك لتأسس لعلم جديد مستقل عن أصول الفقه في المفاهيم والمصطلحات النظرية، والقواعد والتطبيقات العملية.

2- ساهم كثير من العلماء والباحثين قديما وحديثا في تأصيل وتقعيد المقاصد، ومن أهم الذين تركوا بصماتهم في درس ومعالجة إشكالات وإشكاليات مقاصد الشريعة الإسلامية، نذكر قديما: الإمام الجويني، وتلميذه الغزالي والعز بن عبد السلام من الشافعية، والقراي والمقري والشاطبي من المالكية، والطوفي وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة.

أما حديثا: فعلى رأسهم العلامة ولي الله الدهلوي والإمام محمد الطاهر بن عاشور، وعلال الفاسي، ومن المعاصرين: الدكتور سعيد رمضان البوطي، والدكتور أحمد الريسوني، وغيرهما.

3- تفسير أضواء البيان من التفاسير التي تناولت القواعد الأصولية بالشرح والتفسير والتطبيق على نصوص القرآن الكريم، فلا تخلوا آية من ذكر تطبيقات القواعد الأصولية عليها، فجاء تفسير أضواء البيان كتطبيقات تشرح القواعد الأصولية وتفسرها، ومن هذه القواعد قواعد المقاصد.

4- يمتاز تفسير أضواء البيان للشيخ الشنقيطي عن غيره من التفاسير، بجمعه لثروة كبيرة من قواعد علم الأصول والفقه واللغة والحديث والسير، التي ذكر من خلالها مصادر ومراجع مختلفة لعلماء من شنقيط.

5- ضاع علينا علم كثير من علم الشيخ الأمين الشنقيطي في علوم الشريعة واللغة والمنطق، بسبب عدم تفسيره لكثير من القرآن الكريم، لأنه التزم تفسير الجمل من آيات القرآن دون غيرها.

6- تطبيقات قواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان، جاءت قليلة مقارنة مع غيرها من القواعد الأصولية، لأنه غلب عليه الاهتمام والتركيز على التفسير بالمأثور، إما بالقرآن أو بالحديث.

7- إن البحث في تطبيقات قواعد المقاصد في تفاسير القرآن أو شروح السنة لا يزال حقلًا خصبا مفتوحا لم يستوفى حقه بالكامل بعد، ويحتاج العناية والاهتمام أكثر، رغم المشاق والصعاب التي تكتنفه وتحيط به.

8- القواعد الأصولية وتطبيقاتها في تفسير أضواء البيان مشروع بحث يستحق أن يكون موضوع بحث ماجستير أو دكتوراه لمن له اهتمام بكتاب تفسير أضواء البيان، أو اهتمام بشخصية الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

وفي الأخير أشكر كل من ساهم في إعداد هذا البحث من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر زوجتي الكريمة، وأسرتي العزيزة، وأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة المسيلة.

وأسأل الله التوفيق والسداد في كل عمل، وأن يجعله لي ذخراً يوم القيامة، وما كان من توفيق  
وصواب، فمن الله تعالى وحده ومن فضله، وما كان من خطأ ونسيان فمن نفسي ومن الشيطان  
أعوذ بالله من زلاتهما. وقيل الحمد لله رب العالمين.

## ملخص الرسالة بالفرنسية : Résumé de la thèse :

Dès le moment depuis laquelle nous nous sommes mis à la recherche dans le sujet des les regies de makasid et ses applications chez El-Chankiti à partir de l'explication de "Adwaa El-Bayene", nous nous avons donné amplement du temps qui a duré cinq années, au cœur desquelles nous avons senti l'ampleur de baigner dans la pleine science. Nous nous sommes arrivés à achever ce travail alors que nous avons perçu enfin que le délimiter ses contours ne serait à la porté de nos semblables de chercheurs, néanmoins nous étions sûr que travailler sur ce sujet n'est qu'un effort imparfait vis-à-vis la science et les scientifiques explicateurs du saint Coran, ainsi nous avons laissé ouvertes toutes les portes à tous les chercheurs dans le domaine. L'architecture de notre projet est fondée sur deux axes majeurs:

-Partie théorique: nous avons entrepris la définition et l'explication du concept des les regies de makasiddu côté de la linguistique et de la terminologie ainsi que l'ensemble des notions qui en sont relatives " العلة والحكمة " والمناسبة والقواعد الأصولية والقواعد الفقهية والضابط الفقهي والنظرية الفقهية dans l'espérance que nous arrivons enfin à tirer une définition aux règles makasid, pour laquelle nous avons entamé une étude historique avec un suivi de sa progression conceptuelle chez les les prédécesseurs et la déduction de tous les règles principales et secondaires deles regies de makasid.

-Partie pratique: dans laquelle nous avons rassemblé les épreuves pratiques de les regies de makasid dans l'explication de "Adwaa El-Bayene" et les différentes appréciations du Cheikh El-Chankiti classées selon leur ordre d'apparition dans le parcours de l'explication, activité par laquelle nous avons mis fin aux cinq parties que contient cette thèse.

Au bout de l'achèvement des différentes parties de notre projet, une suite de profits en ont été tirés et que nous résumons en ce qui suit:

1- Les acceptions de la religion islamique se sont évoluées depuis leur recherche élémentaire vers l'autonomie disciplinaire.

2- Beaucoup de scientifiques et chercheurs ont participé, autrefois et aujourd'hui, à bâtir l'originalité et les règle de makasid, et parmi ceux qui ont laissé leurs traces dans l'étude et le traitement des questions de la religion islamique nous citons: l'Imam El-Djouini et son successeur El-Ghazali, El-Îz Bn abdessalem des Chafiites, El-Korafi, El-Makari et Chatibi des Malikites, Ettoufi, Ibn Taymiya et Ibn el-Kayem, ainsi que des modernes tel Wali Allah Dahlawi El-Hanafi, L4imam Med Tahar ben Achour, Le professeur Allal El-Fassi, et des contemporains comme Dr Saïd Ramadhane El-Boti et Dr Ahmed Raïssouni...etc.

3- L'explication de "Adwaa El-Bayene" a tenu par éclaircissement les règles de الأصولية, l'explication et l'application sur les textes coraniques puisque chaque verset en dépend, et pour ce, la discussion de "Adwaa El-Bayene" représente une superposition explicative de قواعد الأصولية dont les regies de makasid fait partie.

4- "Adwaa El-Bayene" est d'une caractéristique spécifique le distinguant des autres œuvres, il rassemble une importante fortune des règles scientifiques de la langue, Hadith, السيرة, الاصول, الفقه

5- Une grande partie de la science du cheikh El-Amine Chankiti est disparu, que ce soit en religion, en langue ou en logique à cause de l'absence d'explication d'une grande partie du saint coran.

6- Rare est l'application de les regies de makasid dans l'explication de "Adwaa El-Bayene" en la comparant aux autres règles de قواعد الأصولية car l'importance est portée sur l'explication بما يؤثر soit par le coran ou la sunna.

7- La recherche dans l'application des règles de les regies de makasid dans l'explication du coran et la sunna est encore un champ fertile et ouvert qui n'a pas encore acquiert sa part d'exploitation, il a besoin d'être revalorisé malgré les difficultés qui l'entourent.

8- les regies de makasid et ses applications dans l'explication de "Adwaa El-Bayene" est un projet qui mérite être le sujet d'une thèse de magister ou de doctorat pour ceux qui s'en intéressent, ou même pour ceux qui s'intéressent à l'auteur lui-même.

En fin, nous adressons nos vifs remerciements à ceux qui ont contribué, de près ou de loin, dans la préparation de cette recherche, notamment ma fidèle épouse, ma chère famille et l'ensemble des enseignants du département de langue et littérature arabe de l'université de M'Sila.

Je demande par grâce au bon Dieu de m'orienter vers le bon chemin, que cette initiative me soit louée. Toute justesse du raisonnement dans ce travail revient à Dieu et toute erreur revient à mon humble personne

## فهرس الآيات القرآنية

| رقم الصفحة    | رقمها | الآية   | اسم السورة | رقم السورة |
|---------------|-------|---|------------|------------|
| 28            | 53    | وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلمكم تهتدون                    | آل عمران   | 2          |
| 31            | 229   | فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح                           |            | 2          |
| 34            | 228   | والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء                             |            | 2          |
| 183           | 185   | يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ |            | 2          |
| 49            | 179   | الحر بالحر والعبد بالعبد، والأنتى بالأنتى                       |            | 2          |
| 52            | 229   | الطلاق مرتان  |            | 2          |
| 221           | 29    | هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا           |            | 2          |
| 56، 187، 53   | 173   | إنما حرم عليكم الميتة و الدم                                    |            | 2          |
| 62            | 127   | وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل                      |            | 2          |
| 69            | 221   | ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن                                    |            | 2          |
| 73            | 173   | فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه                           |            | 2          |
| 99            | 185   | يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر                          |            | 2          |
| 100           | 286   | لا يكلف الله نفسا إلا وسعها                                     |            | 2          |
| 133، 203، 103 | 179   | وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ         |            | 2          |
| 73            | 228   | ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف                                    |            | 2          |
| 73            | 233   | وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف                          |            | 2          |
| 192           | 228   | وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ                              |            | 2          |
| 100           | 261   | مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل                      |            | 2          |
| 101           | 143   | وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على                        |            | 2          |
| 101           | 61    | وضريت عليهم الذلة والمسكنة و بأؤوا بغضب                         |            | 2          |
| 101           | 143   | وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من                    |            | 2          |
| 102           | 219   | يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير                      |            | 2          |
| 103           | 216   | كتب عليكم القتال وهو كره لكم                                    |            | 2          |
| 103           | 184   | وأن تصوموا خير لكم  |            | 2          |
| 103           | 222   | ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء                    |            | 2          |
| 103           | 256   | لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي                         |            | 2          |
| 51            | 7     | و الراسخون في العلم يقولون ءامنا به                             |            | آل عمران   |
| 27            | 171   | يأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا           | النساء     | 4          |
| 41            | 10    | إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في               |            | 4          |
| 100           | 28    | يريد الله أن يخفف عنكم  |            | 4          |
| 103           | 19    | فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا                   |            | 4          |

|          |      |   |         |         |
|----------|------|---|---------|---------|
| 104      | 05   | ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما                                       | النساء  | 4       |
| 179      | 29   | يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ     |         | 4       |
| 180      | 36   | وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي |         | 4       |
| 192      | 34   | الرِّجَالِ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى          |         | 4       |
| 193      | 11   | يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ             |         | 4       |
| 194      | 103  | إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا                       |         | 4       |
| 202      | 03   | فَإِنْ حَفِظْتُمْ أَلا تَعْدُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ      |         | 4       |
| 213      | 53   | أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا              |         | 4       |
| 193      | 101  | وَإِذَا صَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ         |         | 4       |
| 104      | 33   | فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع   |         | 4       |
| 17       | 03   | اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت  | المائدة | 5       |
| 187      | 03   | فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم   |         | 5       |
| 180      | 151  | وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ                          | الأحكام | 6       |
| 182      | 125  | يَجْعَلُ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا   |         | 6       |
| 184، 183 | +119 | وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ          |         | 6       |
| 221، 184 | +145 | قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ                        |         | 6       |
| 184      | 119  | وَمَا لَكُمْ أَلا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ                |         | 6       |
| 187      | 145  | إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ     |         | 6       |
| 197      | 152  | وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى                 |         | 6       |
| 221      | 151  | قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ                                    |         | 6       |
| 103      | 108  | ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله   |         | 6       |
| 180      | 31   | يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ                                |         | الأعراف |
| 184      | 199  | وَأْمُرُوا بِالْعُرْفِ  | 7       |         |
| 221      | 33   | قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ              | 7       |         |
| 182      | 02   | فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ   | 7       |         |
| 102      | 68   | لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم  | 8       |         |
| 103      | 60   | واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به                                   | الأطفال | 8       |
| 177      | 39   | وَيَكُونُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ عُتُقًا وَيَكُونُ اللَّهُ                           |         | 8       |
| 198      | 41   | وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ      |         | 8       |
| 219      | 67   | مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُبَيِّنَ فِي الْأَرْضِ            |         | 8       |
| 220      | 12   | فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ                      |         | 8       |
| 220      | 57   | فَإِذَا تَقَفَّيْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَقْتُمْ                    |         | 8       |

|         |     |  |         |    |
|---------|-----|--|---------|----|
| 32      | 34  | والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل  |         | 9  |
| 70      | 60  | إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة                                      |         | 9  |
| 80      | 42  | لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك  | الرعدة  | 9  |
| 100     | 91  | ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا  |         | 9  |
| 219     | 05  | فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ   |         | 9  |
| 220     | 36  | وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً  |         | 9  |
| 40      | 96  | إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم   | يونس    | 10 |
| 48      | 15  | من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم وهم                                      |         | 11 |
| 102     | 91  | ولولا رهطك لرجمناك   |         | 11 |
| 182     | 12  | فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ                      | س       | 11 |
| 201     | 91  | قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقْتَ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا         |         | 11 |
| 201     | 80  | قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ                          |         | 11 |
| 43      | 24  | ولقد همت به وهم بما لولا أن رأى برهان ربه كذلك   |         | 12 |
| 104     | 02  | إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون   | سجدة    | 12 |
| 209     | 67  | وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَاَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ             |         | 12 |
| 29      | 15  | ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها  | الزبد   | 13 |
| 52      | 8   | الله يعلم ما تحمل كل أنثى  |         | 13 |
| 176     | 8   | إِنْ تَكْفُرُوا أَنتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ      | إبراهيم | 14 |
| 08      | 17  | وحفظناها من كل شيطان رجيم  |         | 15 |
| 202، 09 | 99  | واعبد ربك حتى يأتيك اليقين   | الحجر   | 15 |
| 45      | 22  | وأرسلنا الرياح لواقح   |         | 15 |
| 45      | 66  | وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين   |         | 15 |
| 36      | 45  | أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض   |         | 16 |
| 47      | 89  | ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء   |         | 16 |
| 63      | 26  | قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد   |         | 16 |
| 81      | 09  | وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر  | النمل   | 16 |
| 181     | 90  | إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ      |         | 16 |
| 185     | 115 | إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَحُمَّ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِعَبْدٍ |         | 16 |
| 203     | 67  | وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا             |         | 16 |
| 45      | 04  | وقضينا إلى بني إسرائيل   |         | 17 |
| 48      | 18  | من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد   | يسراء   | 17 |
| 179، 70 | 32  | ولا تقربوا الزنا   |         | 17 |



|               |     |   |          |    |
|---------------|-----|---|----------|----|
| 178، 205، 104 | 33  | ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق  | الإسلام  | 17 |
| 214           | 100 | قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ حَشِيئَةَ |          | 17 |
| 203           | 09  | إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ        |          | 17 |
| 16، 09        | 77  | فوجدوا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه   |          | 18 |
| 50، 10        | 65  | فوجدوا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من                                  |          | 18 |
| 44            | 98  | قال هذا رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء  |          | 18 |
| 45            | 11  | فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا  | الكهف    | 18 |
| 46            | 29  | إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها   |          | 18 |
| 100           | 45  | واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء                                      |          | 18 |
| 207           | 26  | وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا   |          | 18 |
| 223           | 82  | وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي   |          | 18 |
| 41            | 13  | وحنانا من لدنا وزكاة وكان تقيا  | الزمر    | 19 |
| 208           | 25  | وَهَزَّبْنِي إِلَيْكَ بِيَجْدِغِ النَّخْلَةَ تُسَاقِطُ                                  |          | 19 |
| 29            | 48  | وقد آتينا موسى وهارون الفرقان   |          | 21 |
| 174، 50       | 79  | وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم  | الأنبياء | 21 |
| 208           | 69  | قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ                         |          | 21 |
| 214           | 22  | لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا                                  |          | 21 |
| 221           | 78  | وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ  |          | 22 |
| 223           | 39  | أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ   |          | 22 |
| 42            | 62  | ذلك بأن الله هو الحق  | الحج     | 22 |
| 182، 100      | 78  | وما جعل عليكم في الدين من حرج   |          | 22 |
| 103           | 28  | ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات                                      |          | 22 |
| 211           | 27  | وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ   |          | 22 |
| 40            | 106 | قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين  |          | 23 |
| 42            | 71  | ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن  | المؤمنون | 23 |
| 214، 42       | 70  | وأكثرهم للحق كارهون   |          | 23 |
| 44            | 112 | قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين  |          | 23 |
| 213           | 71  | وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ      |          | 23 |
| 213، 42       | 25  | ويعلمون أن الله هو الحق المبين  |          | 24 |
| 43            | 31  | ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها  | النور    | 24 |
| 48            | 31  | وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون  |          | 24 |
| 182، 100      | 61  | ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على   |          | 24 |

|               |    |  |              |    |
|---------------|----|--|--------------|----|
| 213           | 25 | وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ   |              | 24 |
| 178           | 04 | وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُدْحَضَاتِ تُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَاءَ                        | الزَّانِيَةِ | 24 |
| 178، 104، 214 | 02 | الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ                           |              | 24 |
| 102           | 37 | فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون على  |              | 24 |
| 180           | 72 | وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا   | الفرقان      | 25 |
| 201           | 49 | قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا | النمل        | 27 |
| 26            | 02 | أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون  | العنكبوت     | 29 |
| 81            | 19 | واقصد في مشيك  | الشمس        | 31 |
| 86            | 13 | ولقد آتينا لقمان الحكمة  |              | 31 |
| 27            | 33 | إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم  |              | 33 |
| 28            | 53 | وإذا سألتهمون متاعا فسألوهن من وراء حجاب ذلكم  |              | 33 |
| 50            | 04 | وما جعل أزواجكم الئ تطهرون منهن أمهتكم   | الزَّانِيَةِ | 33 |
| 212           | 32 | فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ                           |              | 33 |
| 218           | 21 | لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ  |              | 33 |
| 10            | 28 | إنما يخشى الله من عباده العلماء  | الجمعة       | 35 |
| 175           | 15 | يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ         |              | 35 |
| 41            | 71 | قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين  | الزمر        | 39 |
| 48            | 20 | ومن كان يريد حرث الدنيا نوته منها وماله في الآخرة  | الشورى       | 42 |
| 57            | 81 | قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين   |              | 43 |
| 192           | 18 | أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ                                 |              | 43 |
| 213           | 31 | وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ                   | الزَّانِيَةِ | 43 |
| 213           | 32 | أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ  |              | 43 |
| 177           | 16 | تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ   | الفتح        | 48 |
| 178           | 12 | وَلَا يَعْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا  | الحجرات      | 49 |
| 30            | 59 | فإن للذين ظلموا ذنوبا مثل ذنوب أصحابهم   |              | 51 |
| 103           | 56 | وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون   | الذاريات     | 51 |
| 39            | 01 | والتَّجْمِ إِذَا هَوَى   |              | 53 |
| 44            | 33 | أفأريت الذي تولى وأعطى قليلا و أكدى  | التَّجْمِ    | 53 |
| 101           | 06 | حكمة بالغة   | القمر        | 54 |
| 221           | 10 | وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ                                       | الرحمن       | 55 |
| 40            | 75 | فلا أقسم بمواقع النجوم   | الواقعة      | 56 |

|         |    |   |         |         |
|---------|----|---|---------|---------|
| 102     | 22 | ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في                        | الحديد  | 57      |
| 101، 47 | 07 | وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا                          | الزينة  | 59      |
| 101     | 03 | ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ولهم في               |         | 59      |
| 185     | 09 | ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة                                  |         | 59      |
| 223     | 05 | ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن                   |         | 59      |
| 139     | 12 | يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأعنك عل أن لا يشركن                 |         | المتحنة |
| 179، 69 | 10 | فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض                                    | الجمعة  | 62      |
| 41      | 02 | هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن                                   | التغابن | 64      |
| 100     | 16 | فاتقوا الله ما استطعتم  |         | 64      |
| 100     | 07 | لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها  | الطلاق  | 65      |
| 178     | 04 | وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ         |         | 65      |
| 180     | 04 | وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ                                     | القلم   | 68      |
| 179     | 20 | وَأَخْرُوجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ | المزمل  | 73      |
| 197     | 09 | فَدَكَّرْ إِنَّ تَقَعَتِ الدُّكْرَىٰ                                  | الأعلى  | 87      |
| 201     | 06 | أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ                                      | الضحى   | 93      |
| 99      | 06 | فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا                                    | الشرح   | 94      |

فهرس أطراف الأحديث

| الرقم | طرف الحديث                            | الصفحة |
|-------|---------------------------------------|--------|
| 1     | أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي      | 211    |
| 2     | إذا شهدت إحدانك العشاء                | 217    |
| 3     | إذا وقع الذباب في إناء                | 176    |
| 4     | إذا يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة           | 182    |
| 5     | اذهب فأنظر إليها                      | 106    |
| 6     | افعل لا حرج                           | 190    |
| 7     | القصد القصد تبلغوا                    | 81     |
| 8     | أمرت أن أقاتل                         | 106    |
| 9     | أمرت أن أقاتل                         | 177    |
| 10    | امهلوا حتى تدخلوا ليلا كي تمشط الشعثة | 105    |
| 11    | إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح     | 187    |
| 12    | إن الدين يسر                          | 105    |
| 13    | إن الله حد حدودا                      | 140    |
| 14    | إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم       | 176    |
| 15    | إن الله يحب الرفق في الأمر كله        | 105    |
| 16    | أن امرأة من حهينة أتت رسوا الله       | 214    |
| 17    | إن دماءكم وأموالكم                    | 139    |
| 18    | إنكم اذا فعلتم ذلك                    | 106    |
| 19    | إنكم إذا فعلتم ذلكم قطعتم أر حامكم    | 176    |
| 20    | إنما الأعمال بالنيات                  | 73     |
| 21    | إنما الأعمال بالنيات                  | 104    |
| 22    | إنما الأعمال بالنيات                  | 184    |
| 23    | إنما أنا قاسم وخازن                   | 199    |
| 24    | إنما بعثتم ميسرين                     | 105    |
| 25    | إنما جعل الاستئذان من أجل البصر       | 105    |
| 26    | إنما جعل الاستئذان من أجل البصر       | 175    |
| 27    | إنما جعل الاستئذان من أجل البصر       | 176    |

|     |                                      |    |
|-----|--------------------------------------|----|
| 105 | إنما نهيتمكم من أجل الدافة           | 28 |
| 176 | إنما نهيتمكم من أجل الدافة           | 29 |
| 193 | أنه صدقة تصدق الله بها               | 30 |
| 176 | إنها لا تحل لآل محمد                 | 31 |
| 176 | إنها لا تحل لي إنها                  | 32 |
| 105 | يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا   | 34 |
| 207 | إنهم إن حلفوا أيمان القسامة          | 33 |
| 217 | أبما امرأة أصابت بخورا               | 35 |
| 176 | أينقص الرطب إذا جف                   | 36 |
| 176 | تمر طيبة، وماء طهور                  | 37 |
| 106 | دعه لا يتحدث الناس                   | 38 |
| 41  | كل ميسر لما خلق له                   | 43 |
| 69  | كنت نهيتمكم عن ادخار لحوم الأضاحي    | 45 |
| 107 | لا تمنعوا إماء الله                  | 46 |
| 218 | لا تمنعوا إماء الله                  | 47 |
| 217 | لا تمنعوا إماء الله                  | 48 |
| 73  | لا ضرر ولا ضرار                      | 49 |
| 222 | لا ضرر ولا ضرار                      | 50 |
| 216 | لا ضرر ولا ضرار                      | 51 |
| 176 | لا يتناجى إثنان دون الثالث           | 52 |
| 106 | لا يجمع بين المرأة وعمتها            | 53 |
| 70  | لا تحلوا الصدقة لغني                 | 54 |
| 38  | ويل للأعقاب من النار                 | 55 |
| 105 | يا معشر الشباب من استطاع منكم        | 56 |
| 46  | لسرادق النار أربعة جدر               | 57 |
| 203 | لو سرق فاطمة                         | 58 |
| 105 | لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك | 59 |
| 105 | لولا أن قومك حديثوا عهد بشرك         | 60 |
| 176 | ليست بنجس                            | 61 |



## فهرس الأعلام المترجم لهم

| الرقم | الاسم  | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 1     | أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان بن عبد الله الصنهاجي              | 114    |
| 2     | سليمان بن عبد القوي بن السعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي       | 63     |
| 3     | إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي أبو إسحاق الشاطبي               | 123    |
| 4     | أحمد الريسوني  | 85     |
| 5     | أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الدمشقي، شيخ الإسلام      | 07     |
| 6     | أحمد بن محمد شهاب الدين العباسي، الحموي الحنفي                 | 64     |
| 7     | أحمد بن قاسم العبادي الأزهري شهاب الدين                        | 51     |
| 8     | أحمد بن محمد بن علي الفيومي                                    | 63     |
| 9     | إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، أبو الفداء المفسر              | 45     |
| 10    | أيوب بن موسى الحسيني، الكفوي                                   | 63     |
| 11    | طاهر ابن عاشور   | 83     |
| 12    | علي بن محمد بن علي، الحنفي الشريف                              | 62     |
| 13    | عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد الغرناطي                    | 42     |
| 14    | عبد الرحمان بن أبي بكر الشافعي، جلال الدين السيوطي             | 47     |
| 15    | عبد العزيز بن عبد السلام، العز سلطان العلماء                   | 114    |
| 16    | عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد الفقيه المالكي   | 48     |
| 17    | عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي، لإمام الحرمين      | 108    |
| 18    | عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، السبكي                        | 49     |
| 19    | علال بن عبد الواحد بن عبد السلام الفاسي                        | 83     |
| 20    | علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأصولي، سيف الدين، الآمدي         | 113    |
| 21    | محمد بن بهادر، بدر الدين الزركشي                               | 67     |
| 22    | محمد بن محمد بن أحمد بن بكر بن يحيى القرشي المقرئ أبي عبد الله | 96     |
| 23    | محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله ابن القيم، الدمشقي               | 50     |
| 24    | محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي            | 113    |
| 25    | محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرطبي          | 40     |
| 26    | محمد رشيد بن علي رضا   | 84     |
| 27    | محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر                                  | 39     |





## فهرس المصادر والمراجع

| الرقم | اسم المؤلف                    | اسم الكتاب   |
|-------|-------------------------------|--|
| 1     | إبراهيم الكيلاني              | قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط1، 1421 هـ، دار الفكر، دمشق                   |
| 2     | إبراهيم بن علي، الشيرازي      | التبصرة، تحقيق حسن هيتو، 1403 هـ، دار الفكر، دمشق.                               |
| 3     | إبراهيم بن محمد               | ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت. |
| 4     | أحمد البدوي                   | مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2000م.                     |
| 5     | أحمد الريسوني                 | نظرية التقريب والتغليب، ط1، 1997م، دار الكلمة، مصر.                              |
| 6     | أحمد الزرقاء                  | شرح القواعد الفقهية، ط2، 1983م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.                       |
| 7     | أحمد بن إدريس                 | القرافي، أنواء البروق على أنواء الفروق، عالم الكتب، بيروت .                      |
| 8     | أحمد بن إدريس                 | القرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، ط1، 1393هـ، دار الفكر، مصر     |
| 9     | أحمد بن إدريس، القرافي        | تنقيح الفصول، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1973م.                                     |
| 10    | أحمد بن الحسين، البيهقي       | السنن، ط1، دار المعرفة، 1344هـ.  |
| 11    | أحمد بن حنبل                  | المسند، مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م، بيروت.   |
| 12    | أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية | مجموع الفتاوى، دار المعرفة، بيروت.   |
| 13    | أحمد بن علي، ابن حجر          | التخليص الحبير في تخريج الراعي الكبير، مصر.                                      |
| 14    | أحمد بن فارس                  | معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، 1969م، مطبعة الحلبي، مصر.        |
| 15    | أحمد بن محمد، الحموي          | غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، 1985م، بيروت.   |
| 16    | أحمد بن محمد، الفيومي         | المصباح المنير، المكتبة العلمية بيروت.   |
| 17    | أحمد شلي                      | موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط2، 1978م، مكتبة النهضة، القاهرة.    |
| 18    | أحمد شلي                      | موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط2، 1978م، مكتبة النهضة، القاهرة.    |
| 19    | إسماعيل باشا، البغدادي        | هدية العارفين، 1992م، دار الكتب العربية، بيروت.                                  |
| 20    | إسماعيل بن حماد، الجوهرى      | الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.        |
| 21    | الأصفهاني                     | المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.             |
| 23    | الجيلالي المريني              | القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي، ط1، 1425هـ، دار ابن القيم، المملكة السعودية |
| 24    | جميل صليبا                    | المعجم الفلسفي، ط1، 1983، دار الكتاب اللبناني.                                   |
| 25    | جمال عطية                     | التنظير الفقهي، ط1، 1987م، مطبعة المدينة.  |
| 26    | خير الدين الزركلي             | الأعلام، دار العلم للملايين، 7، بيروت، 1986م.                                    |

|    |                                |   |
|----|--------------------------------|---|
| 27 | الخليل بن أحمد، الفراهيدي      | العين، ط1، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.   |
| 28 | خليفة بيكر الحسن               | فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي دار الطباعة الحديثة، القاهرة.                         |
| 29 | زين الدين بن إبراهيم، ابن نجيم | الأشباه والنظائر، 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.   |
| 30 | سعيدة بوفاعس                   | محمد الأمين الشنقيطي والآراء الأصولية في أضواء البيان - الأدلة الشرعية نموذجاً - مخطوط.     |
| 31 | سليمان بن الأشعث، أبوداود      | السنن، مكتبة الرياض الحديثة.  |
| 32 | سليمان بن عبد القوي، الطوفي    | شرح مختصر الروضة، ط1408هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.  |
| 33 | سيف الدين الآمدي               | الإحكام في أصول الأحكام، ط2، 1402هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.                                |
| 34 | الطاهر بن عاشور                | مقاصد الشريعة الإسلامية، ط1، 1978م، مصنع الكتاب للشركة التونسية.                            |
| 35 | الطاهر بن عاشور                | التحرير والتنوير، ط1، 2000م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت                                    |
| 36 | عبد الرحمان، السيوطي           | الأشباه والنظائر، ط1، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.                                     |
| 37 | عبد الرحمان ابن خلدون          | العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت. |
| 38 | عبد الرحمان السديس             | ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار المحجة للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 1411هـ.            |
| 39 | عبد الرحمان جاد الله، البناني  | حاشية البناني على شرح المحلي على جميع الجوامع، دار الفكر، بيروت                             |
| 40 | عبد الرحمان يوسف القرضاوي      | نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، القاهرة، مخطوط.             |
| 41 | عبد الله بن محمد، ابن أبي شيبة | المصنف، ط2، 1403هـ، الدار السلفية، الهند.   |
| 42 | عبد الملك بن عبد الله، الجويني | البرهان، تحقيق عبد العظيم ديب، ط2، 1400هـ، دار الأنصار، القاهرة                             |
| 43 | عبد الوهاب تاج الدين، السبكي   | الأشباه والنظائر، ط1، 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت.                                      |
| 44 | عدنان بن محمد آل شلش           | العلامة الشنقيطي مفسراً، دار النفائس، الأردن، ط1، 2005م.                                    |
| 45 | علال الفاسي                    | مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط1979م، مطبعة الرسالة، الرباط.                            |
| 46 | علي الندوي                     | القواعد الفقهية، ط1406هـ، دار القلم، دمشق.  |
| 47 | علي بن إسماعيل، ابن سيده       | المحكم المحيظ الأعظم في اللغة، تحقيق: مراد كامل، ط1، 1392هـ، مطبعة الحلبي، مصر.             |
| 48 | علي بن محمد، الجرجاني          | التعريفات، ط1، 1405هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.   |
| 49 | عمر رضا كحالة                  | معجم المؤلفين، دار إحياء التراث، بيروت.   |
| 50 | عبد العزيز بن عبد السلام، العز | قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت.                                    |
| 51 | عثمان بن عمر، ابن الحاجب       | مختصر المنتهى، ط2، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.  |
| 52 | عادل نويهض                     | معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة، ط2، 1986.                             |
| 53 | منصور كافي                     | مناهج المفسرين في العصر الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.                         |
| 54 | مالك بن أنس                    | الموطأ، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، 1406هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.                     |
| 55 | محمد بن جرير، لطبري            | الجامع البيان، دار الفكر، بيروت، 1408 هـ  |

|    |                                |  |
|----|--------------------------------|--|
| 56 | محمد أبوزهرة                   | مالك بن أنس حياته وعصره، دار الفكر العربي.   |
| 57 | محمد الأمين الشنقيطي           | أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.  |
| 58 | محمد الأمين الشنقيطي           | مذكرة أصول الفقه، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.  |
| 59 | محمد بن أبي بكر، ابن القيم     | إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت.  |
| 60 | محمد بن أحمد، الذهبي           | سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط6، 1409هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.   |
| 61 | محمد بن أحمد، الفتوحى          | شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق   |
| 62 | محمد بن إسماعيل البخاري        | الصحیح، مطبوع مع فتح الباري، دار المعرفة، بيروت.   |
| 63 | محمد بن بهادر، الزركشي         | البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق جماعة من العلماء، ط2، دار الصفوة للطباعة والنشر، الكويت، من منشورات وزارة الأوقاف الكويتية |
| 64 | محمد بن بهادر، الزركشي         | المنثور في القواعد، ط1، منشورات وزارة الأوقاف، الكويت، 1406هـ.   |
| 65 | محمد بن عبد الله بن الهمام     | فتح القدير، ط1، 1389هـ، مطبعة الحلبي، مصر.   |
| 66 | محمد بن عبد الله، النيسابوري   | المستدرک، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1990م، دار الكتب العلمية - بيروت.   |
| 67 | محمد بن علي، الداودي           | طبقات المفسرين، ط1، دار الكتب العلمية، 1403هـ، بيروت.  |
| 68 | محمد بن علي، التهانوي          | كشاف اصطلاح الفنون، دار صادر، بيروت.   |
| 69 | محمد بن علي، الشوكاني          | إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ط دار الفكر.  |
| 70 | محمد بن عمر، الرازي            | المحصل، تحقيق طه جابر، ط1، 1401هـ، الرياض.   |
| 71 | محمد بن عيسى الترمذي           | السنن، تحقيق: أحمد شاكر، ط2، مطبعة البابي الحلبي، مصر.   |
| 72 | محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي | شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد بغداد، 1390هـ.                           |
| 73 | محمد بن محمد، المقرئ           | القواعد، من منشورات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة.   |
| 74 | محمد بن مكرم، ابن منظور        | لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1988 م.   |
| 75 | محمد بن يزيد، ابن ماجه         | السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.  |
| 76 | محمد بن يعقوب، الفيروزآبادي    | القاموس المحيط، ط2، مطبعة الحلبي، مصر.   |
| 77 | محمد حسين                      | التنظير المقاصدي عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003/2002، مخطوط.         |
| 78 | محمد سعد البيوي                | مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار المحجة، الرياض، 1998م.   |
| 79 | محمد مرتضى، الزبيدي            | تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.  |
| 80 | محمد مصطفى شلي                 | أصول الفقه الإسلامي، ط4، 1983م، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.  |
| 81 | محمد ابن حبان                  | الصحیح، ط2، 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت.   |



## فهرس الموضوعات

أ ..... المقدمة

### الفصل الأول: ترجمة الأمين الشنقيطي

|    |                              |
|----|------------------------------|
| 2  | تمهيد                        |
| 4  | المبحث الأول: حياته الشخصية  |
| 4  | اسمه ونسبه                   |
| 5  | مولده ونشأته                 |
| 6  | صفاته ومناقبه                |
| 8  | أعماله في شنقيط              |
| 8  | رحلته إلى المشرق             |
| 9  | مواقفه وآراؤه                |
| 11 | شعره                         |
| 13 | المبحث الثاني: حياته العلمية |
| 13 | مناهج الدراسة في شنقيط       |
| 13 | طلبه للعلم                   |
| 14 | شيوخه                        |
| 14 | تلاميذه                      |
| 16 | مؤلفاته                      |
| 18 | وفاته                        |
| 19 | المبحث الثالث: بيئته و عصره  |
| 19 | بيئته                        |
| 20 | عصره                         |

### الفصل الثاني: منهج التفسير في أضواء البيان

|    |   |
|----|---|
| 23 | تمهيد   |
| 24 | المبحث الأول: التعريف بأضواء البيان             |
| 24 | اسمه ومحتوياته                                  |
| 27 | المبحث الثاني: دوافع و أهمية تأليف أضواء البيان |
| 27 | دوافع تأليف أضواء البيان                        |
| 28 | أهمية تفسير أضواء البيان                        |
| 41 | المبحث الثالث: مصادر أضواء البيان               |
| 41 | مصادره من كتب التفسير و علومه                   |
| 50 | مصادره من كتب الفقه وأصول                       |

|   |  |
|---|--|
| 56  | المبحث الرابع: منهجه في تفسير أضواء البيان     |
| <b>الفصل الثالث: قواعد المقاصد تعريفها وأنواعها</b> |  |
| 63  | تمهيد:   |
| 64  | المبحث الأول: تعريف القواعد                    |
| 64  | تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً                    |
| 69  | المبحث الثاني: أنواع القواعد                   |
| 69  | تعريف القاعدة الأصولية : لغة واصطلاحاً         |
| 72  | العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي           |
| 72  | تعريف القاعدة الفقهية                          |
| 74  | الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية    |
| 77  | القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية               |
| 77  | تعريف النظرية لغة واصطلاحاً                    |
| 78  | النظرية الفقهية اصطلاحاً                       |
| 79  | العرق بين النظرية الفقهية والقاعدة الفقهية     |
| 80  | القاعدة الفقهية والضابط الفقهي                 |
| 80  | تعريف الضابط                                   |
| 81  | الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط              |
| 82  | المبحث الثالث: تعريف المقاصد                   |
| 82  | تعريف المقاصد لغة                              |
| 84  | تعريف المقاصد اصطلاحاً                         |
| 88  | المقاصد وعلاقتها بمصطلح الحكمة                 |
| 89  | المقاصد وعلاقتها بمصطلح العلة                  |
| 90  | المقاصد وعلاقتها بمصطلح المناسبة               |
| 91  | تعريف قواعد المقاصد اصطلاحاً                   |
| <b>الفصل الرابع: قواعد المقاصد خصائصها وتطورها</b>  |  |
| 93  | تمهيد  |
| 94  | المبحث الأول: خصائصها                          |
| 96  | الفرق بين قواعد المقاصد والقواعد الأخرى        |
| 96  | الفرق بين قواعد المقاصد والقواعد الفقهية       |
| 98  | الفرق بين القواعد من المقاصد والقواعد الأصولية |
| 101   | المبحث الثاني: تطور قواعد المقاصد              |
| 101   | قواعد المقاصد في القرآن الكريم                 |
| 106   | قواعد المقاصد في السنة النبوية                 |

|     |   |
|-----|---|
| 108 | قواعد المقاصد عند الصحابة والتابعين                     |
| 110 | قواعد المقاصد عند الأصوليين                             |
| 110 | قواعد المقاصد عند الإمام الجويني                        |
| 112 | قواعد المقاصد عند الإمام الغزالي                        |
| 115 | قواعد المقاصد عند الإمامين الرازي و الآمدي              |
| 116 | قواعد المقاصد عند الإمامين العز بن عبد السلام والقرايبي |
| 121 | قواعد المقاصد عند الإمامين ابن تيمية وابن القيم         |
| 124 | قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي                        |
| 133 | قواعد المقاصد في الموافقات                              |
| 134 | قواعد المقاصد عند الإمام الطاهر بن عاشور                |
| 149 | مميزات البحث في المقاصد عند ابن عاشور                   |
| 151 | قواعد المقاصد عند الأستاذ علال الفاسي                   |
| 152 | قواعد المقاصد بعد الطاهر بن عاشور وعلال الفاسي          |
| 152 | قواعد المقاصد عند الأستاذ الريسوني                      |
| 153 | قواعد المقاصد عند مسعود اليوبي                          |
| 155 | قواعد المقاصد عند إبراهيم الكيلاني                      |
| 156 | قواعد المقاصد عند الجيلالي المريني                      |
| 158 | <b>المبحث الثالث: تقسيم و شرح قواعد المقاصد</b>         |
| 161 | شرح قواعد المقاصد                                       |
| 161 | القاعدة الأولى  |
| 163 | القاعدة الثانية   |
| 165 | القاعدة الثالثة   |
| 166 | القاعدة الرابعة   |
| 167 | القاعدة الخامسة   |
| 170 | القاعدة السادسة   |
| 172 | القاعدة السابعة   |
| 173 | القاعدة الثامنة   |

### **الفصل الخامس: تطبيقات قواعد المقاصد في تفسير أضواء البيان**

|     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| 176 | تمهيد:                           |
| 176 | مسألة التعليل عند الشنقيطي       |
| 179 | مسألة تعريف المقاصد عند الشنقيطي |
| 183 | مصطلح الحكمة عند الشنقيطي        |
| 184 | مصطلح الحرج عند الشنقيطي         |

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| 186 | ..... | مسألة الضرورة عند الشنقيطي               |
| 187 | ..... | مسألة الانتفاع بما على الأرض             |
| 189 | ..... | مسألة الإنفاق في سبيل الله               |
| 189 | ..... | مسألة نصب الإمام                         |
| 190 | ..... | مسألة عزل الإمام نفسه                    |
| 191 | ..... | مسألة أكل الميتة للمضطر                  |
| 193 | ..... | مسألة الحلق قبل النحر                    |
| 194 | ..... | مسألة الإضرار بالمطلقة في الرجعة         |
| 195 | ..... | مسألة الحكمة من الاعتداد في المختلعة     |
| 195 | ..... | مسألة العدل بين الرجل والمرأة في الميراث |
| 197 | ..... | مسألة قصر الصلاة في السفر                |
| 197 | ..... | مسألة جمع الصلاتين الظهرين والعشاءين     |
| 198 | ..... | مسألة المسح على الخفين                   |
| 199 | ..... | مسألة تعيين التيمم بالتراب               |
| 200 | ..... | مسألة شروط النهي عن المنكر               |
| 201 | ..... | مسألة علامة الرشد                        |
| 201 | ..... | مسألة قسمة الغنائم                       |
| 203 | ..... | مسألة الأرض المأخوذة عنوة                |
| 204 | ..... | مسألة الاستعانة بالكافر                  |
| 205 | ..... | مسألة الصلاة بحسب الطاقة                 |
| 205 | ..... | مسألة زرع العنب والزبيب                  |
| 206 | ..... | مسألة إباحة تعدد الزوجات                 |
| 207 | ..... | مسألة القصاص في القتل                    |
| 207 | ..... | مسألة قطع يد السارق                      |
| 208 | ..... | مسألة القتل بالمتقل                      |
| 209 | ..... | مسألة انتظار بلوغ الصبي من أولياء الدم   |
| 210 | ..... | مسألة القسامة في القصاص                  |
| 211 | ..... | مسألة دليل مشروعية الوكالة               |
| 211 | ..... | مسألة الحكم بالنظام الوضعي               |
| 212 | ..... | مسألة الأخذ بالأسباب                     |
| 213 | ..... | مسألة قضاء الصلاة لمن تركها عمدا تكاسلا  |
| 214 | ..... | مسألة النهي لمفسدة أو مضرة               |
| 214 | ..... | مسألة رفع الصوت في التلبية للمرأة        |



|     |       |  |
|-----|-------|--|
| 216 | ..... | مسألة الطيب للحاج الأخشم                 |
| 216 | ..... | مسألة إتباع الهوى                        |
| 218 | ..... | مسألة سؤال الشهود في الزنا               |
| 218 | ..... | مسألة حفظ نفس الجنين                     |
| 219 | ..... | مسألة تغريب المرأة البكر والعبد في الزنا |
| 220 | ..... | مسألة التعريض بالزنا                     |
| 221 | ..... | مسألة خروج المرأة إلى المساجد للصلاة     |
| 222 | ..... | مسألة لمس المرأة الأجنبية                |
| 223 | ..... | مسألة الحكم في الأسرى                    |
| 224 | ..... | مسألة العلم بحلية الذبيحة                |
| 225 | ..... | مسألة إتلاف أموال العدو في الحصار        |
| 227 | ..... | خاتمة البحث                              |
| 230 | ..... | ملخص الرسالة بالفرنسية                   |
| 232 | ..... | فهرس الآيات القرآنية                     |
| 238 | ..... | فهرس أطراف الأحاديث                      |
| 241 | ..... | فهرس الأعلام المترجم لهم                 |
| 243 | ..... | فهرس المصادر والمراجع                    |
| 247 | ..... | فهرس الموضوعات                           |